

علم النفس السياسي

رؤى نقدية

تأليف: كريستيان تيليغا

ترجمة: أسامة الغزولي

علم للعفت
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

علم النفس السياسي رؤى نقدية

تأليف: كريستيان تيليغا
ترجمة: أسامة الغزولي



مايو 2016

436

علم للعفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

أسسها

أحمد مشاري العدواني
د. فؤاد زكريما

المشرف العام

م. علي حسين البروجة

مستشار التحرير

د. محمد غانم الرميحي
rumaihing@gmail.com

هيئة التحرير

أ. جاسم خالد السعدون

أ. خليل علي حيدر

د. علي زيد الزعبي

أ. د. فريدة محمد الموضي

أ. د. ناجي سعود الزيد

مديرة التحرير

شروق عبدالحسن مظفر
a.almarifah@nccalkw.com

سكرتيرة التحرير

عالية مجيد الصراف

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي :
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص . ب : 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون : 22431704 (965)
فاكس : 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنفيذ والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 501 - 3

العنوان الأصلي للكتاب

Political Psychology: Critical Perspectives

by

Cristian Tileagă

Cambridge University Press, 2015

© All Rights reserved.

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

رجب 1437 هـ - مايو 2016

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

مقدمة:	
9	علم النفس السياسي كحقل تأويلي
21	الفصل الأول: الرأي العام والتركيب البلاغي للتوجهات
41	الفصل الثاني: الذاتية الجماهيرية، والقيم، وتعزيز الديمقراطية
63	الفصل الثالث: علم النفس السياسي للاتسامح: التسلطية، والتطرف، والإقصاء المعنوي
87	الفصل الرابع: التمثيلات الاجتماعية للشؤون والمعتقدات السياسية
111	الفصل الخامس: من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية: فهم الذات، والعلاقات بين الجماعات والفعل الجمعي

139	الفصل السادس: الذاكرة الجمعية والسرديات السياسية
163	الفصل السابع: السياسة والخطاب
185	الفصل الثامن: البلاغيات السياسية
213	الفصل التاسع: السياسة والميديا: الخطاب السياسي والاتصال السياسي
239	الخاتمة
243	الهوامش
267	ببليوغرافيا

علم النفس السياسي كحقل تأويلي

علم النفس والسياسة

وصف عالم السياسة الأمريكي تشارلز إي ميريام (*) علم النفس بأنه علم «من العشيرة» (ميريام 1924) ويكتب ماغواير (**) (1993) عن «الارتباط المطول» بين علم النفس وعلم السياسة، وهو ارتباط يقوم على التحول المتكرر في الموضوعات، والإجراءات، والنظريات. وما يشترك فيه ميريام وماغواير هو أنهما يفهمان العلاقة بين علم النفس والسياسة باعتبارها دراسة «السلوك السياسي». وقد طُرحت «تعاريف» متباينة لهذه العلاقة. فعلى سبيل المثال يرى سيرز (***) وآخرون (2003) العلاقة

(*) Charles Merriam (1874-1953): أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، مؤسس المقاربة السلوكية للعلوم السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن كل الحواشي الواردة أسفل الصفحات تعود إلى مترجم الكتاب.

(**) William McGuire (1925-2007): أهم باحث في سيكولوجيا الإقناع في الأكاديميات الأمريكية في الفترة من 1955 حتى 2007. (***) David Sears عالم النفس الأمريكي المتخصص في علم النفس السياسي والاجتماعي المولود في 1935.

«كمشروع متعدد التخصصات، يتعين أن يكون علم النفس السياسي قادراً على أن يؤمن الفضاء الفكري الذي يتيسر فيه التعايش بين المفاهيم والتقاليد النظرية من الحقول المختلفة»

بين علم النفس والسياسة باعتبارها «تطبيق ما هو معروف من علم النفس البشري على الدراسات السياسية» (ص 3). وبالنسبة إلى باحثين غيرهم، يتصل الأمر بتبين الكيفية التي «يتوسط بها الإدراك والعاطفة البشريان لإحداث أثر للبيئة في الفعل السياسي» (ستين^(*) 2002 ص 108). وبحسب لافين^(**) (2010) فالعلاقة «تحدد وفق تأثير ثنائي التوجه: وكما أن الذات تؤثر بالتوجه السياسي، فالكيان السياسي للدولة يترك علامته على من نكون» (ص 20 من القسم التمهيدي، والتوكيد منقول عن الأصل).

ولا يحاول هذا الكتاب أن يطرح بدوره تعريفاً إضافياً، بل يسعى بدلا من ذلك، إلى توصيف العلاقة بين علم النفس والسياسة باقتراح مقاربات بديلة، وأدوات مفهومية مختلفة، ورؤية مختلفة لعلم النفس البشري والسلوك السياسي لها جذور في فرضيات إبستمولوجية، ونظرية، ومنهجية مسبقة نشأت عن التحولات الموضوعية (بيليج^(***) 1987، هاريه وجيليت^(****) 1994؛ ميدلتون وإدواردز^(†) 1990) والسردية (برونر^(‡) 1986؛ بولكينهورن^(§) 1988) والاجتماعية - الثقافية (ميدلتون وبراون^(§§) 2005، فالزير^(¶) 2007، وفيرتش^(¶¶) 2002) في علم النفس، وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية، ما تسبب بظهور ما يمكن تسميته، بشكل عام، علم النفس السياسي التأويلي. وتوحي هذه التسمية بأن المشتغلين بعلم النفس السياسي بوسعهم أن يحوزوا مستوى عميقا من فهم

(*) Nancy Stein الأستاذة في جامعة شيكاغو المتخصصة في سيكولوجيا التعلم.

(**) Howard Lavine محرر سلسلة دراسات «علم النفس السياسي» الصادرة عن روتليدج (حتى 2016).

(***) Michael Billig أستاذ العلوم السياسية بجامعة لوفبره.

(****) Rom Harré و Grant Gillet مؤلفا كتاب «Discursive Mind».

(†) M.Middleton و D.Edwards محررا الكتاب «Collective Remembering» الصادر ضمن مطبوعات «ساج» اللندنية.

(‡) Jerome Seymour Bruner أستاذ علم النفس الأمريكي المولود في 1915 (لا يزال حيا).

(§) Donald E. Polkinghorne مؤلف Narrative Knowing and the Human Sciences الصادر ضمن سلسلة «ساني» لفلسفة العلوم الاجتماعية.

(§§) Steven Brown الأستاذ بجامعة ليستر الذي شارك ميدلتون في تأليف كتاب «The Social Psychology of Experience: Studies in Remembering and Forgetting» الصادر ضمن مطبوعات «ساج».

(¶) Jaan Valsiner أستاذ علم النفس الثقافي بجامعة ألبرغ الدنماركية وأستاذ علم النفس واللغة الإنكليزية بجامعة كلارك الأمريكية والأستاذ الزائر في جامعات يابانية وألمانية وأسترالية وإستونية وإيطالية وبريطانية.

(¶¶) James Wertsch أستاذ الأنثروبولوجيا الثقافية بجامعة واشنطن المعني بدراسة الذاكرة الجمعية والهوية.

علم النفس السياسي كحقل تأويلي

السلوك السياسي بالبحث في مختلف النظم الاجتماعية والسياسية - الخطابية، والثقافية، والدلالية - بطريقتهم هم. وعندما يبحث المشتغلون بعلم النفس السياسي في المواقف، والعنصرية، والرأي العام، والأيدولوجية السياسية، وما إلى ذلك، فالفترض أنهم يوصفون فرضيات مسبقة شمولية وخصوصية في الثقافة الحديثة. ويشبه علم النفس السياسي التأويلي عمل المشتغل بعلم النفس السياسي بعمل الأنثروبولوجي الذي يكشف عن مختلف الطبقات الصانعة للمعنى، تلك التي ينظم المجتمع نفسه ويعيد إنتاج نفسه وفقا لها (موسكوفيسي^(*) 1972).

ويوصف الكتاب أسلوبا للاشتغال على علم النفس السياسي في أوروبا، وهو أسلوب تخلق عبر الحوار مع المقاربات الأمريكية الشمالية، بقدر ما تخلق عبر نقدها. وقد طرح رأي مؤداه أن علم النفس السياسي يمكن وصفه بأنه «حقل يتمركز على الإشكاليات» واهتماماته تنشأ عن «تلك المشكلات والأحاجي الاجتماعية التي تظهر على مر التاريخ وفي محلات بعينها» (نيسبت - لاركينغ وكينفول^(**) 2012، ص 46). وللمشتغلين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي الأوروبيين تاريخ طويل من استكشاف قضايا في علم النفس الاجتماعي والسياسي ذات طابع أوروبي مميز مثل الفاشية والتعصب الأعمى، ومثل الأيدولوجية والقومية، والهوية الاجتماعية والسياسية، والقيم والمواقف السياسية، والفعل الجمعي، والبني الجماهيرية والنخبوية للسياسة وأشكال فهمها. وبوسع المرء أن يضيف إلى هذا اهتمامات أقرب إلى زماننا تتصل بالعلاقة بين الهوية الوطنية والأوروبية، و«أوروبا الجديدة»، والذاكرة السياسية والهوية، وبنية الأقلية الإثنية والتماهي الإثني، وفهم التحول الاجتماعي والسياسي في أوروبا الغربية والشرقية. والمأمول أن يقدم الكتاب مساهمة يقتضيها الوقت، ويدفع بعلم النفس السياسي إلى الأمام بوضع رؤى بحثية أوروبية في موضع راسخ على أجندته الفكرية والإمبريقية.

(*) Serge Moscovici أستاذ علم النفس الاجتماعي الفرنسي الجنسية الروماني المولد.

(**) Paul Nesbitt-Larking أستاذ العلوم السياسية بجامعة أوروون الكندية وCatarina Kinnvall أستاذة

العلوم السياسية في جامعة لوند السويدية.

وكتب علم النفس السياسي كثيرة، ولكن قلة قليلة منها هي التي تولي المقاربات الأوروبية اهتماما كبيرا. وعلى سبيل المثال، المجموعة المؤلفة من أربعة مجلدات عن «علم النفس السياسي»، وهي أحدث ما حرره هوارد لافين (2010) لا تحتوي إلا على إشارات قليلة إلى الاهتمامات السياسية الأوروبية أو المساهمات الأوروبية في علم النفس الاجتماعي. ولا يمكن التغاضي عن هذا الغياب الملحوظ لأنه يعيد إنتاج رؤية شائعة لماهية علم النفس السياسي وكيفية ممارسته، فعليا، حول العالم. وهذا الكتاب هو محاولة لإعادة التوازن بالتشجيع على الحوار حول رؤى لا تجد التمثيل الكافي في علم النفس السياسي، وعلى نحو يمكن أن يؤمن تأسيسا جديدا للتحليلات المعاصرة للسلوك السياسي أو يضبطها. وليس الهدف تعميق الانقسامات، بل هو تشجيع رؤى تتلاءم، على نحو خاص، مع المهمة المعلنة لإنماء حوار دولي حقيقي بين تقاليد البحث في علم النفس السياسي حول العالم (هيست^(*) 2012).

علم النفس السياسي التأويلي

وتترتب نتائج رئيسية ثلاث على تضمين علم النفس السياسي بعدا تأويليا. أولاها، أن ذلك قد يوسع البؤرة التقليدية لعلم النفس السياسي في تركيزه على السلوك السياسي، الذي يفهم على نحو ضيق باعتباره إطارا نظريا ومنهجيا فردانيا. إن جانبا كبيرا من المحتوى النظري والإمبيرقي لعلم النفس السياسي المعاصر يحركه السعي وراء تفاسير لأحداث الحياة الواقعية في العالم وفي المشهد السياسي «الواقعيين». والأساس في هذه التفسيرات هو اختبار النظريات الأكاديمية المجردة، وصوغ التوقعات والنماذج التي تتصل بالسلوك السياسي بأكثر مما تتصل بأحداث وممارسات في الحياة الواقعية، وتأويلها وفق شروطها هي، مع بقاء النظرية أو النماذج الأكاديمية كمجرد دعامة. وكما أوضحت ماركوفا^(**) أخيرا، فلدراسات علم النفس الاجتماعي تاريخ ينمي استخدامات «مناهج البرهنة» ويفرضها، كنقيض لـ «مناهج الاكتشاف» (2012، ص 113). وقد

(*) Helen Haste أستاذة علم النفس السياسي بجامعة باث البريطانية.

(**) Ivana Marková (ولدت في 1938) هي أستاذة علم النفس بجامعة ستيرلينغ البريطانية.

أدى ذلك إلى عجز المختصين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي عن أن يعالجوا في أعمالهم، وعلى نحو مباشر، التناقض بين متطلبات المعرفة العلمية وملامح السلوك السياسي التي يبحثونها والتي يمكن تعريفها وتمييزها بسهولة أكبر. وكما لاحظ، وبحق، سيرج موسكوفيسي، فإن العلاقة بين علم النفس والسياسة هي علاقة ضرورية ووظيفية وإن كانت، في بعض الأحيان، تستعصي على التنبؤ وغير واضحة بالمرّة (موسكوفيسي 1989).

والنتيجة الثانية هي أن ذلك قد يطلق جدلاً حول معنى «المعرفة العلمية» التي تمضي إلى ما وراء التجريبي أو القواعد العامة للمسح التي تحكم علم النفس السياسي المعاصر. وكما تقول ساندرا جوفتشيلوفيتش^(*) فهناك «في علم النفس... اتجاه قوي إلى اعتبار معارف العوام ومفهوماتهم اليومية عوائق وصخباً وأخطاء لا بد من تجنبها؛ فيجب أن تستبدل بالغيبيات والخرافات والمعتقدات الخاطئة التي يتبنونها حقيقة المعرفة المتخصصة أو العلمية» (2008، ص 437). ويتعين أن يكون اكتشاف المبادئ مهمة علم النفس السياسي؛ ليس فقط المبادئ العامة، ولكن أيضاً المبادئ الظرفية، والمبادئ النسبية التي يقوم عليها تأويل النظم الموضوعية والثقافية والدلالية. فيتعين على المرء أن يوسع مجال البحث الاجتماعي العلمي، مبتعداً به عن طبيعة الفرد المفكر وعن النظم العقدية، ليقترّب من التواصل عبر الإعلام الجماهيري، ومن التفاعل الاجتماعي، والممارسات الاجتماعية، ومصادر المعرفة العامة. وربما كان من الخطأ الظن بأن مجرد استخدام «مناهج ذات كفاءة هو أمر مكافئ للبحث العلمي» (موسكوفيسي 1972، ص 21). ولا بد للمشتغلين بعلم النفس السياسي من الاستجابة للتحديات المعلنة المتمثلة بدراسة السلوك الاجتماعي والسياسي والتحديات التي يطرحها زملاؤهم العاملون في التخصصات الأخرى. وقد بدأ علم النفس السياسي الحوار مع علم الأحياء، والجينات، وعلوم الأعصاب؛ لكنه، في الوقت ذاته، يهمل حواراً مع الألسنية، أو علم النفس النقدي، أو علم الاجتماع، أو دراسات الميديا، أو الفلسفة. وحتى يتسنى إثراء العمق والاتساع المميزين

(*) Sandra Jovchelovitch مديرة برنامج علم النفس الثقافي والسياسي، البرازيلية الأصل، بمدرسة

لندن للاقتصاد.

للخلاصات التي يتوصل إليها والأثر الذي يحدثه في العالم «الواقعي» فهو في حاجة إلى الاعتماد على بعض فرضيات هذه التخصصات، ومسائلها ومناهجها. وكمشروع هو بحق متعدد التخصصات، يتعين أن يكون علم النفس السياسي قادراً على أن يؤمن الفضاء الفكري الذي يتيسر فيه التعايش بين المفاهيم والتقاليد النظرية من الحقول المختلفة.

والنتيجة الثالثة هي أن علم النفس السياسي بوسعه أن يقود عملية إعادة النظر في صورة الشخص والمجتمع المتضمنة في المقاربات العلمية المعاصرة، وإعادة فحص تصورات علم النفس السياسي حول العلاقة بين الطبيعة البشرية، واللغة، والثقافة. وكما تُظهر فصول هذا الكتاب فالرأي العام، والدمقرطة، والشخصية، والتحيز، والذاكرة الجمعية، وغير ذلك من أفكار يعود أصلها إلى النظرية الاجتماعية والسياسية هي مفاهيم متصلة، بعيد من الطرق، بانشغالات ثقافية ولغوية، ومجتمعية. وتنشأ عن التقانات المتزايدة الرهافة لاستطلاع الآراء، والتجريب، والتصوير العصبي بُنى للأفراد «تمضي إلى «مجاراة» متطلبات البحث؛ فيصبحون وكأنهم أشخاص هم بطبيعتهم «قابلون للبحث» من ذلك المنظور» (أوزبورن وروز^(*) 1999، ص 392). ونحن نميل إلى أن نحصر في حالات تجريبية ونماذج معرفية صارمة ما هو بالفعل متمدّد (في هذا الشكل أو ذاك) في الثقافة. (قارن بما جاء في موسكوفيسي 1972). وكما يشير موسكوفيسي فإن «النظرية الاجتماعية» التي يتبناها المجتمع هي التي يتعين علينا أن نكون قادرين على تمييزها، وتوصيفها، وتحليلها؛ فعلم النفس الاجتماعي والسياسي لا يُمارس في «فراغ اجتماعي» (تايفل 1972).

ويبدو أن فقهاء علم النفس السياسي تقصّر جهودهم عن تفحص الحياة الاجتماعية والسياسية، في العمق، ونادراً ما يشغلون أنفسهم بما أسماه أولبورت^(**) «الشخص الملموس». ولا يتعين أن تتبع تحليلات علم النفس السياسي من القوانين العامة والمفاهيمات السيكلوجية فحسب، بل يفضل أن تتبع من حيوات (كما عيشت بالفعل) ومن ممارسات اجتماعية (كما مورست

(*) Thomas Osborne أستاذ علم الاجتماع بجامعة بريستول البريطانية و Nikolas Rose أستاذ علم الاجتماع في جامعة لندن.

(**) Gordon Allport أحد مؤسسي علم نفس الشخصية وعمل لمدة طويلة كأستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية.

بالفعل). ويجب ألا ينطلق المرء، فقط، من التساؤل حول مدى قدرتنا كباحثين على تبين الواقع، ولكن من التساؤل حول مدى قدرة الفاعلين الاجتماعيين على تبين الواقع الذي يخبرونه كما هو. ويتعين علينا، كمشتغلين بعلم النفس السياسي، أن نتدبر على نحو جدي التجليات الأيديوغرافية^(*) للوجود الاجتماعي، والتعامل مع الناس ومع السياسات باعتبارها نواتج لنشاطات اجتماعية وممارسات اجتماعية.

ولاتزال العلاقة بين علم النفس والسياسة في حاجة إلى تفسير؛ فهي، في ذاتها، لا تفسر شيئا. وما يتحصل لدينا منها تؤسسه، وتحد منه، التقانات التي نستخدمها لمعايرتها، وسردياتنا، وخطاباتنا، وتمثيلاتنا، وهوياتنا، وذاكرتنا الجمعية. واقتداء بموسكوفيسي، فهذا الكتاب يدفع بأن علم النفس السياسي بقي، لأطول مما ينبغي، أسير «ثقافة براغماتية» تتهرب من التجليات الراهنة، والنسبية، والخاصة للخبرة الاجتماعية والسياسية.

وهناك نقطة أخرى لا بد من توضيحها، وهي تتعلق بعلم النفس السياسي الأوروبي. فعندما يصبح علم النفس السياسي الأوروبي تخصصا تأويليا، عندئذ فقط يمكنه أن يطور نفسه كمشروع ذي قيمة. فموضوعاته البحثية ومحتوى نظرياته ليست في حاجة إلى أن تُستعار من الساحل الآخر للأطلسي؛ بل يتعين أن تعكس موضوعاته البحثية ومحتوى نظرياته قضايا التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي يخصه. وفي العام 1972 حدد موسكوفيسي «تميز» علم النفس الاجتماعي الأمريكي بأنه ليس بالضرورة تقدما منهجيا أو نظريا، بل هو أقرب إلى أن يتمثل في مسألة «اتخاذها قضايا مجتمعه هو موضوعا لبحوثه ومحتوى لنظرياته... وجعلها موضوعا للاستقصاء العلمي» (1972، ص 19، التوكيد منقول عن الأصل؛ وانظر أيضا موسكوفيسي وماركوف، 2006 للاطلاع على تاريخ تطور علم النفس الاجتماعي في أوروبا).

ويتعين أن يأخذ علم النفس السياسي الأوروبي المعاصر رسالة موسكوفيسي بعين الاعتبار؛ يتعين أن يتحول بانتباهه إلى الحقائق الاجتماعية والسياسية

(*) idiography دراسة الحقائق والعمليات العلمية الخاصة بمعزل عن القوانين العامة.

الخاصة به هو، وأن يبتدع البديهيات والفرضيات والتساؤلات الخاصة به هو والتي يأخذ منها «النتائج العلمية» الخاصة به هو (موسكوفيسي 1972، ص 19).

السلوك السياسي كممارسة اجتماعية

جرى العرف على افتراض أن مهمة عالم النفس السياسي هي تفسير التظاهرات العديدة للسلوك السياسي وتعتيقاته. وعالم النفس السياسي معني، عموماً، بالمشكلات وبحلول لهذه المشكلات تكون صالحة بذاتها لكل أحد، في أي وقت وفي أي مكان. ومما يترتب على ذلك أن السلوك السياسي يجري تصويره باعتباره نتيجة لعمليات عمومية الطابع واعتيادية وآلية بأكثر مما هو نتاج ممارسات إنسانية اجتماعية. ويترتب على ذلك أيضاً أن السلوك الفعلي يحظى بقدر متناقص من الاهتمام (بومايستر^(*) وآخرون 2007؛ بوت^(**) 2012). ويبتكر المشتغلون بعلم النفس السياسي معجمات متزايدة التعقيد تستخدم لتوصيف السلوك السياسي. وقد تأسس علم النفس السياسي المعاصر المعني بالسلوك السياسي على البنية الإستمولوجية لـ «العقيدة المبررة» في مواجهة حقيقة «خارجية» تنتظر التوصيف والتفسير. والطريق للمعرفة وضعي، وفي الأغلب الأعم فهو يقوم على نماذج معيارية للحقيقة الاجتماعية والسياسية. لكن ما يعطي علم النفس السياسي تميزه هو أنه يعالج ما تدعوه هانا آرندت «حقل الشؤون الإنسانية» (آرندت^(***) 1958). فالسياسة (والسلوك السياسي) ليست بعدا يقع خارج حقل الشؤون الإنسانية هذا؛ وكل ما في الأمر هو أنها تعامل، خطأ، على هذا الأساس في بعض الأحيان. ويعالج بعض المشتغلين بعلم النفس السياسي السلوك السياسي باعتباره وحدة اسمية substantive entity (يمكن قياسها أو تصنيفها، ويمكن تقرير توزيعها إحصائياً)؛ فيما عالجه آخرون باعتباره

(*) Roy Baumeister، أستاذ علم النفس بجامعة ولاية فلوريدا، والمولود في العام 1953.

(**) Jonathan Potter رئيس قسم العلوم الاجتماعية بجامعة لوفبره البريطانية وأحد آباء التحليل النفسي للخطاب والمولود في 1956.

(***) Hannah Arendt المنظرة السياسية الألمانية المولود (1906-1957) التي اعتبرت أن الفلسفة معنية بالإنسان الفرد.

مفهوماً أو فكرة، كمفهوم منشط للاستجابات، يوجه، بأكثر مما يقرر، الخطوات التي تتخذها أبحاثهم، فهو أي شيء إلا أن يكون ثابتاً أو مستقراً أو «حقيقياً». فلا مجال للكلام على رأي عام، أو قيم، أو انحياز، أو ذاكرة جمعية، أو خطابية سياسية، أو هويات اجتماعية وجمعية وما شابه ذلك بمعزل عن الممارسات الاجتماعية للناس وبمعزل عن «العقد الاجتماعي النفسي» كما يشاهد في نسخ من الحقيقة الاجتماعية التي يتأتى لها أن تهيمن على المجتمع والتي تُبنى على نحو تشاركي، ويجري اعتناقها على نحو جمعي (مقدم*)، 2008 ص (882). ويميل المشتغلون بعلم النفس السياسي إلى حصر أنفسهم في توصيف ما يعنيه العالم الاجتماعي والسياسي بالنسبة إليهم، متغافلين، في غضون ذلك، عما يعنيه بالنسبة إلى الفاعلين الاجتماعيين الذين يشاركون في هذا العالم ويخلقونه.

نظرة عامة على الكتاب

حقل علم النفس السياسي هو حقل دائم الاتساع. ويطرح الكتاب تمثيلاً انتقائياً، وإن كان متماسكاً، لحقل متنوع. وبالضرورة، لم يتيسر سوى تغطية قطاع من الأدبيات ذات الصلة.

وفي كل فصل من فصول هذا الكتاب محاولة للبرهنة على أن السلوك السياسي يتعين النظر إليه باعتباره مسألة قائمة بذاتها. وهذا يشمل استكشاف فكرة مؤداها أن السلوك السياسي تتعين معالجته باعتباره، أكثر من أي شيء آخر، حقلاً ناشئاً ومتحولاً من حقول النشاطات والممارسات الاجتماعية، ويتعين تسجيل مظهراته الرمزية، والاتصالية، والاجتماعية التفاعلية التي تجري إقامتها وهدمها في العلاقات الاجتماعية بين الناس. وتناقش الفصول أيضاً نطاق الأحكام الاجتماعية، والالتزامات والمواقف السياسية، والمسائل المتصلة بالحدود(**) والمحاسبية، التي يضيف عليها الفاعلون الاجتماعيون أهمية بالحديث أو بالنصوص. فالدلالات والرسائل السياسية «أكثر تقلباً مما يُفترض عامة» (إيدلمان*** 2001،

(**) Fathali Moghaddam أستاذ علم النفس في جامعة جورج تاون.

(**) stakes وهي الأوتاد تدق لرسم حدود منطقة لا يجوز اقتحامها.

(***) Murray Edelman (1919 - 2001): عالم سياسة أمريكي اشتغل على السياسات الرمزية وعلم

النفس السياسي.

ص 82). والدلالات الذاتية والظرفية التي يسبغها الناس على السلوك السياسي هي، وعلى نحو متزايد، التي يمكن أن تتنبأ بتبعاته السياسية أو تقررهما. ويركز الفصلان الأول والثاني من هذا الكتاب على الرأي العام والقيم الإنسانية في ضوء تفهم عمليات التحول الاجتماعي والدمقرطة. فالفصل الأول يركز على الرأي العام، وعلى معضلات الأيديولوجية والتعقيد الخطابي للمواقف في سياق النوستالجيا^(*) البحثية عند الاشتغال على الشيوعية، وفي سياق فهم الكفاءة الديمقراطية للأفراد. ويركز الفصل الثاني على نماذج عمومية ونوعية للقيم الإنسانية ويمد دفوعاته من الفصل الأول إلى الكفاءة الديمقراطية للأمم وانتشار القيم الديمقراطية. ويحض الفصلان المشتغلين بعلم النفس السياسي على مقاومة إغراء تطهير السلوك السياسي من المعضلات، والالتباسات والتناقضات الظاهرة.

ويقترح الفصل الثالث مناقشة علم النفس السياسي للاتسامح باقتراح مفهوم بديل عن التحيز باعتباره محصلة اجتماعية، ودراسة لخطاب نزع الشرعية ونزع الإنسانية عن جماعات الأقليات العرقية. ويقدم الفصل الرابع للقارئ دراسة التمثيلات الاجتماعية باعتبارها وحدات تكوينية لفهم الحياة المجتمعية وتصنيع الدلالات. ويؤكد الفصل أن الحقيقة الاجتماعية والسياسية «لا تملك ممرا سلسا ومباشرا للمعرفة» (جوفتشيلوفيتش 2007، ص 99)؛ وبالأحرى، فهي تنتقل عبر التمثيلات الاجتماعية باعتبارها موارد ومؤسسات ثقافية لدى المجتمعات «المفكرة».

ويدفع الفصل الخامس بأن المهمة الرئيسية لعلم النفس السياسي هي تحليل الطبيعة الاجتماعية للهويات ولممارسات الجماعات. وهو يذهب إلى أن الهويات لا يجري تنشيطها فحسب، بل بالأحرى هي تُستدعى وتُعدّل بفعل السياق الاجتماعي الذي تكتسب فيه مغزاها. وينشئ الفصل طرحا معاكسا للفكرة الشائعة بأن «الهويات المفردة [بوسعها] أن تُنبئ، على نحو يُعتد به، بالسلوك، والمواقف، والقيم» (ويذريل^(**) 2009 ب، ص 10). ويناقش الفصل السادس

(*) Nostalgia حنين غامض وأسياف لماضٍ انقضى.

(**) Margaret Wetherell أستاذة علم النفس في جامعة أوكلاند النيوزيلندية.

علم النفس السياسي كحقل تأويلي

قضية الذاكرة الجمعية واتصالها بالسرديات السياسية وتأثيرها عليها. ويقترح الفصل مقارنة اجتماعية - ثقافية للبحث في الذاكرة الجمعية تساعد المشتغلين بعلم النفس السياسي على تحويلها إلى موضوع اهتمام حقيقي من قبل علم النفس السياسي. ويذهب الفصل إلى أن المشتغلين بعلم النفس السياسي هم في حاجة إلى دراسة الذاكرة باعتبارها منتوجا اجتماعيا وثقافيا، ودراسة التذكر/ النسيان كمارستين اجتماعيتين وثقافيتين.

ويوسع الفصل السابع فكرة السلوك السياسي لتغطي براغماتيات الخطاب والاتصال، والعلاقة التبادلية بين الخطاب والسياسة. ويذهب الفصل إلى أن الأفعال الخطابية هي تأسيس اجتماعي للظروف الاجتماعية، وأن «الحقائق» الاجتماعية والسياسية والممارسات الخطابية على تنوعها تعيد إنتاج رؤى الناس، والمجتمع، والسياسات. ويواصل الفصل الثامن المناقشة التي تجدها في الفصل السابع بالذهاب إلى أن الخطاب السياسي في حاجة إلى أن يُدرس كنشاط اجتماعي. ويذهب الفصلان معا إلى أن الهدف الرئيسي لعلم النفس السياسي هو مواصلة الدراسة المنهجية للسياسة في حال الفعل، دراسة ممارسات الناس وتفاعلهم الاجتماعي. ويدعو الفصلان معا إلى إعادة توجيه علم النفس السياسي باتجاه البحث في كيفية أداء السياسات في الممارسات اللغوية اليومية والنخبوية، وتحديد «الشروط البلاغية» التي تمارس السياسة، فعليا، في إطارها. ولا يمكن القول بوجود «الحقيقة» الاجتماعية والسياسية أو «السياق» الاجتماعي والسياسي من دون تفاعلات واتصالات اجتماعية بين الناس.

ويقدم الفصل التاسع مقارنة خطابية للاتصال السياسي وللسياسات المستندة إلى إعلام جماهيري. ويذهب الفصل إلى أن الاتصالات السياسية يتعين النظر فيها باعتبارها خطابا جرى إنتاجه بعناية، باعتبارها سياقاً تفاعليا وسياق تفاعل اجتماعي لتخليق الدلالة السياسية. ويمكن للتركيز على العمليات اللغوية والاتصالية أن يؤمن للمشتغلين بعلم النفس السياسي أساساً أكثر شمولية ينطلقون منه لمعالجة تركيب الاتصالات السياسية وطبيعتها الدائمة التحول. ويبين الفصل كيف يمكن للمشتغلين بعلم النفس السياسي أن يتعلموا من مفهومات السلوك السياسي في دراسات الميديا، والاتصال والخطاب.

وتذهب الخاتمة إلى أن علم النفس السياسي لن يتسنى له المضي قدما، على نحو مجزٍ، إلا إذا كف عن تجاهل ماضيه وميراثه الثري من مختلف أنحاء العالم. وينطوي حقل علم النفس السياسي على إمكانية المساهمة في فهم ومعالجة المشكلات الاجتماعية في العالم الحقيقي. ولن يتطلب تحقيق هذه الإمكانية، فقط، التوصل إلى أحدث المبتكرات المنهجية أو الإصرار على استعارات نظرية من فروع علم النفس المجاورة. بل سوف يتطلب، أولا، توسعة تعريفه (تعريفاته الكثيرة) للسلوك السياسي ليشمل اللغة، والثقافة، والتمثيلات الاجتماعية، والاتصال والمقاربات البديلة التي لا تقل «علمية» عن مجموعة المبادئ التجريبية أو المسحية. سوف يتطلب إعادة النظر في مفهومه عن العلاقة بين علم نفس الفرد («الطبيعة البشرية») والأداءات الجمعية («الثقافة»). ولن يتيسر لعلم النفس السياسي أن يصبح أنثروبولوجيا اجتماعية وسياسية أصيلة للثقافة الحديثة إلا بالاستكشاف المنهجي لرؤية تأويلية، وتنميتها ومتابعتها.

الرأي العام والتركيب البلاغي للتوجهات

الإرادة الجمعية والمواطن الديمقراطي «المثالي»
«نحن الشعب نشعر ونعلم أننا صرنا
أكثر أهمية مما كنا عليه في أي وقت مضى،
مع تضيق الحاجز الذي فصلنا «نحن»
وفصل نطاق خبراتنا عن ممثلينا المنتخبين
ونطاق خبراتهم». هذا ما كان يكتبه عالم
النفس الاجتماعي هادلي كانتريل^(*)، في ورقة
بتاريخ 1942 بعنوان «تقلبات الرأي العام»،
عن أهمية «الروح المعنوية العالية» في
الديموقراطية الأمريكية، وخصوصا «الروح
المعنوية الوطنية» المتصلة بالمجهود الحربي.
وما أشار إليه كانتريل في العام 1942 (ولم
يكن الوحيد الذي فعل ذلك) هو ما يأخذه

(*) Hadley Cantril : باحث أمريكي في دراسات الرأي العام
والدعاية المضادة.

«يجب أن يزيد بحث علم النفس
السياسي فيما يتوقعه المواطنون
أنفسهم من الديمقراطية، وأن يقل
بحثه فيما تتوقعه الديمقراطية
من الناس»

السياسيون و«خبراء الرأي العام» spin doctors^(*) ومن لف لف لفهم كأمر مسلم به، هذه الأيام: أساس الديمقراطية يتمثل في «الثقة بأحكام الإنسان العادي». كان كانتريل يكتب عن الشخص، عن «المواطن» الذي «عندما تقدم له حقائق كافية، وعندما يُخلق لديه الدافع للانتباه لتلك الحقائق... فسوف يصل إلى قرار تأسس على مصلحته [مصلحتها] الذاتية كعضو في مجتمع ديمقراطي» (1942، ص151). وعندما يكتب كانتريل «نحن الشعب» فهو يؤشر باتجاه المحاسبية السياسية الديمقراطية (من المواطنين لممثلهم المنتخبين) وبهذا فهو يضع في بؤرة الاهتمام واحدا من الآمال السياسية الأساسية - أنه يتعين أن تسود إرادة «الشعب» ومنطقه. وتعتبر كلمات كانتريل عن الإيمان بالمواطن الملم بكل شيء، والمستقل ذاتيا، الذي يحكم نفسه بنفسه (دالتون، 2008)^(**). المواطن الديمقراطي «المثالي».

ويبين هذا الفصل كيف أن اهتمام علم النفس السياسي بـ «الإرادة الجمعية» يتوازى معه اهتمام بالمواطن الديمقراطي، وبحث عنه، وتوصيف له. ويرسم الجزء الأول من الفصل خريطة بالدلالات والتعابير المتباينة المتصلة بهذه الإرادة الجمعية بعد تركيزها في فكرة «الرأي العام». ثم يمضي الفصل بعد ذلك إلى توصيف الفرضيات الرئيسية وراء البحث في الكفاءة الديمقراطية لدى المواطنين وفهمها، خصوصا ما يتصل منها بالمعرفة السياسية والتركيب السياسي.

وخصّصت بقية الفصل لاستكشاف فكرة مؤداها أن الرأي العام هو واحد من أكثر التعابير عن السياسات الديمقراطية إثارة للجدل. ويركز هذا الجزء على التركيب البلاغي للمواقف وعلى تناقضات الرأي التي تنشأ في سياق محاولات التصالح مع الماضي الشيوعي في أوروبا الشرقية. في غضون ذلك، فهو يتحدى الفكرة القائلة إن الناس يحملون في رؤوسهم مواقف كاملة التكوين أو منجزة. ويذهب الفصل إلى أنه من المهم توضيح الكيفية التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون الحقائق الاجتماعية/ السياسية، وكيف أن المواقف والخبرات السياسية تمتلك تركيبا بلاغيا شديد الوضوح. وتمضي فصول تالية من هذا الكتاب بمعالجة هذه المسائل إلى مدى أبعد، وخصوصا

(*) المسؤولون عن توجيه الرأي العام وإقناعه بأمور بعينها.

(**) Russell Dalton: مدير مركز دراسات الديمقراطية بجامعة كاليفورنيا (إيرفين).

الفصل السادس (بإحالة على الذاكرة الجمعية والسرديات السياسية)، والفصل السابع (بإحالة على دور اللغة في السياسة)، والفصل الثامن (بإحالة على تركيب البلاغة السياسية). وينتهي الفصل بالدفع بأن فقه علم النفس السياسي يجب أن يكون أكثر اهتماما بما يتوقعه المواطنون أنفسهم من الديمقراطية، وربما وجب أن يكون أقل اهتماما بما تتوقعه الديمقراطية من المواطنين.

وتخلق الانفلاقات الأيديولوجية في المجتمعات النماذج والصور الخاصة بها عن المواطنين «المثاليين» - ما يدعو لأكوف^(*) (2002) المواطنين «النموذجيين» - ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تركز السياسات الوطنية المقولات الخاصة بها عن السياسات الأخلاقية والفعل الأخلاقي (والمواطن المحافظ «المثالي» مناقض، تمام التناقض، للمواطن الليبرالي «المثالي»⁽¹⁾). وي طرح علم النفس السياسي أفضل أمثلة البحث عن المواطن الديمقراطي «المثالي» حيث يتناغم استقرار التفضيلات والرؤى عن العالم (آنسولابيهري^(**) وآخرون 2008؛ كونفيرس^(***) 1964) مع الاعتقاد بإمكان الوصول بالخبرة الديمقراطية إلى حدها الأقصى برعاية التباينات الفردية (مونداك وهيبينغ^(****) 2012، ستنر^(†) 2005). وفي بحثهم عن المواطن الديمقراطي «المثالي» يشيد المشتغلون بعلم النفس السياسي «خرافات مريحة ويعتمدون عليها (ريسمان^(‡) 1954)، ويشيدون نماذج للسلوك الاجتماعي والسياسي تبرز العقلانية على حساب اللاعقلانية، والمسؤولية على حساب اللامسؤولية، والمواطنة على حساب غيرها من وسائل الانتماء والفعل في المجتمع وطرائقهما. وهناك من يذهب إلى أن هذا البحث عن الإرادة الجمعية وعن المواطن الديمقراطي «المثالي» وتوصيفهما يمثل واحدة من «التهويمات الديمقراطية الباطنية «التأسيسية، و«نموذجا زائفا» غير قابل للتحقق (لييمان^(§)، [1927] 2009).

(*) George Lakoff: أستاذ الألسنية المعرفية cognitive linguistics بجامعة كاليفورنيا، بيركلي.

(**) Stephen Ansolabehre: أستاذ علوم الحكم بجامعة هارفارد.

(***) Philip Converse (1928 - 2014): أستاذ العلوم السياسية الأمريكي.

(****) Mondak Jeff: أستاذ العلوم السياسية بجامعة إلينوي آت أوربانا شامبين و John Hibbing أستاذ العلوم السياسية بجامعة آيوا.

(†) Paul Stenner: أستاذ علم النفس الاجتماعي بالجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة.

(‡) David Riesman (1909 - 2002): عالم الاجتماع والمعلق الأشهر على المجتمع الأمريكي.

(§) Walter Lippmann (1889 - 1974): أحد أهم المعلقين السياسيين الأمريكيين في القرن العشرين.

المعرفة السياسية والكفاءة الديمقراطية للمواطنين

تبدأ دراسة الكفاءة الديمقراطية للمواطنين والمشاركة السياسية بالملاحظة السياسية التي تذهب إلى أن المواطن العادي يعجز عن تكوين وجهة نظر شاملة حول السياسة (قارن بما جاء عند كونفيرس 1964)⁽²⁾، وهناك من يذهب، وعن حق، إلى أن «المعلومات» السياسية هي «عملة» المواطنة (انظر ديللي كاربيني وكيت^(*) 1996). ويشهد المجاز الاقتصادي الذي يستخدمه ديللي كاربيني وكيت على ميل شائع لدى المشتغلين بعلم النفس السياسي - في الاستجابة لـ «مثال» المواطن «المستنير الليبرالي» المزود بمعلومات وفيرة.

وليس هناك خلاف ظاهر في علم النفس السياسي حول الفكرة القائلة إن المعلومات السياسية تتوزع على نحو غير عادل، وأن التوزيع غير العادل يفضي إلى تفاوتات في المعلومات السياسية. وينبع هذا من فرضية أساسية أخرى: أن بعض الناس يعرف أقل القليل عن السياسة، فيما يعرف آخرون الكثير للغاية. ووفق كونفيرس، فإن المعلومات السياسية «تتباين لدى النخبين، صاعدة من نقطة تقارب الصفر إلى ارتفاعات شاهقة» (كونفيرس، 2009، ص 157). ويتحقق التعقيد السياسي بدرجة «استيعاب المعلومات في سياقها» وهو الاستيعاب الذي يُدرج، بالتالي، في نظام عقدي ذي دلالة يمتلك صلات راسخة بين جميع مكوناته. وأغلبية أعضاء الكتلة الجماهيرية لا تظهر لديهم نظم عقدية ذات دلالة ولا يعملون بها. والتصورات الملموسة، أكثر من تلك المجردة، هي ما يلفت انتباه المواطنين العاديين. ولا بد من التمييز بين «المواطن المشارك حقاً» (الذي يجري توصيفه على أساس التنظيم المفهومي العالي) والأغلبية الساحقة التي لا تستطيع، إلا بشق الأنفس، الإبحار عبر المشهد السياسي أو فك ألغاز المعلومات السياسية المركبة (وتوصف على أساس التنظيم المفهومي المرتبك، والضيق، والمنخفض)⁽³⁾.

وقد أدخل علم النفس السياسي المعاصر تغييرات طفيفة على بعض رؤى كونفيرس الأصلية، مع إقرارها، في الوقت ذاته. ومن الأمور المسلم بها الآن وجود تنوع هائل في الاهتمامات، والانتباه السياسي، والمعرفة السياسية لدى الكتل

(*) Michael Delli Carpini: أستاذ الاتصال بجامعة بنسلفانيا و Scott Keeter مدير الأبحاث الاستطلاعية في مركز الأبحاث الأمريكي بيو.

الرأي العام والتركيب البلاغي للتوجهات

الجماهيرية. ويرى بعض المشتغلين بعلم النفس السياسي أنه يتعين أن يكف المشتغلون بعلم النفس السياسي عن التساؤل عما إذا كان المواطنون «يرقون إلى مستوى التوقعات المثالية للمنظرين الديموقراطيين» وأن يبدأوا، بدلا من ذلك، ملاحظة أن الناس يُقدّمون، على نحو منتظم، على خيارات سياسية، وأن يسألوا عن الكيفية التي تتقرر بها هذه الخيارات، بالفعل» (دالتون وكليغمن^(*)، 2009، ص6، وانظر أيضا مؤتمر^(**) 2009). وما يحيل إليه دالتون وكليغمن هي المناهج الإجرائية التي يستخدمها الأفراد للإبحار عبر المشهد السياسي واستيعاب دلالاته: أقصر الطرق لتحصيل المعلومات، طرائق اكتساب المعرفة السياسية بالخبرة، وما شابه. وذهب كونفيرس إلى أن استيعاب الفرد للمعلومات يحد منه مقدار التنظيم والتدفق الرسميين وغير الرسميين للاتصال السياسي، من جهة، واستعداد الفرد للانتباه للتدفقات القائمة للاتصالات السياسية، من جهة أخرى (قارن بما جاء عند كونفيرس، 1962). ويرى كونفيرس أن الأفراد يلجأون، والحالة هذه، إلى استخدام مقاييس «معيارية» يصدرن بها أحكاما (مثال ذلك التسلسل الليبرالي - المحافظ في الولايات المتحدة، أو الطيف اليساري - اليميني في أوروبا) حتى يتسنى لهم «احتواء» تنوع المشهد السياسي (كونفيرس، 2006 بء؛ لاو وريدلوسك، 2006، تاب، 2003؛ تاب ولودج^(***)، 2006). ويمكن لوجهات النظر الفردية أن تصمد، وقد تفرض نفسها وقد تختفي، ويتقرر ذلك في ضوء اندراجها أو عدم اندراجها في شبكات الاتصال السياسي المختلفة (هاكفيلت^(****)، 2009؛ هاكفيلت وآخرون، 2004، 2002)⁽⁴⁾.

دلالات الرأي العام

وكما يقول مؤتمر فإن «أغلبية المشتغلين بعلم النفس السياسي يتمنون لو أن المواطنين كانت لديهم معلومات كاملة، ويظنون أن العملية السياسية قد يطرأ عليها تحسن بالغ، لو أن المواطنين قُدر لهم أن يقتربوا، على الأقل، من هذا الهدف»

(*) Russell Dalton: أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميتشيغان و Hans-Dieter Klingemann أستاذ العلوم السياسية بمركز أبحاث العلوم الاجتماعية ببرلين.

(**) Diana C. Mutz: أستاذة العلوم السياسية بجامعة ولاية أوهايو.

(***) Richard R. Lau: أستاذ العلوم السياسية بجامعة روتجرز و David Redlawsk الأستاذ بجامعة آيوا الأمريكيين، Charles Taber و Milton Lodge: أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية نيويورك في ستوني بروك.

(****) Robert Huckfeldt: أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا البحثية في دافيس.

(2009، ص 95، التوكيد منقول عن الأصل). وهذا يتوازى مع اعتقاد وتطلع شائعين بين الدارسين المعاصرين للسلوك السياسي إلى إمكان حشد الإرادة الجمعية والكفاءة الديمقراطية للمواطنين، والاستفادة منها، وتقدير قيمتها الكلية ومتوسطها، بوصفها تعبيرا عن جمهور أو جماهير، وكأنها «رأي عام».

ومع تطور صناعة استطلاعات الرأي، أصبح «الرأي العام» مصدر الحجية ومبدأها في المجتمعات الغربية (إيدلمان، 2001 شوتز^(*)، 1976). ومن زاوية الرؤية الخاصة باستطلاعات الرأي العام، فإن «الرأي العام يُقبل ويعامل باعتباره حقيقة موضوعية يمكن اكتشافها عبر استطلاعات الرأي أو غيرها» (إيدلمان، 2001، ص 53)⁽⁵⁾.

«الرأي بالنسبة إلى الجمهور الحديث هو كالروح بالنسبة إلى الجسد، ودراسة أحدهما تفضي بنا، على نحو طبيعي، إلى الآخر» (تارد Jean-Gabriel de Tarde [1969]، 2010، ص 297). هكذا افتتح تارد مقالته الرأي والمحادثة في العام 1898. وفي أربعينيات القرن العشرين كان غالوب وراي^(**) يعتبران الرأي العام «نبض الديمقراطية»، كما يشير عنوان كتابهما. ووفق كونفيرس، في ثمانينيات القرن العشرين فالرأي العام هو «ما تحاول تقديره استطلاعات الرأي العام» أو «ما تقدره بنسبة متواضعة من الخطأ» (S14, 1987). وتتداخل الدلالة المعاصرة للرأي العام، كما تعبر عنها هيربست، مع «جماع الآراء المعبر عنها من دون تحديد هوية» (1995، ص 44).

وقد تعلق اهتمام المشتغلين بعلم النفس السياسي، فوق كل شيء، بـ «الأسس» أو بالمبادئ التنظيمية للآراء. فلكي يتيسر فهم السبب في أن المواطنين يختارون مناصرة سياسة بعينها على سياسة أخرى، ولماذا يعلنون أنهم، مثلا، مؤيدون لزواج المثليين، فلا بد للمرء من فهم المبادئ التي يقوم عليها الرأي العام: التوجهات الأيديولوجية، (مثلا، الليبرالية في مواجهة المحافظة، اليسار في مواجهة اليمين) أو

(*) Alfred Schutz (1899-1959): رجل البنوك والمحامي اليهودي النمساوي الذي أصبح أستاذ فلسفة أميركا بارزا.

(**) George Gallup (1901-1984): مؤسس معهد غالوب الأمريكي لاستطلاعات الرأي العام و Saul Forbes Rae (1914 - 1999) ديبلوماسي كندي من أصول يهودية ليتوانية، شارك غالوب في أبحاث حول الرأي العام.

السمات المميزة جينيا (مثلا، المركزية الإثنية) أو القيم (مثلا، التعبير عن الذات). وعلى سبيل المثال، ففي معرض الكتابة عن الأسس الإثنية المركز للرأي العام يذهب كايندر وكام^(*) (2009) إلى أن «الأمريكيين، بدرجة ما، يصرون عن مركزية إثنية» وأن المركزية الإثنية لها تأثيرها في الطريقة التي يفكر بها الأمريكيون في مجتمعهم وسياساتهم، وفي القضايا المطروحة للنقاش في المجال العام. ومن شأن التعرف على المبدأ (المبادئ) المنظم (المنظمة) للرأي العام أن يكسب الآراء بنية، وتماسكا واستقرارا.

ويعد النموذج الذي يطرحه جون زوللر^(**) واحدا من أوسع نماذج الرأي العام قبولا، بين المشتغلين بالعلوم السياسية. ويفهم الرأي العام «باعتباره استجابة للكثافة والاستقرار النسبيين لتدفقات متعارضة لاتصالات ليبرالية ومحافظة» (زوللر، [1992] 2005، ص 185 - 6). ووفقا لاهتمامات الناس بالسياسة، يتقرر ما إذا كانوا سيحصلون معلومات «جديدة» أم لا، وكيف يكون ذلك، فيما يتقرر ما إذا كانوا سيقبلون بالمعلومات أم لا، وفقا لميولهم الأيديولوجية. ووفق زوللر فتلك الأفكار المبرزة والمتاحة، بدرجة كبيرة، تصوغ المواقف التي يعبر عنها المجيبون. والسياق الذي يوصفه زوللر هو سياق اختيار عقلائي محكوم بالمنطق، تساعد عليه يورستيات^(***) معرفية من بينها المتاحية availability.

ويوصف زوللر الجهاز (الفني) لتكوين الرأي والتعبير، لكنه لا يقدم تفسيراً مقنعا للكيفية التي ينحاز align (إذا استخدمنا مصطلح ليبمان) بها المواطنون (الناخبون) لشيء أو لشخص أو ضدهما. وإذا اقتدينا بليبمان فقد يكون الأقرب إلى المنطق أن نفترض أن المواطنين (الناخبين) ليسوا، فقط، منخرطين في عملية اختيار معرفي (أو في معاينة، إذا استخدمنا مصطلح زوللر). ويذهب ليبمان إلى أن «ما يفعله الجمهور ليس التعبير عن رأي بل الانحياز لمقترح أو ضده» ([1927] 2009 ص 51)⁽⁶⁾. وتفضي حاجة ليبمان إلى خلاصة راديكالية: الجمهور مجرد «شبح» أو فكرة مجردة⁽⁷⁾.

(*) Cindy Kam و Donald Kinder: مؤلفا كتاب الأصول الإثنية المركز للرأي الأمريكي.

(**) John Zaller: أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا، لوس آنجليس، المتخصص بدراسات الرأي العام.

(***) heuristics تقانة تساعد على التعلم الذاتي عبر التجريب.

ويتناغم موقف لييمان مع موقف بلومر^(*) ([1948] 1969) ومع موقف بورديو^(**) (1979). ففي Public Opinion and Public Opinion Polling (الرأي العام واستطلاعات الرأي العام) يذهب بلومر (1948، ص543)، بكل تصميم، إلى أن «الرأي العام يتخذ شكله من الإطار الاجتماعي الذي يتحرك فيه، ومن العمليات الاجتماعية الفاعلة داخل ذلك الإطار». ويكتب بلومر عن عجز استطلاعات الرأي عن «الإمساك» بالآراء إبان تشكلها وعندما تفعل فعلها في المجتمع. وبوردو (1979) أكثر راديكالية. وبالنسبة إليه ف «الرأي العام»، ببساطة، لا وجود له. إنه «خرافة» اجتماعية وسياسية؛ خرافة ذات قوة مائزة، يمكن للسياسيين، والدولة، وجماعات المصالح، وما شابه، أن يستخدموها لمصلحتهم هم. وبالنسبة إلى بورديو فاستطلاعات الرأي، والاعتماد الزائد عليها، يخلقان بيئة سياسية «مصطنعة»، حيث لا تكون القضايا السياسية لدى القائمين على الاستطلاع «قضايا» حقا، وفوق ذلك فهي ليست القضايا الحقيقية عند المواطن أو الناخب «العادي».

وبالنسبة إلى بلومر أو بورديو فالإحالة على «الرأي العام» مضللة، إذ إن الأبعاد «الحقيقية»، الفعلية، البراغماتية للمجال العام تجري التعمية عليها، بهذه الكيفية. لكن يبدو أن النشاط السياسي ذاته، والجدل العام، والتسويق السياسي وما إلى ذلك، لا يمكن تصويره من دون (أو خارج) الإطار الذي تطرحه عبارات مثل «الجمهور» أو «الشعب» أو «الرأي العام». والإحالات البلاغية على الناس الذين «لا يمكن ملاحظتهم» هي في قلب النداءات السياسية وصيحات الاحتشاد حول قيم، وأخلاق وسياسات وطنية. وإشارة نيكسون الشهيرة إلى «الأغلبية الصامتة» في أنجح خطاب له عن حرب فيتنام مثال على ذلك. وما احتوى عليه من حض: «لنتحد من أجل السلام» هو صيحة للحشد بهدف تحقيق مساندة يبدو أنها تعتمد على مجتمع غير مرئي، مجتمع متخيل. وكما قال إيدلمان «فبالنسبة إلى أي من الباحثين عن سبب لمنصرة الرئيس، تؤدي الأغلبية الصامتة الغرض منها حتى إن لم يكن لها وجود» (1977، ص30). والبلاغة السياسية في مختلف أنحاء العالم مثقلة بمنطوقات تحيل

(*) Herbert George Blumer (1900-1987): أستاذ علم الاجتماع الأمريكي الذي ركز على التفاعلية الرمزية ومناهج البحث الاجتماعي.

(**) Pierre Bourdieu (1930-2002): عالم الاجتماع والأنثروبولوجي والفيلسوف والمثقف الفرنسي الشهير المعني بديناميات السلطة في المجتمع.

الرأي العام والتركيب البلاغي للتوجهات

على «الناس الذين لا تمكن ملاحظتهم»، («الجمهور»، «الأغلبية»، «الشعب»). وبالنسبة إلى السياسيين تطرح الإحالات، المنطوية على إشكالات، على «الشعب» أو «الأغلبية» أو «الجمهور» فرصا لوضع برامج سياسية ولتبرير المساءلة عن الأفعال السياسية. وبالنسبة إلى الكتل الجماهيرية، فهي محفزات تشكل استجابات للهموم والمخاوف أو للأمل والتوقعات⁽⁸⁾.

ويمكن التفكير في الرأي العام أيضا في ضوء وظائفه. وتميز نويل - نيومان^(*) (1993) بين وظيفة جلية للرأي العام وأخرى كامنة. وترتبط الوظيفة الجلية بتصور عن الرأي العام باعتباره مرتبطا بعملية التخليق العقلانية للرأي وصناعة القرار في الكيانات السياسية الديمقراطية. أما الوظيفة الكامنة فترتبط بتصور عن الرأي العام باعتباره أداة من أدوات «السيطرة الاجتماعية»، وظيفتها هي «تعزيز التكامل الاجتماعي وضمان وجود مستوى كاف من التوافق يمكن أن تقوم عليه الأفعال والقرارات» (نويل - نيومان، 1993، ص220). وبالنسبة إلى آخرين، فيمكن فهم الرأي العام باعتباره، في آن معا، متغيرا مستقلا وكذلك غير مستقل (قارن بما جاء عند فان دير آيك وفرانكلين^(**) 2009) ومتطورا، في حركة طويلة، مع الوقت. وكمتغير غير مستقل فيمكن دراسته في ضوء علاقته بتأثير قادة الرأي، والجماعات المرجعية، وتأطيرات الميديا، والتماهي مع القضايا، والتماهي مع الأحزاب. وكمتغير مستقل يمكن دراسته من حيث تأثيره في صناعات السياسات وفي صنع السياسات. وسواء درس كمتغير مستقل أو غير مستقل، فالرأي العام يُصور بصورة الشيء القابل للتشغيل والقياس⁽⁹⁾.

ويبحثنا باحثون آخرون على النظر إلى الرأي العام باعتباره ظاهرة «مُخلقة»، أو «مصنوعة»، أو «مُهندسة». ووفق أوزبورن وروز (1999) فقد أدت العلوم الاجتماعية (بمناهجها، وتقاناتها، وفرضياتها النظرية) دورا بالغ الأهمية في تخليق ما يدعونه «أشخاصا متشبثين بأرائهم opinionated» و«مجتمعا معجبا

(*) Elisabeth Noelle-Neumann (1916-2010): أستاذة العلوم السياسية بجامعة مينز الألمانية التي كتبت في صحيفة نازية في العام 1941 عن سيطرة اليهود على الإعلام والرأي العام في الولايات المتحدة وغضب عليها النازيون عندما رفضت نشر صور تظهر الرئيس الأمريكي روزفلت بمظهر سين.

(**) Cees van der eijk: أستاذ مناهج البحث في العلوم الاجتماعية بجامعة نوتنغهام وMark Franklin مدير المرصد الأوروبي للديمقراطية بمركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة بالجامعة الأوروبية.

بنفسه «opinioned»^(*) (وانظر أيضا ريسمان 1954 حيث تجد رأيا أقدم وإن كان مشابها). وكما يقول أوزبورن وروز فإن «ظاهرة الرأي هي من مشغولات الإجراءات التقنية التي صممت بهدف تصوير هذه الظاهرة» (1999، ص382؛ انظر أيضا باور وغاسكيل^(**) 2008). وقميل تقانات استطلاع الرأي إلى التعمية على حقيقة أن «الناس يتعلمون تبني الآراء، وأنهم يصبحون أشخاصا «متشبهين برأي»، بل ربما «معتزين باعتناقهم رأيا ما» (1999، ص392، التوكيد منقول عن الأصل) بالتفاعلات والمحادثات مع الآخرين وعبرها، في العمليات الأولية والثانوية لاكتساب الطابع الاجتماعي، وكجزء من الممارسات الاجتماعية في مختلف الثقافات. والطلب والضغط يتزايدان على الأفراد لكي يفتخروا باعتناقهم رأيا ما. وي طرح آتكينسون وسيلفرمان^(***) (1997) رأيا مؤداه أننا نعيش في مجتمع «المقابلة الصحافية» الذي «يخترع» و«يخلق» و«ينتج»، على نحو إستراتيجي، ذاتا متشبهة برأي⁽¹⁰⁾.

مفارقات الرأي: التوجهات والتركيب البلاغي

صورة المواطن الديمقراطي، تلك الصورة التي نشأت عن الاهتمامات المبكرة باستقرار النظم الديمقراطية وبالقدرة المدنية^(****) لدى المواطن الديمقراطي (على سبيل المثال، بيريلسون^(†) 1952 وكونفيرس 1964) وعن الاهتمامات المعاصرة بالتركيب البنيوي للأيديولوجية السياسية (على سبيل المثال، جوست^(‡) وآخرون 2009) هي صورة المواطن القادر على فهم المشهد الأيديولوجي للقضايا والولاءات السياسية و«الإبحار» عبره، مظهرًا الاتساق في المعتقدات والسلوكيات السياسية.

(*) في هذه الحالة يكون الرأي هو مصدر العُجب.

(**) George Gaskell and Martin Bauer: أستاذًا علم النفس الاجتماعي بمعهد علم النفس الاجتماعي بمدرسة لندن للاقتصاديات.

(***) Paul Atkinson: أستاذ البحث الاجتماعي بجامعة كارديف و David Silverman: أستاذ علم الاجتماع بكلية غولدسميثس التابعة لجامعة لندن.

(****) القدرة المدنية لدى الفرد هي جماع الميول والمهارات التي تجعله مقبلا على العمل النشط مع مواطنيه لحل مشكلات المجتمع.

(†) (1912-1979) Bernard Berelson: أستاذ العلوم السلوكية الأمريكي.

(‡) John Jost: أستاذ علم النفس والعلوم السياسية بجامعة نيويورك.

الرأي العام والتركيب البلاغي للتوجهات

وكما بينا فيما سلف، فإن «المثال» الديمقراطي يقوم على أن المواطنين يؤسسون سلوكهم السياسي على اختيار «قائم على معلومات»، وعلى الموازنة بين تفضيلاتهم إزاء القضايا العامة. وترتبط هذه الفكرة بالفرضية الأساسية في أي بحث يتناول الرأي العام مؤداها أن المواطنين لديهم مواقف جيدة التشكيل لحد معقول، إزاء القضايا السياسية الرئيسية، وأن الاستطلاعات يمكن استخدامها من أجل «حصد» هذه المواقف (زولر وفيلدمان^(*) 1992).

ويتوقف فهمنا لهذه النقطة، بالطبع، على الكيفية التي نعالج بها «المواقف» وما يمكن اعتباره خبرة سياسية. وعلى سبيل المثال فإن بارتيلز^(**) (2003) يكتب: إذا فُهمت «المواقف» باعتبارها تقويمات موجزة ومتسقة منطقيا لأي موضوع سياسي يمكن تصويره... فإذا... سوف يرسب في الاختبار، على نحو روتيني، حتى المواطنون اليقظون الحائزون على قدر فخم من المعلومات» (ص 63). ويأتي وصف مقنع آخر من التقرير الكلاسيكي عن استطلاعات الرأي العام الذي وضعه غالوب وراي^(***):

قد يكون رجل ما غير قادر على استنطاق نص قانون بالتخصيص صادر عن الكونغرس، لكن بوسعته أن يقرر ما إذا كان موافقا على الأغراض التي من أجلها سوف يصار إلى تمريره، أو معترضا عليها؛ وقد يكون رجل ما قادرا على تفهم الأسباب الفنية التي أفضت به إلى البطالة، لكنه يدرك معنى أن يكون بلاعمل، وسوف تساهم خبرته في حل المشكلة العامة (1940، ص 288).

وقد ينظر المشتغلون بعلم النفس السياسي المعاصرون إلى غالوب باعتباره مثاليا، على رغم أن التقانات التي ابتكرها هو وزملاؤه تستخدم اليوم لمقاومة المثالية، وللمحاجة ضد علم نفس سياسي يقوم على دراسة الدلالات والخبرات اليومية السياسية. لكن يبقى ممكنا الدفع بأن غالوب كان لديه إدراك قوي بأن

(*) Noah Feldman: أستاذ القانون والدين والعلوم السياسية بجامعة هارفارد.

(**) Larry Martin Bartels: أستاذ العلوم السياسية والمدير المشارك لمركز دراسة المؤسسات الديمقراطية بجامعة فاندربيلت الأمريكية.

(***) George Gallup (1901-1948): الرائد الأمريكي لتقانات العينة التي يقوم عليها استطلاع الرأي العام ومبتكر استطلاعات غالوب، و Saul Forbes Rae (1914-1999) الدبلوماسي الكندي الذي شارك غالوب تأليف التقرير الشهير «نبض الديمقراطية» (1940) عن استطلاعات الرأي العام.

من يقوم باستطلاع الرأي عندما تتجمع لديه الآراء يتجمع لديه أيضا قدر لا بأس به من معلومات ثمينة للغاية، يمكن استخدامها لموضعة هذه الآراء داخل سياق اجتماعي ذي دلالة⁽¹¹⁾.

وكما قال لين^(*) (1962) فإن «أفضل فهم للرأي، أو العقيدة، أو الموقف يتحصل في سياق آراء ومعتقدات، ومواقف أخرى، إذ إنها تضيء دلالاته، وترسم حدوده، وتعّدل وتضبط قوته» (ص9-10). وبالمثل، فإن ريسمان حث علماء الاجتماع على التحرك باتجاه دراسة «أرضيات الرأي» ودراسات العوامل الاجتماعية والسياسية حيث لكل مسألة جوانب متعددة وزوايا متعددة يمكن النظر منها إلى هذه المسألة، وكل منها خالطته درجات متباينة من المعنى والتأثير» (1954، ص494).

ويشير ريسمان ولين إلى أن المواقف والخبرات السياسية تنطوي على تركيب اجتماعي وسياسي ظاهر⁽¹²⁾. والفكرة القائلة إن الناس تحمل رؤوسهم أفكارا كاملة التكوين أو مواقف كاملة، أو «خليطا من أفكار واعتبارات ليست إلا متسقة جزئيا» (زولر وفيلدمان، 1992، ص579)، هي فكرة يمكن القول إنها أقل أهمية من إثبات كيفية اشتباك الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم مع الأيديولوجية والكيفية التي تظهر بها مواقفهم تركيبا بلاغيا (بيلليغ 1992، 1996، 1996؛ كوندور^(**)؛ غامسون^(***)، 1992؛ ولين، 1962).

ولا يمكن المضي قدما باتجاه إجابة عن التساؤل حول ما يجذب الناس إلى موضوعات أيديولوجية مختلفة، من دون تفهم الكيفية التي يُظهر بها الفاعلون الاجتماعيون التركيب البلاغي، في التعبير عن مواقفهم. وعلى سبيل المثال، فحتى الآراء السياسية التي يمكن أن توصف بأنها «قوية» (بيلليغ 1991) أو «متطرفة» (تيليجا 2005) يمكن النظر إليها باعتبارها إنجازات بلاغية مرنة. فالمتحدثون والكتاب يولون بياناتهم شطر السياق الاجتماعي والبلاغي الذي يتحدثون أو يكتبون فيه. ويمكن حشد القيم والمعتقدات المشتركة، على نحو متنوع ومرن، وهي اللحمة والسدى للرؤية الشائعة للديمقراطيات. والخطاب المجتمعي (خصوصا الكلام على قضايا حساسة) مشبع بمعضلات أيديولوجية؛ وعلى سبيل المثال، إنكار التحيز،

(*) Robert lane: أستاذ العلوم السياسية بجامعة ييل.

(**) Susan Condor: أستاذة علم الاجتماع السياسي بجامعة لوفره.

(***) William Anthony Gamson: أستاذ علم الاجتماع بكلية بوسطن، وهي جامعة يسوعية خاصة.

الرأي العام والتركيب البلاغي للتوجهات

حيث يجري إنكار التحيز وتأييده، في آن معا (بيلليغ، 1985، فان ديجك^(*) 1987)، أو مناقضة التمييز الإيجابي affirmative action، حيث تمتزج موروثات التسامح بموروثات اللاتسامح (أغوستينوس^(**) وآخرون 2005).

وقد يكون الأجدى (والأفضل) التفكر في المواقف باعتبارها تموضعات بلاغية إزاء مسائل مختلف حولها (بيلليغ، 1996)، نواتج لمقابلات اجتماعية - اتصالية وممارسات جمعية، بأكثر مما هي ملامح سابقة الوجود لأناس يجري التعبير عنهم، وفق الطلب، في استطلاعات الرأي (كوندور وغيبسون 2007؛ ومايرز 1998؛ وبوكتا وبوتر 2004) (انظر أيضا الفصلين 8 و9 من أجل مناقشة مفصلة لبعض تداعيات هذا التموضع، خصوصا عند تطبيقه على بحوث الخطاب السياسي).

وكما بين بيلليغ وآخرون (1988) فالرؤية المشتركة أو الأيديولوجية ليستا توحيديتين بل هما إشكاليتان، إذ إنهما تشتملان على موضوعات استعدائية ومعاكسة. ومن دون موضوعات معاكسة كهذه فلا يمكن أن توجد مواقف أو قيم؛ ولا يمكن أن تكون هناك محاجة.

إشكالات الأيديولوجية: الحنين إلى الماضي الشيوعي

يقدم الناس إجابات مباشرة وغير متناقضة حول معظم القضايا السياسية والملتصلة بالسياسات، ولكن فيما عدا ذلك فالمفارقات وفيرة. وظاهرة «النوستالجيا»^(***) إلى الاشتراكية/ الشيوعية» (إيكمان وليند 2005؛ تودوروفا وجيل 2010؛ فيليكونجا 2009؛ وويللينغر^(****) 2007)⁽¹³⁾ هي مثال على ذلك. وإحدى الملاحظات الأجدر بالاهتمام حول التصالح مع الماضي الشيوعي (وموروثه) في أوروبا الشرقية تتصل

(*) Teun Adrianus van Dijk: باحث هولندي في ألسنيات النص.

(**) Martha Agoustinis: أستاذة علم النفس بجامعة آديليد الأسترالية.

(***) النوستالجيا: الحنين إلى الماضي. [المترجم].

(****) Joakim Ekman: أستاذ العلوم السياسية بجامعة سودرتور السويدية، Jonas Linde: أستاذ العلوم

السياسية بجامعة بيرغن النرويجية، Maria Todorova: المؤرخة والفيلسوفة البلغارية، Zsuzsa Gille: الأستاذة

المساعدة لعلم الاجتماع بجامعة إلينوي، Urska Velikonja: الأستاذة المساعدة بمدرسة القانون بجامعة إيموري

الأمريكية، Markus Willinger: المؤلف النمساوي اليميني المولود في العام 1992 ومؤلف كتاب Die identitäre

Generation الذي حاز شهرة عالمية وترجم للإنجليزية بعنوان Generation Identity: A Declaration of War

Against the «68ers» [هوية جيل: إعلان الحرب على من بلغوا الثامنة والستين].

بمثابة الذهنية التي يعتبرها البعض دأمة التطلع إلى الخلف ومعادية للديموقراطية. وكما قال بريدام فإن «الموروث الذي يثبت، عادة، أنه الأكثر استعصاء على المعالجة لا يكون مؤسسيا بقدر ما يكون متعلقا بالمواقف» (2000، ص49).

وتعكس أغلبية استطلاعات/ مسوح الرأي العام في أوروبا الشرقية «الموروث المواقفي» الذي يشير إليه بريدام. فبدلا من توافق وطني صريح وعقلاني نسبيا حول التقويم الخلفي الرسمي للذاكرة الجمعية للشوعية (المعادية لحقوق الإنسان، اللاشوعية، الإجرامية) (انظر، مثلا، تقرير تيسمانينو (2008) حول إدانة الشوعية في رومانيا، والفصل السادس من أجل مقاربات حول الشوعية في الذاكرة الجمعية)، ويلحظ المرء ظاهرة معاصرة لافتة ومحيرة: رؤى إيجابية شائعة حول المرحلة الشوعية.

وينظر إلى الرؤى الإيجابية الشائعة حول الشوعية، عادة، باعتبارها «متناقضة»، أو «مستفزة»، أو «مربكة للعقل»، أو «شاذة»، أو «مختلطة». وبالنسبة إلى بعض الباحثين، يمكن تفسير هذه الرؤى باعتبارها «أزمة الذاكرة الجمعية» (شتومبكا 2004، ص183). وبالنسبة إلى آخرين، تعكس النوستالجيا للماضي الشوعي «طوبوية ارتدادية... تشوفا وتطلعا إلى العالم الآمن، والمجتمع العادل، والصدقات الحقيقية، والتضامن المتبادل / والرفاه بشكل عام، وتعبر عنهما» (فيليكونجا، 2009، ص547-8).

وتطرح فيليكونجا (2009) عدة أمثلة لمسوح متنوعة للجمهور، أجريت في أقطار مختلفة في أوروبا الشرقية، تظهر مواقف «نوستالجية» إزاء الماضي الشوعي/ الاشتراكي القريب. ففي 1999 اعتبر 50 في المائة من السلوفاك أن النظام الاشتراكي السالف أفضل من «الديموقراطية الراهنة». وفي العام ذاته، في روسيا، تبين أن 85 في المائة من الروس آسفون على سقوط الشوعية والاتحاد السوفييتي. وفي 2004، تراجع المعدل إلى 74 في المائة. وفي العام 2002، قال 56 في المائة من البولنديين، في استطلاعات للرأي، إن الحياة «في الماضي كانت أفضل». وفي 1995 و2003 اعتبر 88 في المائة ثم 86 في المائة من السلوفانيين، على التوالي، أن الحياة في يوغسلافيا السابقة كانت «طيبة» و«طيبة جدا». وفي تاريخ أقرب (2009)، أعلن 72 في المائة من الهنغاريين، و62 في المائة من البلغار والأوكرانيين، و60 في المائة من الرومانيين، و45 في المائة من الروس،

الرأي العام والتركيب البلاغي للتوجهات

و42 في المائة من اللتوانيين والسلوفاك، و39 في المائة من التشيك، و35 في المائة من البولنديين أنهم يعيشون في حال أسوأ مما كانوا عليه أيام الشيوعية.

وتظهر استطلاعات للرأي في رومانيا، قريبة العهد، أجريت بتكليف من معهد التحقيق في الجرائم الشيوعية وذاكرة المنفى الروماني والمعهد الروماني للتقويم والإستراتيجية تناقضات صارخة في الرأي. فعلى رغم أن 50 في المائة يعتقدون أن الأمور كانت «أفضل في الماضي»، قبل ديسمبر 1989، فإن 41 في المائة يعتقدون بالفعل أن النظام الشيوعي كان «إجراميا». وعلى رغم أن أكثر من نصف الرومانيين يعتقدون أن الشيوعية كانت نظاما قمعيا، فإن 13 في المائة منهم فقط هم الذين يعتبرون أنهم «عانوا» في ظل الشيوعية. وعلى رغم أن أكثر من نصف الرومانيين يعتبرون الاطلاع على ملفات الشرطة السرية الشيوعية أمرا غير ذي بال، فإن أغلبية كبيرة تعتقد أن من تعاونوا مع الشرطة السرية يتعين ألا يشغلوا مناصب عامة.

وفي سياق التصورات الإيجابية لدى الجمهور حول الشيوعية، يتحول الرأي العام إلى مشكلة اجتماعية، مشكلة تتطلب تفسيراً: كيف تأق للناس أن يتحسروا على النظام الشيوعي؟ كيف أمكن للناس أن يتجاهلوا موروثة الإجرامي والقمعي؟ في حدود التجربة الرومانية، يعد «الحنين» إلى الشيوعية والآراء المتناقضة والمتنوعة، (ويُفسّر)، باعتباره «هروبا من الحرية» (تيسمانينو، 2010، أ)، «شكاة تستدعى عند اللزوم»، فيما يتصل بـ «الإحباطات اليومية الراهنة» و«أزمات الهوية» (تيسمانينو، 2010، ب). وفي تجارب أخرى، يُنظر إلى الحنين للشيوعية وللآراء المتناقضة على أنها تنبع من غياب إدارة نخبوية للذاكرة الاجتماعية، وغياب المعلومات والرؤى الفردية، وسقطات الذاكرة والتشوش العميق في الأفكار، والقيم، والرؤى، وتفسر بهذا كله:

يفتقر الجمهور إلى فهم ناضج لـ «المقاساة» التي وقعت في ظل النظام الشيوعي. ويحتاج المرء إلى أن يشرح، حتى يتوافر، لديه هو، فهم للطبيعة الإجرامية للديكتاتورية... فتصور المرء لنفسه ضحية لنظام شمولي، يسفر عن تفهم كامل للفاعليات الداخلية للنظام... وهناك خطر تخليق ذاكرة انتقائية عن الشيوعية، تقوم على الخبرة الشخصية، في المقام الأول، ولا تلقي بالا للطبيعة القمعية للنظام (ياكوب 2010).

الجدير بالاهتمام هو أن هذه التفسيرات تضع الالتباسات، والتناقضات، والمفارقات، تحت «سيطرة» مفهوم معياري للمجتمع، والسياسات، والأخلاق (وتمثيل معياري للماضي القريب)⁽¹⁴⁾. لكن هذه التفسيرات تشير، ليس فقط إلى مفهوم معياري للمجتمع، والسياسات، والأخلاق، بل أيضا إلى مفهوم عن الشخص، ذي الرأس الفارغ، أو المرتبك الفكر، المشوش، المفتقد إلى قدرات مدنية وديموقراطية، وبذلك فهي تزودنا بتقرير غير يقيني، ولا يعتمد عليه، وغالبا ما يكون مضللا (ويمكن أن يكون لأخلاقيا)، حول ما يمثل، في «الواقع الفعلي» «حقيقة» الشيوعية. ولا يبدو أن هذه التفسيرات تأخذ في اعتبارها حقيقة أن «الآراء حول القضايا المختلف عليها هي دائما ملتبسة... وتتميز بأنها سريعة الزوال وعرضة لأن تتغير مع ظهور مؤشرات جديدة (إيدلمان، 2001، ص55). والتفسيرات تطمس تعددية الأطر الاجتماعية للذاكرة (آلبفاكس^(*)، [1952] 1992)، وتعددية الواقع، والذكريات والدلالات التي تلحق بالشيوعية باعتبارها «أيديولوجية معيشة». ومثل هذه التفسيرات تعجز عن التوافق مع فكرة أن الأيديولوجية تشتمل على قيمات متناقضة (بيليغ وآخرون، 1988). وعلى نحو أعم، فهذه التفسيرات، على ما يبدو، تقلل من شأن الفكرة القائلة إنه ليس كل أعضاء المجتمع يأخذون القطاع/ الشريحة ذاتها من العالم الاجتماعي والسياسي كشيء «ثابت» على نحو لا يحتمل التساؤل. ويمكن لهذا أن يخفي تعددية «أسس الرأي» وتنوع تجمعات وشبكات هويات التفسيرات (بوكور 2009؛ غالينات^(**) 2009).

وتُطرح هذه التفسيرات بروحية هي أقرب إلى أفكار كونفيرس: أن بعض الناس يعجز عن تكوين معتقدات سياسية ذات مغزى، وأن معظم الناس «بريء» (حتى لا يقال جاهل) فيما يتصل بالمسائل السياسية والأيديولوجية، حتى أنهم يعجزون عن «إدراك» ما يربط بين مختلف المسائل أو يعجزون عن «الربط» بينها، حيثما نشأت الحاجة لذلك، ويعجزون عن التوصل إلى تصورات أيديولوجية ذات مغزى.

(*) Maurice Halbwachs: عالم اجتماع فرنسي من أتباع دوركايم.

(**) Maria Bucur: أستاذة التاريخ الأوروبي بجامعة إلينوي Jürgen Gallinat أستاذ الصحة النفسية بجامعة تشاريتي الألمانية.

الرأي العام والتركيب البلاغي للتوجهات

ودور النخبة، ودور التربية، هو غرس القيم والفضائل المرغوبة في رؤوس الناس العاديين/ المواطنين. فالجمهور «عبيط» و«قابل لأن يوحى إليه» و«يسهل التلاعب به»، ولا تتوافر لديه القدرة على فهم تعقيد الحياة السياسية. وهذا له دلالاته عند دراسة الرأي العام، والمعرفة السياسية، والاختيار السياسي. والقول إن المعرفة بالحياة السياسية أو بث المعلومات (في هذه الحالة الشيوعية) يجري توزيعهما في المجتمع، على نحو متفاوت، قد يكون صحيحا. وعادة ما يُدفع بأن المواطنين يتصرفون في عالم من انعدام اليقين، حيث تغيب «المعلومات الكاملة»: من يقرر ذلك؟ ضد ماذا؟ ولتجاوز هذا الإلغاز فإن دالتون يميز بين الخيارات العقلانية والخيارات المعقولة («الجيدة بما يكفي»). وبرأيه، فإن «الخيارات الجيدة إلى حد بعيد - ليست الخيارات الكاملة - هي أساس الديمقراطية» (2008، ص 27). والتصورات الإيجابية الشائعة بين الناس عن الشيوعية هي تخمينات جيدة إلى حد بعيد، وليست تخمينات كاملة، ويمكن القول إنها لا تعكس إلا تناقضات واضحة وخبرات متنوعة.

والمواقف من الماضي القريب (وكذلك المعلومات السياسية) ليست مواقف قائمة أو سابقة الوجود، يجري بعد ذلك جمعها عبر استطلاعات الرأي، بل الأرجح أنها دارة أو يجري تدويرها من قبل فاعلين اجتماعيين ناشطين، على مستويات متباينة من التنظيم الاجتماعي، باستخدام السرديات، والسجلات المكتوبة، والمشغولات المادية (فيرتش، 2007). وعلى رغم أن نتائج استطلاعات الرأي يمكن تفسيرها، على أسس نفسية، واجتماعية، وسياسية، فإن قلب هذه المواقف التي تبدو متناقضة، وطبيعتها، يبقين بعيدين عن التناول. ويواجه مستطلعو الرأي والمعلقون صعوبات تنشأ عن الرغبة في تحقيق «معرفة موضوعية وقابلة للبرهنة، ببنية دلالية ذاتية» (شوتز، 1973، ص 36). ولا يؤشر وجود مواقف ملتبسة ومتناقضة من الشيوعية، بالضرورة، إلى نقص في المعرفة أو الرؤية، نقص في القدرة أو في الكفاءة الديمقراطية، أو إلى تدني التنظيم المفهومي، بقدر ما يكشف عن خاصية أساسية في كيفية عمل المفاهيم الشائعة، وكيفية إعادة إنتاجها من قبل الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع (بيليج، 1996؛ ويذريل وبوتر 1980). وهذا يؤشر إلى الطبيعة السجالية للحياة الاجتماعية، حيث اعتناق الرأي هو، في الأساس عملية

ناقصة التجهيز تقوم على المجادلة والمناظرة. (بيلغ 1996). والمواقف والدلالات التي يربطها العامة بالماضي الشيوعي القريب، بعيدة عن الاتساق، والتجانس، والتوقع. ولا بد للباحثين من النظر إلى ما هو أبعد من تفسير نتائج استطلاعات الرأي، وصولاً إلى تحليل السياق السجالي الاجتماعي السالف والراهن، المتصل بتكوين آراء ورؤى حول الشيوعية، باعتبار هذا السياق ظاهرة اجتماعية البنية، تكتسب دلالات وتفسيرات متنوعة بتنوع الأشخاص.

وضع نموذج للتنوع: الرأي العام كممارسة

وصف هذا الفصل الافتراضات الأساسية وراء البحث في الرأي العام والتركيب البلاغي للمواقف من الماضي القريب (الحنين للشيوعية) وفهمهما. وقد ركز هذا الفصل، بالأساس، على الكفاءة الديمقراطية للمواطنين. ويسحب الفصل التالي (الفصل الثاني) هذه الحاجة إلى الكفاءة الديمقراطية للأمم وانتشار القيم الديمقراطية. وقد دفع هذا الفصل بأن المواقف تحوز تركيباً بلاغياً شديداً الوضوح. والبحث في المواقف باعتبارها إنجازات بلاغية هو تكملة ماثرة وأصيلية تحتاجها بشدة المقاربات القائمة التي تزعم أن الناس يحملون في رؤوسهم مواقف كاملة التكوين أو مُفعّلة. وينطوي هذا البحث على إمكان الانتقال بعلم النفس السياسي المشتغل على الرأي العام، من تركيز، يكاد يكون حصرياً، على معالجة المعلومات، إلى دراسة الكيفية والسببية اللتين تجعلان الآراء محط اهتمام الناس.

ولا ريب أنه يمكن الدفع بأن التحدي «الجديد» لعلم النفس السياسي المشتغل على المعتقدات الجماهيرية وعلى الكتل الجماهيرية هو وضع نموذج لـ «التنوع»؛ أي طرح تفسير ممنهج لتنوع الآراء، والمواقف، والرؤى، والأطر التي تتألف منها المجالات العامة الوطنية والمتجاوزة للوطنية. وحتى الآن فقد جاء الرد على هذا التحدي في صورة تعقيد متزايد في تقانات القياس؛ وعلى رغم ذلك فالأحجيات باقية. وفيما يطلع الباحثون بمناهج متزايدة التعقيد لقياس آراء المواطنين، فهذه المناهج لا تفضي، على نحو آلي، إلى فهم أكثر تركيباً لمركبات الآراء، والمواقف، والأيدولوجية. وبين ما يترتب على هذا أن المشتغلين بعلم النفس السياسي يحيلون على فرد/ مواطن باعتباره «متوسطاً إحصائياً» أكثر مما يحيلون على فرد راهن. وإذا يفعلون ذلك، فهم يقدمون «الوطني على المحلي،

الرأي العام والتركيب البلاغي للتوجهات

والجمعي على الفردي، والمعتاد على الفريد» (إيغو^(*)، 2007، ص282)⁽¹⁵⁾. وفي هذا السياق تتزايد أهمية فهم الرأي العام وبحثه، من حيث هو أساس الحياة السياسية الديمقراطية «المثالية»، وأيضاً باعتباره ممارسة.

ويستدعي فهم الرأي العام كممارسة الإحالة، ليس فقط على قياس «الذاتية الجماهيرية» والكتل الجماهيرية، لكن أيضاً، وقد يكون هذا أكثر أهمية، على تخليق الذاتية الجماهيرية والكتل الجماهيرية. وكما بينا في هذا الفصل، فمن الممكن التفكير بالكتل الجماهيرية وبالذاتية الجماهيرية أيضاً، باعتبارها نتاجا لمناهج العلوم الاجتماعية والإجراءات الإمبريقية السائدة في زمن معين في المجتمع. وتنحت مناهج البحث المواطن «النمطي» أو الناخب «العادي» مستقطعة الاثنين من النسيج الوطني أو المتجاوز للوطنية. وفي بحثهم عن المواطن الديمقراطي «المثالي»، صاغ المشتغلون بعلم النفس السياسي ثقافة أكاديمية وسياسية يقع في مركزها الفرد باعتباره «متوسطاً إحصائياً». والمشتغلون بعلم النفس السياسي بالغو الانشغال بالبحث عن ذلك «المتغير» الماروغ (أو عن حزمة المتغيرات الماروغة) الذي يمكن له التنبؤ بالسلوك السياسي للفرد، بل حتى، بالسلوك السياسي للجمهور. وبعملهم هذا فهم يشظون الحياة الاجتماعية والسياسية لتناسب أغراض بحثهم الموضوعي الإمبريقي، عوضاً عن تقصي الكيفية التي تُشظي بها الحياة الاجتماعية والسياسية نفسها، وفقاً لخطوط عريضة، ذاتوية، ونسبية، وظرفية. ويمكن الدفع بأنهم يهملون فكرة مؤداها أن ما نحيل عليه، باعتباره «الرأي العام» هو، بدوره، طارئ على السياقات التاريخية، والسياسية، والمؤسسية، والتكنولوجية التي يتفاعل معها الفاعلون الاجتماعيون، والتي تسمح لنا بالكلام على «رأي عام»، في المحل الأول.

وعادة ما تسترشد الطريقة التي تقوم عليها مقارنة علم النفس السياسي من الرأي العام وعلاقته بالسلوك السياسي برؤية معيارية للديموقراطية، والسياسة، والأخلاق. ويغلب على المشتغلين بعلم النفس السياسي الميل إلى اختبار نماذج رؤيوية للكيفية التي يتعين أن يتمظهر بها الرأي العام، أكثر من الميل إلى اختبار نماذج رؤيوية للكيفية التي يتمظهر بها، فعلاً. ويتعين أن ينصرف الجانب الأكبر من التركيز إلى الكيفية التي

(*) Sarah Igo: أستاذ التاريخ بجامعة فندربيلت.

يصطنع بها الناس فهما مشتركا common sense لذواتهم وللسياسات التي يتبعونها، لا إلى ما يتعين أن تكون عليه هذه الكيفية (انظر لاكوف، 2002). وفوق ذلك، فعندما يعرب المشتغلون بعلم النفس السياسي عن توقعات متفائلة أو متشائمة حول «نوعية» الرأي العام، أو القدرة الديمقراطية أو المدنية، فهم يعبرون أيضا، وبشكل ضمني، عن أحكام قيمة بحق فئات من الناس هي «صالحة» للديموقراطية. ولا بد من أن يتذكر المرء أن «مثال» المواطن الديمقراطي لا يشمل الجميع، وفي أغلبية المجتمعات ما بعد الصناعية، فهذا المثال يستبعد الأقليات، والمهاجرين، وما إلى ذلك.

وقد جرى العرف على النظر إلى التناقضات، وغياب الاتساق، والازدواجية، والمعضلات، باعتبارها دليلا على لاعقلانية الفهم المشترك. وعلى النقيض من ذلك، فيمكن القول إن المظاهر المتضاربة للفهم المشترك (للثقافة) تمثل، تحديدا، الشرط المسبق للمداولة العقلانية داخل صفوف أعضاء مجتمع بعينه، وفيما بين هؤلاء الأعضاء. وتعني الطبيعة المعضلة للفهم المشترك أن المواقف والمحاجات السياسية يجري التعبير عنها، غالبا، على نحو متحفظ واحترازي («من ناحية... ومن الناحية الأخرى»)، ويمكن فهمها على أنها شأن بلاغي غير مكتمل التجهيز، فيما يتصل بأمور مختلف عليها. ولا يجب أن يتخلى المرء عن الفكرة القائلة إن الحكومة الديمقراطية يمكن أن تكون التعبير المباشر عن إرادة الناس. وكل ما يحتاجه المرء هو أن يدرس العلاقة على نحو مختلف. ويجب أن يزيد بحث علم النفس السياسي فيما يتوقعه المواطنون أنفسهم من الديمقراطية، وأن يقل بحثه فيما تتوقعه الديمقراطية من الناس. فلا يمكن أن يوجد رأي عام من دون جماهير، ولا جماهير من دون اتصال، ومن دون تمثيلات مختلفة للمجتمع وللشخصانية personhood تنشئ هذه الجماهير بنيتها وديمومتها (انظر الفصل الرابع عن الصلات بين المعتقدات والتمثيلات الاجتماعية والاتصال) ومن دون الإستراتيجيات الخطابية التي يوظفها الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون لاصطناع فهم لذواتهم وللواقع السياسي (انظر الفصلين السابع والثامن حول الخطاب والبلاغة السياسية). ويحتاج المرء إلى الانتقال من الفرد «كمتوسط تحصل بعملية إحصائية» (المنتوج الثانوي لعمليات مسح) باتجاه «الفرد المعضل» (الفرد الذي يكون اصطناعه لفهم ذاته ولسياساته عملية غير كاملة التجهيز من المحاجة والمناظرة)، وهو انتقال من معالجة المعلومات، للمضي باتجاه الخطاب والاتصال.

الذاتية الجماهيرية والقيم وتعزيز الديمقراطية

الذاتية الجماهيرية والكفاءة الديمقراطية للأمم
وفقا لما قلنا به في الفصل الأول، يسكن
المواطنون والجماهير «بيئة سياسية يتواصل
فيها تشجيعهم، من قبل فاعلين متنوعين، على
التعبير عن آرائهم» (ستينر، 2007، ص 157).
وبعض الفاعلين الاجتماعيين الذين يحيل عليهم
ستينر هم أكاديميون مشتغلون بعلم النفس،
خبراء في استطلاع الرأي العام مهتمون بتوصيف
وتوزيع الأبعاد المختلفة للسلوك الاجتماعي
والسياسي الكلي: المواقف، والدوافع، والتفضيلات،
والرغائب، والتوجهات القيمية، وما إلى ذلك. وقد
تكون التوجهات القيمية هي الأكثر أهمية فيما
يخص فهم قضايا تتعلق بالمواقف السياسية،
والتحول الاجتماعي والسياسي، والمشاركة
السياسية (إنغلهارت، 2009) (*).

(*) Ronald Inglehart أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميتشيغان.

«غالبا يتوصل الناس إلى حلول
وسط بين المثل الأخلاقية والمعايير
الصارمة والضغط البراغماتية؛
فبوسعهم استخدام نسخ من
الأخلاق تناسب المقام لتبرير
أفعالهم وأفعال الآخرين»

ويرسم هذا الفصل صورة سريعة لمختلف محاولات توصيف البنية السيكولوجية الشاملة للقيم والدلالات النفسية لمثل هذه المحاولات لفهم تعزيز الديمقراطية والدمقرطة. ويستكشف الفصل التوتر بين النماذج الكلية والشمولية، والتمظهرات الخصوصية، الشرطية والسياقية، للسلوك السياسي. وبالتركيز على مسألة تعزيز الديمقراطية، فإن هذا الفصل يبين كيف أن التوجهات القيمية لا يمكن تصورها على نحو مُرَضٍ، خارج إطار «بيئاتي» inter-subjective وخارج طرائق اعتيادية للتدبر في القيم. ولا يمكن لتعزيز «الديموقراطية الشكلية» أن يكون فعالاً خارج إطار القيم الجماهيرية المطروحة من قبل الظرف الاجتماعي-السياسي القائم. ويختتم الفصل بالقول بضرورة معالجة القيم باعتبارها موارد سجالية مشروطة بحالات أيديولوجية وثقافية، وبأنه يتعين على الباحثين التأكيد، ليس فقط على ملامحها الشمولية، بل وعلى ملامحها الخصوصية، ولاسيما الطبيعة المتشظية، والمتعددة، وغير كاملة التجهيز لبحوث القيمة، والتعبيرات القيمية، والتوجهات القيمية.

وتجري مساندة الفعل الاجتماعي والسياسي، وتقويم السياسات الاجتماعية والحكم عليها، أو معارضتها، على أساس فهم يقول بأنها تعيد إنتاج قيم هي موضع اعتزاز، وتعوق إعادة إنتاج قيم ضارة. وبالنسبة إلى البعض، فتعزيز الديمقراطية والقيم الديمقراطية هو المثل الإنساني الأعلى. ويستكشف هذا الفصل حدود الفكرة القائلة بأن القوة الدافعة وراء فهم العملية الديمقراطية تتمثل في التجميع المحكم للتفضيلات، والرغائب، والقيم الشخصية، وما شابه ذلك من مكونات دراسة واسعة النطاق للذاتية الجماهيرية. وعلم النفس المعاصر المشتغل على القيم الإنسانية هو تعبير مباشر عن هذا التوجه (إنغلهارت وويلزل، 2005) (*). وصورة المجتمع التي تنشأ عن هذه الانشغالات هي صورة كيان سياسي قادر على التعبير عن قيم ديموقراطية، ويستند أداؤه إلى مجموعة واضحة من التوجهات القيمية (الديموقراطية) الجماهيرية.

وقد دفع الفصل الأول بوجود توجه واسع الانتشار لاعتبار الناس عصيين على التنبؤ، وغير متسقين مع أنفسهم، لدرجة تحول دون الإمساك بالتعقيدات

(*) Christian Welzel أستاذ العلوم السياسية بجامعة ليوفانا الألمانية.

الذاتية الجماهيرية والقيم وتعزيز الديمقراطية

الأيدولوجية للحياة السياسية. وغرس الرؤى، والقيم، والتوجهات القيمية المرغوبة، في رؤوس الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، هي مهمة النخب، والخبراء، وفي بعض الحالات الدولة. وبحسب إنغلهارت (2003) يرتبط الانتصار للديموقراطية، برباط وثيق، مع توجهات قيمية مثل التسامح مع الجماعات المغايرة، والثقة الشخصية، والمشاركة السياسية، والشعور بالرفاه الذاتي. ويقال إن قياسات القيم الكلية لمثل هذه التوجهات القيمية، توصف التوجهات والمعتقدات السياسية الديمقراطية، في مجتمعات بالغة التباين ولدى مواطنيها، توصيفا دقيقا. وعلى رغم ذلك، وكما سيبين هذا الفصل، فحقائق الديمقراطية بالغة التركيب، وتتطلب أطرا تفسيرية مركبة، وقد لا تتناسب، بشكل محكم، مع الارتباط (الشامل) المتوقع بين القيم الجمعية الكلية، والثقافة السياسية، والرؤية الديمقراطية. وقد تعجز بعض الكتل الجماهيرية عن إظهار النموذج المعياري لـ «الديموقراطية».

ويذهب هذا الفصل إلى أن مسألة الذاتية الجماهيرية لا يتعين اختزالها في قياسات للأعراض الواقفية، بل يَجْمَلُ الصعود بها لتصبح ناتجا لمقابلات اجتماعية - اتصالية، ودراستها على هذا الأساس. وإن صح أن القيم يمكن تعريفها كمستويات معيارية معممة، كمقاييس يستخدمها الناس لاختيار الأفعال وتبريرها، ولتقويم أنفسهم والآخرين، فيتعين، إذن، أن تدرس القيم باعتبارها، وبدرجة أكبر، موارد جدالية مشروطة بحالات أيديولوجية وثقافية: طرائق للكلام عن الناس، والمجتمع، والديموقراطية، وما شابه، وبدرجة أقل، باعتبارها ملامح نماذج إحصائية، تنبئية، عابرة للسياقات الاجتماعية والسياسية، ولخبرات الحياة.

البنية النفسية الشاملة للقيم الإنسانية

إلى جانب التصويت، والثقة، والنشاط الاجتماعي والعضوية في مجتمع ما، فإن القيم الاجتماعية هي بعض المقاييس الأكثر شيوعا للصحة المدنية (الديموقراطية). فالقيم والتوجهات القيمية لها أهميتها الخاصة في توصيف السياسات (والتنظيم السياسي) للمجتمعات. وعلى سبيل المثال، يصف المعلقون السياسات الأمريكية المعاصرة بأنها مزاج ثلاثة توجهات قيمية (وهي الفردانية، والمساواتية، وما بعد

المادية)، في حين يغلب على من يصفون السياسات الأوروبية المعاصرة الميل إلى النظر فيها، في الغالب، على أساس المجتمعانية *communitarianism*. ومعظم القيم هي «رموز مركبة»، بما يعني أنها تشتمل، تحت «عنوان» معين، على توجهات وفرضيات مجتمعية وقيمية مختلفة أخرى. فالفردانية الأمريكية تشتمل على فرضيات وتوجهات تتصل بالحقوق الفردية المتساوية، وبتكافؤ الفرص، وبالحكومة المحدودة، وبسياسات دعه يعمل *laissez-faire* وما إلى ذلك. (ليوكس^(*) 1973)، كما تتصل بالفضائل (العمل الدؤوب، والتضحية). أما «المجتمعانية» الأوروبية فتشتمل على فرضيات وتوجهات تتصل بدولة الرفاه وبالسياسات التي تقودها الدولة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تاريخ البحث في القيم الإنسانية، فسوف يكون بوسعنا أن نلاحظ الانتقال من النماذج القيمية الأحادية البعد إلى تلك المتعددة الأبعاد (في ما يخص الأسس النظرية والجذور التاريخية للبحوث حول القيمة، انظر تسيروجياني وغاسكيل، 2011)^(**). وقد تكون المحاولة الأكثر تأثيراً بين المحاولات المبكرة لفهم الدينامية الاجتماعية للقيمة الاجتماعية هي تلك التي طرحها روكيتش^(***) (1968). وتقوم هذه المحاولة على تصور يعتبر القيم المبادئ المرشدة في حياة الناس⁽¹⁾. وبالنسبة إلى روكيتش، يجري تشبيه القيم بالتصور عن الذات أو الشخصية وتحكمها علاقة الاعتماد المتبادل بين «المرغوب فيه» و«ما يستحق أن يكون مرغوباً فيه». وافترض روكيتش وجود علاقة بالغة القوة بين القيم، والمواقف، والسلوك، مع التنبيه إلى مظهرات القيم، المعلنة والكامنة، كليهما.

وإذا يصعد من المستوى الفردي إلى مجال الأيديولوجيا السياسية، فإن روكيتش يطرح (1973) فكرة تقول بأن بوسع المرء التوصل إلى فهم أكثر تركيباً للأيديولوجيات السياسية، لو أن هذه الأيديولوجيات جرى تصورها باستخدام نموذج ذي بعد قيمي مزدوج: «المساواة» (فرص متساوية للجميع، رفاقية) و«الحرية» (الاختيار الحر،

(*) Steven Michael Lukes منظر سياسي واجتماعي أمريكي.

(**) George Gaskell و Stavroula Tsirogianni من مدرسة لندن للاقتصاد.

(***) Milton Rokeach (1918-1988) أستاذ الاجتماع الأمريكي البولندي المولد.

الاستقلال). ووفقا لرؤية روكيتش، فإن تفاوت النسب (مرتفع مقابل منخفض) في المساواة والحرية يمكن استخدامه لوصف جاذبية وطبيعة الأنساق الأيديولوجية والتوجهات السياسية المختلفة: الرأسمالية (تدني المساواة وعلو الحرية)، الاشتراكية (علو المساواة والحرية)، والشيوعية (علو المساواة وتدني الحرية)، والفاشية (تدني المساواة والحرية). ولم يكن التنافس بين المساواة والحرية هو ما وُصف التوجهات السياسية المختلفة، بقدر ما وُصفتها أولوية قيمة، وثباتها، ورجحانها على أخرى، بمرور الوقت⁽²⁾.

والمنظور الذي يتبناه روكيتش تستكملة وتثريه المقاربات المعاصرة التي تركز على المبادلات بين القيم المتنافسة، وهي المبادلات الضرورية لفهم المواقف السياسية والسلوك السياسي. وترصد البحوث المعاصرة في القيم الاجتماعية انزياحا عن ترتيب الأولويات ووضع أولويات لها، إلى التعرف على «المجالات القيمية» وفهم التمثيل البنيوي للقيم الإنسانية «الأساسية». وعلى سبيل المثال، فإن نظرية القيم عند شوارتز^(*) تدفع (على سبيل المثال، في روكاس^(**) وآخرين، 2010؛ شوارتز، 1992، 2006، 2009، وشوارتز وباردي، 2001) بأن القيم هي تمثيلات «معرفية واجتماعية للأهداف الأساسية الدافعة التي تقوم بدور المبادئ المرشدة، في حياة الناس». (روكاس وآخرون، 2010، ص 394). ويتشابه تعريف شوارتز، إلى حد ما، مع التعريف الذي يطرحه روكيتش، ويكمن الاختلاف في النظر إلى القيم باعتبارها «موجزات قيمية» ثنائية. وليس المهم هو حمولات القيم (مرتفع مقابل منخفض) بقدر ما هو التوافق والتنازع بينها، وهو ما يمكن خفضه، بحسب شوارتز (1992) إلى «مجالين» عريضين للدوافع والتوجهات الغائية: حيث تسترشد الدوافع باحترام التقاليد وبالاهتمام بالأمن الشخصي والوطني، وحيث يغلب الامتثال من جهة، ومن جهة أخرى، تكون الدوافع للسعي وراء المكاسب الاجتماعية، والسيطرة والمهابة، كعقائض للعدل الاجتماعي والنزاهة.

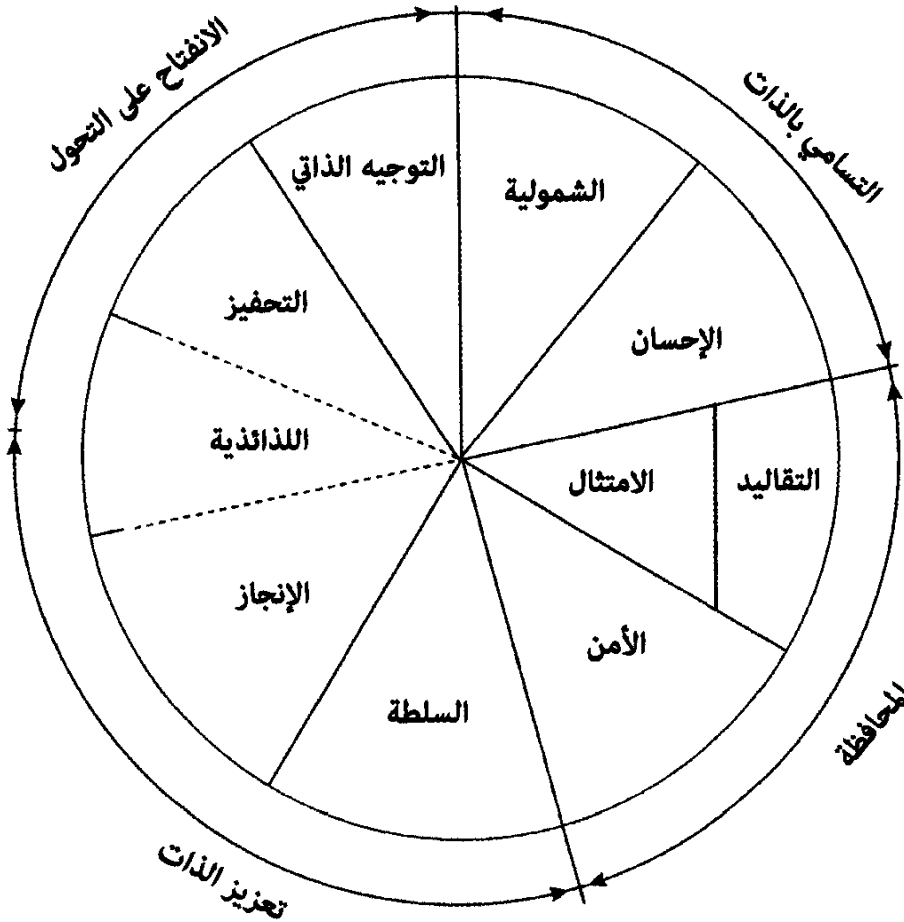
وكما يقول شوارتز (1992) فهذه الأبعاد لها استقلالها النسبي، وإن برزت معا، في بعض المجتمعات، مبينة درجة نسبية من الارتباط. وتكمن الأهداف الدافعة

(*) Shalom H. Schwartz أستاذ علم الاجتماع بجامعة ويسكونسن - ماديسون والأستاذ الزائر بالجامعة العبرية.

(**) Sonia Roccas أستاذ علم الاجتماع بالجامعة المفتوحة في إسرائيل وAnat Brdī المحاضر في جامعة رويال

هولواي البحثية التابعة لفدرالية جامعة لندن.

وراء القيم الثقافية والشخصية. والتصنيف النوعي للقيم عند شوارتز يرتبها في عشرة أصناف، ويسمح، نظريا، بتنوعات وتباينات لانتهائية في القيم الفردية. وتمثل قيم شوارتز العشر «مركبا دائريا» circumplex دوافعيا (انظر الشكل: 2 - 1) يقوم على نموذج من التوافق والتنازع. والتقارب بين قيمتين، من حيث الموقع على المركب الدائري هو الأساس الذي يقوم عليه استخلاص التماثل بين الدوافع التي قاما عليها؛ فكلما اتسعت المسافة المباشرة بينهما كلما زاد التفاوت «الدوافعي». وهذا يفضي إلى تخلق العديد من الثنائيات الدوافعية. وعلى سبيل المثال، فبوسع المرء أن يلاحظ كيف أن الانفتاح على التحول (الذي يتألف من التحفيز والتوجيه الذاتي) مناقض للمحافظة (الأمن، والتقاليد، والامتثال)، في حين أن التسامي بالنفس (الشمولية، والإحسان) مناقض لتعزيز الذات (السلطة، الإنجاز، اللذائذية).



الشكل (2 - 1) المركب الدائري لنموذج القيم عند شوارتز

الذاتية الجماهيرية والقيم وتعزيز الديمقراطية

تفتح بنية الدوافع/القيم التي أرساها شوارتز الطريق إلى دراسة العلاقة بين القيم والسلوك السياسي. وعلى سبيل المثال، ففي شوارتز وآخرين (2010) طرح لنموذج سببي للقيم الشخصية الأساسية، ذات التأثير في القيم السياسية الجوهرية، ما يؤثر بدوره على السلوك السياسي⁽³⁾. وفي معرض النظر في السلوك التصويتي، يذهب شوارتز وزملاؤه إلى أن «قيم الناس هي اليوم المقررات الأكثر خطراً من مواقعهم الاجتماعية (العمرية، والتربوية، والطبقية) لاختيارهم السياسي» (2010، ص 446). وعلى سبيل المثال، فما يتأسس عليه احترام القيم السياسية الجوهرية، مثل القانون والنظام، هو التناقض الدوافعي بين مركب الأمن - الامتثال - التقليد وبين مركب الإرشاد الذاتي - اللذائدية - التحفيز.

والأعمال البحثية التي تسعى إلى الربط بين القيم والخصال والاختيار السياسي تظهر هي الأخرى أولوية القيم كمرشحات نقدية للسلوك السياسي. وعلى سبيل المثال، ففي دراسة كابارا^(*) وآخرين، حول الانتخابات الإيطالية في 2001 (2006)، يتبين كيف أن «القيم تندرج تحتها الخصال عند التنبؤ بالتوجهات السياسية» (ص 24). وتوصل كابارا إلى أن قيم الأمن اتجهت إلى الارتباط أكثر بالتصويت ليمين الوسط، في حين أن قيم الإرشاد الذاتي كانت تتجه إلى الارتباط أكثر بالتصويت ليسار الوسط. وتخلص دراسات كابارا إلى أن القيم، وبأكثر من الخصال الشخصية، هي ما يفسر «ارتفاع معدل الخطأ» في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للتصويت ولتحولات الخيارات السياسية.

وما توصّفه نظرية شوارتز هي «عالميات» من حيث المحتوى، والبنية، والعلاقات بين القيم. والهدف النهائي هو توصيف «البنية النفسية العالمية للقيم الإنسانية» (انظر شوارتز وبيلسكي، 1978)^(**). ويتناغم بحث شوارتز عن «العالميات» مع أعمال غيره من الباحثين المياليين إلى دراسة عالمية التوجهات النفسية، وبخاصة تلك المتصلة بالحدثة والتحديث، وعلاقتها بـ «متتالية النمو البشري» (مثلاً، إنغلهارت، 2009؛ إنغلهارت وويلزل، 2005؛ ويلزل 2009).

وتمثل البرامج البحثية الواسعة في «تقرير القيم الدولي»⁽⁴⁾ world Values Survey و«تقرير القيم الأوروبي» European Values Survey الصورة الأكثر تركيياً والمتعددة

(*) Gian Vittorio Caprara أستاذ علم النفس بجامعة سابينزا الإيطالية.

(**) Prof. Dr. Wolfgang Bilsky أستاذ الدراسات عبر الثقافية بجامعة ويستفالييسك الألمانية.

الأبعاد للقيم الإنسانية. ومن أهم الخلاصات المنبثقة عن تقرير القيم الدولي أن توابع التحديث يمكن ملاحظتها في انزياح واضح ومشهود عن قيمة البقاء survival (وهو عَرَض يتمثل بمواقف جماهيرية تنبني على الاحتياجات والدوافع المادية والنفسية) باتجاه التعبير عن الذات والقيم الانعتاقية (وهو عرض يتمثل بمواقف جماهيرية تؤكد على الحرية، والقبول بالتعددية والمشاركة) (إنغلهارت وويلزل 2005). والتحول عن قيم النجاة إلى قيم التعبير عن الذات هو القوة الدافعة وراء ظهور قضايا سياسية جديدة على الساحة السياسية والمحرك الرئيسي للحركات السياسية الجديدة.

وأثبت إنغلهارت وويلزل وجود انزياح باتجاه قيم متجاوزة للمادية بين جماهير تسعة مجتمعات أوروبية، في الفترة من 1970 حتى 2000⁽⁵⁾، وتندرج تحت ما يدعوه إنغلهارت وويلزل «ما بعد المادية» اتجاهات مائزة - توجهات ليبرالية، إيكولوجية، مثالية، بحسب وويلزل (2009)، يحسن تسميتها «تطلعات للحرية». وتحتل القيم ما بعد المادية أو التطلعات للحرية موقعا مركزيا بالنسبة إلى ما يدعوه إنغلهارت وويلزل (2005) «قيم التعبير عن الذات» - وهي عرض يتمثل بقيم انعتاقية تشمل ما يلي: (أ) احترام الحرية الإنسانية؛ (ب) احترام التعبير السياسي؛ (ج) احترام عدم الامتثال؛ (د) احترام الناس الآخرين؛ (هـ) رضا بالغ عن الحياة.

ولقيم التعبير عن الذات أهمية بالغة في فهم ديناميات الديمقراطيات الليبرالية، أو الدستورية أو الانتخابية، والفعل السياسي والاختيار السياسي. وترتبط هذه القيم، أوثق الارتباط، بالتوجهات والمؤسسات الديمقراطية. وفوق ذلك، فهي المحركات الأساسية للسعي وراء (والحصول على) مختلف الحقوق المدنية والسياسية التي تحدد مواصفات الديمقراطية الليبرالية. والارتباط بين الديمقراطية «الحقيقية» وقيم التعبير عن الذات هو ارتباط بالغ قوة، في كل الأحوال. ويمكن لانتشار قيم التعبير عن الذات والتوجهات المنفتحة عقليا (ويلزل 2009) في مجتمع ما أن يفسر «مدى الممارسة الفعلية للديموقراطية الليبرالية في مجتمع ما»، وأن يتنبأ به (إنغلهارت وويلزل 2005، ص 154)⁽⁶⁾. ويفضي النمو الاجتماعي-الاقتصادي إلى ارتفاع مستويات التعبير عن الذات، ما يفضي بدوره إلى مستويات أعلى من الديمقراطية (إنغلهارت 2003).

ويتمثل جوهر مقاربة إنغلهارت وويلزل في أن توجهات الناس تصوغها القوى الاجتماعية - الاقتصادية وأنه من المحتم أن تُستبدل/ تنخلع القيم من المستوى

المتدني (المادية والفسولوجية) بقوة قيم من مستوى أعلى (تحقيق الذات نفسياً، على نحو متجاوز للماديات) (إنغلهارت 1977، 2009، 1990؛ انظر أيضاً إنغلهارت وأبرامسون^(*) 1999). وتجعل قيم التعبير عن الذات/القيم الانعتاقية الجماهير أكثر ثباتاً في مواجهة السلطة وأكثر تحدياً لها. وعلى سبيل المثال، فيمكن أن يكون للقيم الانعتاقية تأثير «رافع» أو «مضخم» على الاحتجاج (اللاعنف) (ويلزل وديوتش^(**) 2011). وتمارس هذه القيم أيضاً «ضغوطاً صحية للمحافظة على نزاهة النخب، وعلى قبولها بالمحاسبية وعلى استجابتها لما يريده الناس» (ص 203).

وبوسع المرء أن يلحظ علاقة وثيقة بين دراسة القيم الإنسانية، وذاتية الجماهير، وبين دراسة «الجمهور» أو «الجماهير». وكان عالم الاجتماع الفرنسي غابرييل تارد^(***) من أعلن، على نحو يناقض تأكيد لوبون^(****) على الحشود، أن زمنه كان زمن «الجمهور أو الجماهير» ([1969]، 2010 ص 281)⁽⁷⁾. وفي معرض التعليق على انقسام المجتمع إلى جماهير، كتب تارد عن «اختلاف الحالات العقلية» (ص 284) أو عن تأثير ما لدى الناس من «غايات ومعتقدات»؛ ويكتب المشتغلون بعلم النفس السياسي المعاصرون عن الفروق الفردية في «الانتباه السياسي»، و«دوائر القيمة» والانزياحات في التوجهات القيمية⁽⁸⁾. وفيما كان تارد يحاول فهم ظاهرة اجتماعية وتوصيفها، وكيفية تكوّن «تيارات الرأي» عندما يتفرق الناس، بالنظر في ماهية «الرابط» بين هؤلاء الناس، فإن المشتغلين بعلم النفس السياسي يفترضون، من البداية، وجود رابطة ويبدون اهتماماً أكبر باستخراج المعدل المتوسط لآراء عينات كبيرة من الأفراد.

وما يمثل «الصلة الرابطة بين الشخص والمجموع هو «عضو الإدراك الإحصائي» المتمثل بالاستطلاع والتجميع (نويل - نيومان 1993، ص 115). وبالنسبة إلى المشتغلين بعلم النفس السياسي، فالتعبير الجماهيري الكمي المُجمّع، عن الدوافع، والتفضيلات، والرغائب، والتوجهات القيمية، وما شابه، هو ما يشهد بوجود رابطة اجتماعية. وفي البحث عن بيانات كمية وقابلة للتقدير الكمي يستخرج المشتغلون بعلم النفس

(*) Paul R. Abramson أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية ميتشيغان.

(**) Franziska Deutsch المحاضر في مادة التحولات الاجتماعية الثقافية والفرد، بمدرسة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، برن، ألمانيا.

(***) Jean-Gabriel De Tarde (1843-1904) عالم اجتماع فرنسي.

(****) Gustave Le Bon (1841-1938) عالم فرنسي في الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا وفيزيائي هاو.

السياسي (وخصوصا الباحثين في الاستطلاعات) محتوى وتوزيع السلوك السياسي والقيم الوطنية ويوصفونها، مستخدمين شرائح مقطعية للمجتمع الوطني (انظر روز، 2009). وتعمل القياسات الكلية على إضفاء الأهمية والطابع المحوري على توجهات قيمة معينة. وبمجرد تقرير قيمتها الكلية، فإن هذه التوجهات القيمة تؤدي، ثقافيا وسياسيا، دور اللغة المفسرة للغة metalanguage، مؤمنة المساندة والتبرير لـ «ذات» جماهيرية يفهم عنها أنها تعتنق تلك التوجهات القيمة ذاتها. وتخبئنا القياسات الكلية للقيم أيضا بالقبول الشامل لنماذج محددة. وتمثل التوجهات القيمة، في صيغتها الكلية، بنية/ تنظيمًا يمكن القول بتطابقه مع تصور بنية نفسية شاملة للقيم الإنسانية ومع طبيعة التنظيم السياسي في سياق اجتماعي - ثقافي بعينه.

التساؤل حول تعزيز الديمقراطية: تحليل لأولويات قيمة؟

كما أوضحنا، فيما سلف، يقال إن التوجهات القيمة انعكاس لما تفكر فيه «الجماهير الوطنية»؛ فهي قيم ذات جماهيرية وطنية وليست قيم أفراد منفصلين. والذاتيات الفردية يجري تجميعها وتحويلها إلى ذاتية هي كتلة جماهيرية من دون وجه. ويعتمد الانشغال بالكفاءة الديمقراطية للدول الوطنية على افتراض وجود ذاتية جماهيرية وطنية يمكن الكشف عنها باستخدام تقانات صحيحة المعايير، لكنه يتجاهل، في الوقت ذاته، التنوع فوق العادي الذي يميز الكتل الجماهيرية الوطنية.

وإحدى القواعد المركزية في نظرية القيم عند إنغلهارت وويلز هو القول بأن تصاعد مستويات قيم التعبير عن الذات هو من القوى المحركة الرئيسية لتعزيز الديمقراطية. والديموقراطية، هي ذاتها، يعاد تحديدها - فالديموقراطية «هي أكثر من مجرد نظام سياسي. إنها طريقة للحياة تقوم على رؤية انعتاقية للعالم» (ويلزل، 2009، ص 203). لكن هذه الرؤية لـ «الديموقراطية» لا يبدو أنها تظهر عند كل الجماهير الوطنية وكل الأمم. ولا يؤدي مجرد التعرض لقيم التعبير عن الذات، أو مجرد تعزيز هذه القيم، ولا مجرد الخبرة بالمؤسسات الديمقراطية، على نحو يستحيل تجنبه، إلى القبول بالديموقراطية وشرعنتها (إنغلهارت، 2003). وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الشيوعية السابقة هي أوضح الأمثلة على ذلك⁽⁹⁾. وعلى سبيل المثال، وبحسب إنغلهارت وويلزل، فإن بلغاريا، ورومانيا، والهند

هي حالات لديموقراطية شكلية formal democracy عالية المستوى، لا تقابلها مستويات عالية من قيم التعبير عن الذات. وفي حالات كهذه، تترجم المستويات العالية من الديمقراطية الشكلية إلى مستويات متدنية، حقا، من الفعالية الديمقراطية. ولا يثير الدهشة هنا، بحسب إنغلهارت وويلزل، أن ينبئ الضعف النسبي في قيم التعبير عن الذات بنواقص فعلية في الديمقراطية.

وتتصل فكرة التحول القيمي من جيل إلى جيل، ارتباطا وثيقا، بفهم التحولات الاجتماعية والسياسية وتأثير الشروط الاجتماعية - الاقتصادية. وكما يقول إنغلهارت، فإن «التحول القيمي من جيل إلى جيل يحدث إذا ربا الجيل الأحدث في ظل شروط تختلف عن تلك التي صاغت أجيالا سابقة - وهكذا فقيم المجتمع كله تتغير تدريجا عبر الإحلال الجيلي» (2009 ص 225). ويكتب إنغلهارت عن «قيم المجتمع كله»، ويعالج المجتمع باعتباره معايير قياسية متجانسة تصوغ السلوك السياسي مفترضا أن اعتناقها شامل وغير معرض لجدل، ما يجعلها موزعة على نحو متساو ومتماثل في المجتمع. وبالمثل فإن الكتابة عن «قيم المجتمع» كله تقلل من أهمية مشروعات وتمثيلات الهوية المرتبطة بمختلف التجمعات والطوائف داخل كل مجتمع. وقد برهن منظرو التمثيلات الاجتماعية على أنه لا وجود للقيم من دون تمثيلات اجتماعية مختلفة تخص القضايا الاجتماعية والأهداف الاجتماعية. والقضايا المختلفة، من التحليل النفسي إلى الطماطم المعدلة جينيا، يجري «تنسيقها وضبطها في ضوء المشروعات المتباينة لمختلف الجماعات أو الأوساط الاجتماعية» (باور وغاسكيل، 2008، ص 349) (لتفصيل الملامح العامة لنظرية التمثيلات الاجتماعية، انظر الفصل الرابع).

والتفسير الأكثر شيوعا لتدني مستوى التعبير عن الذات هو أن الموروث الثقافي العريض لمجتمع ما يترك علامته على القيم الشائعة المشتركة، وهو ما يبقى على رغم التحول الاجتماعي والسياسي (إنغلهارت وبيكر، 2000)⁽¹⁰⁾. وتركز تفاسير أخرى على ما دعاه شتومبكا، (2004)^(*)، التحول الاجتماعي المؤلم traumatogenic social change، الذي يتميز بتبدل مفاجئ، شامل، سريع، جذري، غير متوقع، وصادم. ومجاز «الرضة الثقافية» (شتومبكا 2004) هو واحد من طروحات عديدة حول «حقيقة» و«تأثير» التحول الاجتماعي السريع والمتطرف⁽¹¹⁾. وأعراض «الرضة الثقافية هي تداعي الثقة، والصورة المتشائمة للمستقبل، والصور النوستالجية للماضي (انظر شتومبكا، 2004)⁽¹²⁾.

(*) Piotr Sztompka أستاذ علم الاجتماع بجامعة ياغيلونيان البولندية.

لكن تنوع والتباس التوضع الفردي لا يمكن تفسيرهما بالملوروث الثقافي للمجتمع بحد ذاته، سواء اقترن أو لم يقترن بتحول اجتماعي سريع و بـ «الرضة». ويجدر التعويل على الأهمية والدلالة اللتين يوليهما الأفراد والجماعات للتحول، بأكثر من التعويل على المواقف والتوجهات المتصلة بالقيمة المطلقة (جيرفيس، 2004) (*).

ولكي يتيسر فهم الجاذبية الأصلية للشيوعية (وأیضا جاذبيتها بعد السقوط، انظر الفصل الأول لتفسيرات متنوعة للنوستالجيا للشيوعية)، فقد يحتاج المرء إلى تبني الفكرة القائلة بأنه وراء التوجهات القيمية «الشكلية» يدور «خطاب ثان»، توجه قيمی ثان. ويمسك ساتر (2012، ص 79) بهذه الفكرة، على نحو باهر، عندما يكتب عن عجز المعلقين الغربيين عن إدراك جاذبية الشيوعية: «غالبا ما افترض الغربيون أن المواطنين السوفييت عانوا جراء افتقادهم الحرية وتاقوا إلى انهيار النظام الشيوعي. وهذا تصور غير دقيق. تولد عن الاتصال بأقلية من المواطنين السوفييت اعتنقت قيم الديمقراطية، وعن افتراض أن المواطنين السوفييت لم يكن بوسعهم إلا أن ينفروا من جرائم النظام». وحقائق «الدمقرطة»، عبر سياقات اجتماعية - سياسية شديدة التباين، هي حقائق بالغة التركيب وتحتاج إلى أطر تفسير مركبة. وعلى سبيل المثال، يمكن للتعرف على الأسباب «الحقيقية» للتحول الاجتماعي والسياسي أن يؤدي بالباحثين إلى تفسير الظاهرة ذاتها بطرائق بالغة الاختلاف. والمناظرة الراهنة حول «الثورات الملونة» في أوروبا الشرقية هي المثال على ذلك. وقد قوبلت إشارة واي (***) (2008) إلى أن الأسباب «الحقيقية» وراء «الثورات الملونة» تكمن في مستوى قدرة الدولة والحزب، بقدر ما تكمن في قوة أو ضعف الروابط مع الغرب بتفاسير بديلة تقوم على موجات الاحتجاج المترابطة، المواكبة لمحاولات الديمقراطية في أماكن أخرى من العالم (بايسنغر، 2009) (***). أو على شعبية القيادات الاستبدادية أو بعد الاستبدادية القائمة (ديميتروف، 2009) (****)، أو على دور الفاعلين السياسيين الذين استحدثوا وطوروا نموذجا جديدا للتغيير (بنس وولتشيك، 2009) (†).

(*) Lori L. Jervis أستاذ الأنثروبولوجي بجامعة أوكلاهوما.

(**) Lucan Way الأستاذ المساعد للعلوم السياسية بجامعة تورنتو.

(***) Mark R. Beissinger أستاذ العلوم السياسية بجامعة برنستون.

(****) Martin K. Dimitrov أستاذ العلوم السياسية في دارتموث كوليدج الأمريكية.

(†) Valerie Bunce أستاذة العلاقات الدولية بجامعة ميتشيغان وSharon Wolchik أستاذة العلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن.

الذاتية الجماهيرية والقيم وتعزيز الديمقراطية

وتتميز الديمقراطية بتوجهات قيمية تعبر عن قوى تقدمية ومحافظة، في آن معا. وتُبين كالتفاسر^(*) كيف أن الشعبوية يمكن أن تكون، في آن معا، «تصحيحا ديمقراطيا» (على أساس التضمينية inclusiveness والعدالة الاجتماعية) بقدر ما هي تهديد للديموقراطية (فيما يتصل بالخصوصية المعلنة). ويوضح جيك وسيغرت^(**) (2012) حدود الديمقراطية بعد اليوغسلافية بالإشارة إلى وجود شكل خاص من «الديموقراطية الانتخابية المحدودة»، التي يمكن توصيفها، باعتبارها «شكلا هجيناً مستقراً يشمل عناصر ديمقراطية وتسلطية» (ص 249). ويذهب جيك وسيغرت إلى أنه مع تزايد البلدان التي تشملها التحليلات المقارنة لتعزيز وترسيخ الديمقراطية، تصبح دلالة المقارنة أقل وضوحاً، بالنسبة إلى هذه الكيانات السياسية ذاتها. وتحلل ستان (2012) المناظرات البرلمانية القريبة العهد في رومانيا حول غسل التاريخ، مبينة تعددية المواقع الخلقية والقيمية إزاء مسار يمضي من «مطاردة الساحرات» إلى «التجدد الخلفي». وبحسب ستان^(***)، تراوح الدلالات القيمية الملحقة بعملية الديمقراطية المتواصلة في رومانيا بين التطهير الخلفي (وقطعية مع الماضي)، وتأمين عدالة تنتقم لضحايا الشيوعية، وبين معاقبة أفراد صُوروا بصورة مناهضي القيم الأوروبية، أو بوصفهم غير عمليين أو غير دستوريين.

وأكثر من ذلك، فإن كوروستيليفا، (2003)^(****). تطرح حاجة راديكالية بالقول بأنه قد تكون للديموقراطية أشكال متنوعة، مادامت هناك دول مختلفة، وثقافات مختلفة. وهي تستخدم مثال البيلاروس لتبين كيف يمكن للمرء أن يتصور ويحدد ملامح أنماط مختلفة من الديمقراطية تكون، في بعض الأحيان، توصيفا أفضل لبيئات سياسية بالغة التحديد. وعند إجرائها البحوث حول البيلاروس، فإنها تصفها باعتبارها شكلاً بالغ الخصوصية من الديمقراطية، يشتمل على عناصر من الديمقراطية التسلطية،

(*) Cristóbal Rovira Kaltwasser الأستاذة بمدرسة العلوم السياسية في ديبغو بورتاليس، تشيلي.

(**) Vedran Džihic الباحث والمحاضر بمعهد العلاقات عبر الأطلسي و Dieter Segert أستاذ العلوم السياسية بجامعة فيينا.

(***) Lavinia Stan أستاذ العلوم السياسية بجامعة سان فرانسيس خافيير الكندية.

(****) Elena Korosteleva أستاذ العلوم السياسية بجامعة باث. - تتناغم حاجة كوروستيليفا مع ما تذهب إليه البحوث حول الأنظمة الهجين (ليفيتسكي وواي 2010؛ انظر أيضاً ليفيتسكي وواي 2002) حيث توصف النظم السياسية (الديموقراطية) بأنها خليط من مؤسسات ديمقراطية رسمية (تشتمل على انتخابات حرة ونزاهة) ومؤسسات وترتيبات غير رسمية تعمل ضدها.

مع ملامح أكثر بروزاً، من ديمقراطية «ديماغوجية» (انظر أيضاً كوروستيليفا، 2012، حول استجابة البيلاروس لـ «الثورات الملونة»)⁽¹³⁾ وعند مناقشة تطبيق إطار الحوكمة الخارجية على سياسة الجوار الأوروبي (ENP) في دول أقل حماساً لها، مثل البيلاروس، فإن كوروستيليفا (2009) تشير إلى حدود «تراتبية»/ رأسية الحوكمة في الاتحاد الأوروبي، كنقيض لبناء شبكات أفقية من التعاون، وإلى الغياب الافتراضي لبلاغات الشراكة الذي يعطل تنفيذ الإستراتيجية. وتبين دراسات أخرى أنه على رغم ضعف مستمر في المجتمع المدني في أوروبا الشرقية (والاس وآخرون، 2012) وغياب النشاط المدني (مونداك^(*) وغيرينغ، 2003) لا توجد، على رغم هذا كله، اختلافات ذات مغزى بين البلدان التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي وتلك التي لم تنضم.

وما يظهره البحث هو أن هناك حدوداً لتعزيز النمط الديمقراطي (الأوروبي والعالمي). فالتوجهات القيمية الشاملة، مثل التعبير عن الذات أو القيم الانعتاقية، قد لا تكون التوجهات الوحيدة أو المقدمة على غيرها، بين تلك التي يختارها الناس أو يستخدمونها في تقويمهم للديمقراطية. ولا يتيسر للمرء أن يفهم هذه الحدود (أو الحواجز) ما لم يخطُ خارجاً من الإطار الذي يعتبر تعزيز الديمقراطية «واجباً»، تتعين معالجته عبر سياسات التدخل أو الفرض الرأسي/ التراتبي، وما لم يأخذ المرء باعتباره، وبكل جدية، اختلاف المسارات باتجاه ثقافة الديمقراطية (شين^(**)، 2009)⁽¹⁴⁾. ولا يتعين أن نُفاجأ بأن ولاء مواطني الدولة الوطنية في العالم للديمقراطية ومحاولات تعزيز الديمقراطية ليس سوى كلمة تقال (إنغلهارت، 2003). وبحسب ما يذهب إليه شين وويلز^(***) فإن «أغلبية كبيرة تفضل الديمقراطية كنظام»، لكنها «لم تعتنق، بعد، مجموعة المعايير والعمليات التي تمثل بنية النظام الديمقراطي، اعتناقاً كاملاً» (2005، ص 99، التوكيد منقول عن الأصل)⁽¹⁵⁾. وعندما يكتب إنغلهارت وويلز أن هناك «منطقاً طورياً وراء فهم التحول الثقافي، الذي يدفع بالناس إلى تبني تلك القيم التي تناسب ظروفها وجودية معينة» (2005، ص 38)، فهما مُحققان. والمشكلة الوحيدة

(*) Jeff Mondak الشاعر ومؤلف الأغنيات وأستاذ العلوم السياسية بجامعة إلينوي و Adam F. Gearing مدرس

التاريخ بمدرسة سيتي أونورز بولاية نيويورك.

(**) Doh Chull Shin أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميسوري.

(***) Jason Wells أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميسوري - كولومبيا.

الذاتية الجماهيرية والقيم وتعزيز الديمقراطية

هي أن الواقع المركب للشروط الوجودية في بعض بلدان العالم يثبت لنا أن هذه القيم ليست دائماً انعتاقية⁽¹⁶⁾.

التعددية والسياق في التوجهات القيمية

كما أوضحنا من قبل، فما يمثل لب علم النفس السياسي المعاصر المعني بدراسة القيم هو افتراضات تتصل بثبات وأولية القيم، والاعتقاد الذي يكاد يكون إعجازيا في علاقة سببية بين التوجهات القيمية والسلوك السياسي. لكن كثرة وافرة من البحوث تثبت أن علاقات السببية، والثبات، والأولية هي علاقات إشكالية، وأنه بوسع المرء التعرف على مجموعة من الروابط الطارئة، والمتعددة، والمشروطة بالبيئة بين القيم والتوجهات القيمية والسلوك السياسي. وعلى سبيل المثال، فقد برهن الباحثون على قدرة الناس على اعتناق توجهات قيمية متعددة مرتبطة بهويات اجتماعية وثقافية متباينة. وقد استقصى ستيلزل وسيليغمان^(*)، (2009)، حقيقة الرابط بين الأنساق القيمية والهويات الثقافية المختلطة لدى مجموعة من الكنديين الآسيويين. وقد توصلوا إلى أنه عندما كانت استجابات المشاركين تقررها هويتهم ككنديين (عندما كانت هويتهم ككنديين تجد ما يبرزها)، كانوا يميلون إلى تأكيد توجهات قيمية مثل العالمية، والتوجيه الذاتي، واللاذنية hedonism، والتحفيز؛ فيما كانوا أميل إلى تأكيد الامتثال والمحافظة عندما كانت استجاباتهم تتقرر بكونهم آسيويين. وفي واحدة من دراساتهم حول تقرير هويات الروس المهاجرين حديثا إلى إسرائيل وجد روكاس وآخرون (2010) ارتباطا بين أولويات القيم الشخصية وبين الهوية الوطنية. وقد لاحظوا علاقة ارتباط بين ما شعر به المهاجرون من ضغوط تدفع بهم نحو الذوبان وبين اختلاف التوجهات القيمية. وقد هيمن على قوة هذه العلاقة سياق التماهي الاجتماعي: مع بلد المقر (إسرائيل) أو بلد المنشأ (روسيا). فعندما غلب التماهي مع إسرائيل عند بعض الناس كانوا أميل إلى اعتماد قيم المحافظة، وأظهروا قدرا أقل من الانفتاح على قيم التحول. وما تثبته هاتان الدراستان هو أنه بتغير سياق التماهي الاجتماعي، قد يجري تأكيد أو تثبيت توجهات قيمية مختلفة (ولبحوث مماثلة تركز على سياق التماهي الاجتماعي، انظر الفصل الخامس).

(*) Monika Stelzl أستاذ علم النفس بجامعة سان توماس الكندية و Clive Seligman أستاذ علم النفس بجامعة ويسترن أونتاريو الكندية.

وبحسب تسيروجياني وغاسكيل (2011) فإن نظرية القيم المعاصرة تعتمد بقوة على القدرة على توصيف ارتباطات القيمة وعلى التنبؤ بها، على أساس نماذج نظرية، ما يهدم احتمالية اعتناق الأفراد قيما متصارعة متناقضة. وهذا الاتجاه الراهن في نظرية القيم المعاصرة يقلل من أهمية تعددية المواقف والأدوار التي تحتل موقعا مركزيا في تحليلات الهوية الاجتماعية (انظر، مثلا، بحوث كريسب^(*) وزملائه حول التصنيف المتعدد في الفصل الخامس). وما يتوصل إليه البحث، المرة تلو المرة (وما يظهره لنا الواقع السياسي) هو أن الأفراد يتشبثون، بالفعل، بقيم متعاكسة.

ويطرح علينا «نموذج التوازن القيمي» (بريدويت، 2009، أ و ب)^(**). مثالا جديرا بالاهتمام، حيث يسود التصور بأن أغلبية الناس تمتلك توجهات قيمة متوازنة، ما يشمل توجهات قيمة تبدو متضاربة (انظر أيضا بريدويت 1994). ويقال إن مواطني دولة ما يمتلكون توازنات قيمة مختلفة (كلا من قيم المشاركة وقيم الحماية الذاتية؛ وقيم الأمن وقيم التناغم) ومهمة السياسي ذي الرؤية هي أن «يدمج القوى المختلفة في النسيج الوطني المؤلف من مواطنين لديهم توازنات قيمة مختلفة الأنواع» (بريدويت، 2009، أ، ص 95). وبحسب بريدويت، فبوسع المرء التمييز بين «الثنائيين»، (الناس الذين يتخذون مواقف تظهر التعاطف والشعور بالمسؤولية إزاء الآخرين، ومن الممكن أن يكونوا «بناءة جسور»، وهم منخرطون في التدافع الديمقراطي على نحو بناء) وبين «النسبيين» (الناس المتشككين في الالتزام بمواقف قيمة والذين يواصلون البحث عن عوامل ظرفية لتوجه سلوكهم السياسي).

وفوق ذلك، وكما أثبت البحث في سيكولوجيا الأخلاق، فالناس مستعدون لإظهار المرونة مع قيمهم، بل وللتخلي عن قيم مهمة إن ظهرت الحاجة إلى ذلك. ولا يعمل الناس، طوال الوقت وفق معايير أخلاقية مطلقة و«مقدسة»، والأرجح أنهم، إستراتيجيا، يقومون بصوغ وتحويل الحدود الأخلاقية وفقا لما هو «قابل للتفكير به، مراوحين بين تصلب عقابي ومرونة متسامحة» (تيتلوك، 2003، ص 320)^(***). غالبا يتوصل الناس إلى حلول وسط بين المثل الأخلاقية والمعايير الصارمة والضغوط البراغماتية؛ فبوسعهم

(*) Richard J. Crisp أستاذ علم النفس بجامعة آستون البريطانية.

(**) Valerie Braithwaite أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة أستراليا الوطنية.

(***) Philip E. Tetlock أستاذ علم النفس، أستاذ الإدارة بجامعة بنسلفانيا.

استخدام نسخ من الأخلاق تناسب المقام لتبرير أفعالهم وأفعال الآخرين (تيليجا 2012). ولا يمكن للتصور السائد عن التوجهات القيمية أن يفسر هذا على نحو مُرضٍ. والقيم محصورة في الفضاء الرمزي للدول الوطنية والجماهير الوطنية. وهناك افتراض لوجود توحيد وطني شامل في التوجهات القيمية (أو، بالأحرى، انزياحات القيم). وهذا يعيد إنتاج فكرة جوهرية عن الثقافة والقيم الوطنية، لا تستوعب مسائل التنوع داخل النوع الواحد^(*)، ولا السياقات المتعددة، والتأثيرات المتعددة، و«تركيب وظيفية السلوك الفردي وتنوعه الحالي» (ماكسويني، 2002، ص 113)^(**). وقد يكون الأجدى أن يُنظر إلى التوجهات القيمية باعتبارها تمتد عبر مسيرة متواصلة، عبر مواقف متعددة، متنوعة أو تتبادل المساندة فيما بينها بالحوار (ماركوف، 2000) عبر مختلف مجالات الحياة والعوامل الحية.

من التجميع إلى ألعاب اللغة

يشير قدر كبير من البحوث إلى أن التركيز الحصري على «الطبيعة الكمية الملحوظة لـ... الآمال والمخاوف (تارد [1969]، 2010، ص 201) قد يعجز عن استيعاب جوانب مهمة في التوجهات القيمية، وأنه يتجاهل تنوع مفهومات المواطنين عن القضايا السياسية والشؤون العامة. وقد جرى التدليل على أن اللاعبين الاجتماعيين والسياسيين يتبنون تماهيات/توجهات أيديولوجية وقيمة بالاعتماد على الموارد الرمزية، من قبيل المجازات، أو المفهومات الشعبية الرائجة، أو على معجم «مفردات الفضيلة» (ماكجي، 1980، ص 6)، مثل «المجتمع» أو «التحول» أو «الاختيار» (إيدلمان، 2001) (انظر الفصلين السابع والثامن لبعض الأمثلة على دور معجم القيم في البلاغيات السياسية). وقد يفرض اختلاف التوجهات القيمية ومعاجم «القيم»، اختلاف الدلالات على مجرى اليمين- اليسار (أو الليبرالي - المحافظ) (هوايت، 2011، أ و ب). وهذا يشير إلى أن دراسة القيم الإنسانية لا يمكن اختزالها في «قياسات» للقيم المُجمّعة بزعم أنها تمثل، على نحو دقيق، التوجهات والمعتقدات السياسية لمجتمعات ومواطنيها. ويميل علم النفس السياسي المشتغل على التوجهات القيمية الإنسانية إلى الاشتغال

(*) intra-variety ويمكن ترجمتها إلى تنوع التنوع.

(**) Bill McSweeney باحث بمعهد دراسات السلام الإيرلندي.

على ما تتوقعه الديمقراطية، بحسبانها إطارا سياسيا - أخلاقيا معياريا، من المواطنين، أكثر من الاشتغال على ما يتوقعه المواطنون أنفسهم من الديمقراطية وكيفية تفسير الإطار المعياري للديموقراطية، فعليا، من قبل الأفراد عبر تموقعات أيديولوجية ومواقف اجتماعية متباينة. وكما بينا في الفصل الأول، فإذا فهم التعبير عن الرأي باعتباره عملية انحياز (مع أو ضد شخص ما، أو فعل ما، أو خطاب ما)، فيمكن، بالكيفية ذاتها، أن تفهم القيم كانهيازات مع أو ضد علاقات اجتماعية، وترتيبات اجتماعية، وخطابات متداولة في المجتمع.

وفي العالم المعاصر، تكون التوجهات القيمية نتائج لمناهج الاستقصاء التي يواصل الباحثون ترقيتها، بقدر ما هي نتائج لمواقف فردية. وفي عالم تتزايد عولمته، هناك شعور بالثقة (بالطمأنينة) نابع من حقيقة أن قيم النيويوركيين يشاركون فيها، إلى حد كبير، سكان برلين⁽¹⁷⁾. لقد أنتج شوارتز وإنغلهارت وزملاؤهما، على نحو مؤثر، ظاهرة من نوع جديد، «مجالا واقعيا» جديدا (أوزبورن وروز، 1999، ص 386). وبالطبع، فلا مجال للشك في أن القيم والتوجهات القيمية «توجد» (بالمعنى ذاته الذي يقول بـ «وجود» الخصال الشخصية) وأنه يمكن قياسها، قياسا محكما، وأنها مهمة بالنسبة إلى مختلف أنواع الفعل الاجتماعي والسياسي. والمشكلة الوحيدة هي أن وجودها ينبع ويتقرر عبر توظيف تقانات بحثية، بعينها، للقياس؛ وهي تقانات تتجاوز المواقف الاجتماعية الفردية وتعلو عليها. ووجود بنود في الاستبيان يُزعم أنها تقيس توجهات البقاء أو تلك المتصلة بالتعبير عن الذات، وبالفردية، والجماعية، والثقة، وما شابه، يعزز فكرة وجود عناقيد من القيم، وإمكان قياسها «موضوعيا»، وأنها منظمة، وأنها تظهر على نحو تتنبأ به التراكيب المفهومية والإمبيريقية التي يقيمها الباحثون.

ويمكن الدفع بأن التمييزات (بين قيم البقاء ونقيضها المتمثل بالقيم الانعتاقية، مثلا) التي يشتغل عليها الباحثون هي نتاج ما خرجت به تقانات القياس والتجميع من موقف فردي متشظ، متعدد النماذج، وملغز إزاء مُدرك (بما يشمل الذات). وربما كان من السهل نسيان أن المصطلح «قيمة» هو ذاته «مفهوم موج» (بقدر ما أن «الرأي العام» هو كذلك أيضا) - وباستخدامه (وبتقييده بالاعتماد على خصائص سيكولوجية متنوعة) يمكن للنخب السياسية، وكذلك للأكاديميين، تصنيف

الذاتية الجماهيرية والقيم وتعزيز الديمقراطية

المعتقدات على نحو يطرح ويعزز رؤية للعالم، واهتماما، وما إلى ذلك مما يخصهم هم وليس بالضرورة الفاعلين العاديين.

وتُفهم القيم على أنها انعكاس لما تفكر فيه «الجماهير»، فهي تخص «جمهورا» (تخص أمما) أكثر مما تخص أفرادا. ولا يكفي المسحان الأوروبي والدولي للقيم بقياس الذاتية الجماهيرية - بل هما يكرسانها ويصوغانها. ويمكن لمسوح القيم أن تخبرنا بالكثير عن توزيع أو انتشار التوجهات القيمة في مجتمع بعينه أو على المستوى العابر للقوميات، لكنها أقل قدرة على البيان فيما يتصل بالمصدر الذي تنبثق عنه التوجهات القيمة. فالتركيز على التحديث، والتجميع، والبنية الشاملة يعجزها عن التوصل إلى المصدر المحلي البالغ الأهمية للتوجهات القيمة، وهو الحس الشعبي الخاص بالمجتمع، والذي يشمل تاريخ التخاليط القائم على طرائق بعينها في الكلام عن المجتمع، والأخلاق، والتحول الاجتماعي، وما شابه (لكنه لا ينحصر فيه). ولا يمكن أن تقوم نظرية قيمة من دون الاعتراف بما يمكن أن يكون له أثر في عمليات مثل حجب، وتحديد، وتشويه نشوء القيم في المجتمع وإعادة إنتاجها (وعلى سبيل المثال، فإن بيلغ، 1998، وتيليغا، 2012، بينا الطبيعة الدينامية، والاستطرادية discursive، والبلاغة للقيم). وكما قال تونيس^(*) من الممكن تصور الرأي، أحيانا، باعتباره «ملكية عامة» للجمهور السياسي. (انظر مھارت وسبليشال، 2000)^(**). ويمكن أن تُفهم القيم أيضا باعتبارها المعايير القياسية العامة، كملكية مشاع بين الأفراد والمجتمعات السياسية.

وكما أوضحت، فالتعبير عن الذات أو القيم الانعتاقية، بحسب إنغلھارت، هي القيم السيدة حقا في المجتمعات بعد المادية؛ فهي تعكس الإرادة المعلنة والجمعية لدى «الشعب»، لدى «مواطني» الديمقراطية، «روحا» كوكبية ودافعا للديموقراطية. واستطلاعات الرأي هي تدريبات على معايرة القيم الجماهيرية المُجمَّعة، وكذلك على التنبؤ بها. وتصحب استطلاعات الرأي كثرة من الافتراضات حول الكيفية التي «يتعين» أن تتصرف الاستطلاعات وفقا لها، أو النتائج التي «يتعين» أن تسفر عنها⁽¹⁸⁾. وما يتكرر حدوثه عند تلقي مسوح القيم هو تشيؤ «القيم» في البيانات. و«يغرق» الباحثون والجمهور المستقبل، معا، «في هذا التشوش في الظاهرة، والمفهوم، والقياس» (باور

(*) Ferdinand Tönnies (1855-1936) عالم الاجتماع والفيلسوف الألماني.

(**) Hanno Hardt (1968-2002) أستاذ علوم الاتصال بجامعة آيوا، عمل في جامعة لوبليانا، بسلوفينيا.

وغاسكيل (2008 ص 349). ويفوق ما هو معروف عن التوزيع الكمي والإحصائي للقيم ما هو معروف عن ارتفاعاتها أو أعماقها النوعية.

وعندما يوضع المرء نفسه على مدرج هو جزء من المسح الأوروبي أو الدولي للقيم، فهل يفهم هذا على أنه تقرير عن حالة عقلية؟ (انظر فتغنشتاين، 1953)^(*). هل القيم انعكاس لإدراك مُلح، ومستقر، وواع لشيء خارج الشخص؟ لا يمكن تقرير هذه الأمور، على نحو مجرد، ولكن يمكن تقريرها باستكشاف الكيفية التي يجري بها التوجيه الفعلي للقيم، كمفهومات لغوية عادية، والإشارة إليها واستخدامها في حالات تواصل اجتماعي. وهناك معجم عادي شامل وكفء للقيم، وكثرة وافرة من الألعاب اللغوية الاعتيادية العامة التي تدور حول الأشخاص، والفردية، والأخلاقيات، والسياسات، والعلاقات الاجتماعية، يستخدمها الفاعلون الاجتماعيون بكل نشاط. وإذا حلل المرء القيم باستخدام نماذج إحصائية، مجردة، سابقة التجهيز، فمن المؤكد أن المرء سوف تفوته الألعاب اللغوية الغفيرة التي تكتسب فيها معاجم القيم (وبينها معاجم الباحثين أنفسهم) أهميتها. ويستخدم الناس، على نحو روتيني وخال من المشكلات، لغة التعبير عن الذات، والتراث، والبقاء، وما شابه، كما يستخدمون ما يسميه جون كولتر، (2001)^(**). «لغة المستوى العياني macro level (مثلا، «الجيش»، و«البنك»، و«الاقتصاد»)). إنها لغة الحس الشعبي التي تعمل باعتبارها «مشروع تفسير وتعبير» (انظر شوتز، 1973)^(***). ويتعين أن تُدرس القيم كأيدولوجيات وموارد جدالية محكومة بحالات ثقافية: طرائق في الكلام عن الناس، وعن المجتمع، وعن الديمقراطية، بأكثر مما تدرس باعتبارها تنبؤات تتأسس على نماذج إحصائية، أو خواص طالعة عبر التجميع، عبر السياقات وخبرات الحياة.

وينشئ التنظيم الاجتماعي للقيم مواقع جدالية واجتماعية متنوعة، لولاها لكانت تُحجب بجماع الاستجابات الفردية. ومن شأن التفاسير المنبثقة عن التجميع والاهتمام بالتصنيفات أن تقلل من شأن التنوع الاستثنائي المميز للتعبير الجماهيري

(*) Ludwig Josef Johann Wittgenstein (1889-1951) أستاذ الفلسفة والرياضيات البريطاني النمساوي.

(**) Jeff Coulter أستاذ علم الاجتماع بجامعة بوسطن.

(***) Alfred Schütz (1889-1959) عالم اجتماع نمساوي.

عن القيم أو أن تتجاهله (كايندر، 2006) (*). وتوصف القيم الإنسانية بأنها اجتماعية عيانية ومتغيرات «موضوعية» ذات قدرة تنبئية، متغيرات تؤثر في الطبائع، والتوجهات، والأفعال السياسية، والتوجهات السياسية الفردية، وما إلى ذلك. وهناك اعتقاد راسخ بأن القيم الإنسانية، ما لم يتم تجميعها، هي مصادر مُخفأة تستعصي على الملاحظة للفعل الاجتماعي، تسكن أدمغة الناس. ويعرف علم النفس السياسي القيمي المعاصر القيم، عموماً، بأنها أبعاد رمزية كلية الحضور توصف السلوك السياسي عبر حشد من السياقات الاجتماعية - السياسية المختلفة. لكن الواقع الاجتماعي والسياسي هو، على الأرجح، أكثر تعقيداً من التعليق الأكاديمي (أو السياسي)؛ ويتعين أن يعكس الخطاب والنماذج التي يطرحها المشتغلون بعلم النفس السياسي هذا التعقيد. ومعاجم اللغة هي ألعاب لغوية مفتوحة البنية. وهكذا، فالهم هو ألا يقف الأمر عند عرض توزيع القيم، بل يتعين أيضاً أن يمتد لأشياء تصعب رؤيتها أو إدراكها بالحدس، وإلى الحالات، والأطر الدلالية، والمشاعر، والظروف التي تصعب الإحاطة بها، والتي تنشأ عنها القيم وينشأ عنها التعبير عن القيم، وإلى الكيفية التي تنتشر بها القيم عبر الزمن والفضاء الاجتماعي.

قيم من؟ الشمولية والخصوصية في بنية القيم الإنسانية

ينطلق علم النفس السياسي للقيم الإنسانية من فرضية تقول بأهمية قياس المعايير والمحكات التي يستخدمها الناس في تفسيرهم لذواتهم، أو للآخرين، أو للفعل الاجتماعي والسياسي. وكما بين هذا الفصل، فالمشتغلون بعلم النفس السياسي يحاولون العثور على تطابقات بين بيانات المسح والثقافة السياسية، بين نماذج في البيانات والرؤية الديمقراطية، بين التوجهات القيمية المُجمّعة والقيم الجمعية. لكن الحقائق الاجتماعية - السياسية المركبة تؤثر إلى فجوة أنطولوجية بين النماذج المجمعمة والأكاديمية الشاملة وبين التظاهرات الطارئة أو الظرفية، الفردية أو الجماعية للسلوك السياسي. وتطرح مسوح القيم رؤية للسياسة والمجتمع منقسمة على شكل مركب دائري، أو أبعاد مستقلة وموزعة عليهما، ووفقاً لما تقررته علاقات الارتباط الاحتمالي. وجدوى التمييز بين التوجهات القيمية، على أساس البنية الشاملة تتوقف، هي ذاتها، على أحكام القيمة والتوجهات القيمية. وهذا قابل

(*) Donald R. Kinder أستاذ العلوم السياسية بجامعة ييل الأمريكية.

للجدل، ويحتاج إلى قدر من النقاش تقررهِ القيم ذات الصلة أو التوجهات القيمة التي يحتويها أو التي يعكسها.

وقد ذهب هذا الفصل إلى ضرورة معالجة القيم باعتبارها موارد سجالية تغذي المنطق التقديري للتوصيفات والأحكام الفردية والجماعية. ونحن نعلم أن كل مجتمع يبتكر المناهج الخاصة به ويتمسك بها، في استخداماته وفي تسوياته القيمة. والقيم، على العموم، تحيل على العلاقات بين الأفراد، وليس على التجميعات الإحصائية أو على «المواطنين الإحصائيين» (إيغو، 2007) (*). وكما تبين من بعض ما عُرض من البحوث في هذا الفصل، فالقيم والتوجهات القيمة هي موارد اجتماعية وسياسية، ترتبط تقليدياً بعضوية الأفراد والجماعات في المجتمع، وبالعلاقات الاجتماعية، وبالخبرة الشخصية، والمعرفة بالمجال العام، وعلاقات القوة، والفعل السياسي الأوسع. وهذا الربط المعياري هو ما يكتسب دلالاته من الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم، في سياق مواجهة، وفهم، وتفسير الأوجه المختلفة لماضي مجتمعاتهم، وحاضرها، ومستقبلها.

والقضية الأكثر إلحاحاً بين ما ينشأ عن البحث في القيم الإنسانية، الرابط بين قيم التعبير عن الذات وتعزيز الديمقراطية، هو قضية تتطلب المزيد من التفكير. هناك سؤال جرت العادة على ألا يُسأل: قيم من تلك التي نعزّزها؟ وفوق ذلك، هناك من يؤكد على وجود علاقة مباشرة بين التوجهات القيمة والديموقراطية؛ في حين أن «حقيقة» الديمقراطية والسلوك السياسي الديمقراطي أكثر تركيماً بكثير. إن الطبيعة المتشظية، والمتعددة، وغير النهائية لبحوث القيمة وللتوجهات القيمة هي ما يجب أن يركز عليه، بدرجة أكبر، المشتغلون بعلم النفس السياسي. وقد ذهب جون ستيوارت ميل إلى أن (كل) مجتمع يتطلب «آراء مختلفة» و«تجارب حياتية مختلفة» (طبعة 2008 ص 30). ويتعين أن يسعى علم النفس السياسي إلى المزيد من استكشاف «تجارب الحياة المختلفة» التي ترسخها البيئات والمنظمات الاجتماعية والسياسية المختلفة، وكذلك تلك التجارب الحياتية التي ينتصر لها الناس أنفسهم، أو يتغلبون عليها، أو يخلقونها، وهلم جرا. وبهذه الكيفية، سيكون بوسع المشتغلين بعلم النفس السياسي اكتشاف مضامين أيديولوجية معلنة وأخرى كامنة، وأن يدركوا، على نحو أفضل، بنية السلوك والفكر السياسيين، سواء في فرضياته أو في تطبيقاته على الحياة الواقعية.

(*) Sarah E. Igo أستاذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع بجامعة فاندربيلت الأمريكية؟

علم النفس السياسي للاتسامح: التسليطية، والتطرف، والإقصاء المعنوي

الشخصية، والسلوك السياسي، والنزوع إلى اللاتسامح

عندما يوجه المشتغلون بعلم النفس السياسي عنايتهم إلى دراسة اللاتسامح، فإنهم يظهرون انشغالا، في معظم الأحوال، بما يدعوه أولبورت (*) «الأبعاد الأفقية التي تظهر عند كل الأفراد» (1962، ص 409). وقد كان أولبورت يكتب عما اعتاد علماء النفس الإشارة إليه من خصال، وميول، ومدرجات، ودوافع توصف «شخصية» الفرد. وما وصفه أولبورت باستخدام مجاز فضائي هو ما يوصفه المعاصرون من المشتغلين بعلم النفس السياسي باستخدام مصطلحات لا تختلف كثيرا، باعتباره بنية

(*) Gordon Willard Allport (1897-1967) أحد رواد دراسة الشخصية في علم النفس الأمريكي.

«لكي يكون هناك علم نفس سياسي شامل للاتسامح، فلا بد من الاهتمام بعمومية وشمول يوازنها ويكملهما الاهتمام بالثقافة، واللغة، والتفاعل الاجتماعي، والطرائق الفعلية التي يجري بها تفعيل اللاتسامح وإنجازه في الممارسات الاجتماعية»

متعددة الأوجه، داخلية وباقية، أو سيكولوجية (موندك، 2010، ص6). ويذهب هذا الفصل إلى أن تأثيرات «الأبعاد الأفقية» عند أولبورت، وإن كانت بين التأثيرات الأكثر وضوحا ودلالة، فهي ليست وحدها التي تحدد اللاتسامح. ويدفع هذا الفصل بأن طبيعة اللاتسامح (وما يرتبط به من ظواهر من قبيل العنصرية والإقصاء المعنوي) لا يمكن اختزالها في طبائع داخلية مستقرة نسبيا أو في طبائع شخصية قاعدية، وأن ميل المشتغلين بعلم النفس السياسي إلى توضيح النمطيات العامة للسلوك السياسي يمكن أن تجري موازنته، واستكمالها، على نحو مفيد، بالانتباه إلى الثقافة، واللغة، والتفاعل الاجتماعي، وإلى الطرائق التي يمارس بها اللاتسامح ويوضع موضع التطبيق، عبر أساليب الكلام مع الآخرين والتصرف معهم.

وبهدف تطوير هذه الدفوع يناقش هذا الفصل جاذبية التطرف اليميني ومظهراته في أوروبا الغربية، والتحامل كأداء تشاركي، والخطاب الأخلاقي المتطرف والإقصائي ضد أقلية الروما Roma (*) في أوروبا الشرقية. ولن يتسنى للمرء أن يكتمل فهمه للتمظهرات الجمعية والظرفية للاتسامح إذا اقتصرته دراسته له على اعتباره قابلية تسندها عقلية تسلطية، فهناك حاجة إلى دراسة اللاتسامح في ذاته - كما يتمظهر، وكما يجري تفسيره وتفعيله من قبل فاعلين اجتماعيين وسياسيين، في تفاعل اجتماعي وفي ممارسات اجتماعية، فاللاتسامح مثقل بدلالات اجتماعية ثقافية متنوعة؛ إنه أساس النشاطات الاجتماعية وهو أيضا نتاجها.

ولعلم النفس السياسي تراث ممتد ومحترم من البحث حول الرابط بين الشخصية والسلوك السياسي (لعروض ذات صلة، انظر موندك 2010؛ موندك وهلبرين 2008؛ وينتر 2003). وقد اتخذ أشكالا كثيرة واشتمل على عديد من النماذج والافتراضات النظرية. ومن أول ما انصب عليه الاهتمام في هذا المضمار دراسة شخصيات القادة السياسيين. فمن التراجم السيكولوجية المؤثرة القائمة على التحليل النفسي لسير القادة السياسيين عند لاسويل (**)، وحتى الاهتمامات الأقرب

(*) شعب الروما أو الروماني الذين يشار إليهم بأسماء عديدة، يوحي معظمها، وأكثرها نزوعا إلى الإقصاء، بأنهم غجر. ولم يتقرر أصلهم العرقي حتى اليوم، ولا يمكن التقليل، عند تقويم الاضطهاد والاستبعاد الموجهين إليهم، من علاقة ذلك بحرصهم على العزلة. ومشكلتهم اليوم حاضرة ليست فقط في أوروبا الشرقية بل في بلاد غرب أوروبا أيضا، خاصة إيطاليا.

(**) Harold Dwight Lasswell (1902-1978) عالم سياسة ومنظر اتصالي أمريكي.

إلى زمننا بشخصيات السياسيين (مثلا، عند توميز وكونواي^(*) 2007؛ وينتر 2011) فُهمت الشخصية باعتبارها جوهر فهم السلوك السياسي⁽¹⁾. وتتصل الاهتمامات الأخرى، لدى المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي، بالربط بين الشخصية والأيدولوجية (على سبيل المثال، ماكلوسكي 1964) والتسامح السياسي (ماركوس وآخرون 1995، وروكيتش 1960) والنشاط المدني (مثلا، موندك وغيرينغ 2003؛ موندك وآخرون 2010) والمشاركة السياسية (مثلا، فيكيوني^(**) وكابرا 2009). وعلى سبيل المثال، فإن موندك (2010) يستعيد تراث النموذج الخماسي العناصر (الخمس الكبار)، والتي توصف بأنها القابلية لاكتساب الخبرات، يقظة الضمير، الانبساطية، الاستعداد للتوافق، والاستقرار العاطفي، لدراسة تأثير الشخصية على السلوك السياسي، وخصوصا فيما يتعلق بالإقبال على المشاركة في الانتخابات والمشاركة السياسية في حملات سياسية والانخراط في شؤون اجتماعية وسياسية.

وتوصل موندك إلى وجود علاقة بين الشخصية والمواقف السياسية، تشيع على نحو خاص فيما يتصل بالقابلية لاكتساب الخبرات، ويقظة الضمير، والاستعداد للتوافق. وتسهل الانبساطية المشاركة الاجتماعية والسياسية التي تقوم على تفاعل اجتماعي، ويمكن أن يعزز الاستعداد لاكتساب الخبرات الانخراط الفردي المعرفي والاجتماعي. لكن يقظة الضمير لم يثبت أن لها ارتباطا إيجابيا بالاهتمام السياسي والمشاركة السياسية. ووجد موندك أيضا أن الشخصية لا يبدو أن لها تأثيرا مباشرا على القرار بالتصويت (انظر الفصل السابق أيضا من أجل بحوث تدفع بأن القيم مؤشرات تفضل الخصال الشخصية في التنبؤ بالسلوك الانتخابي). وعوضا عن ذلك، فالخصال الشخصية تؤدي دورا باعتبارها موارد لاستقرار «الأحكام السياسية» (موندك، 2010، ص 190). وعلى سبيل المثال، فإن من المرجح أن يرتبط ارتفاع مستوى يقظة الضمير بالأيدولوجيات المحافظة.

ومن الاهتمامات البارزة الأخرى تقصي الارتباط بين الشخصية والالتزام بالقيم الديمقراطية. ومن الفكرة التي تجدها عند آدورنو وآخرين (1950) حول «الشخصية التسلطية» إلى حزمة المواقف المترابطة التي ييسرها التعلم الاجتماعي،

(*) Felix Thoemmes أستاذ علم التنمية البشرية بجامعة كورنيل، وLucian Conway أستاذ علم النفس السياسي بجامعة مونتانا.

(**) Michele Vcchione أستاذ علم النفس بجامعة روما.

عند آلتماير (1981، 1996) والنموذج الأقرب عهدا للتفاعل بين الميل إلى التسلط والتهديد عند ستنر^(*) (2005)، حاول المشتغلون بعلم النفس الاجتماعي والسياسي إقامة رابط واضح بين التسلطية والتحامل بإثبات وجود وانتشار الميل إلى اللاتسامح (داكيت، 2003). ونشأ ذلك عن الوعي بخطر استبدال «نمط الشخص الديمقراطي» عند أولبورت بـ «نمط الإنسان المتسلط» عند آدورنو. وعلى الرغم من أن دراسة الشخصية التسلطية تعرضت لنقد شديد (انظر براون 1995؛ ومارتن 2001؛ ورويزر وويليغ، 2002) فقد وصفت أيضا بأنها «المساهمة التي تنفرد بأنها الأكثر أهمية في دراسة سيكولوجيا الفاشية» وأنها «علامة رئيسية في تاريخ علم النفس (بيليغ، 1978، ص 36)، ولا تزال تحوز إسنادا فكريا وإمبيريقيا لا بأس به (انظر وينتر، 2006، لدفاع عن وجهة الاستمرار في تنمية متصلة للبحوث حول «التسلطية»).

العقلية التسلطية

«بعض الناس لا يرتاحون إلى الحياة في ديمقراطية ليبرالية حديثة»، هكذا تفتتح عالمة معاصرة مشغلة بعلم النفس الاجتماعي كتابها حول ما تدعوه «دينامية التسلط» (ستنر، 2005). وهذه نقطة مماثلة لما يطرحه آدورنو وآخرون (1950 [1982]) في الشخصية التسلطية. وبتأثير من التراث السيكو دينامي الفرويدي، جاءت النظرة إلى التحامل باعتبار أنه يتقرر بديناميات سيكولوجية باطنة intrapsychically determined. وعلى سبيل المثال، فمن ضمن ما اهتمت به الدراسة المؤثرة «الشخصية التسلطية» التوثيق للكيفية التي قررت بها ديناميات الشخصية، والصراعات الداخلية التي لم تصل إلى حل، المدى الذي مضى إليه استخدام الصور النمطية لتمييز الذات عن الجماعات المخالفة out - groups (بجعل هذه الجماعات متجانسة وسلبية). وفي إطار «الشخصية التسلطية» اعتُبرت الصور النمطية تجسيدا لاختلالات رئيسية في الإدراك الاجتماعي: وقد جرى التمسك بها للاحتماء من الازدواجية والالتباس، واعتُبر أنها، بالأساس، تعميمات خاطئة ومهينة حول جماعات من الناس.

وكما يشير بيليغ (1978) فإن «الأفكار المنبثقة عن نظرية التحليل النفسي، مباشرة، وجدت طريقها إلى تقاليد النظرية الاجتماعية الإمبيريقية»⁽²⁾ عند آدورنو

(*) Karen Stenner باحثة رئيسية، أسترالية الجنسية، في منظمة البحث العلمي والصناعي في الكومنولث.

وآخرين (([1950] 1982) (ص31) ومن مهدوا لهم، مثل فروم (*) (1942). وقد أظهر آدورنو وزملاؤه اهتماما برسم خريطة للأساس السيكولوجي لما انتهوا إلى توصيفه بأنه أشكال «تسلطية» من الأيديولوجيا السياسية. وانطلاقا من التساؤل البسيط نوعا حول السبب في أن الأيديولوجيات السياسية المتنافسة تتفاوت جاذبيتها، كل هذا التفاوت، مع اختلاف الأفراد (آدورنو وآخرون، ص2 وما يليها)، فقد اهتموا بتتبع الاختلافات الفردية في الانتماء الأيديولوجي. وكانت الفرضية الأساسية وراء ذلك أن هناك علاقة معقدة بين محتوى أيديولوجيا ما وعوامل الدينامية السيكولوجية لبنية الشخصية. أما بالنسبة إلى آدورنو وزملائه، فالمواقف السياسية والاجتماعية لدى الفرد تتشابه، وهي تعبير عن «توجهات عميقة الترسيب في الشخصية» (آدورنو وآخرون، 1950، ص1). وقد اهتم آدورنو وزملاؤه بنوعية (نمط الشخصية) الذي يولد لدى الناس قابلية لأفكار عنصرية أو فاشية. وقد اهتموا بتوصيف الشخصية التسلطية للفاشي بالإمكانية. وقد نظروا إلى الشخصية التسلطية كعرض مركب في السلوكيات، والمواقف والميول، يتألف من تسعة أبعاد، تشمل أسلوبا معرفيا بالغ التيبس، لا يسهل عليه استيعاب الازدواجية والالتباس، كما تشمل التقليدية، والانصياع والعدوانية التسلطيين، والرتابة والتدميرية (انظر آدورنو وآخرين [1950] 1982).

وما يرمي إليه آدورنو وزملاؤه هو تبيان ضرورة أن يكون من الممكن قياس التحامل بتوصيف الشخصية الفاشية (التسلطية) من دون إحالة دقيقة على جماعة إثنية بعينها - وكان أملهم أن يتمكنوا من طرح نظرية عامة عن التحامل. وقد حولت تأويلات آدورنو وزملائه المقياس - فاء** إلى أداة معتمدة لقياس التسلطية (لوجهات نظر نقدية حول الموضوع، انظر: بيليغ 1978، 1985، هيفن 2001؛ ستر 2005). لكن باحثين آخرين (مثلا، سيبغمان*** 1961) خلصوا إلى أنه وإن كانت أسس نظرية آدورنو وزملائه معتمدة، فليس كل تحامل متصلا بالشخصية التسلطية. وتؤمن البحوث التي أجراها بيتيغرو**** في جنوب أفريقيا وجنوب الولايات المتحدة البرهان على أن

(*) Erich Seligmann Fromm العالم الألماني الشهير المشتغل بعلم النفس الاجتماعي.

(**) F-scale أداة معتمدة في دراسات الشخصية لقياس الاستعداد لتقبل الفاشية على المستوى الشخصي.

(***) Aaron W. Siegmán (1930-2014) رئيس قسم علم النفس بجامعة ماريلاند، وهو حاخام وفقه تلمودي،

توفي في إسرائيل.

(****) Thomas F. Pettigrew أستاذ البحوث في علم النفس الاجتماعي بجامعة كاليفورنيا، سانتا كروز.

الضغوط من أجل الانصياع لوجهات النظر العنصرية، في ثقافات معينة، تبلغ من القوة درجة تجعلها ذات تأثير على وجهات النظر الشخصية. فالسلطوية لا تكفي، وحدها، لتفسير الاختلافات في التحامل وفي مستويات التأييد للتمييز العنصري.

وقد أظهرت البحوث أيضا عددا متنوعا من الثغرات المنهجية والنظرية في بحوث آدورنو وزملائه (براون 1965؛ كريستي وجاهودا 1954؛ روكيتش 1956، وانظر أيضا ألتماير 1981، وبيليغ 1978). وقد تبين وجود مشكلات في تصميم المقياس - فاء ومصادقته، وخاصة ما يتصل بالارتباطات مع متغيرات مثل الذكاء، أو الطبقة الاجتماعية، أو مستوى التعليم، وهي متغيرات توحى، حال فحصها على نحو دقيق، بتفسير بديلة لأصول السلطوية. وقد وجه ألتماير (1981) انتقادات مهمة إلى المقياس - فاء. وهو يزعم أن المكونات التسعة، التي يقال إنها ما تتألف منه السلطوية، بالغة الغموض، ويقدم الدليل المؤيد لفكرة أن الدراسات التحليلية لعامل التابع فشلت في الكشف عن الأبعاد التسعة، التي يقال إنها جوهر «السلطوية». وتتمثل الانتقادات الأكثر أهمية لبحوث آدورنو وزملائه في أنها لم تعالج سوى صنف واحد من السلطوية، وهو تسلطية اليمين. ومن هنا نشأ الرأي القائل إن الناس الذين لديهم وجهات نظر سياسية أخرى هم أيضا تسلطيون وبالتالي هم أيضا متحاملون، وتحول هذا الرأي إلى نظرية سيكولوجية عند روكيتش (1956، 1960)⁽³⁾.

وقد أحيا ألتماير (1981، 1996) الاهتمام بالسلطوية والحرص على قياسها. وهو يقترح فكرة «السلطوية اليمينية» (RWA) التي تتألف من ثلاثة مكونات: الخضوع التسلطي للسلطة، والعدوان التسلطي، والمحافظة (التمسك بالتقاليد الاجتماعية). فآلتماير (1981، 1996) ينتقل بالسلطوية من كونها دينامية سيكولوجية إلى جعلها منظورا للتعلم الاجتماعي. ولم يكن مقياس السلطوية اليمينية (RWA)، الذي خلقه آلتماير، من الناحية التقنية، أداة لقياس الشخصية. ووفقا لما يقوله رينولدز^(*) وتيرنر (2010) فإن مقياس السلطوية اليمينية يمكن اعتباره «قياسا لقيم مجتمعية وأيديولوجيات واسعة الانتشار بأكثر مما هو أداة لتقويم الشخصية الفردية»

(*) William M. Reynolds معالج نفسي أمريكي شهير و John Charles Turner عالم أمريكي اشتغل بعلم النفس الاجتماعي.

(ص177، وانظر أيضا بيليغ 1976). وقد أظهر آلتماير نفسه تحفظا حول ما إذا كان مقياس التسلطية اليمينية مقياسا للشخصية، على أي نحو من الأنحاء. وعلى الرغم من الروابط البالغة الأهمية بين مقياس التسلطية اليمينية والتحامل في عديد من الظروف ومع عينات متباينة من ثقافات مختلفة، فقد أظهرت البحوث المعملية أن مقياس التسلط اليميني لا يتنبأ بالتحامل إلا تحت شروط بعينها (لمطالعة تقرير أقرب عهدا، انظر كورس^(*) وستيلزل 2010)⁽⁴⁾.

ويذهب باحثون آخرون إلى أن إبراز الهوية الشخصية والاجتماعية مهم أيضا لفهم التحامل (انظر رينولدز وتيرنر 2010؛ وانظر أيضا هاسلام وويلسون^(**) 2000؛ وفيركيوتن وهاغندورن 1998). ويمكن لزيادة التركيز على الشخصية أن يفضي إلى التقليل من «قوة وأهمية» الوضع الاجتماعي المباشر كعامل يصوغ توجهات الناس (براون 1995 ص31؛ انظر أيضا أغوستينوس^(***) ورينولدز 2010) ويرتبط هذا النقد بالتأثير الذي لم يجر تفسيره لتوجهات الناس الآخرين، ومعايير العلاقات داخل الجماعة وبين جماعة وأخرى. ويمكن التدليل على أن المعايير الحالاتية والمجتمعية، والاتصالات بين جماعة وأخرى، والعلاقات مع الآخرين، والخصوصية التاريخية للتحامل لها تأثير تفوق أهميته أي نزوع شخصي (مثلا، داكيت 1988؛ بتيغرو 1958). ويذهب البعض إلى أن التسلطية قد تكون، بالحقيقة، نتيجة تترتب على شروط اجتماعية - ثقافية وتاريخية أكثر مما هي منبثقة عن نزعات داخلية أو نماذج لتربية الأطفال⁽⁵⁾. وتحتفظ المقاربات المعاصرة من «التسلطية» بجوهر الحاجة المؤثرة عند آدورنو: أن بوسع المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي التنبؤ بعدد متنوع من توجهات (مناهضة للديموقراطية)، ورؤى للعالم، وآراء، بمجرد افتراض وجود نزوع مشترك، على قدر من القوة، إلى اللاتسامح (مع الاختلاف). وفكرة «التسلطية» تحيل على أناس يتأثر سلوكهم السياسي (والاعتيادي) بـ «نزعات عميقة التجذر»، ترتبط

(*) J. Christopher Cohrs أستاذ علم النفس في جامعة جيكونز الألمانية.

(**) S. Alexander (Alex) Haslam أستاذ علم النفس بجامعة كوينزلاند الأسترالية و Hannah Wilson الأستاذة

بجامعة فانكوفر أيلاند الكندية و Maykel Verkuyten الأستاذ بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة يوتريكت الهولندية

Louk Hagendoorn بجامعة رادبود الهولندية.

(***) Martha Augoustinos أستاذة بجامعة أديليد الأسترالية.

بمواقف (مناهضة للديموقراطية) معتدلة أو متطرفة. وعلى سبيل المثال، ففي مسح عبر قومي لتوجهات لدى طلاب الكليات والجامعات بالنسبة إلى السلطة، والديموقراطية، وخيارات السياسات التربوية، يبين فارنن وميلوين (2000) أن المستويات المرتفعة من التسلطية تميل إلى أن تكون مرتبطة بتدني عدد النقاط فيما يتصل بالمواقف من الديموقراطية والأمية، وارتفاعها فيما يتصل بالوطنية والعسكرية، وبمساندة الخيارات القائمة على وحدة الثقافة أكثر من قيامها على التعددية الثقافية في السياسات التربوية.

وبالنسبة إلى بعض المؤلفين، العقلية التسلطية ليست مميزة لأي مجتمع بعينه أو حقبة بعينها؛ إنها ظاهرة كونية (سترن، 2005). وتطرح سترن نموذجاً «دينامياً» للتسلطية يزعم أنه تغلب على المشكلات في نموذجي آدورنو وألتمانير. فسترن تقترح نموذجاً أبسط، يقوم على متغيرين وصفيين وعلى التفاعل بينهما: النزوع التسلطي وحالة التهديد. ويجري اختبار التفاعل بين المتغيرين في نطاقات متباينة من اللاتسامح - اللاتسامح العنصري، والسياسي، والأخلاقي، ويُستكشف عبر استجابات معمقة مع مشاركين «تسلطيين» و«تحرريين». وتضفي سترن على حالات النزوع التسلطي وما يترتب عليها طابعاً كونياً. وبحسب سترن فنحن:

لسنا بحاجة إلى اللجوء لتفسيرات تخصيصية... أو للميول أو التقاليد الخاصة بشعوب وثقافات مختلفة، أو للتوترات الجياشة المحتدمة التي يحول دون انفجارها قادة كاريزماتيون. الصرب غير متسامحين مع الكروات للأسباب ذاتها (أي ينبع اللاتسامح من المصادر ذاتها) التي تجعل الكروات غير متسامحين مع الصرب، وهي ذاتها التي جعلت الألمان غير متسامحين مع أولئك الذين يطلبون اللجوء هرباً من هذا الصراع الإباضي، وجعلت التشيك غير متسامحين مع الروما، والفرنسيين غير متسامحين مع المهاجرين من شمال أفريقيا، وجعلت الكل غير متسامح مع المنشقين، والخوارج، والمجرمين (انظر سترن، 2005، ص 115).

ويوجز المقتطف السابق موقف سترن. هي تشير إلى مصدر مشاع وإلى عملية كونية تطبق في مختلف أنحاء العالم وعبر الجماعات والبيئات الاجتماعية - السياسية المختلفة. وتقدم الاستجابات المعمقة التي أجرتها سترن مع من

وصفتهم بأنهم مشاركون «متطرفون في تسلطيتهم» و«متطرفون في تحرريتهم». وبالتلاعب بعرق المستجوبين ونوع المستجوب («أولي» و«شريك»)، أرادت ستر أن ترى ما إذا كان من الممكن أن ينبئ النزوع التسلطي بالسلوك الفعلي إزاء الآخرين المختلفين. وتألّفت الاستجابات (التي أجراها مستجوبان شريكان) من مناقشة عامة حول المجتمع الأمريكي، بما يشمل حوارا حول قضايا مثل العرق، وحقوق الأقليات، والحكومة، والتربية، وما شابه. وعلى سبيل المثال، أظهرت ستر كيف كان المشاركون «التسلطيون» يظهرون قدرا من الترحيب بالاستجواب، عندما يتصل بهم مستجوب أبيض، يفوق ما يظهرون من ترحيب عندما يتصل بهم مستجوب أمريكي أفريقي الأصل. في المقابل، لم يظهر أي «تحرري» أي تردد حال اتصل به مستجوب أمريكي أفريقي الأصل. وعندما كان المستجوب الشريك أمريكيا أفريقي الأصل، كان «التسلطيون» يظهرون ميلا أكبر لإظهار «مزيد من العداوة» يفوق ما يظهر لدى «التحرريين» - وتأسس ذلك على الانطباعات والتقدير التي وضعها المستجوب للمستجوبين. وقد حكم المستجوبون «الأوليون» والمستجوبون «الشركاء»، كلاهما، بأن التسلطين «يقل ذكاؤهم كثيرا» عن ذكاء «التحرريين» (ستر 2005، ص 213). ووُصف «التسلطيون» أيضا، بشكل عام، بأنهم أظهروا اهتماما أقل بالمناقشة، وكانوا «أقل جاذبية، كأشخاص»، مقارنة بـ «التحرريين». وبدا، بدرجة أكبر، أن هذا هو الحال بالنسبة إلى المستجوبين «الأولين» و«الشركاء» الأمريكيين من أصل أفريقي. وبدا أن «التسلطين» «غير مرتاحين للكلام عن العرق» (2005، ص 227) في حضور شخص أمريكي من أصل أفريقي⁽⁶⁾.

ولاحظ المستجوبون الأمريكيون البيض والأفارقة، كلاهما، الانفتاح العقلي لدى «التحرريين»؛ ولوحظ أيضا، وبشكل عام، أنهم أشخاص أكثر سعادة ونشاطا وإقبالا على الناس.

وتختزل ستر التوصيفات المبينة على «الدراسة العلمية للشخصيات» لمستجوبيها إلى «خصال»، وهي الميزات المستقرة نسبيا لدى شخص ما. وتخرج علينا بعدد من الصفات، «ماهيات» جوانية تُوصف بها «التسلطين»، من جهة، و«التحرريين»، من جهة أخرى. «التسلطيون» و«التحرريون» هما «شخصيتان» مائزتان بوضوح،

تصوغان كل شيء، من سلوك فرد إزاء فرد إلى الاستجابات المجتمعية، وصولاً إلى مشكلات مجتمعية. وقد أظهر تحليل للمحتوى الفعلي لهذه الاستجابات فارقاً جلياً بين «التسلطيين» و«التحرريين». وقد أظهر «التسلطيون»، عموماً، «عداوة عرقية، وتحاملاً، وتمييزاً، أكثر بكثير مما أظهره التحرريون» (2005، ص 240). وعلى سبيل المثال، فعند مناقشة قضايا العرق، كان «التسلطيون» أكثر ميلاً إلى الإشارة إلى أن الأمريكيين من أصل أفريقي لا يتعين أن يلوموا إلا أنفسهم على تدني مركزهم في المجتمع. أما «التحرريون» فكانوا أكثر ميلاً إلى الدفع بالحاجة إلى اتصالات أوسع بين الأمريكيين من أصل أفريقي والبيض، ولم يعتبروا أن العلاقات العرقية «تدهور».

وتصر ستر على أن نظريتها عامة بالكلية، وعلى أن للظاهرة وجوداً عابراً للثقافات، مع تعديل طفيف، يتجاوز الإشارة إلى «نحن» و«هم» و(بدرجة أقل) إلى ما يعد صواباً وخطأً (2005، ص 9). وعند الكتابة عن «التسلطيين» و«التحرريين»، فإن ستر تشير ضمناً إلى ما تدعوه تناقض «الديموقراطية الأمريكية». وعلى الرغم مما في محاجاتها من مزاعم العمومية، العابرة للبيئات، فهي محاجات متموضعة بقوة في تنظيم اجتماعي وسياسي شديد الخصوصية، هو التنظيم الأمريكي. والصورة التي تنقلها ستر هي أيضاً صورة لـ «تسلطية» لا تتحول. وهي تمضي إلى حد الإشارة، المثيرة للقلق حقاً، إلى استحالة أن نتوقع أن يتغير «التسلطيون»، بالنظر إلى أن لديهم نزوعاً مسبقاً إلى إظهار خصال وسلوكيات كهذه (انظر وينتر، 2006). وتقترب وجهة نظر ستر مع وجهات نظر باحثين آخرين يقولون بوجود رابط بين الخصال الشخصية والعوامل الجينية التي تقوم عليها (فيرهيلست^(*) وآخرون 2012).

وسواء في تفسيراتها السيكودينامية أو في نماذجها التفاعلية المعاصرة، فإن البحوث حول «الشخصية» تواجه صعوبات رئيسية، بينها ضرورة تنظيم تحدٍ جاد للتحاملات المجتمعية، وتبعات التسلطية: العنصرية واللاتسامح. وتحتاج التفسيرات المستندة إلى الشخصية إلى أن تستكمل برؤى تؤكد على تنوع ما ينتجه ويطبقه في الحياة الاجتماعية والسياسية الفاعلون الاجتماعيون، والخطابات، والدوافع، والأسباب، وما شابه. وعلى سبيل المثال، فقد بينت البحوث أن تساؤلات تتصل بأمور مثل ما يحفز الناس على الانضمام إلى أحزاب يمينية، أو العوامل المتصلة

(*) Brad Verhulst باحث في جامعة فيرجينيا كومونولث الأمريكية.

بشعبية التطرف اليميني، يمكن الإجابة عليها بتقليل التركيز على الشخصيات «التسلطية»، وزيادة التركيز على الأسباب والحوافز الفردية، والسير الشخصية والبيئات الاجتماعية السياسية. ولا يكفي أن يقال إن الديمقراطية تهددها النوازع التسلطية. فالمرء بحاجة، أيضا، إلى أن يفهم تـمـظـهـر وانكشاف التحاملات اليومية، والمواقف المتسامحة وغير المتسامحة، والنتائج المتنوعة المترتبة عليها، من شخصية واجتماعية، وأيديولوجية.

الجوانب الاجتماعية النفسية للتطرف والحركة اليمينية

لا تمثل الشخصية «التسلطية»، إن شئنا الدقة، نقيض الشخصية «الديموقراطية». فالتحليلات المعاصرة للتطرف والحركة اليمينية تؤيد هذه الخلاصة وترسم صورة مركبة للاتسامح. ويبدو أن النقاشات الاجتماعية والسياسية المتباينة الدائرة حول ما يجذب الناس إلى التطرف - ما يدفعهم إلى «الراдикаلية» - تتحرك بطيئا، مبتعدة عن فهم يقوم على بنى الشخصية والنزوع إلى اللاتسامح، باتجاه التماهي الاجتماعي ودور التصنيف الذاتي (بيرو وبوريس^(*) 1999؛ رينولدز وآخرين 2007؛ فيركيوتن وهاغندورن 1998).

وقد استكشف فيركيوغن وهاغندورن (1998) مستوى التحامل على الأتراك المقيمين في هولندا. وعالجا تماهي المشاركين على نحو يبرز إما الهوية الشخصية (كأفراد) أو الهوية الوطنية (كأعضاء في الجماعة الوطنية، كهولنديين). وتعاذلت التسلطية، على نحو ذي مغزى، مع التحامل في حالة الهوية - الشخصية، ولكن ليس في حالة الهوية - الوطنية. وما يثبتته فيركيوتن وهاغندورن هو أن بروز الهوية (الشخصية مقابل الاجتماعية/ الوطنية) هو أمر له دلالة، ويؤثر على التعبير عن التحامل. وهكذا يمكن ربط وقائع التحامل بالنزعات التسلطية، في بعض الظروف، لكن ذلك غير ممكن في ظروف أخرى؛ وما يهم هو التصنيف الذاتي عند المشارك كما تبرزه الظروف (انظر أيضا الفصل الخامس لأمثلة أخرى تؤكد على دور وأهمية ظروف التصنيف الذاتي). وفي ظروف جمعية حدية، حاول بيرو وبوريس (1999)

(*) Stephane/Perreault أستاذ الاتصال الاجتماعي بجامعة كيبيك، كندا و Richard Y. Bourhis أستاذ علم

النفس الاجتماعي بالجامعة ذاتها.

استكشاف دور متغيرات العلاقة الشخصية في التماهي بين أعضاء الجماعة الواحدة وفي التمييز بينهم، وتأثيرها عليهما. وقد أدخلت التسلطية (إلى جانب المركزية الإثنية والحاجة الشخصية للبنية) في التحليل باعتبارهما متنبئين ممكنين للتماهي بين أعضاء الجماعة الواحدة والتمييز ضد من لا ينتمون إليها. ثم جرى تخليق جماعات حدية بالتوزيع العشوائي أو بالاختيار الشخصي. ووجد بيرو وبوريس أن المركزية الإثنية (ولكن ليس التسلطية) تعادلت إيجاباً مع التماهي بين أعضاء الجماعة، ومع التمييز ضد الغربيين عنها. وفي الاتجاه ذاته، وباستخدام منظومة الجماعة الحدية، أجرى رينولدز وآخرون (2007) سلسلة من التجارب ليروا ما إذا كانت الشخصية يمكن أن تفسر التماهي بين أعضاء الجماعة والتمييز بينهم. ولم يجدوا دليلاً على علاقة ذات مغزى بين قياسات الشخصية التقليدية والتماهي بين أعضاء الجماعة أو التمييز بينهم.

ويمثل صعود اليمين وجاذبيته في السياسة الأوروبية ظاهرة محيرة. وبالتركيز على العقلية التسلطية والمتمركزة على الإثنية يضيق المرء نطاق الاستكشافات النقدية⁽⁷⁾ ويزعم بعض الباحثين إمكانية فهم التطرف بالإحالة إلى عملية اختزال اللايقين^(*). ويعم الاعتقاد بأن «الأيدولوجيات اليمينية أكثر ملاءمة لاختزال اللايقين من الأيدولوجيات اليسارية» (هوغ وبلايلوك، 2012). وفي دراسة تحاول ربط اللايقين بالتهديد، يفحص دوسج وآخرون (تحت الطبع) استقصاء عملية التحول إلى الراديكالية بين الشباب الهولندي المسلم. وقد توصلوا إلى أن أربعة متغيرات اجتماعية نفسية هي، على الأرجح، الأقدر على التنبؤ بـ «التحول إلى الراديكالية»: اللايقين الشخصي، تصور غياب العدالة، تصور خطر محقق بالجماعة وشعور بالقطيعة الاجتماعية.

وهنا ميل (سواء داخل المجتمع الأكاديمي أو في المجال العام) إلى تصوير التطرف باعتباره الشر السياسي المطلق. ووفقاً للرؤية الأكثر شيوعاً، فالتطرف «يعني تجاوز حدود التدابير المعيارية التي تحدد العملية السياسية الديمقراطية (كلاندرمانز وماير، 2006، ص4). لكن ما يجري تجاهله هو أن التطرف والاعتدال لهما دلالات تختلف باختلاف الناس؛ فهما يكتسبان الدلالات من البيئات السياسية. وي طرح

(*) uncertainty reduction إحالة على نظرية اختزال اليقين عند تشارلز بيرغر وريتشارد كالابريز (1975).

هوبكنز وكاهاني - هوبكنز (2009) مثالا على ذلك، عندما يفحصان الدلالات المرتبطة بـ «التطرف» و «الاعتدال» عند الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم. فهما يحللان خطابات الجالية المسلمة ويبرزان تنوع بُنى الهوية الذاتية والاجتماعية، وُبنى «التطرف». ويبينان الكيفية التي ترتبط بها بُنى الهوية الذاتية والاجتماعية بمشروعات الفعل الجمعي، التي، بدورها، تدفع لمقدمة الصورة، علامات قياس اجتماعية - ثقافية مختلفة، وتبرز هذه العلامات التي في ضوءها «يكون الحكم على نسخ جانحة... من الهوية ويجري التعرف على التطرف» (ص111). ويحشد المتحدثون المسلمون الذين يخضعهم هوبكنز وكاهاني - هوبكنز للتحليل بُنى مختلفة من «التطرف» (مثلا، باعتبار التطرف مناقضا للإسلام) لمساندة مشروعات الهوية المسييسة ولتحريك المحاجات السياسية ضد البُنى الجوهرانية للهوية المسلمة (لمناقشة تفصيلية للهوية الجمعية والمسييسة، انظر الفصل الخامس). ويبرهن هوبكنز وكاهاني - هوبكنز على أنه لا يمكن مقارنة التطرف والاعتدال مقارنة مجردة، بل يجمال بالمقاربة أن تكون جزءا من نشاطات وتفسيرات اجتماعية يمثلان جزءا منها، وبالتخديم على وظائف اجتماعية محددة.

وعلى الرغم من أن علم النفس السياسي حقق تقدما يعتد به في فهم الجوانب الأكثر شكلانية في التطرف (ارتباطه بالتسلطية، والمركزية الإثنية، والمكانة الاجتماعية - الاقتصادية)، فما نعرفه عن الكيفية التي يفسر بها الأفراد أنفسهم تطرفهم، وراديكاليتهم، واعتدالهم، هو أقل من ذلك. وقد سعت دراسات استكشافية إلى معالجة هذا الخلل في التوازن. خذ، على سبيل المثال، القضية النظرية حول الكيفية التي يقرر بها الناس أن ينضموا لمنظمات شبه عسكرية في أيرلندا الشمالية. وفي استجابات مع أفراد استخدموا العنف في محاولة لتحقيق أهداف سياسية، إبان الصراع في أيرلندا الشمالية، يبين فيرغسون وزملاؤه (فيرغسون وآخرون، 2008) كيف أن الانضمام للتنظيمات شبه العسكرية ينطوي على عملية عقلانية لاتخاذ القرار كنقيض للعقلانية الاستجابة التي يحركها نزوع عميق إلى العنف أو تحركها «البيئة». ويظهر فيرغسون وزملاؤه كيف أن الأفراد يبادرون إلى اتخاذ قرار السعي إلى اكتساب عضوية جماعة مسلحة بعد شهودهم حادثة على جانب من الخطر. وفوق ذلك، فإن فيرغسون وزملاءه يبرهنون على وجود أكلاف

سيكولوجية تتصل باقتراح أعمال عنف (فيرغسون وآخرون 2010)، وعلى أن الناس واعون تماما بهذه الأكلاف. ويرتبط العنف (وفي هذه الحالة الراديكالية) بمشروعات الهوية الفردية والجماعية، ويجري تثبيته داخلها. وفي الاتجاه نفسه أجرى بيرغيس وآخرون (2007) استجابات مع أعضاء سابقين في الجيش الجمهوري الإيرلندي وفي منظمات حقوق مدنية سلمية. وتكشف الاستجابات عن صورة مركبة للكيفية التي يخبر بها الأفراد الحياة اليومية في مجتمع يكون فيه احتمال التهديد بالعنف المستقبلي كامنا تحت السطح. ويبين بيرغيس وزملاؤه كيف يستخدم الناس معجم «الطائفية» لتفسير خبراتهم اليومية. وهم يلحظون توترا، «خوفا من الآخر» يجري التعبير عنه، في التفاسير الصادرة عن أعضاء سابقين في الجيش الجمهوري الإيرلندي. وهما يبينان أيضا كيف يرتبط إنهاء الارتباط بالجماعات شبه العسكرية بالكبرياء والشعور بالذنب، في آن معا.

وفي دراستهما الكاشفة عن حيوات الناشطين من أقصى اليمين في أوروبا، يعالج كلاندرمانز وماير^(*) (2006) التطرف اليميني كحركة اجتماعية. وقد أجريا 150 استجوابا معمقا مع مشاركين نشطين في منظمات يمينية في هولندا، وبلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا. ويزعم الكاتبان أن «صورة» المتطرفين اليمينيين تختلف عن صور من يصوت لأحزاب اليمين أو من لديهم تعاطف عام معها. ولا يصور كلاندرمانز وماير التطرف باعتباره الشر السياسي المطلق، ويتخذان موقفا معاكسا للرأي الذي يندفع إلى وصف التطرف على أساس حزمة توجهات تشمل التسلطية، والعزلة الاجتماعية، والافتقار إلى التعليم، وانعدام الأمان الاقتصادي. وفي المقابل، ينطلق كلاندرمانز وماير من فكرة مؤداها أن المشاركة في منظمات أو حركات يمينية هي «عقلانية على نحو مماثل عقلانية الاشتراك في أي حركة أو منظمة أخرى» (ص7). وهما يبينان كيف أن كل منظمات اليمين متماثلة؛ ويبرهنان على اختلاف «الدوافع» و«المحفزات» التي تدفع إلى الاشتراك وإلى الفعل السياسي. على سبيل المثال، في إيطاليا تمثل «الاستمرارية» التاريخية والتناغم الأسري ملمحين متكررين في الهوية الفاشية. وتقدم فرنسا نموذجا مختلفا تماما؛ إنها أكثر تنوعا، ولديها «تراث

Extremist Right Activists in Europe: Through the مؤلفا Nonna Mayer و Bert Klandermans (*)

.Magnifying Glass

يمكن البناء عليه هو الأقدم والأكثر تنوعاً» (ص13). وفي بلجيكا، القومية الفلمنكية هي دافع أكثر قوة من الزينوفوبيا^(*)، في حين يبني الناشطون الألمان هوياتهم حول القومية كهوية جمعية.

وتتضارب الصورة التي يرسمها كلاندرمانز وماير مع تفاسير الشخصية التسلطية. ولا يعني هذا أن التحامل أقل إثارة للخوف، لكنه يعني فقط أن مصدر هذا التحامل يتعين البحث عنه في موضع آخر. حتى عندما يتبين أن المتطرفين اليمينيين تسلطيون ولديهم مركزية إثنية، فهذه الملامح يكون ارتباطها بالشخصية أضعف من ارتباطها بالسيرة الذاتية، والتاريخ، وبالبيئة الشخصية والتنظيمية. والتفاسير المعتمدة على داخلية الفرد لا تقدم تقريراً مستوفياً لتنوع السلوكات السياسية، خاصة تلك المرتبطة بالتطرف، والحركية، والمشاركة، وما شابه. ومن الأهمية بمكان أن نتفهم فاعلية الأفراد: وقدرتهم على تفعيل ذواتهم وتفعيل الآخرين؛ قدرتهم على تحديد مواقعهم ومواقع الآخرين؛ وقدرتهم على أداء دور نشط في ترسيم الحدود لتمرکزهم الأيديولوجي.

التحامل والإنجاز الاجتماعي

وكما بين القسم السالف، فإن شرعنة الوضع القائم والأيديولوجيات المتطرفة واليمينية ليست في كل الأحوال إعادة إنتاج لذاتها عبر الافتقار إلى المرونة لدى العقلية التسلطية. وتستكمل الدراسات التحليلية للخطاب العرقي هذه الملاحظة ببيان كيف أن الشرعنة العرقية للتشكيلات الاجتماعية ولعلاقات القوة غير المتكافئة يمكن أن تكون، في آن معا، ليبرالية وتسلطية، من حيث الشكل (انظر بيليغ 1991؛ وكوندور 2006؛ وفان ديجك 1984؛ وويذريل وبوتر 1992). فالخطاب العنصري مرن وليس خلاصة بُنى منيعة نسبياً لشخصية تسلطية أو دوغمائية. ويمثل التحامل جوانب بلاغية وأيديولوجية (بيليغ 1985، 2012).

وكما أسلفنا، فإن حاجة ستر تقوم على فكرة مؤداها أن بعض مواطنينا هم «مواطنون ناقصو الديمقراطية» (2005، ص1). وهناك طائفة واسعة من المواقف التي تعد ضارة بالديموقراطية الليبرالية، ويمكن توصيف هذه المواقف بالالتفات إلى

(*) xenophobia كراهية المختلفين والغرباء.

الشخصية. ونحن لسنا بحاجة فقط إلى تفهم النزعات الجوانية «الأساسية» التي ربما كانت كامنة «وراء» هذه المواقف، بل إلى تفهم الظروف الاجتماعية والممارسات الاجتماعية أيضا التي يجري فيها تفعيل هذه المواقف، وأداؤها أداء قويا، وكيفية تحققها بالتعاون، وبالمسجلات، وفي إطار اجتماعي.

ويمكن للعرقية في الحياة اليومية أن تؤدي دورا محوريا في إنتاج التحامل واللاتسامح. وفي تحليلها للغة اليومية للعرقية البيضاء تثبت هيل (*) (2008) أن اللغة والثقافة هما المكونان الرئيسيان لطيف من الافتراضات المسبقة، وأشكال من التعبير عن العرقية ومن الممارسات اليومية لها. ويقال إن الدلالات الرائجة التي نلصقها بالعرق والعرقية، باللغة والطريقة التي نستخدم بها اللغة، جزء لا يتجزأ من الكيفية التي تعمل بها العرقية وتكرس بها نفسها في المجتمع. وتحيل هيل على دور الفهم الثقافي المشترك وعلى التفاعل الإنساني، وعلى التضمينات، والافتراضات المسبقة، «على الدعاوات، ومفاتيح الألغاز، ونوبات الصمت، والاستنتاجات التي يدفع باتجاهها المحتوى الحرفي لنص ما» (2008، ص 33). وهي تبين، على سبيل المثال، كيف أن المجازات العرقية والمحاكاة الهجائية للكنات الإسبانية والعربية ولهجات اللاتينو** في الخطاب الأمريكي اليومي يصعب تحديدها (وبعضها لا يُنظر إليه حتى باعتباره تعبيرا عن «العرقية») بسبب تجذرها في عادات خطابية طقسية راسخة وعادات اجتماعية، وفي نظريات شعبية عن العرق والعرقية. والأمثلة على «النسخ» اللغوية الخاصة بالأمريكيين الأصليين، والأمريكيين من أصل أفريقي، من الإنجليزية والإسبانية الأمريكية (ومعظم هذه الأمثلة سخرية مضمرة من لغة هؤلاء الناس ومن شخصيتهم) تطرح باعتبارها أمثلة على عرقية بيضاء غير مرئية، وإن كانت «ضارة». وبحسب هيل، فهذه أشكال مستترة من العرقية التي لا يبدو أنها بحاجة إلى تفسير، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الممارسة اللغوية الأمريكية الناطقة بالإنجليزية.

وما يتعرض للسخرية هنا ليس فقط لغة الأقليات الإثنية، بل شخصيتها وطابع وجودها أيضا. وفي الخطاب اليومي الأقليات الإثنية «تجري تنحيثها عن النمط المعتاد» (فيركيوتن، 2001) واختزالها في «جواهر» جمعية. وربما كانت أيديولوجية

(*) Jane Hassler Hill أنثروبولوجية أمريكية مؤلفة كتاب «اللغة اليومية للعرقية البيضاء».

(**) هم الأمريكيون المتحدرون من أصول أمريكية لاتينية.

اليمن المتطرف إحدى البيئات الأكثر إنتاجية للتعبير عن التفكير التحاملي «الجوهري» بأولئك الذين يوصفون بأنهم الآخرون. ويحلل هولتز وفاغنر (2009) المشاركات في نقاش على الإنترنت بين أعضاء جماعة من اليمن المتطرف ويظهران خطاباً عرقياً مختلفاً موجهاً إلى جماعات مستهدفة «مفضلة»: اليهود والأفارقة/السود. وفي أسلوب ينتمي إلى تراث التأميرية يُنظر إلى اليهود باعتبارهم فاعلين «فوق بشريين» في مجال التحكم والسيطرة على العالم. أما «السود» فيُنظر إليهم باعتبارهم خطراً على «نقاء» العرق الألماني.

ويذهب هولتز وفاغنر^(*) إلى أن الخطابات التحاملية تركز على «جواهر» الجماعات المحددة، ناسبة إليها صفات خاصة بالجماعة، غير قابلة للتحويل، وثابتة. ويُفهم ضمناً أن «النزعة الجوهريّة» لا يمكن أن يكون لها سوى تأثيرات سلبية وقمعية. وفي دراسة بالغة التمييز بين فيركيوتن كيف أن حديث النزعة الجوهريّة يمكن أن تكون له آثار قمعية وتقدمية، في آن معا. ففي نقاشات جمعية حول المجتمع الهولندي يظهر أعضاء منتمون إلى الإثنية الهولندية وأعضاء منتمون إلى أقليات إثنية، قدراً من المرونة في تعريف أفكار النزعة الجوهريّة، وفي تطبيقها على الجماعات الإثنية. ويذهب فيركيوتن إلى أن النزعة الجوهريّة ليست بالضرورة قمعية، بل إنها، بالأحرى، «مورد سجالى مرّن يتنوع تعريفه واستخدامه وفقاً للمهمة التفاعلية المطروحة» (ص374). ويبرهن فيركيوتن على أن أعضاء الجماعة الرئيسية وأعضاء الأقليات العرقية بوسعهم، جميعاً، استخدام الكلام الجوهري، غير أنهم يخضعونه لاستخدامات مختلفة. وعلى سبيل المثال، فمن الممكن أن يمثل «نزع الجواهر» الثقافى استراتيجيّة نافعة للأقليات الإثنية لتحدي التمثيلات والتوصيفات التصنيفية السالبة من جانب الجماعة الرئيسية ومقاومتها (ليودار^(**) ونيكفاييل 2000).

وفي نقاش مائز حول الخطابات العامة المتصلة باللجوء وطالبيه (رسائل موجهة إلى الصحف القومية البريطانية من أفراد من الجمهور) يبيّن لين ولي^(***) (2003)

(*) Peter Holtz وWolfgang Wagner أستاذان علم النفس الاجتماعى بجامعة يوهانس كيبلر النمساوية.

(**) Ivan Leudar أستاذ علم النفس البريطانى من أصل تشيكي وهو متقاعد أكاديمي لكنه باحث في علم النفس وممارس للفنون البصرية، وقد شارك JirČi Nekvapil وآخرون في بحث حول «فضاءات ووجوه في الدراسات النقدية للإرهاب».

(***) Nick Lynn و Susan J. Lea باحثان في قضايا اللجوء بجامعة بلايموث البريطانية.

كيف أن طالبي اللجوء يُكتب عنهم بطريقة تبرر معاملتهم على نحو مختلف ولا إنساني. ويلاحظ لين ولي الاستخدام الموسع لصياغات تستند إلى حالات استثنائية وإلى تساؤلات بلاغية بدفوع تساند معاملة طالبي اللجوء باعتبارهم «مشكلة». وقد جرى ربط قضية أخلاقية هي النزاهة (نزاهة طالبي اللجوء ونزاهة الدولة) بالتمييز بين طالبي اللجوء «الزائفين» و«الحقيقيين». ويستخدم خطاب النزوع الأصلي لشرعنة خطابات عرقية، ووظيفته هي جوهره الخواص المميزة لجماعات اجتماعية، ولـ«التمييز» بين الذات والآخر، بين المنتمين إلى الجماعة والخارجيين. وجرى تخليق بنية لطالبي اللجوء باعتبارهم نزاعين إلى «الانصياع إلى طبيعة إجرامية موروثة، شرهة ومراوغة» (ص447). ويلاحظ لين ولي كيف أن «النزوع» ليس بنية بالغة الرسوخ، بل إنه، بالأحرى، بنية خطابية وإنجاز. وباستخدام إحالات وصفات معينة لنزعة جوانية للفعل أو السلوك، على نحو معين، يبين لين ولي كيف أن كاتبي الرسائل يؤسسون بنية «شخصية» خصوصا لأناس يُنظر إليهم باعتبارهم غير جديرين بالعيش في المجتمع البريطاني.

وفي الاتجاه ذاته، وبالتركيز على خطابات الهجرة في هولندا، يثبت فيركيوتن (2005) أن الفاعلين الاجتماعيين لديهم ميل إلى استخدام صور مجازية مألوفة، وطرائق متاحة ثقافيا للحديث حول الخيار، والجدارة والتعددية الثقافية، للتمييز بين فئات المهاجرين: المهاجرين «الحقيقيين» كنفيز للمهاجرين «الاقتصاديين»، و«الباحثين عن فرصة» و«العمالة المهاجرة». وهو يبين أيضا كيف أن الحكم الاجتماعي- السالب والموجب معا- على التعددية الثقافية تصوغه الطريقة التي «تعرف» بها أصناف المهاجرين، على أساس «نزعات» معينة للتصرف على نحو خاص.

وإنكار التحيز في الحوار أحد أكثر الإجراءات شيوعا في إدارة التحيز في الكلام (كوندور وآخرون 2006؛ فان ديجك 1992). وعندما يدرس المرء الانحياز باستخدام منهجيات تعتمد على المقابلات الاجتماعية (مثلا، استجابات شبه مرتبة^(*) semi-structured أو ذات نهاية مفتوحة، فئات تمثيلية) فإنه يتعين عليه معالجة هذه المقابلات باعتبارها تفاعلات اجتماعية قائمة بذاتها. وهذا أمر تترتب عليه نتائج معينة في البحث والتعبير، وفي إنكار الانحياز أو التخفيف من حدته، في الحوار

(*) استجابات غير كاملة التجهيز، بحيث يتسنى للمستجوب إضافة بعض الأسئلة في أثناء الاستجواب.

الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، في المحادثات المتعددة الأطراف (الاستجابات أو الجماعات الممثلة) قد يمارس المشاركون أنفسهم «ضبطية» التعبير أو القمع إزاء الكلام المتحامل (انظر كوندور وآخرين، 2006). ويمكن معالجة معظم هذه المقابلات الاجتماعية كمقابلات حوارية حيث يجري غرس الكلام المتحامل، بكل أمان، داخل «التصميم المرفف لرقصات الإيلاف اليومي» (كوندور، 2006، ص15). وفي سلسلة من الدراسات (كوندور، 2006؛ كوندور وآخرون، 2006) يبين كوندور وزملاؤه كيف يتصور المرء الكلام المتحامل كإنجاز تواطؤي⁽⁸⁾ وهم يبينون كيف أن التعليقات الإشكالية (الزینوفوبية) المتداولة شفاهة يجري «الدفاع» عنها أو التنكر لها، ليس فقط من جانب منتجيه، بل من جانب المشاركين الآخرين في المحادثة أيضا. وتعامل الاتهامات المحتملة والفعلية بالتحامل، حواريا، فيما قد تسعى نماذج المحادثات إلى «التهرب» من الاتهامات بالتحامل. ويتحقق ذلك عبر إزاحات لضمائر المتكلم (من «أنا» إلى «نحن» أو من «أنت» إلى «نحن»)، أو عبر تصحيحات وجبورات، أو عبر تفعيل مواجهة بلاغية ضد فكرة مؤداها أن شريك المحادثة هو من النوع المتحامل، والذي يعد سلوكه نتاج «نزعة» لديه. وتعتمد التقارير المنطوية على تحامل من جانب المشاركين على تعزيز المشاركين الآخرين في المحادثة لمواقفهم، أو للنزول بها إلى الحد الأدنى، أو لتلوينها، وفي أحيان أخرى على تزويدها بمفتتح محادثاتي مناسب، أو على السماح لها بأخذ الكلمة و/أو الاحتفاظ بها. وما يثبتته كوندور هو أن الخطاب التحاملي يتولد عن مناسبة في التفاعل الاجتماعي⁽⁹⁾. ولا تكمن المسؤولية عن الجهر بالنفور الإثني والعرقى في شخصيات الناس. فالجهر بالتحامل لا يمثل التعبير المرصود على نحو متصل للمدركات، والمشاعر، والتوجهات الداخلية، وما شابه. والتحامل العام هو بالأحرى فعل تواطؤي وإستراتيجي.

الإقصاء المعنوي والتعصب: نزع الشرعية ونزع البشرية

كما سبق أن قلنا، فإن ستنر تستخدم الاستجابات المعمقة مع أشخاص «تسلطيين للغاية» و«تحرريين للغاية» لتعطي نظريتها ملامح مميزة، استكمالا للنتائج التجريبية. وهي تزعم أنه بالتركيز على «الخصال» يكون المرء قادرا على التمييز بين توجهات الأفراد «التسلطيين» و«التحرريين». وعلى الرغم من أن التمييز

قد يبقى قائما في بعض الظروف، فإن حالة التحامل البالغ والإقصاء المعنوي تعد مثلا جديرا بالاهتمام على إعادة صوغ هذه الخلاصة.

وقد صدرت، في عهد قريب، نداءات تدعو إلى تحرك «متجاوز للتحامل» (ديكسون^(*) ولافين، 2012) ومتجاوز للتمييز التقليدي بين العرقية «القديمة» و«الجديدة» (بيهرسون^(**) وليتش 2012). وهذا التحرك يترتب عليه بالأساس الأخذ بعين الاعتبار وجود أنماط مختلفة من التحامل وفكرة أن ظواهر التحامل ليست كلا متماثلا (وليست الجماعات المستهدفة بدورها متماثلة). فالكلمات ليست مجرد كلمات، الكلمات «تجرح» (ماتسودا^(***) وآخرون) وتترتب عليها آثار أيديولوجية تتصل ببنية تضع الناس خارج النظام الأخلاقي المتحضر.

وخطاب الإقصاء المعنوي الموجه إلى شعب الروما أو الغجر في أوروبا هو حالة لها علاقة بموضوعنا. وعلى سبيل المثال، فإن تيليغا (2005، 2006، 2007) يبين كيف أنه فيما يتصل بالروما كلا المؤيدين والمعارضين للسياسات اليمينية يعبرون عن آراء بالغة التحامل. وهو يشير إلى «توافق» حول خطاب إقصاء خلقي ضد الروما في أوروبا (وهو خطاب يختلف عن الخطابات التحاملية ضد الأقليات الأخرى) حيث ينكر إنسانيتهم، ويضعهم خارج حدود تطبيق القيم، والقواعد، والاعتبارات الخلقية (أوبوتو^(****) 1990).

وهناك رابطة مؤكدة بين التحامل ونزع الشرعية ونزع البشرية، من دراسات تاجفل^(*) الأقدم عهدا (مثلا، تاجفل 1969) وحتى التحليلات الاجتماعية السيكولوجية الأقرب عهدا (مثلا، باسشيان وهاسلام 2011؛ هاسلام ولونان^(*) 2012؛ ليينز وآخرون 2003، موسكوفيسي وبيريز 2005). وعلى سبيل المثال، استخدم تاجفل مصطلح «نزع الشخصية» للإحالة على شكل «أكثر اعتدالا» من أشكال نزع البشرية عن غير المنتمين للجماعة (تاجفل 1981، أ) من دون تفصيل فيما يتصل بالمتتالية الرابطة بين نزع الشخصية ونزع البشرية. وقد انحصر نزع الشخصية، في الغالب، في نزع شخصية

(*) John Dixon من الجامعة المفتوحة، ميلتون كينز، Mark Levine من جامعة إكستر، بريطانيا.

(**) Samuel Pehrson أستاذ علم النفس في جامعة سانت أندروس الإسكتلندية وColin Wayne Leach أستاذ علم النفس في جامعة كونيتيكت الأمريكية.

(***) Mari J. Matsuda أستاذ العلوم السياسية بجامعة هاواي.

(****) Susan Opatow أستاذة علم النفس الاجتماعي بجامعة نيويورك.

(†) Henri Tajfel (1919-1982) أستاذ علم النفس الاجتماعي البريطاني البولندي المولد.

(‡) Steve Loughnan أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة ملبورن الأسترالية.

الذات (كما في نظرية التصنيف الذاتي، مثلاً) وفهم على أنه «عملية إدراكية تقع، على نحو ما، خارج نطاق اللغة» (بيليغ، 2002، ص184). وما لا يقر به المشتغلون بعلم النفس الاجتماعي والسياسي صراحة، في بعض الأحيان، أنه «في المقام الأول، وعلى نحو حصري أحياناً، نحن نستخدم الخطاب الخلفي للانفصال عن الآخرين ولإقصائهم» (غراومان^(*)، 1998، ص47). ولا بد للمرء من تقصي الكيفية التي قد تميل بها الطرائق الخاصة في الكلام إلى نزع الشخصية (وأحياناً نزع البشرية) عن «الآخر، وكيف يُنجز نزع الشخصية ونزع البشرية، فعلياً، في التفاعل والكلام على «الآخرين». وما يدعوه علماء النفس الاجتماعيون التجريبيون «الإنسانية» Humanness ليس مجرد «بعد أساسي في الإدراك الاجتماعي» (هاسلام ولونان، 2012، ص91) لكنه أيضاً إنجاز خطائي. فليس هناك وجود لبعد واحد للإنسانية يمكن تفعيله، لكن المحللين، بالأحرى، يجدر بهم أن يوضحوا «الامتتالية الرابطة بين التحامل والتعصب أو بين نزع الشخصية ونزع البشرية» (انظر بيليغ، 2002، ص183). وعوضاً عن تصور الاشتغال على نزع الشرعية ونزع البشرية، باعتبارهما انعكاسين لما يحمله الناس داخل رؤوسهم، فيمكن إثبات أن الناس يستخدمون طرائق في الكلام تنزع الشخصية، وتنزع الشرعية، وتنزع البشرية عن جماعة معينة، لتكليف وصوغ طبيعة الأفعال، والأحداث، ولتكليف وصوغ مسؤوليتهم ومسؤولية الناس عنها.

وكما أوضح تيليغا (2005، 2007) فنزع البشرية Dehumanisation يمثل شكلاً متطرفاً من نزع الشخصية، وهي عملية تقع في اللغة وعبرها، هي مسألة «تطبيق» سياقي وخطابي لنظام خلقي، بما هو مناقض للنظام النفسي - الجواني. وفي تحليله لاستجابات شبه مرتبة مع مهنيين من الطبقة الوسطى من الروما، تناقش قضايا يثور حولها «جدل» عام يتصل بالتحامل والقضايا ذات الصلة بالتحامل في مجتمع الروما، بين تيليغا أن الخطاب المتحامل والتمييزي الموجه ضد الروما لا يصدر عن المتطرفين سياسياً فحسب، بل يأتي من كل ألوان الطيف المدني والسياسي الروماني. فكل من السياسيين «المناصرين» للسياسات المتطرفة و«المعارضين» لها يصفون الروما بأنهم موجودون حيث لا ينبغي لهم، ومتجاوزون للسلوك

(*) Graumann Carl-Friedrich (1923-2007) أستاذ علم النفس الاجتماعي والرئيس السابق لاتحاد علم النفس الألماني (DGPs).

المتحضر، متدنون، منفرون (أو مثيرون للنفور) (انظر تيليغا، 2006 للاطلاع على مثال). وهذه التوصيفات تمثل موارد رمزية لإعادة إنتاج نزع الشرعية عنهم، نزع الشخصية (وبالنهاية نزع البشرية). ويجري تكريس إشكالية سلوك الروما و«طريقة حياتهم» بالإشارة إلى حالات متطرفة وسلوك استثنائي. فهم يصورون بصورة من يتجاوز الحدود الخلقية (والفضائية)، وكنتيجة ترتبت على ذلك، فهم يصنفون، نمطيا، باعتبارهم «مادة موجودة حيث لا ينبغي لها». ويُنظر إليهم باعتبارهم منتهكين للأعراف الاجتماعية والخلقية، بما يضعهم خارج ما يعتبر مقبولا.

وبتكرارية تفوق المعتاد، يجري تصوير الروما باعتبارهم «مشكلة» من دون «حل». وتقدم الأدلة أيضا على أن الحلول العقلانية لـ «المشكلة» لم تُجد. والرسالة الضمنية هنا هي أنه لا وجود لحل عقلائي للتعامل معهم «هم». ومع تصويرهم بصورة «المشكلة» التي تطالب بحل، فلم يعد يُنظر إلى الروما ككيانات ذات أخلاق، وحرموا من أن يكون لهم موقعهم المعنوي المستقل في العالم، وبالنسبة إلى بعض الناس هم «حالة المجتمع»، وبالنسبة إلى آخرين هم ليسوا فقط أقدارا، بل هم «القذارة» ذاتها. وتستخدم مجازات متباينة تتصل بالفضلات (قذارة، حثالة، وما شابه) للإشارة إلى البقايا البشرية. وتصنيف الروما باعتبارهم فضلات، باعتبارهم متدنين، يعني تجاهل خصالهم البشرية المنظورة والإشارة إلى خلاصة ذات دلالات استثنائية. ويبين تيليغا كيف أن الخطاب التحاملي المتطرف تجري إدارته بعناية: فالفرضيات المنطوية على الاستئصال موجودة فيه، ومعلنة، لكن الخلاصة ليست كذلك. فالخلاصة شيء لا يمكن تقريره مباشرة، والرغبات اللاأخلاقية والمحظورة اجتماعيا تكمن تحت سطح أيديولوجيات الإقصاء المعنوي.

وعندما يفكر المرء في نزع الشرعية، ونزع الشخصية، ونزع الإنسانية كممارسات خطابية، فرما يتعين عليه أن يأخذ في اعتباره أن الحوار بين المستجوب والمستجوب قد يخلق الأمور المسكوت عنها الخاصة به. وكما قال بيليغ (1999)، الحوار يؤمن الموارد لعملية «قمع اجتماعي» بالنسبة إلى طائفة محددة من الناس، نصنفها «نحن» المستقرين، المتحضرين، وما شابه، باعتبارها موجودة حيث لا ينبغي لها، باعتبارها متدنية، وبشعة ومثيرة للرتاء، ونحاول وضعها وراء حدود المعقول ووراء «الوجود» المعنوي في العالم.

ويمكن النظر إلى التحامل البالغ باعتباره إنجازا تفاعليا، أكثر مما هو تعبير عن نزوع عرقي جواني. ويحتاج المرء إلى أن يأخذ بعين الاعتبار المحيط الاجتماعي (وفي هذه الحالة، الاستجواب البحثي الاجتماعي) الذي يجري فيه التعبير عن المواقف (العنصرية أو غيرها). ويمكن للمرء أيضا أن يمضي بالتحليل إلى ما وراء حدود الأنشطة المشمولة في الاستجواب - المحادثة (كوندور 2006؛ ويدرويل 1998، 2003) ليضعها ضمن التاريخ الخطابي، البيئة الاجتماعية، السياسية الأيديولوجية. والتفسير التي حللها تيليغا (2007) ليست، في بنيتها الداخلية نازعة للشخصية، أو نازعة للشرعية، أو نازعة للإنسانية. وعلى سبيل المثال، في بعض الظروف لم يكن هناك إنكار مباشر للإنسانية الروما، لكنهم كانوا على الرغم من ذلك يقدمون باعتبارهم «الصف غير الصحيح» من الكائنات البشرية (رورتي، 1989) وفي «المكان غير الصحيح». وفي حين اعتُبروا متدنين، واعتبروا مادة «في غير مكانها»، فإن الروما لا يصورون باعتبارهم منتسبين إلى «المجتمع» الأخلاقي ذاته الذي يضم الجماعات الأخرى (الرومانيين، والهنغاريين، وجماعات الأقليات الإثنية الأخرى). وتتميز خطابات التحامل والاختلاف البالغ بنوع من الغياب: فليس للروما وطن قومي كغيرهم من الأمم. وبهذه الكيفية، فإن التحامل البالغ يحتوي على «القوة التمييزية» المتصلة بغياب فضاء قومي، ويشير إليها ضمنا.

توسعة مجال علم النفس السياسي للاتسامح

ذهب هذا الفصل إلى أنه لكي يتيسر فهم طبيعة اللاتسامح، والتحامل، والعرقية، فلا بد للمرء من توجيه عناية فائقة إلى ما يقوله الناس، إلى الكيفية التي يمكن أن تجعل من التحامل أو اللاتسامح، في بعض المناسبات، إنجازا خطابيا تواطؤيا أو قضية توصيفات نازعة لشرعية الناس ونازعة لإنسانيتهم. وكان من آمال أولبورت (1954) أن يتيسر «تحرير» الشخص من نير التحامل الإثني والسياسي، والأمل بالنهاية هو جوهر الليبرالية.

وقد يظن بعض المشتغلين بعلم النفس السياسي أن أولبورت كان من الممكن أن يغبط المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي المعاصرين على ما لديهم من تقانات متعددة المستويات وتنبؤية، وهذا ما لن نعرفه أبدا، أما ما نعرفه (أو ما يمكننا استنتاجه، على الأقل، من كتابات أولبورت) فهو دراسة «طبيعة التحامل»،

بالنسبة إلى أولبورت، تضمنت دراسة قائمة بذاتها، بالأساس، للبيئة الاجتماعية - الثقافية التي تنمو فيها التوجهات التحاملية، والتي يجري فيها إنتاجها وإعادة إنتاجها. وهذه البيئة هي ما تهمله التقانات المتعددة المستويات والتنبؤية لدى المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي المعاصرين.

وقد ذهب هذا الفصل إلى أن الملامح السيكلوجية المحددة للاتسامح والإقصاء المعنوي لا يمكن اختزالها في نوازع عقلية جوانية أو في طبائع أساسية في الشخصية. ولا يمكن للمرء أن يستوفي فهم مظهرات التطرف، أو جاذبية التطرف اليميني ومظهراته في أوروبا الغربية أو خطاب الإقصاء المعنوي البالغ ضد الروما في أوروبا الشرقية، إذا درس اللاتسامح باعتباره نزوعاً أو عقلية تسلطية، فلا بد من أخذ اللاتسامح مأخذ الجد ودراسته في ذاته باعتباره أمراً يجري إظهاره على نحو نشط، وتفسيره، والدفاع عنه، وما إلى ذلك، ضمن أنشطة اجتماعية متنوعة، وكجزء منها. ولكي يكون هناك علم نفس سياسي شامل للاتسامح فلا بد من الاهتمام بعمومية وشمول يوازنهما ويكملهما الاهتمام بالثقافة، واللغة، والتفاعل الاجتماعي، والطرائق الفعلية التي يجري بها تفعيل اللاتسامح وإنجازه في الممارسات الاجتماعية.

وميل البحوث حول «العقلية التسلطية» إلى التركيز على نمط اجتماعي ما، على نمط معين من الأشخاص، يكون، كما تقول ستنر، «غير قادر على التعامل ببساطة طبيعية أو بكرم مع أولئك الذين ليسوا من قرابته أو من نحلته» (2005، ص1). لكن ما تهمله هذه المقاربة هو أن كل مجتمع ينتج، على نحو متصل، مخزوناً من التحاملات، والخبرات والمعارف البدهية التي يستخدمها الناس العاديون لتفعيل التمايزات بين «نحن» و«هم». ولا يمكن استنباط هذا المخزون من التحاملات ببساطة من «الشخصية» أو من التنظيم الجواني لعمليات عقلية. وعوضاً عن ذلك، فلا بد أن ينظر المرء في المحل الذي تتموضع فيه هذه التحاملات، وأين يوجد «بيتها»، إذ إن «بيتها» هو التنظيم الاعتيادي للممارسات الاجتماعية واللغوية. فالتسامح واللاتسامح ليسا مجرد ملحقين للشخص المنفتح العقل كنقيض كامل للشخص المنغلق العقل، بل هما أقرب إلى أن يكونا موتيفتين تقليديتين topoi حواريتين تغطيان كامل الطيف السياسي والأيدولوجي، من اليسار إلى اليمين، من الليبرالية إلى المحافظة.

التمثيلات الاجتماعية للشؤون والمعتقدات السياسية

من النظم العقدية للتمثيلات الاجتماعية
هناك توافق معلن، في علم النفس السياسي،
على أن أداء مجتمع سياسي لوظائفه مرتبط
بأنواع وتباين المعتقدات التي ينميها الفاعلون
الاجتماعيون (النخبة والكتل الجماهيرية)،
فيما يتصل بالأمور السياسية ذات المغزى،
أو بالأيديولوجيات، وبكيفية تنظيم هذه
المعتقدات بالنسبة إلى الآخرين. وكما يقول دواز
وستايركلي^(*) فإن «أداء مجتمع سياسي لوظائفه
الديموقراطية يتسم باتخاذ مواقف مجابهة إزاء
موضوعات ذات أهمية اجتماعية» (2002، ص
153). ويرسم هذا الفصل الخطوط العريضة
لبعض القضايا التي تنشأ عن محاولات توصيف

«يمكن لنظرية التمثيل الاجتماعي
أن تساعد علم النفس السياسي على
تحرك يتجاوز المناظرات (الثنائية)
حول التنظيم النخبوي مقابل
التنظيم الجماهيري للمعرفة،
وحول البنية مقابل الوظيفة في
الممارسات الاجتماعية، والشكل
مقابل المضمون في التمثيلات
الاجتماعية، باتجاه تحليل دينامي
وتكاملي لهذه المسائل، تحليل لا
ينكر علاقتها بالمعرفة المشتركة»

(*) William Doise أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة
جنيف وChristian Staerk أستاذ علم النفس الاجتماعي
بجامعة لوزان.

التنظيم الاجتماعي للمعتقدات، مع تأكيد على الروابط بين الاتصال، والهوية والمجتمع، والبنى الشائعة للتصنيفات السياسية.

وإذ يفعل ذلك، فهذا الفصل يعرض المنطلقات الرئيسية لنظرية التمثيلات الاجتماعية، كنظرية للاتصال الاجتماعي والمعرفة الاجتماعية. وفكرة سيرج موسكوفيسي عن «التمثيل الاجتماعي» واحد من المفهومات التي استُخدمت لبلورة فكرة المجتمع كـ«نظام للمعرفة» ولـ«التفكير». وينتهي الفصل بمناقشة المساهمة الأصلية لنظرية التمثيلات الاجتماعية في تفسير تباين وتنوع المعرفة الاجتماعية والسياسية، والتوترات، والتغيرات والتحولات في الحياة الاجتماعية والسياسية الحديثة.

وعندما يلتفت المرء إلى الدراسة العلمية للمعتقدات، يجد نفسه في مواجهة السؤال: كيف لنا أن نتفكر في المعتقدات بطريقة يمكن أن تفسر التوقع العدائي إزاء موضوعات ذات أهمية اجتماعية؟

وقد كان فيليب كونفيرس واحداً من أوائل الباحثين الذين أظهروا اهتماماً بالتوصيف المنهجي لما دعاه «النظم العقديّة». وورقة كونفيرس «طبيعة النظم العقديّة» التي نشرت في ماس بوبليكس Mass Publics (1964) هي الورقة التي قد يُعزى إليها التأثير الأكبر في الطريقة التي تطور بها علم النفس السياسي، كفرع من فروع الدراسة الأكاديمية في الخمسين سنة الأخيرة. فقد أثرت في المشتغلين على الرأي العام والأيدولوجيا السياسية، لكن تركيزها الأصلي بقي تركيزاً تطبيقياً: تقويم الكفاءة المعرفية / السياسية للمواطنين العاديين.

ووفق كونفيرس، فالنظام العقدي يعرف باعتباره «تهايو الأفكار والتوجهات التي ترتبط فيها العناصر معاً بنوع من الانحصار أو الاستقلال الوظيفي» (كونفيرس، 2006، ص 3). وتتألف النظم العقديّة من «عناصر - أفكار» «تتنوع من حيث الخاصية التي ندعوها المركزية، محكومة بالدور الذي تمارسه في النظام العقدي ككل» (كونفيرس، 2006، أ، ص 4 - 5). و«العناصر - الأفكار» المتعددة، في نظام عقدي ما منتشرة اجتماعياً... وتميل إلى الانتشار في «مضمومات» درج المستهلكون على النظر إلى كل واحدة منها كوحدة «طبيعية»، لأنها تقدم على أنها كذلك («إذا أمنت بهذا، فسوف تؤمن أيضاً بذاك، لأن الارتباط قائم على هذا النحو وذاك») (2006، أ، ص 8 - 9).

التمثيلات الاجتماعية للشؤون والمعتقدات السياسية

وهو يكتب عن «الشخص المطلع على الأمور» وعن «المواطن المنخرط حقاً»، ذلك الذي يستوعب معلومات ظرفية ليفك تعقيد الصلات بين مناطق مختلفة من السياسة والسلوك السياسي⁽¹⁾. ويتقرر ما هو معروف أو غير معروف، وما يمثل جزءاً من النظم العقدية وما ليس جزءاً منها وفق تدفق المعلومات التي تتقرر إتاحتها، في وقت بعينه، باتجاه الشخص. وانطلاقاً من فرضية أن المعلومات المتصلة بالسياسة يجري توزيعها بين الجمهور العام بالقدر نفسه من التفاوت الذي يتصف به توزيع الثروة (كونفيرس، 1962، ص 582)، فهو يمضي لافتراض أن تنظيم المواقف الأكثر تحديداً على نحو يجعلها نظماً عقدية واسعة الانتشار سوف يكون أقل حضوراً مع تحرك المرء «من القلة الأكثر تعقيداً باتجاه القواعد الشعبية» (ص 30). والجغرافيا السياسية عند كونفيرس هي جغرافيا «سلسلة الجبال»، أو جغرافيا «العنقود المشوش من الأهرامات» التي تظهر «حفراً تحديداً حاداً وتمييزاً بين العقائد، من قمة نخبوية لقمة نخبوية، وإن بقيت القواعد الجماهيرية متشابكة، بدرجة من الاستفاضة تجعل من المستحيل تحديد النقطة التي ينتهي عندها هرم ويبدأ الآخر (ص 66).

وتعكس مقاربة كونفيرس اتجاهها عميق الجذور بين المشتغلين بعلم النفس السياسي إلى البحث عن نماذج قابلة للتوضيح، وللتمييز، من التفكير والسلوك السياسيين (يسهل قياسها، وعقد المقارنات والمقابلات بينها، على سبيل المثال) وتحديداتها، وتوصيفها، في إطار الوظائف المعرفية للفرد، مع تنحية النماذج الملتبسة، الأقل تحديداً، والأقل تمايزاً، الناشئة عن العمليات الاجتماعية⁽²⁾. وتعتبر منطقة قمة النخبة عن اهتمام (عميق) بالنظام، والتنبؤية، والقياس الدقيق، للتفكير السياسي والسلوك السياسي؛ أما «القاعدة» فمتروكة للخطل، والتشوش، والتحيّز، والالتباس.

وفي السعي وراء العمومية، ووراء «خريطة» عادلة لتوزيع المعرفة السياسية والانخراط السياسي، فإن رؤية كونفيرس لا تترك مساحة واسعة لفكرة أن المعرفة السياسية (المعرفة الثقافية والاجتماعية) ترتبط بسياق إنتاجها، وتحتاج إلى أن يجري تمثيلها، وبناءؤها، ونقلها، حتى تؤدي وظيفتها باعتبارها معرفة «مشتركة». ويمكن استكمال رؤية كونفيرس، على نحو مجد، بمقاربات سيكولوجية اجتماعية تتقاسم الاهتمامات ذاتها إزاء تنظيم وتوزيع المعرفة الاجتماعية والسياسية. ويمكن أن تمتد فكرة كونفيرس عن النظم العقدية حتى تتصل بفكرة سيرج موسكوفيسي عن «التمثيلات الاجتماعية»

(SRs)، التي تُفهم على أنها بُنى معرفية مشتركة حول قضايا يجري حولها الجدل في المجتمع، وهي توجه تموقع الفرد والجماعة، والمجتمع عند الحكم على جوانب ذات أهمية من تلك القضايا الاجتماعية⁽³⁾.

العالم السياسي باعتباره نسق «تفكر» و«معرفة»

وفي مناسبات عديدة يقول المشتغلون بعلم النفس السياسي من الأوربيين بالطبيعة الاجتماعية للتفكر، وبأهمية التفكير في الحياة الاجتماعية والسياسية، ويبرهنون على ذلك. ويُنظر إلى المجتمع على أنه يفكر مع نفسه، والأكثر أهمية أنه يفكر بنفسه. ويحيل سيرج موسكوفيسي إلى هذه الظاهرة باعتبارها «المجتمع المفكر» (موسكوفيسي، 1961، 1984). فالتفكر ليس مجرد خاصية جوانية للكائنات البشرية، بل هو بعد تكويني في المجتمع. وبمعالجة التفكير والاتصال باعتبارهما تناقضا بين صحيحين وباعتبارهما حواريين (مثلا، بيليغ، 1996؛ ماركوفا، 2006؛ موسكوفيسي، 1984)، نجح المشتغلون بعلم النفس السياسي الأوروبيون في تبيان الكيفية التي يكتسب بها أداء المجتمع السياسي والتاريخي لوظيفته سمة التموقع السجالي والحواري المتواصل، إزاء أهداف ودلالات اجتماعية لها قيمتها الاجتماعية. فالناس يتفكرون، إبان سجلاتهم مع آخرين، أو مع أنفسهم. والتفكر الاجتماعي «جهد مشترك»، يجري فيه إخضاع قضايا الساعة، والعلاقات الاجتماعية، والمعرفة الاجتماعية، لرصد علائقي دقيق.

ومجاز «المجتمع المتفكر» يطرح إزاحة رؤيوية، من الأيديولوجيات والنظم العقدية التي أقام بناها أفراد إلى معتقدات اجتماعية، «آراء مذكورة» (tomized opinions) (بيليغ، 2008)، ومعرفة تقوم على فهم مشترك. وهذا يطرح نقلة في الرؤية حول دراسة الفهم المشترك في ذاته، دراسة المنطقة الأقل تنوعا عند القواعد الجماهيرية لأهرامات كونفيرس التي تتداخل عند القاع. وعندما يفعل ذلك فهو يضع التفكير الاجتماعي في لب رؤية جديدة لعملية الاتصال (بيليغ، 1987؛ موسكوفيسي، 1961؛ رومتفايت، 1968). وفكرة موسكوفيسي عن «المجتمع المتفكر» هي حركة ضد فكرة أن «أغلبية المجتمع لا تعدو أنها تعيد إنتاج أفكار نخبه، وطلائعه، وتقلدها ولا شيء غير ذلك» (موسكوفيسي، 1988، ص 224). وتؤثر فكرة المجتمع المتفكر إلى تنوع طرائق إنتاج المعرفة في المجتمع، وتوصيلها، وبثها، والسجال بينها. وهي تكرس

التمثيلات الاجتماعية للشؤون والمعتقدات السياسية

انتقالاً من «التفكير حول العالم إلى التفكير في العالم» (1988، ص230). والعلاقة بين النخب والكتل الجماهيرية هي مجرد طريقة واحدة بين كثرة من الطرائق التي تدار بها المعرفة في المجتمع.

وكما قال موسكوفيسي فإن «حياتنا العامة تعج بانفجارات الأوهام، وبأيديولوجيات تخيلية، ومعتقدات شجرية» arborescent beliefs (1988، ص242). فالمعرفة الاجتماعية ليست مركزة أو موزعة «عند القمة» فقط، فهي، بالأحرى، تمثل شبكة من العلاقات الاجتماعية، والممارسات، والمؤسسات، والجماعات المتشابكة، وتقوم عليها. وهي تمتد عبر متتالية تمضي من الحقائق العلمية عند العلماء، والمعرفة السياسية المحددة عند النخب السياسية، إلى الكيفية التي تنتج بها جماعات أخرى (من صناعات الدلالات) معرفتها وتمثيلاتها (الخاصة بها).

ولا يأخذ موسكوفيسي «المجتمع المتفكر» كشيء مسلم به. فهو يحثنا على التفكير في طبيعة المجتمع المتفكر، وعلى استكشاف التضمينات الإستمولوجية، والنظرية، والمنهجية للتعامل مع المجتمع باعتباره نظاماً للتفكير. فـ «المجتمع المتفكر هو المشهد الذي تتشكل فيه التمثيلات الاجتماعية، وتتأكد، وتنتشر ويجري تدويرها، والتنازع حولها، والذي تكتسب فيه التمثيلات الاجتماعية استقلالاً ذاتياً، داخل العملية. وما تشير إليه فكرة «المجتمع المتفكر»، ضمناً، هو الانتقال من معالجة المعلومات إلى تخليق وإنشاء الدلالات الاجتماعية. ويُدرس الإدراك والتفكير الاجتماعيان، تقليدياً، على أساس التحيز، وأخطاء المحاجة، وما شابه. ويُنظر إلى التفكير الطبيعي اليومي على أنه يعكس رؤى ساذجة، وارتباطات موهومة، وصوراً مقولبة، وخطأً، وتشوشاً، وانحيازاً. وببساطة فهو يُنظر إليه على أنه لاعقلاني. هناك استخفاف خطير بالتفكير الطبيعي كظاهرة جديرة بالدراسة بذاتها. وتعتبر إيفانا ماركوفا (2008، ص477) عن الطبيعة المهمة والبناءة للتفكير الطبيعي بالنسبة إلى الحياة الاجتماعية:

التفكير الطبيعي هو التفكير في الحياة اليومية التي تهيأ لها كل البشر. إنه التفكير الذي يستخدم المعرفة التي تتقاسمها الجماعات الاجتماعية؛ وهو يركز على التفاعلات والعلاقات البشرية، وبالتالي فهو يتخذ أشكالاً متباينة. ولأسباب

تعود إلى ظروف اجتماعية، فهو يرغم البشر على أن يتخذوا المواقع الخاصة بهم ويدافعوا عنها؛ إنه التفكير الذي يقاضي الفعل، ويقومه، وينتقده، وي طرح مقترحات بشأنه. ويستخدم التفكير الطبيعي المعرفة والمعتقدات التي تولدت عن خبرات ثقافية وتاريخية راسخة، ويستنبط ويستنتج بناء عليها.

ففي أي نوع من «العوامل» نعمل نحن البشر؟ وفق موسكوفيسي، فبوسع المرء أن يميز بين عوامل توافقية وأخرى متجسدة. ويماهي موسكوفيسي (1981) العلم مع المعرفة المتجسدة، والحياة اليومية مع المعرفة التوافقية⁽⁴⁾. وفي عالم توافقي تسمح الوظيفة الاتصالية للفكر بـ «تدفق متواصل للمداولات بين الأشخاص الذين تبقى آراؤهم وأمزجتهم في انثيال دائم» (موسكوفيسي، 1988، ص 233). وتعيد المحادثات اليومية، ومجموعات التركيز التي ينشئها السياسيون، إنتاج عالم توافقي. وهذا عالم يعمل بقوة الثقة، الثقة في المعلومات المتداولة وفي الناس الذين يطرحونها للتداول. وفي المقابل، ففي العالم المتجسد توجد بنية ويوجد اتساق جرى التيقن منه في المعرفة الاجتماعية (خاصة ما يتصل بالناس، والأحداث، وما شابه). فالمعلومات تنظم في شكل إطار تمثيلي «موحد». والقواعد التقليدية لإنتاج المعلومات وتداولها هي قواعد موثوق بها، وما ينبثق عن العوامل المحققة يتعين أن ينصاع لما اتفق عليه من طرق تقليدية، وتدابير مقرر ومقولات معرفية⁽⁵⁾.

التمثيلات الاجتماعية: نظرية عن الاتصال الاجتماعي والمعرفة الاجتماعية
صاغت نظرية التمثيلات الاجتماعية (SRT)^(*)، على مدى السنوات الخمسين الأخيرة، وغالبا في أوروبا، نظرية لعمليات الاتصال الاجتماعي، والمعرفة الاجتماعية، والتحول الاجتماعي (جوفتشيلوفيتش، 2007؛ ماركوف، 2000). ونظرية التمثيلات الاجتماعية هي مقارنة بنيوية تبدأ مع، ومن «العلاقة بين الإدراك الفردي، والإدراك «الاجتماعي»، (أي المشترك على المستوى الاجتماعي من معرفة، وأيديولوجية، ومعتقدات، وخلافه) وموضوع للمعرفة الاجتماعية (ماركوف، 2000، ص 433 - 434). ومن منظور كهذا، فإن «التمثيل» ليس مرآة أو انعكاسا لموضوع اجتماعي، بل هو بالأحرى عملية إعادة

(*) Social Representation Theory.

التمثيلات الاجتماعية للشؤون والمعتقدات السياسية

بناء وخلق. وهو يتضمن كلا من إعادة بناء معرفة يجري اقتسامها اجتماعيا (ثقافيا، وتاريخيا) وتخليقها وابتكارها في نشاط الفرد (2000 ص 433 - 434).

وتتجاوز نظرية التمثيلات الاجتماعية في حركتها نوعين من الإستيمولوجيا الإستاتية، باقتراح إستيمولوجيا دينامية وحوارية: الإستيمولوجيات الفردانية، حيث يُعَوَّل على العلاقة بين العارف (من حيث التمثيلات الجوانية للظاهرة) وموضوع المعرفة؛ وثانيا، إستيمولوجيات جمعية تهتم بالعلاقة بين التمثيلات الجمعية، باعتبارها حقائق اجتماعية، وموضوع المعرفة. وعلى رغم أن أفكار موسكوفيسي الأولى استلهمت فكرة دوركايم عن «التمثيلات الجمعية»، فنظرية التمثيلات الاجتماعية المعاصرة تعمل وفق افتراض يقوم على دراسة الفهم المشترك بذاته، والعلاقات بين ثلوث نظرية المعرفة (الأنا - البديل - الموضوع) (انظر أيضا ماركوف، 2000). وقد روج موسكوفيسي للانتقال من «التمثيلات كوسيلة للتعرف على الأشياء إلى التمثيلات كوسيلة لتشييد بنية الواقع». وتتطلب دراسة مناظرات، واختلافات، وحوارات الحياة الاجتماعية والسياسية، واستكشاف التشظي المتفاقم للمعرفة و«الذات» العارفة جهازا إستيمولوجيا، ونظريا، وإمبيريقيا جديدا. وفي قلب هذا الجهاز فكرة التمثيلات الاجتماعية.

ويتصف تاريخ مفهوم «التمثيلات الاجتماعية» وتحولاتها بتعقيد يحول دون اختزالها في تعريف واحد. ووفق موسكوفيسي، فنظرية التمثيلات الاجتماعية تستهدف كشف الغطاء عن الروابط الحميمة التي «توحد السيكلوجيا البشرية مع المسائل الاجتماعية والثقافية المعاصرة» (موسكوفيسي، 1998، ص 241). ولا تختلف صياغات موسكوفيسي عن تعريفات أخرى يستخدمها المشتغلون بعلم النفس السياسي لدراسة الميكانيزمات التي «توحد» علم النفس مع القضايا والعمليات السياسية. لكن موسكوفيسي لا يتوقف عند العلاقة. فهو يتساءل: هل يكون وصفنا لهذه العلاقة نقدا أم مجرد إعادة إنتاج للنظام العلمي، الاجتماعي، السياسي القائم؟ وسؤال موسكوفيسي هو سؤال عميق، سؤال لا يحتاج مجرد إجابة، بل هو، بالأحرى، يحتاج تدبرا عميقا: يتعين أن نتساءل عن هدف المجتمع العلمي، ما هو، هل هو مساندة النظام الاجتماعي أم نقده؟ هل هو تأمله أم تغييره؟ (موسكوفيسي، 1972، ص 23).

وقد سعت نظرية التمثيلات الاجتماعية إلى أن تكون انعكاسا لبعض ما وقع تحديده والاتفاق عليه من وظائف اجتماعية للتمثيلات المتصلة بممارسات وخطابات اجتماعية:

«تأسيس واقع اجتماعي ونظم اجتماعية، مُشغل التحولات السياسية والاجتماعية، والتوسط الرمزي لتحقيق استدامة الهوية الاجتماعية والرابطة الاجتماعية، وصوغ الحساسيات والممارسات في الثقافة الجماهيرية (جودوليه 2008، ص 415)»^(*). وقد استُخدمت نظرية التمثيلات الاجتماعية في دراسة عدد من الظواهر الاجتماعية: الموقف العام من التحليل النفسي في فرنسا في خمسينيات القرن العشرين (موسكوفيسي، 1961، 2008)، فهم الجمهور للعلم (باور وغاسكيل، 1999)، تفاسير الصحة والمرض وفق المفاهيم المشتركة (هيرزليتش، 1973؛ جودوليه [1989] 1991، جوف، 2002)^(**)، المخاطرة (جوف، 2003)، المعرفة والمجالات العامة (جوفتشيلوفيتش، 2007)، البيولوجيا الحيوية الحديثة (باور وغاسكيل، 2008)، الهويات الاجتماعية والتمثيلات الاجتماعية للجندر (دوفين، 2001)^(***)، المجتمع والتمثيلات الاجتماعية (هوارث 2006)^(****)، حقوق الإنسان (دوازوستايركلييه، 2002؛ دواز وآخرون 1993؛ دواز وآخرون 1999).

ومع الوقت، صارت التمثيلات الاجتماعية يُنظر إليها باعتبارها «تنظيماً عقلانياً ودينامياً للمعرفة واللغة القائمتين على «فهم» مشترك» (ماركوف، 2000، ص 430). وبالنسبة إلى موسكوفيسي، فالتمثيلات الاجتماعية هي تفاسير صيغت على نحو جمعي لظواهر غير مألوفة ومركبة، لتحول هذه الظواهر إلى شكل مألوف وبسيط (موسكوفيسي، 1988)، وهي تخص «محتوى التفكير اليومي ومخزون الأفكار الذي يسبغ التساوق على معتقداتنا الدينية، وعلى أفكارنا السياسية، والصلات التي نخلقها، على نحو تلقائي ونحن نتنفس (1988، ص 214). وبالنسبة إلى باور وغاسكيل (1999) فهي فضاء بيني، وسيط يربط بين الأشياء، والذوات، والأنشطة (ص 167)⁽⁶⁾.

وفي إطار نظرية التمثيلات الاجتماعية، فإن فكرة «التمثيلات» لها توجه مزدوج: فردي واجتماعي - ثقافي. لكن هذا لا يعني أن التمثيلات الاجتماعية هي مجرد ظاهرة إدراكية (تشبه إلى حد ما رسوماً بيانية أو سيناريوهات) بل بالأحرى

(*) Denise Jodelet أستاذة علم النفس الاجتماعي بمعهد الدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة بباريس.

(**) Claudine Herzlich مؤلفة فرنسية في موضوعات «الصحة والذات من منظور علم الاجتماع» وRosalind

Joffe رئيسة ومؤسسة سيكوتش للتدريب على التعايش المثمر مع مرض مزمن.

(***) Gerard Duveen (1951 - 2008) أستاذ علم الاجتماع بجامعة كيمبردج.

(****) Howarth Caroline أستاذة بمعهد علم النفس الاجتماعي بجامعة لندن.

التمثيلات الاجتماعية للشؤون والمعتقدات السياسية

لها دور تؤديه، وهو دور إدراكي - واقعي - مؤسس لممارسات. وكما أثبت الباحثون في التمثيلات الاجتماعية، فـ«التمثيلات حاضرة بقوة في ممارسات اجتماعية معينة، عند تأسيس الهويات والدفاع عنها ضد خطر «الآخر»» (هووارث، 2006، ص 73). ويظهر تحليل جودوليه ([1989] 1991) للتصورات وردود الفعل إزاء «الجنون» في المجتمع الفرنسي، وتحليل جوف (2002) للمخاطر والتمثيلات الاجتماعية حول الإيدز كيف أن التهميش والإقصاء هما نواتج لممارسات اجتماعية، تستند إلى تمثيلات اجتماعية للآخر («المجنون» و«مريض الإيدز»)، وتبين دراسة جودوليه كيف أن التمثيلات الاجتماعية للجنون، باعتباره معديا، تحكم الممارسات الاجتماعية: الأكل، والاعتزال، والتلامس الجسدي. وفي موقف أكثر راديكالية يقال إن التمثيلات الاجتماعية لا تؤثر فقط في الفعل الاجتماعي والممارسات الاجتماعية، بل هي بالأحرى بانية ومؤسسة لممارسات اجتماعية، تستخدم كأدوات توجيه للفعل في العالم وإزاء العالم (هووارث، 2006) (7).

الاتصال والهوية والمجتمع

كيف تأتى أن تتركز المعاني المتعددة للحياة الاجتماعية في صور ندعوها التمثيلات الاجتماعية؟ لكي يفهم المرء هذه العملية فهو بحاجة إلى أن يبدأ بمفهوم للحياة الاجتماعية يعتبر أنها نُظمت كحوار جدالي مع النفس ومع الآخرين، مع مركزية الاتصال والعلاقات الاجتماعية (بيليج 1996؛ غيلسبي وآخرون، 2008؛ هووارث 2010؛ جوفتشيلوفيتش، 2008، 2010). فالحقيقة الاجتماعية والسياسية لا بد من إنتاجها كبنية ولا بد من نقلها بالاتصال. واللغة مهيمنة على الحياة الاجتماعية، وهي الوسيط الذي تتشكل به وعبره العلاقات الاجتماعية، والدلالات الاجتماعية، والتمثيلات الاجتماعية. والمقابلات الاتصالية، والإستراتيجيات والأنماط الاتصالية تتبادل الاعتماد مع التفكير الاجتماعي. فهي تتكون عبر التفكير الاجتماعي وهي ذاتها تحوّل التفكير الاجتماعي (ماركوف، 2000، ص 451).

و«الكيفية التي تنتج بها الأنماط الاتصالية المختلفة نظما تمثيلية مختلفة» لها أهمية مركزية بالنسبة إلى نظرية التمثيلات الاجتماعية (جوفتشيلوفيتش، 2007، ص 46). وقد كان هذا هو التوجه البذري عند موسكوفيسي (1961، 2008) في

La Psychoanalyse: son image et son public^(*). وقد حاول أن يبين كيف نظرت الجماعات الاجتماعية/ الأوساط الاجتماعية المختلفة (الكاثوليك والشيوعيون) إلى التحليل النفسي، وكيف تعاملت معه صحافة الطبقة المتوسطة الحضرية في فرنسا في خمسينيات القرن العشرين. وكانت الرؤى الرئيسية عند موسكوفيسي تشير إلى أنه لكي يُفهم التحليل النفسي فقد تعين عليه أن يتحول من شيء غير مألوف إلى شيء مألوف. وقد أحوّل موسكوفيسي إلى الربط anchoring والتجسيد objectification باعتبارهما العمليتين الإدراكيتين اللتين أنجز عبرهما ترويض علم النفس. وعلى سبيل المثال، فالصورة المجردة والغريبة لـ «المحلل النفسي» جرى النزول بها إلى مستوى الفئات والصور المعتادة للكهنة والطبيب، التي قامت بدور الرابط. وباستخدام المجازات وغيرها من الخصوصيات اللغوية للتحليل النفسي جرى تجسيد التحليل النفسي؛ أي جرى تحويله من مجموعة تصورات مجردة (ليبيدو، كبت) إلى خبرات ملموسة.

وفي عملية التمثيل، استوعب «الفهم المشترك» دلالات العلم المجرد وامتلكها. وقد أثبت موسكوفيسي أن العمليات الاتصالية مثل الذیوع diffusion، والترويج، والبروباغاندا هي أمور بالغة الأهمية بالنسبة إلى الاستجابات الشديدة الاختلاف للتحليل النفسي. وقد وُصف الذیوع بأنه إستراتيجية اتصالية تناط الأهمية فيها بالآراء والدلالات التي لدى جمهور المتلقين (وكانت هذه هي الحال بالنسبة إلى التوزيع الواسع النطاق للصحف التي طرحت وجهات نظر الطبقات الوسطى في الحضر). وكان الهدف هو مجرد الإبلاغ، وكانت المحصلة صورة للتحليل النفسي تتسم بالتعاطف، مصدرها وسط اجتماعي مطلع على التطورات الجديدة في العلم. أما الترويج فكان الإستراتيجية الاتصالية المستخدمة أساساً في الكنيسة الكاثوليكية التي كانت ترمي إلى الترويج لرؤيتها للعالم ومناهضة كل رؤية للعالم من شأنها تحدي النظام العقدي الخاص بها. وكانت مهمة الترويج هي احتواء النظم المعرفية البديلة. وأعيد تقديم التحليل النفسي على أساس من المعتقدات الدينية والصور الدينية التي لا تتصادم مع الدوغما المقبولة لدى الكنيسة. وتمثلت البروباغاندا في الإستراتيجية الاتصالية التي تبناها الوسط الاجتماعي الشيوعي لطرح صورة للعالم ترفض التحليل النفسي باعتباره منافساً مشروعاً للنظام العقدي. وعبر استخدام

(*) التحليل النفسي: صورته وجمهوره (1961).

عبارات وشعارات وغير ذلك من المخزون جرى اعتبار التحليل النفسي «علما أمريكيا إمبرياليا» وغريبا على القيم الفرنسية⁽⁸⁾.

والتمثيلات الاجتماعية تنشأ في عمليات الاتصال وفي الوقت ذاته فهي تنتقل كنص وكحديث. ويمكن استخدامها كوسيلة اتصال، وكذلك كموضوعات للمحادثة، والمناظرة، وما شابه (غيلسبي، 2008). وعلى سبيل المثال، فقد أظهرت دراسات تمثيلات جماعات الأقلية كيف أن التمثيلات، السالبة غالبا، تستخدم وسيلة للاتصال وكذلك كموضوعات للنقاش، والمناظرة والمحااجة.

ويمكن فهم العرقية والتحامل البالغ، باعتبارهما «نظامين تمثيليين» يجري فيهما تفعيل السيطرة وعلاقات القوة غير المتكافئة، عبر عدد متنوع من بُنى عن الناس، والنوازع، والممارسات، وما شابه (هووارث^(*)، 2006؛ تيليغا، 2005). والغرض التمثيلي الرئيسي، والتأثير الأيديولوجي للعرقية هو فصل الآخر، وإقصاؤه معنويا، ونزع الشخصية، وفي الحالات القصوى، نزع البشرية عنه (تيليغا، 2007). وكما يقول موسكوفيسي (2011) فإن «أوضح الملامح المميزة للأقلية هو لب تمثيلها» (ص 454). وفي حالة شعب الغجر/ الروما، وهو إحدى أكبر جماعات الأقلية في أوروبا، فإن «اللب المجازي»، أي لب صورتهم لدى الآخرين، جرى تضبيطه على أساس تيمة المرحل / المقيم (موسكوفيسي، 2011). وتؤدي تيمة المرحل / المقيم دور إطار منظم للتمثيل الاجتماعي لشعب الروما، والتفكر اليومي حول من هم الروما، وكيف يتصرفون، وما شابه. فتيمة المرحل / المقيم هي، في آن معا، «نواة اللب» لتمثيل اجتماعي سالب، وهي أيضا دليل إرشادي نافع، أداة توجيهية للإبحار عبر الجغرافيا الاجتماعية للعلاقات بين الجماعات. ويكثف البعد المرحل / المقيم وفرة من المعارف الاجتماعية حول الروما. وفي التفكر اليومي فإن التيمة الأساسية للمرحل مقابل المقيم ترتبط بدلالات اجتماعية أخرى: النظافة مقابل القذارة، أسلوب عيش في العالم، نزوع (مسبق) إلى التصرف على نحو معين، وهلم جرا.

وتعمل كل هذه العناصر معا، لتصوغ تمثيلا اجتماعيا بالغ التحديد والسلبية عن الروما (موسكوفيسي، وبيريز، 1997، 2005؛ تيليغا، 2005). ودور هذا التمثيل هو تشويه وحجب الحيات الحقيقية والتحديات التي تواجه بها الروما. ودورها هو زيادة

(*) Caroline Howarth أستاذة علم النفس الاجتماعي بمدرسة لندن للاقتصاد.

السيطرة على الروما من قبل جماعات الأغلبية. وعندما تؤدي التمثيلات هذه الوظائف فإنها «تصبح أيديولوجية» (جوفتشيلوفيتش، 2007، ص 114). والعرقية، كتمثيل اجتماعي، تصور التفاوت في مستويات القوة باعتباره «طبيعياً»، وتعمل على حجب «الواقع» الفعلي للعرقية وما يترتب عليها.

وتبين أعمال كارولين هووارث (2004، 2006) حول التمثيلات والاختلافات المعرقة، كما يجري تفعيلها بالنسبة إلى قضايا الإقصاء في المدارس، كيف أن صغار التلاميذ السود في المدارس البريطانية يمكنهم تأسيس التمثيلات الخاصة بهم لما تعتبره المدرسة سلوكاً «مثيراً للمتاعب»، خصوصاً ذلك الذي ينشأ عن التصنيف العرقي «أسود». فبوسع التلاميذ ذكر هذه التمثيلات بالوصف، أو استخدام هذه التمثيلات، تحديداً، على نحو نشط لمقاومة محاولات إقصائهم من قبل المدرسة. وبوسعهم أن يخبروا الباحث، أو مدرسهم، أو آبائهم في البيت بأن «التمثيلات المعرقة» لما هم عليه وما هو متوقع (أحياناً) منهم عمله، هي، تحديداً، ما يحكم الطريقة التي يعاملون بها في المدرسة.

وتشير هووارث إلى إدراك سياسي معين لدى السود الصغار. فهم يظهرون وعياً بوجود التمثيلات المعرقة ولدورها كأدوات مؤسسية ورمزية لدى المدرسة. وهذا الوعي بالعمليات السياسية في المدرسة هو الذي يسمح لهم بأن يتبينوا ما يترتب على أفعالهم وأفعال الآخرين، وأن يفهموه، ويتكيفوا معه. وحجة هووارث مقنعة، فالتمثيلات الاجتماعية (المعرقة) هي أدوات خطابية ورمزية في أيدي المدارس والتلاميذ السود الصغار، في آن معا. فهي ليست أشياء ساكنة (هووارث، 2006)، بل هي، بالأحرى، وسائل سياسية يمكن بها للمرء أن يقاوم، أو يرفض مجموعة من الممارسات المؤسسية التي يمكن أن تسفر عن صور مختلفة للذات، أو معاملة غير عادلة، أو الأسوأ من كل هذا، عن إقصاء مؤقت أو دائم. فالتمثيلات المعرقة تفعل الاعتراف بالبيئة الاجتماعية والسياسية (وهو في هذه الحالة متصل بالإقصاء المدرسي)، وتسهّل التوصل لفهم أعمق للبيئة باعتبارها «نظاماً معرفياً، يشتمل على الهوية الذاتية، وتمثيل الذات، والكيفية التي تمضي بها عملية الإقصاء، وكيف يمكن لها أن تؤثر في الأشخاص ذوي الصلة.

التمثيلات الاجتماعية هي قضايا اتصال حية، بالنسبة إلى الفاعلين الاجتماعيين، وللمؤسسات، والمجتمعات. وهي تنقل وتكرس الهويات الاجتماعية واهتمامات المجتمع.

وتبين الدراسة البذرية عند جودوليه ([1989] 1991) عن التمثيلات الاجتماعية للجنون، في المجتمع الريفي الصغير في إيناي لوشاتو Ainay - le - Chateau الفرنسية، كيف أن الانتماء والمعرفة وجهان للعملة ذاتها؛ فليس بوسع المرء أن يفهم أحدهما بمعزل عن الآخر. وقد وثقت جودوليه بعض القضايا التي تنشأ عندما يواجه مجتمع ما برنامجاً لـ «الاحتواء الاجتماعي» للأشخاص المختلفين عقلياً في المجتمع. ومن خلال هذا العمل بينت كيف أن الصحة والمرض هما نظام تأويلي، وبينت أهمية وجود إطار تأويلي عام تتأسس عليه معرفتنا الثقافية المكتسبة اجتماعياً وممارسات المجتمعات (جوف، 2002). وحتى يتسنى للمجتمع قبول «الاختلاف»، فإن «غير المألوف» (المرض العقلي) يتطلب شرحاً ويحتاج إلى أن يجري تحويله إلى شيء «مألوف». وقد أوضحت جودوليه كيف يؤثر تمثيل اجتماعي للجنون، يحتوي أفكاراً عن العدوى، والصحة العامة، والمرض، والآخرية otherness، والنظريات الشائعة بين العامة عن أصول الخبال، وتمثيلات لعناصر مختلفة داخل الشخص (المخ، الجسد، الأعصاب)، في الطريقة التي يتصرف بها المجتمع (احتواء وإقصاء) إزاء المريض عقلياً.

وفي دراسة لها، عن التمثيلات الاجتماعية لجماعة من المحرومين في لندن، تبين هووارث كيف أن التمثيلات المختلفة للذات وللجماعة (أي تلك التمثيلات التي تصور الناس من ذلك الحية باعتبارهم مجرمين، وجانحين، ومصدر تهديد، مقابل تلك التمثيلات التي تصورهم بصور أفضل؛ تلك التمثيلات التي تنشأ خارج المجتمع، مقابل التصورات الذاتية عن الذات والجماعة) يمكن أن تتنافس وتتطور في فضاء جدالي (هووارث، 2006، وانظر أيضاً هووارث، 2002). والقضايا التي اشتبكت معها هووارث تجد تعبيراً واضحاً عنها عند جوفتشيلوفيتش، عندما تذهب إلى أنه «قبل أن يتيسر لنا أن نفكر في أننا نمتلك معرفة نكون قد انتمينا، بالفعل: فالانتماء، لا المعرفة، هو مبدأ كل شيء» (2007 ص 48).

وبفضل رؤى جودوليه وهووارث فهناك الآن اتفاق راسخ على أن التمثيلات لا وجود لها خارج «مشروع، أو سياق براغماتي، لجماعة اجتماعية تكون التمثيلات فيها مفهومة» (باور وغاسكيل، 1999، ص 168). وبالتركيز على الاتصال والهوية تتضح مرونة المعرفة الاجتماعية وارتباطاتها بالهوية الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي. ويمكن لمجموعة متنوعة من السلوكيات الاجتماعية والسياسية التي توجهها ديناميات متنوعة

(التعاون مقابل الصراع، علاقات القوة المتماثلة مقابل علاقات القوة غير المتماثلة) أن تسفر عن تكون أنماط مختلفة من المعرفة الاجتماعية والسياسية، كما يمكن أن تؤكد عددا متنوعا من الهويات الاجتماعية (انظر أيضا الفصل الخامس).

البحث في المعرفة السياسية في الحياة اليومية

كيف للناس أن يفهموا أشياء لا يملكون خبرة مباشرة بها وأشياء أو ظواهر مجردة، وغريبة، وغير مألوفة لهم؟ يفعلون ذلك بتكوين تمثيلات اجتماعية للاستخدام اليومي. فالمجازات، والنظريات، والدلالات الرمزية، التي تلحق بأحدث تطورات العلم، والمخ، والاقتصاد، والحواسيب «يجري دمجها في طرائق الحياة اليومية لفعل الأشياء [وللكلام عن الأشياء] وهي تشكل المحيط الاجتماعي الذي نتفاعل في إطاره» (1988، ص216). لكن ما الذي يجعل نظرية التمثيلات الاجتماعية نظرية في المعرفة الاجتماعية؟ بالنسبة إلى جوفتيلوفيتش (2007) فإن ما يجعلها كذلك هو تصور المعرفة باعتبارها «جمعية وتشكيلية، دينامية ودائمة التجلي كشكل قادر على إظهار عقلانيات تتعدد وفقا لما يتطلبه تنوع لا ينتهي من الحالات المميزة للخبرة الإنسانية» (ص70).

وتطرح نظرية التمثيلات الاجتماعية إطارا لفهم حشد وتنظيم المعرفة في الحياة اليومية. وهذا الحشد والتنظيم ترفده «موارد متنوعة، وينطوي على اهتمامات متعددة، ويوضح أن لا أحد يفكر وحده» (باور وغاسكيل، 2008، ص344). وتقوم عمليات الحشد والتنظيم على سلسلة من المبادئ الأولية، إن شئت تسميتها كذلك. أولاها، أن المعرفة نوع من الفعل الاجتماعي. وثانيها، أن كل معرفة اجتماعية (وبالتالي سياسية) هي تعبير عن عوالم حياة ذاتية، وليست انعكاسا أو تصويرا لها. فالتمثيلات الاجتماعية ليست نسخا عقلية لميكانيزمات جوانية ما أو لواقع خارجي. وثالثها، أن المعرفة الاجتماعية وثيقة الارتباط بالعلاقات بين الناس، والمجتمعات، والممارسات. ورابعها، أن أشكالاً مختلفة من المعرفة الاجتماعية (عند النخب وعند الكتل الجماهيرية، والعلمية منها والقائمة على مفاهيم شائعة، وما شابه) يصوغ بعضها بعضا، مع أدائها لوظائف اجتماعية مختلفة واستجابتها لمشروعات هوية فردية ومجتمعية مختلفة، وصوغها لهذه المشروعات⁽⁹⁾.

التمثيلات الاجتماعية للشؤون والمعتقدات السياسية

وأكثر ما يهتم به المشتغلون بعلم النفس السياسي المعنيون بالمعرفة الاجتماعية، وبالمعرفة السياسية بالخصوص، هو كيفية قياس هذه المعرفة، وكيفية تفسير وجودها أو عدم وجودها، موضوعيا. ويسود الاعتقاد بأن الطريقة الوحيدة لذلك هي بنزع المعرفة الاجتماعية والسياسية من محيطها الاتصالي الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، فإن زوللر يذهب إلى أنه «مع التسليم بأن المعرفة السياسية هي أفضل مقياس متاح للوعي السياسي، تبقى هناك أسئلة عديدة حول كيفية القياس الأفضل للمعرفة ذاتها» ([1992] 2005، ص 336). وبالنسبة إلى المشتغلين بعلم النفس السياسي المهتمين بـ «قياس» التوجهات السياسية والمعرفة السياسية، فهناك منهج جرى تجربته واختباره. خذ على سبيل المثال وصفة كونفيرس (2006، ب ص 304):

خذ نصف دزينة من بنود كهذه، ويستحسن أن تكون معها خلطة طيبة من الأسئلة السهلة والصعبة، وسوف يكون بوسعك الاطمئنان إلى أن لديك قياسا بالغ الإحكام، من النوع الذي يضمن أن يجعل أولئك الذين يحصلون على درجات ممتازة مختلفين تماما عن أصحاب الرصيد المتدني. وسوف يكونون أقرب كثيرا إلى احتمال تفهم الإحالات الأيديولوجية، وإلى الربط الذي بين الحقائق السياسية، وإظهار توجهات سياسية أكثر استقرارا. وطبيعي أنك إن استطعت أن تؤمن من عشرة إلى عشرين من هذه البنود فسوف يكون هذا أفضل، لجهة إحكام القياس.

وإن أُتبعَت «الوصفة» حرفيا، فسوف تكون النتيجة مُحكمة وسوف تسمح بعقد مقارنات، والتوصل لخلاصات سببية. و«وصفة» كونفيرس هي أقرب إلى أن تكون وصفة لدراسة (وتخليق) عالم سياسي غير مجسد وطريقة فريدة، أحادية التوجه، في المعرفة. وإذا افترضنا وجود طريقة واحدة فقط للمعرفة، وهي طريقة ستكون، في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة المعاصرة، معرفة مرتبطة بالعلم، ومتخصصة وتقنية، معرفة نخبوية، فإن الدراسة الاستقصائية للمعرفة السياسية وللتمثيلات السياسية تصبح تدريبا على إعادة إنتاج النظام (النخبوي) القائم، أو مقارنة الجديد والطارئ، بالمعياري، بالنموذجي، الذي لا يرقى إليه الجدال. وبمجرد اتباع «وصفات» القياس فإن المرء يخاطر بالتقليل من قدر التركيب المميز للمعرفة السياسية والتمثيلات السياسية، وكذلك الإمكانات السجالية الثرية والمتعددة المسالك الضاربة بجذورها في النشاطات

الاجتماعية، والثقافية، والخطابية، التي يفعلها الناس العاديون إبان تفاعلاتهم مع بيئاتهم الاجتماعية والسياسية.

والمناظرات حول أفضل الطرق لقياس المعرفة السياسية (على سبيل المثال، الاختبارات العامة للمعرفة السياسية مقابل الإجراءات الأكثر تحديدا) تغيب عنها طبيعة المعرفة السياسية، وأصولها، وارتباطاتها بالمجتمع، والتاريخ والهوية الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية والسياسية الأوسع. وتستتبع دراسة المعرفة السياسية فهم «كيفية إنتاج معرفة جديدة وكيفية إدخالها في النسيج الاجتماعي» (جوفتشيلوفيتش، 2007، ص 44) وكيفية الاستمرار في إنتاجها، وتحويلها في العلاقات الاجتماعية وكجزء منها. وليست دراسة المعرفة الاجتماعية والسياسية هي وضع قوائم بالأشياء التي تتألف منها، ولا هي توصيف العمليات الإدراكية والعاطفية التي تكمن وراءها، ولا هي نتاج تنظيم دقيق للأسئلة في عمليات المسح. فهي، بالأحرى، تشتمل على دراسة كيفية التعبير عن العوالم المعيشية الذاتية والبيئاتية في تفاعلات اجتماعية وعلاقات اجتماعية هي أساس إنتاج المعرفة، وإعادة إنتاجها، وتحويلها، وكيف تصوغ هذه العوالم المعيشية الهويات، للذات، وللآخر، وللمجتمع، وكيف تستخدم للفعل في العالم وبالعالم.

وما يحتاج إلى أن يُدرس ليس المعرفة السياسية في ذاتها بل نظم المعرفة، والتمثيلات الاجتماعية للمعرفة، وهي التي تتغير، وتتحول، وهي تنتقل من محيط إنتاجها لتُعمَ بيئات مختلفة. ويتعين أن تتركز الدراسة على الكيفية التي يفكر بها أفراد معينون ومجتمعات معينة حول العالم السياسي الخاص بهم، وكيف يكون للتفكير ذاته إطار من «الأفكار، والتمثيلات، والمعتقدات الجمعية التي ترسم آفاق جماعة من الناس» (جوفتشيلوفيتش، 2007، ص 41).

والمعرفة السياسية ليست، ببساطة، مستقرة في عقول المواطنين، والناخبين العاديين، وما شابه، جاهزة للحصول عبر استطلاعات الرأي. فالصورة الضمنية للعارف المدرك (المنعزل) تعيد إنتاج بحث المشتغلين بعلم النفس السياسي عن صنف مثالي من المعرفة السياسية. ويكشف الوعي السياسي الراقى عن التوافق بين حقائق وقيم السياسة، والمدركات والمعتقدات الفردية. ويكشف الوعي السياسي المتدني عن غياب هذا التوافق. وهذه رؤية تفصل الفاعل السياسي عن محيطه، أو محيطها فلا يجب التهوين من شأن المعرفة المحلية والمتمركزة على ذاتها الفردية بالقضايا الاجتماعية

التمثيلات الاجتماعية للشؤون والمعتقدات السياسية

والسياسية، ببساطة، أو تصنيفها باعتبارها جهلاً، أو تشويهاً، أو خطأ أو افتقاراً للعمق، أو افتقاراً للتبصر فيما يخص «الإحالات الأيديولوجية» والمشهد السياسي⁽¹⁰⁾. وليس الأفراد، والجماعات الاجتماعية، والمجتمعات، مجرد أوان «تتقرب أن يملأها الخبراء بالمعرفة والممارسات الراقية»: إنهم الذات الأيديولوجية النشطة (بيليج، 1991)؛ فهم يفكرون لأنفسهم ومع الآخرين. وإذا تصادف أن أشكال التفكير عندهم لا تناسب مشروعات ونماذج المشتغلين بعلم النفس السياسي أو النخب السياسية المحركة للقضايا السياسية، فلا يعني هذا أن استنتاجاتهم وتفكيرهم غير صحيحين في ذاتهما. وبالنسبة إلى أغلبية الفاعلين السياسيين، أولئك الذين يوقعهم كونفيرس باعتبارهم القواعد الشعبية «المشوشة»، فإن المجتمع، والسياسة، والدلالات السياسية هي، بالحقبة، نظم «معرفة» و«تفكير»، مستقرة، ومتنقلة، مركز وهامش، في آن معا.

تمثيلات الشأن السياسي: بُنى المقولات السياسية

إحدى طرائق فهم الأفراد، والجماعات، والمجتمعات لثقافتهم السياسية ودراساتها تكون عبر إقامة الروابط بين المعرفة السياسية وبين دلالة المقولات / المفهومات السياسية. وتقرير دلالات المقولات السياسية له القدرة على تَقْنِيَةِ «الفكر والفعل السياسيين في اتجاهات معينة» (كونولي، 1993، ص1).

ولكي يدرس المرء المعرفة السياسية والثقافة والممارسات السياسية لمجتمع معين يتعين عليه أن يعرف أو «يعيد طرح» المقولات السياسية، وأن يربطها بشبكة أوسع من المفهومات والممارسات السياسية، وبلغة وثقافة ذلك المجتمع. وفوق ذلك، فالمرء بحاجة إلى أن يفهم ما تعنيه المقولات السياسية للناس العاديين. فمقولات سياسية مثل «الثورة»، و«الحرب»، و«الديموقراطية»، و«الديكتاتورية» و«حقوق الإنسان»، و«الثقة» وما شابه، تنطوي على ثروة من الدلالات الرمزية والاجتماعية، وتكتنفها. فهذه المقولات لا تطلع علينا بلافتات معلقة على ظهورها، ولا هي موضع تعريف مقبول عالمياً.

وعلى سبيل المثال، فمن الطرق التي شاعت بين النخب والناس العاديين في أوروبا الشرقية عندما حاولوا تفهم ثورات 1989 إعادة تمثيل الأحداث باستخدام سلسلة من التداعيات المرتبطة بعناصر مألوفة («الثورة»، كرمز سياسي مجرد، له تاريخه الخاص)

وغير مألوفة (ما «وقع» بالفعل في 1989). وبالإحالة إلى المفهوم الاجتماعي والسياسي للثورة، يلاحظ بيوتر شتومبكا (1994) أن المفهوم ينتمي إلى خطاب مجتمعي، وكذلك، وفي الوقت ذاته، إلى خطاب سوسيولوجي. وعلى مستوى الخطاب المجتمعي، فالفهم المشترك يتشعب به: فهو «يتطور ليصبح صورة مركبة مثقلة بتقويمات والتزامات عاطفية، يمكن تسميتها «خرافة الثورة» (ص 302). وعلى مستوى الخطاب السوسيولوجي، فهو «يتطور ليصبح بنية نظرية مركبة، تؤسس افتراضات تفسيرية. وعادة ما تسمى «نظرية الثورة» (شتومبكا، 1994، ص 302). وكلا المعنيين، المجتمعي والعلمي، معتمدان لدى أعضاء المجتمع بوصفهما موارد لربط وتجسيد دلالة المقولات الاجتماعية والسياسية. ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أنه في التقارير التي نقلت أحداث الأيام الأولى من موجات الاحتجاج الثورية في العالم العربي في 2010، لم يكن خارجا على المألوف، بالنسبة إلى الصحافيين البريطانيين، أن يقارنوا ما كان يحدث في ميدان التحرير في القاهرة بما حدث في 1989 في ميدان الجامعة في بوخارست. فأدت الثورة المألوفة (الرومانية) دور الروابط لفهم النضال من أجل الحرية في العالم العربي.

وتطرح بيانات سياسية أخرى أمثلة يمكن فيها للارتدادات إلى الدلالات المألوفة جعل غير المألوف مألوفًا. خذ، مثلا، الحرب، الظاهرة السياسية المعاصرة الكونية الانتشار. إن محتوى التمثيلات المتصلة بالحرب في العراق وبصدام كشف / كثف في تيمات «الحرب على الإرهاب» و«أسلحة الدمار الشامل» مجموعة الممارسات المطلوبة للحد من خطرٍ تمثل في عدو «متخيل». فالعودة إلى دلالات مألوفة وصور مألوفة من حروب أمريكية وصراعات سابقة في المنطقة سهلت تأسيس حالة توصف بالمشروعية لحرب أخرى. وبالكلام على «صدام المتسلط» جرى ربط «الحرب على صدام» بمشروع الولايات المتحدة لحماية حقوق الإنسان في الخارج، وبأفكار ومشاعر تتصل بذلك. والكيفية التي تتخلق بها التمثيلات السياسية هي أمر ذو شأن عظيم. ففي كل موضوع تمثيلي «هناك واقع كامل يتعين تفكيكه؛ وهو واقع تألف من معارف، وأناس، وممارسات ظهرت من قبل، وراحت تعزز وجودها، تدريجيا، في نسيج الموضوع وفي واقعيته (جوفتشيلوفيتش 2007 ص 111). وعبر «تبسيط» علاقات القوة ذات الصلة بأفكار جديدة مثل «الحرب على الإرهاب» والمختزلة فيها، أنجزت الإدارة الأمريكية تطبيع الحرب.

التمثيلات الاجتماعية للشؤون والمعتقدات السياسية

وقد مرت فكرة «الديموقراطية» في أوروبا الشرقية والغربية (ماركوف، 2001، 2004) بعملية دقيقة مشابهة للربط والتجسيد (انظر أيضا الفصل الثاني للبحوث حول الديمقراطية). وقد بينت ماركوف وزملاؤها أن الاختلاف في تمثيلات الديمقراطية ينشأ عن اختلاف الحقائق الاجتماعية والخبرات الجمعية. وقد بينوا كيف أن ربط الديمقراطية بالبيئة السياسية المحلية وبالخبرات الديمقراطية السابقة هو، أكثر من أي شيء آخر، تحرك موجه نحو تثبيت تمثيل اجتماعي للديموقراطية، في حين أن تجسيد الديمقراطية - عبر تخليق دلالة جديدة - يكون موجهًا نحو التحول.

وما بينته كل هذه الأمثلة، حتى الآن، هو أن تمثيلات المقولات السياسية تنطوي على إمكان مساندة النظام الاجتماعي/ السياسي، وإعادة إنتاجه، وتحديه، ونقده؛ وفوق ذلك، فهي تنطوي على إمكان ترسيخه أو تحويله. ومن حيث الجوهر، فهي تعبر عن العلاقة المتبادلة بين الظروف الاجتماعية والبنية الاجتماعية للواقع.

وقد أظهر باحثون آخرون اهتماما بالتنظيم المعرفي الشائع/ المشترك للمقولات السياسية. ففي مشروع بحثي موسع درس ويليم دواز وزملاؤه حقوق الإنسان باعتبارها تمثيلات اجتماعية (دواز 2002؛ دواز وستايركلييه، 2002، دواز وآخرون، 1999)⁽¹¹⁾. وباستخدام تحليل إحصائي متعدد المستويات، أراد دواز وزملاؤه أن يبينوا كيف تجد المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المساواة، الحرية، الكرامة، الأمن، الحماية المتكافئة في ظل القانون، حرية الحركة، حرية التعبير، الحق في الراحة والفراغ، الواجبات نحو المجتمع) طريقها إلى مدركات الناس وتمثيلاتهم للحياة الاجتماعية. هل هناك فهم مشترك للإعلان يتحصل من مستجوبين متباينين في أصولهم الثقافية؟ ما توصل إليه دواز وزملاؤه هو أن التعريفات الرسمية واليومية لحقوق الإنسان تنظم على نحو شائع في البلدان المختلفة، على رغم أن الفهم الشائع لم يحل دون اختلاف التموضع الفردي بالنسبة إلى حقوق الإنسان. وعلى رغم الاتساق العام في المواقف من حقوق الإنسان، فإن قوة هذه المواقف قد تتباين. ولا يتبنى الأفراد المشتركون في المرجعيات، بالضرورة، المواقف ذاتها. وقد يختلف الأفراد وفقا لقوة تمسكهم بآراء، وتوجهات، وصور مقبولة متباينة (دواز وستايركلييه، 2002). ومن أهم ما توصلوا إليه أن حقوق الإنسان ترتبط بالقيم. وقد ارتبطت المساندة القوية لمبادئ العالمية والتناغم الاجتماعي، على نحو منتظم، بمواقف أكثر انحيازًا لحقوق الإنسان.

ولم يكن ما حاول دواز وزملاؤه أن يوصّفوه مجموعة من التوجهات الفردية المتباعدة التي قد تتباين قوتها وتترابط فيما بينها (كما يمكن أن يكون متوقعا أو يمكن التنبؤ به من جانب منظري التوجهات) بل، بالأحرى، تمثيلات اجتماعية، «نماذج عقدية جرى ربطها مجتمعيًا» (دواز وستايركلييه، 2002)، وتترتب عليها نتائج بالغة الأهمية بالنسبة إلى الطريقة التي يدرك بها الأفراد، والجماعات، والمجتمعات العالم السياسي. وكانت الملامح المركزية للتنظيم المشترك للتمثيلات الاجتماعية لحقوق الإنسان هي التيمات المتصلة بالفعالية السياسية للحكومات والأحزاب السياسية، وبالخيارات القيمية والمدرجات/ الخبرات بالصراع السياسي (دواز وآخرون 1999). وما أثبتته دواز وزملاؤه هو أن التمثيلات الاجتماعية لحقوق الإنسان تميل إلى أن يكون تنظيمها متمحورا على مرجعيات مشتركة، معرفة مشتركة داخل مجتمع، من قبيل بدهيات الفهم المشترك، أو الشعارات السياسية الواسعة الانتشار، أو القواعد القانونية الأساسية (إلتشيروث وآخرون، 2011، ص 744) (*).

وفي دراسة للتمثيلات الاجتماعية حول حقوق الإنسان (دواز وآخرون، 1998) أجريت على 849 من الناشئة في جنيف، تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والحادية والعشرين من العمر، وجه دواز وزملاؤه إلى المشاركين سؤالاً بسيطاً ذا نهاية مفتوحة كـ «منذ عدة سنوات وحقوق الإنسان موضوع يتكرر طرحه للنقاش. فما هي، برأيك، هذه الحقوق؟»، وقد ميزوا أربع فئات من الأفراد/ أربعة أنماط من التوقعات الاجتماعية إزاء حقوق الإنسان: عمومية، وتحررية، ومحددة، ومساواتية. 23.5 في المائة من المشاركين صنفوها كحقوق عمومية (مثلا، حرية العبادة، حرية المعتقد والديانة؛ حرية التعبير؛ حرية الرأي؛ حرية الحركة)؛ 14.5 في المائة صنفوها باعتبارها تحررية (مثلا، أن يفكر المرء فيما يريد ويمضي إلى حيث يريد، وأن يخرج عندما يريد)، 36.5 في المائة اعتبروها محددة (مثلا، الحق في السكن، الحق في حيازة ملكية، الحق في امتلاك ثياب، الحق في الطعام والشراب، الحق في عدم النوم في العراء)، و25.7 في المائة اعتبروها مساواتية (مثلا، يتعين أن يتمتع الجميع بالحقوق ذاتها، كل الناس يولدون ويموتون متساوين؛ يتعين التعامل مع الرجل والمرأة بالتساوي). ومع تقدم المراهقين في السن والخبرة المدرسية يجري الانتقال، وفقا لما خلص إليه المؤلفون، من التعريفات الشخصية

التمثيلات الاجتماعية للشؤون والمعتقدات السياسية

والأكثر تركيزاً على الذات لحقوق الإنسان، إلى التعريفات المأسوسة لحقوق الإنسان. وقد ارتبط التوجه الاتصالي السياسي بتعريف موسع وأكثر مبدئية لحقوق الإنسان⁽¹²⁾.

وفي دراستهما للجدل في فرنسا حول حجاب المسلمات يساند جيلي^(*) وسانشيز - مازاس (2006) (جزئياً) فكرة دواز، بالقول إن التمثيلات الاجتماعية المشتركة هي جزء أساسي في الديمقراطية. وقد بينا كيفية التي يمكن بها للناس حشد نسخ متباينة من التمثيلات المتصلة بحقوق الإنسان. فبعض الفاعلين الاجتماعيين لجأوا إلى حقوق الإنسان بهدف تبرير إجراءات تهدف إلى تعزيز حماية الأفراد ضد أي شكل من أشكال السيطرة المجتمعية، في حين لجأ آخرون إلى حقوق الإنسان لتأكيد الحقوق الأصلية للأفراد للتعبير عن هويتهم الثقافية والدينية» (ص 388 - 389). ومثل جماع الانفعالات المتشابهة النمط المعياري، على رغم أن ذلك لم يترتب عليه أن التمثيلات الاجتماعية لحقوق الإنسان، لدى المشاركين لم تكن متمحورة حول مرجعيات مشتركة. ووفق المؤلفين، فدراسة حقوق الإنسان يرتبط بها بعد أخلاقي: إذ يتعين أن تكون المناظرات حول حقوق بعينها من حقوق الإنسان قادرة على تأسيس «مجتمع بوسعه أن يعيش انقساماته الخاصة، على نحو ديموقراطي، من دون أن يلغياها أو يضيفي عليها طابعاً راديكالياً» (ص 408)، ورسالة جيلي وسانشيز مازاس هي رسالة متفائلة. لكن الواقع السياسي أكثر راديكالية ولا يأبه دائماً للمناظرات الدائرة في أوساط النخبة أو في أوساط القواعد الشعبية، حول حقوق الإنسان.

وقد استقصى باور وغاسكيل (2008) وجهة نظر الجمهور الأوروبي حول التكنولوجيا الحيوية. وتركز أبحاثهما على الاتصال الرسمي (تحليل مضمون للصحف وعينة بيانات من مسح أجري على المستوى القطري) وغير الرسمي (محادثات عامة، مجموعات تمثيلية). وأثبتا أن تمثيلات التكنولوجيا الحيوية الحديثة تقوم على تمثيلات العلم والتكنولوجيا⁽¹³⁾. والطرح الذي تجده عندهما يتصل، في جوهره، بالتمثيلات الاجتماعية للمسائل الاجتماعية الجديدة (أي الأغذية والمحصولات المستحدثة، والاستنساخ، وما شابه) باعتبارها أساساً لنشوء مواقف إزاء التكنولوجيات الجديدة.

ويبين باور وغاسكيل (2008) كيف أفضت النقاشات حول محاولات تخليق بندورة معدلة جينياً إلى استحداث «نظرة غير مألوفة إلى هذه النبتة المعتادة» (ص 341).

(*) Gély من جامعة لوفان الكاثوليكية البلجيكية و Margarita Sanchez - Mazas من الجامعة الحرة في بلجيكا.

ويشير باور وغاسكيل إلى أنه لكي يتسنى للمرء استيعاب النقاشات يتعين عليه، أولاً، أن يفهم كيف جرى تمثيل موضوع المناقشة، أولاً (هل البندورة خضار أم فاكهة؟)، وأسس التكنولوجيا الجينية والمناقشة حول الإنتاجية مقابل سلامة الغذاء/ الصحة العامة. فالبندورة المعدلة جينياً، كموضوع لم يكن له وجود سابق، تتقرر محددات وجودها، وتُفهم، وتوضع في سياقات دلالية متنوعة وذات صلة بعلم الوراثة، وعلم الزراعة، والتصورات اليومية (المسلم بها). فتكتسب البندورة المألوفة والواسعة الانتشار «كثرة من الهويات والتمثيلات الممكنة، وبهذه الكيفية فهي تصبح قضية دخول جديد واكتساب صورة عامة جديدة» (باور وغاسكيل 2008 ص 342). ويبين باور وغاسكيل كيف أن الجدل حول البندورة المعدلة جينياً ينتقل من تمثيل موضوع اجتماعي محايد، ومألوف إلى تمثيل موضوع جديد وغريب. وتصبح البندورة موضوعاً سياسياً عندما تتحول المناقشة إلى أولئك الذين تخدم مصالحهم الهندسة، والحقوق، والمخاطر الصحية المرتبطة بالموضوع، أو مسؤوليات جميع أطراف العملية.

التمثيلات الاجتماعية وعلم النفس السياسي

حاول هذا الفصل أن يبين كيف يمكن أن تصبح دراسة التمثيلات الاجتماعية موضوعاً جديداً وملائماً للاهتمام من قبل علم النفس السياسي. وتكمن المساهمة المأثرة لنظرية التمثيل الاجتماعي في علم النفس السياسي في التحفيز على إعادة تحديد بعض الجوانب التي تتصل بعلم النفس السياسي المعاصر: طبيعة المعرفة الاجتماعية والسياسية وعمليات الاتصال. ويحتاج علم النفس السياسي إلى أن يفعل المزيد لفهم العلاقة بين العمليات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية. ويمكن أن تؤمن نظرية التمثيلات الاجتماعية لعلم النفس السياسي ما يحتاجه من أدوات نظرية لتحليل الروابط بين الوظائف الإدراكية الفردية والعناصر الاجتماعية العامة التي قد تؤثر في الطريقة التي يفكر بها الناس والتي يدركون بها التفاعل بين المجتمع والسياسة.

وكما بين هذا الفصل، فالتمثيلات الاجتماعية ليست مجرد انعكاس لواقعنا الاجتماعي أو السياسي، فهي تؤسس واقعاً اجتماعياً وسياسياً هو محل اتفاق بيّذاتي. فالعالم الاجتماعي والسياسي ينشئ بنية الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، بقدر ما ينشئون هم بنية العالم. والتمثيلات الاجتماعية هي أحجار البناء لمثل هذا التشييد.

التمثيلات الاجتماعية للشؤون والمعتقدات السياسية

والتمثيلات الاجتماعية، بحد ذاتها، هي أنواع من الفعل الاجتماعي، وهي تنشئ العلاقات بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، وتهدهما، بمثل ما تؤسس ماهية «الاجتماعي» و«السياسي» لدينا، وتقرر المسارات الممكنة والقائمة للتفاعل الاجتماعي وللهويات الاجتماعية. والتمثيلات الاجتماعية، وخصوصا تلك المتصلة بالمقولات السياسية، تجسد وتحدد الخبرة بالواقع السياسي والممارسات السياسية، مقررة حدودها، ودلالاتها بالنسبة إلى الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، وعلاقتها بالممارسات الاجتماعية الأخرى. وعبر تركيزها على «الوحدة» الدينامية بين العمليات السيكلوجية والممارسات الاجتماعية، تبدو نظرية التمثيلات الاجتماعية مناسبة لتفسير تباين وتنوع المعرفة الاجتماعية والسياسية، وتوترات الحياة الاجتماعية والسياسية الحديثة وتدفقاتها. وهذه هي بعض المسائل التي سعى موسكوفيسي لاستكشافها في كتاب «التحليل النفسي» La Psychoanalyse. ومواصلة السير على الدرب ذاته، وإن بطرح مدارك جديدة، هو طريق علم النفس السياسي لإظهار أهميته المتزايدة في دراسة المسائل الاجتماعية والسياسية. ويمكن لنظرية التمثيل الاجتماعي أن تساعد علم النفس السياسي على تحرك يتجاوز المناظرات (الثنائية) حول التنظيم النخبوي مقابل التنظيم الجماهيري للمعرفة، وحول البنية مقابل الوظيفة في الممارسات الاجتماعية، والشكل مقابل المضمون في التمثيلات الاجتماعية، باتجاه تحليل دينامي وتكاملي لهذه المسائل، تحليل لا ينكر علاقتها بالمعرفة المشتركة.

وبلغت الانتباه إلى الثبات والتحول، وإلى التعاون والصراع، والابتكار والمقاومة، يمكن لنظرية التمثيلات الاجتماعية أن تساعد المشتغلين بعلم النفس، وعلم الاجتماع، وعلماء السياسة على فهم الحياة الاجتماعية والسياسية باعتبارها موضوع خبرة بيّذاتية. ويمكن لعلم النفس السياسي أن يستفيد من تركيز على أشكال التفكير التي تركز الواقع الخاص بها، والتي يجري تحويلها وبثها في الاتصال الاجتماعي.

وقد لا تتطابق نظرية التماثل الاجتماعي مع النموذج والممارسة في علم النفس السياسي الآن، خصوصا في أمريكا الشمالية. ويحتاج علم النفس السياسي نظرية عامة حول المعرفة الاجتماعية. ونظرية التمثيلات الاجتماعية قادرة على تأمينها. ويمكن دراسة قضايا التخليق السياسي لتواصل العملية الاجتماعية، ونمو معرفة سياسية وإدراك سياسي، على نحو مجز، اعتمادا على علم نفس سياسي للمعرفة الاجتماعية مستلهم من

نظرية التمثيلات الاجتماعية. والمعول عليه في السياسة ليس وظيفية الإدراك الفردي، أو صنع القرار على أسس عقلانية، فقط، ولكن أيضا المعرفة الاجتماعية والسياسية التي ينميها الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، ويتملكونها ويبتثونها؛ المعول عليه ليس فقط مفهومات النخبة بل أيضا مفهومات العامة عن السياسة.

وأي «قراءة» للعالم السياسي تنطوي على أمور عديدة: العلاقات الاجتماعية والممارسات السياسية، عادات وتقاليد الثقافات (الوطنية)، والهويات الاجتماعية، والعاطفة والتأثير. وعلم النفس السياسي بحاجة إلى أن يكون قادرا على صوغ تفاسير نقدية ومنطوية على إمكانات تحويلية للروابط بين النظم النفسية والسياسية. والمشتغلون بعلم النفس السياسي بحاجة إلى فتح مناقشة نقدية حول جدوى نظرية التمثيلات الاجتماعية وأهميتها بالنسبة إلى دراسة السلوك السياسي والتأثيرات المتباينة لمسائل التخليق السياسي لتواصل العملية الاجتماعية، والانخراط السياسي، ودمقرطة السياسة. ولأن هذا هو ما جرت عليه الأمور بالنسبة إلى علم النفس السياسي الأوروبي، فمن المرجح أن تثبت نظرية التمثيلات الاجتماعية أنها برنامج بحثي تقدمي ومبتكر لعلم النفس السياسي في مختلف أنحاء العالم.

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية: فهم الذات، والعلاقات بين الجماعات والفعل الجماعي

فهم السلوك السياسي: من التراتبية الاجتماعية إلى التصنيف الاجتماعي

منذ مولده كفرع من فروع الدراسة
الأكاديمية، وعلم النفس السياسي معني بتطوير
نماذج سيكولوجية (واجتماعية) لفهم السلوك
السياسي. ومن الكتابات المبكرة والكلاسيكية
وصولا إلى المقاربات المعاصرة، طور علم النفس
السياسي نظرياته وروج لها وأدخل عليها تحويلات،
ليوصف الكيفية التي تنظم بها المجتمعات،
اجتماعيا وسياسيا. ويرسم هذا الفصل الخطوط
العامة للعلاقة بين التصنيف الاجتماعي والتعبئة
الاجتماعية، وكذلك العلاقة بين الهويات الجمعية

«إذا كان علم النفس السياسي يدعي
الاهتمام بدراسة العملية السياسية
الديموقراطية، فيتعين عليه، إذن، أن
يدرس، بمزيد من الاهتمام، الكيفية
التي تُنتج بها الهويات الاجتماعية
والجمعية في سياقات من الفعل
الاجتماعي والسياسي»

والفعل الجمعي. ويذهب هذا الفصل إلى أنه باستكشاف الرابط الذي يقيمه الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون بين الهويات والفعل الاجتماعي، يمكن للمرء أن يتوصل إلى فهم أفضل للسلوك السياسي كشكل مركب من الممارسة الاجتماعية. وباستخدام أمثلة من بيانات وسياقات اجتماعية متنوعة، يبين هذا الفصل الكيفية التي تنشأ بها بُنى الهويات (يعاد إنشاؤها) في سياق ممارسات اجتماعية ويعاد تخليقها لإدارة حالات اجتماعية وتنظيم فعل اجتماعي (جمعي).

تتطلب الرغبة المتزايدة في الحصول على اعتراف من المجتمع، وعلى شرعية، وعلى تحول اجتماعي، وعلى تأكيد للهوية والقدرة على الاختيار، فهما سيكولوجيا اجتماعيا ديناميا لهذه العمليات. وي طرح الفصل تعليقا على الطبيعة التمثيلية الجامعة (cross-sectional) للهوية، وعلى تعددية التماهيات والتوقعات الاجتماعية، كاستجابة للتصنيف الاجتماعي، أو كأثر ترتب عليه. وينتهي الفصل بمناقشة موجزة للحاجة إلى وضع فكرة الهوية في مركز اللغة النظرية والإمبيريقية لعلم النفس السياسي.

وينتصر هذا الفصل لدور التصنيف الاجتماعي، ويبين أهميته، لجهة فهم السلوك السياسي كبديل أكثر دينامية لنماذج السلوك السياسي التي تجد لها أصولا في المبادئ السيكولوجية والاجتماعية المتصلة بالسلطة، والسيطرة، والتراتبية الاجتماعية. ونظرية السيطرة الاجتماعية (SDT) هي واحدة من أكثر النظريات تمثيلا لهذا التوجه، ومن أكثرها تأثيرا على النظريات الاجتماعية. ووفقا لهذه النظرية، فمن الصعب فهم السلوك الاجتماعي والسياسي من دون تبين مدى قبول الأفراد بأن ينشئوا تراتبيات اجتماعية أو أن يحافظوا على تلك التراتبيات ومدى رغبتهم في ذلك. ووفقا لما يذهب إليه أنصار هذه النظرية فإن «جميع المجتمعات المعروفة المنتجة لفائض اقتصادي مستقر.. تميل إلى أن تكون منظمة باعتبارها تراتبيات اجتماعية تقوم على جماعات» (سيدانيوس وبراتو^(*)، 2003، ص 207). وتتساءل نظرية السيطرة الاجتماعية «لماذا تميل المجتمعات الإنسانية إلى أن تكون منظمة كتراتبيات تقوم على جماعات» (سيدانيوس وآخرون 2004 ص 847) وكيف يجري إنتاج القمع الاجتماعي، وكيف تبقى التصورات المتصلة بالتفاوت الاجتماعي القائم

(*) jim sindanius أستاذ علم النفس بجامعة هارفارد، درّس في جامعات أمريكية وأوروبية أخرى، و Felicia Pratto أستاذة علم النفس بجامعة كونيتيكت.

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

على جماعات وتديم بقاءها (براتو وآخرون، 2006؛ سيدانيوس، 1993؛ سيدانيوس وبراتو، 1999، 2003؛ سيدانيوس وآخرون، 2004). وتطرح نظرية السيطرة الاجتماعية رأياً مؤداه أن الأفراد الذين يظهرون تفضيلاً عاماً للبنى التراتبية على البنى الديمقراطية يعيدون إنتاج التراتبيات القائمة على مجموعات. وتؤثر نظرية السيطرة الاجتماعية إلى وجود ميل «ارتقائي» إلى تكوين تراتبيات اجتماعية تقوم على الجماعات والسلطة (سيدانيوس وبراتو، 1999). وتتقدم نظرية السلطة الاجتماعية بطرح مفاده وجود دفع شامل ومنتشر للتراتبية الاجتماعية، بغض النظر عن موقع الجماعة (تيرنر ورينولدز^(*)، 2003)⁽¹⁾.

وعلى رغم ما يقال من أن التركيز هو على تحليل «التفاعلات بين مختلف مستويات التحليل - أي على الطريقة التي تسهم بها القوى السيكولوجية، والاجتماعية - الثقافية، والمؤسسية، معاً، في إنتاج القمع الاجتماعي وإعادة إنتاجه» (سيدانيوس وآخرون، 2004، ص 846)، فإن تركيز نظرية السيطرة الاجتماعية ينصب، إمبيريقياً وبشكل أساسي، على ما يشار إليه باعتباره «الميل إلى السيطرة الاجتماعية»^(**) (SDO) (هنري^(***) وآخرون، 2005؛ سييلي^(****) وداكيت، 2010؛ سييلي وليو،^(†) 2010). وبالنسبة إلى نظرية السيطرة الاجتماعية فإن الأشكال المتنوعة من إدراك وفهم تراتبيات السيطرة والتفاوت بين الجماعات ليست مرتبطة بهوية الجماعة عند الفرد، ومصالحها وموقعها في البنية الاجتماعية بقدر ما هي نتيجة دافع ارتقائي وخصلة/توجه فردي. وتضع باريتو وزملاؤها (1994) معالجة نظرية للميل إلى السيطرة الاجتماعية باعتبارها درجة تفضيل المرء للتفاوت بين الجماعات الاجتماعية، باعتبارها من «متغيرات الشخصية» التي يمكن أن تنبئ بتوجهات اجتماعية وسياسية. ولبعض الفروق الفردية في هذا التوجه جذور في عوامل الانتخاب الارتقائي القائم على الجماعة (سيدانيوس وكيرزبان، 2003)^(*).

(*) Katherine J. Reynolds و John C. Turner أستاذان بمدرسة علم النفس، الجامعة الوطنية الأسترالية في كانبرا.

(**) Social Dominance Orientation.

(***) PJ Henry أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة نيويورك، أبوظبي.

(****) Chris G. Sibley أستاذ بمدرسة علم النفس بجامعة أوكแลนด์.

(†) James H. Liu أستاذ صيني - أمريكي - نيوزيلاندي في علم النفس بجامعة فيكتوريا بنيوزيلاندا.

(‡) Robert Kurzban أستاذ علم النفس بجامعة بنسلفانيا.

ويمثل الميل إلى السيطرة الاجتماعية الأساس الذي تقوم عليه سيطرة جماعة الأغلبية والسلوك التمييزي، وهو وثيق الارتباط بالعرقية. ويستخدم الميل إلى السيطرة الاجتماعية لتفسير عديد متنوع من الظواهر الاجتماعية والسياسية: فقضايا وديناميات التعددية العرقية الإثنية يقع إدراكها على أساس السيطرة الإثنية (سيدانيوس وآخرون، 1997) أو على أساس التفاوت الإثني بين الأقلية والأغلبية في التوجهات القومية (ستايركلي وزملاؤه، 2010). وفوق ذلك، فتنظيم السيطرة الاجتماعية يصوغ دينامية التحيز بين الجماعات (لافين وآخرون، 2002). وعلى سبيل المثال، فباستخدام مدرج تنظيم السيطرة الاجتماعية يثبت جوست وطومسون^(*) (2000) أن «السيطرة المستندة إلى جماعة» و«معارضة المساواة» تلعبان دور المنبئ المستقل بالمركزية الإثنية وبتوجهات السياسة الاجتماعية بين كل من الأمريكيين الأفارقة والأمريكيين الأوروبيين. وعوضا عن ذلك فإن عرضا أعلى^(**) قريب العهد، حول السيطرة الاجتماعية والانتصار للتراتبية القائمة على أساس الجماعة (لي وآخرون، 2011)، يقرر أن تنظيم السيطرة الاجتماعية هو «بنية موحدة» (ص 1046).

ويمكن الدفع بأنه سواء كان تنظيم السيطرة الاجتماعية أو لم يكن بنية ثنائية العنصر أو موحدة، فهذا الأمر أقل أهمية من فهم ما يعكسه التنظيم: الشكل الشامل للتفاوت القائم على الجماعة. ويزعم لي وزملاؤه أن صلاحية تنظيم السيطرة الاجتماعية عابرة للثقافات، وأن «التفاوت بين الجماعات في التوجه نحو السيطرة الاجتماعية ليس بدعة مصدرها المجتمعات الفردانية» (2011، ص 1050). وعلى الرغم من ذلك، فإن تيرنر ورينولدز يذهبان إلى أن تنظيم السيطرة الاجتماعية لا يتعين تصويره باعتباره «متغيرا فرديا ثابتا يخص الاختلاف ويتمتع باستقرار نسبي، ولكنه يعكس أشكالا محددة من التفاوت على أساس الجماعة. والأفضل أن يفهم باعتباره توجهها جماعيا، يتنوع وفقا للتصنيف الذاتي في سياقات معاصرة، باعتباره دلالة الانتماء لعضوية الجماعة، دلالة موقع الجماعة والعلاقات بين جماعة وأخرى»

(*) Eric P. Thompson الأستاذ بجامعة واشنطن.

(**) meta-review هو العرض الذي يستفيد من عروض وأبحاث أخرى في الفرع المعرفي ذاته ويصدر عن جهة بحثية أرقى.

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

(2003، ص 202؛ وانظر أيضا شميدت وآخرين، 2003). ويمكن للتركيز على «الفروق الفردية» في التوجه إلى السيطرة الاجتماعية أن يحجب التفاوض الفردي والقائم على الجماعة حول الواقع الاجتماعي والخصوصية الحالة للسوابق والنتائج المترتبة على سياسة العلاقات بين الجماعات (هَدي^(*)، 2004؛ رايشر، 2004).

ما أهمية الفروق عبر المجتمعية في فهم ومساندة التفاوتات والأوضاع القائمة، المستندة إلى الجماعة، وتفسير التحول المجتمعي عبر الزمن؟ تحت أي ظروف تترجم العضوية في جماعة إلى تمييز، أو توافق، أو صراع؟ تحت أي شروط تفضي الهويات الجماعية إلى الفعل الجمعي أو تحول دونه؟ ما دور التصنيف الاجتماعي والذاتي والسياق الاجتماعي في هذه العملية؟ متى وكيف تسعى جماعة مُسْتَبَعَة إلى تمايز «إيجابي» في العلاقة مع الجماعات المسيطرة؟

هذه أسئلة لا يمكن لنظرية السيطرة الاجتماعية، وحدها، أن تقدم عنها إجابات شافية. فنظرية السيطرة الاجتماعية تختزل فهم السلوك السياسي في توجهات شاملة /دوافع سيكولوجية، طارحة رؤية للسلوك الاجتماعي والسياسي، حيث يكون الصراع بين الجماعات، وتوجهات الجماعات بعضها إزاء بعض، وما شابه، وعلى نحو غريب، سابقة على (بأكثر مما هي نابعة من) طبيعة التصنيف الاجتماعي والذاتي والعلاقات الاجتماعية مع الآخرين (تيرنر ورينولدز، 2003)⁽²⁾. ولا تبدو النظرية آخذة بنظر الاعتبار، على نحو كامل، أن توجهات الجماعات شأنها شأن هويات الجماعات، تصوغ البنية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي بمثل ما يصوغانها، وبالتالي فلا يقف الأمر عند حدود أنها مشتقة منهما. (رايشر وآخرون، 2010).

فالناس ينشئون توجهاتهم ويعيدون إنتاج التوجهات إزاء الذات والآخرين، وإزاء مسائل اجتماعية (مثل انعدام المساواة أو سيطرة الجماعة) بالاعتماد على التصنيف الاجتماعي واهتمامات التماهي الاجتماعي التي تنشأ في سياق العلاقات بين الجماعات (تايفيل وتيرنر، 1979). وتعالج نظرية السيطرة الاجتماعية الهويات الاجتماعية وعملية التصنيف الاجتماعي باعتبارها من

(*) Leonie Huddy أستاذ العلوم السياسية بجامعة ستوني بروك بنيويورك و Stephen D Reicher (Steve) أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة سانت أندروز الاسكتلندية.

ملاح «العالم الموضوعي» (آنتاكي*) وآخرون 1969) بأقل مما تعالجها باعتبارها من ملاح الفعل الإنساني، وكيفية تصنيف الناس لذواتهم وللآخرين.

التصنيف الاجتماعي والهوية الاجتماعية

ولا يعود تركيب السلوك السياسي، والسلوك بين الجماعات، وتوجهات الجماعات والتوجهات البيجماعية إلى تركيب توجهاتنا السيكولوجية (وأسسها «البيولوجية») بقدر ما يعود إلى تركيب، وطائرية الحياة الاجتماعية والسياسية وبنيتها وديناميتها. وهذا القول هو تبصر ينبع من أفكار أصبحت أساسا لعلم نفس أوروبي متميز وأصيل (مثلا، إسرائيل وتايفل، 1972؛ موسكوفيسي، 1972؛ موسكوفيسي، وماركوف 2006؛ وتايفل 1972) جزءا من رغبة أوسع وتحرك باتجاه تحول مجتمعي وسياسي داخل علم النفس الاجتماعي. وقد يكون واضحا الآن، وأكثر من أي وقت مضى، مغزى الاهتمام الملهم عند هنري تايفل بفكرة أنه «لا وجود لشيء يدعى فراغا اجتماعيا في الشؤون الإنسانية» (1972، ص 81)، خاصة عندما يكون المرء مهتما بدراسة العلاقات البيجماعية والتحول الاجتماعي من زاوية رؤية علم النفس الاجتماعي حقا.

وقد كان تايفل أول من تبين التأثيرات (المثيرة للدهشة) للتصنيف الاجتماعي البسيط ورسم خريطتها. وكانت «الخبرات الدنيا للجماعة، كما صار يشار إليها، هي الخطوة الأولى لتأسيس فهم، يقوم على علم النفس الاجتماعي، لعمليات الفرز والإدماج، وتخليق تمايز سيكولوجي بين الجماعات. وقد كان «الباعث» على تفضيل الزملاء من المنتمين إلى الجماعة (من داخل الجماعة) والانحياز لهم والتمييز ضد أولئك الذي اعتبروا من الآخرين (من خارج الجماعة) هو التصنيف التعسفي للجماعات. وظهر الانحياز لمن هم من داخل الجماعة في جماعات تكاد تكون بلا قيمة (انظر تايفل وآخرين، 1971، مثلا). وعلى سبيل المثال، فقد أثبتت التجارب أنه في مهمة تقرير نقطة (point allocation) ينحاز المشاركون لجماعتهم ويمارسون «التمييز» ضد الجماعة التي لا ينتمون إليها. وهكذا فقد ظهر برهان قوي على أن مجرد شعور المرء بالعضوية في جماعة تقف موقف النقيض من جماعة أخرى يمكن أن يترتب عليه تمييز بيجماعي.

(*) Charles Antaki أستاذ اللغة وعلم النفس الاجتماعي بجامعة لوفبره البريطانية.

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

وقد بدأ الاشتغال على عمليات الفرز والإدماج مع كامبل (*) (1956). الذي لاحظ أن تعزيز التناقض بين الجماعات كان من أهم مظاهر إنتاج الصور المقبولة. وقد مضى تايفل وويلكس بهذه الفكرة إلى مدى أبعد ليستخلصا منها مجموعة من النتائج الاجتماعية المترتبة عليها. وقد لاحظا أنه عند الحكم على مجموعة من المحفزات المادية (مجموعة خطوط) كان المشاركون عرضة لأن يقعوا في أنواع بعينها من «الأخطاء»: الإدماج داخل الجماعة والفرز بين الفئات. وتوصلت تجارب لاحقة إلى النتائج ذاتها (دواز وآخرون، 1978؛ إيزر، 1971 (**); ماغرتي (***) وبيني، 1988). وقد طرحت تفاسير عديدة على امتداد الطريق إلى دينامية الهويات الاجتماعية في السياقات البيجماعية. وعلى سبيل المثال، فقد ثبت بالتجربة أن الأخطار التي تتهدد الهويات الاجتماعية للناس تقابل بمحاولات لفرز المنتمين إلى الجماعة، على نحو إيجابي، عن غير المنتمين إليها (مثلا، بورهيس وجايلز، 1977؛ بريكويل، 1978). وعلى رغم ذلك فقد يحدث أن يتبين أن التماثل (سواء في المكانة أو التوجهات) يعزز التجاذب بين الجماعات (بروور وكامبل، 1976). وجرت أيضا مقاربات لقضايا تتصل بديناميات الهويات الاجتماعية لدى الجماعات الأدنى مكانة، الجماعات المُستتبعة. وعلى سبيل المثال، فإن تايفل وتيرنر (1986) يشيران إلى أن التخلي عن الهوية الاجتماعية الراهنة أو العثور على أبعاد مختلفة للمقارنة وتعزيز هذه الأبعاد (انظر لومان، 1966، كمثال كلاسيكي) قد يكون استجابة ممكنة في حالات تدني الاحترام للذات لدى التابعين لجماعة مستتبعة.

وقد زادت أهمية عمليات التصنيف الاجتماعي عندما خطت بها نظرية الهوية الاجتماعية (براون، 1995؛ تايفل، 1981 ب؛ تايفل وتيرنر) والتصنيف الذاتي (تيرنر، 1999 ب؛ تيرنر وآخرون، 1987) خطوة إلى الأمام. وتجاوزت تلك خطوة إلى الأمام، تجاوزت جوانب القصور الإدراكية في البحوث السابقة إلى تأكيد أكبر على السياق الاجتماعي للتفاعل الجماعي والمسائل المرتبطة به المتصلة بالسلطة، والمكانة، والفرز بين الجماعات الاجتماعية (بيليغ، 1976؛ تايفل، 1978).

(*) Donald Campbell (1916-1996) الاستاذ الأمريكي لعلم النفس الاجتماعي.

(**) J. Richard Eiser أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة شيفيلد البريطانية.

(***) Craig McGarty أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة ويسترن سيدني الأسترالية.

وقد وجدت نظرية السيطرة الاجتماعية ونظرية التصنيف الاجتماعي نفسيهما ناشطتين على جبهتين مترابطتين. الأولى، جبهة إدراكية، حافظت على تماسك جميع الفرضيات المتصلة بالعمليات الأساسية للتصنيف والفئوية. وكانت الفكرة وراء ذلك هي أن العالم بيئة بلغ تعقيدها درجة تُعجز الأفراد عن فهمها من دون آلية لتبسيطها وترتيبها (هاملتون وترويلر، 1986). ووفقا لهذا الرأي، فالتصنيف يمثل عملية تكيف أساسية (أولبورت، 1954؛ برونر، 1957). والثانية، جبهة «دوافعية»، بدأت كنظرية للدوافع تتصل باحترام الذات، نشأت عن فكرة أن تقدير المرء لذاته يتقرر عبر المقارنات داخل الجماعة. ووفقا لهذا الرأي، عُرِّفت الهوية الاجتماعية باعتبارها «تلك الجوانب من الصورة الذاتية لدى المرء المنبثقة عن الفئات الاجتماعية التي يتصور أنه ينتمي إليها» (تايفل وتيرنر، 1986، ص 16). وسوف نتخلق لدى أعضاء الجماعة حوافز لتعظيم الفروق بين الجماعات بتفضيل المنتمين إلى الجماعة، ولتأكيد التمايز الإيجابي لجماعتهم، على أساس من أي بعد ذي قيمة⁽³⁾.

وينعكس الانزياح عن الهوية الشخصية إلى الهوية الاجتماعية في انزياح سلوكي من الفعل اليُفردِي إلى الفعل البَيعِماعِي (تايفل وتيرنر، 1979). ويفرض بروز الهوية الاجتماعية من يعامل باعتباره من الجماعة ومن يعامل باعتباره من خارجها. ومُضي نظرية السيطرة الاجتماعية إلى حد الإشارة إلى أنه من دون التصنيف الذاتي، فإن السلوك الجماعي لا يكون ممكنا. فالسلوك الجماعي يعتمد على عمل من أعمال تعريف الذات. وسوف يقرر التصنيف الذاتي غير الموضوعي الكيفية التي يرى بها الفرد الآخرين، من حيث الهويات الاجتماعية المتاحة والبارزة.

وقد نقلت التطورات المعاصرة/الحديثة المتصلة بنظرية الهوية الذاتية والتصنيف الذاتي التركيز من الإدراكية التي ميزت النسخ السابقة إلى تعزيز فهم هوياتي الأساس للسلوك السياسي وللفاعل الإنساني، مع تركيز على العلاقة التبادلية بين الفئات الاجتماعية، والواقع الاجتماعي، والفعل الاجتماعي والسياسي (انظر، بين آخرين، كريسب وهيوستون، 2007؛ أونوراتو وتيرنر، 2004؛ رايشر، 2004؛ رايشر وهوبكنز، 2001؛ رايشر وآخرين، 2010). والفرضية الأساسية في دافع كهذا أن أشكال الهوية الاجتماعية وأشكال الفعل الاجتماعي تشترك في السياق والحدود والدلالة. وكما يقول رايشر وهوبكنز فإن «التصورات حول الفئة هي انعكاس حساس ومتغير

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

للعلاقات المتحولة بين الجماعات في عالمنا الاجتماعي» (2001، ص 396). وأهم من ذلك أن الهوية الاجتماعية يجري صوغها كمفهوم «يتوسط بين السياق الاجتماعي والفعل الذي تقوم به الذات البشرية» وليس باعتبارها «حقيقة سيكولوجية تقرر الحقيقة الاجتماعية» (رايشر 2004، ص 933)⁽⁴⁾. وتحاول نظرية الهوية الاجتماعية الإبقاء، ليس على تركيز تايفل، قبل كل شيء، على التمييز، بل بالأحرى على المقاومة. ووفقا لرايشر، فاهتمام تايفل «لم ينصب على حتمية السيطرة بل على إمكانية التحول» (رايشر، 2004، ص 931؛ انظر أيضا بيليغ، 2002).

وقد وجهت التطورات الحديثة في نظرية الهوية والتصنيف الذاتي اهتمامها إلى الكيفية التي نصف بها أنفسنا والآخرين، إلى كيفية تأثير هذه التصنيفات على الأحكام والأفعال، والكيفية التي تطور بها الهويات الاجتماعية والسياسية الملائمة لعضوية الجماعات، وبنوع التبعات التي يرتبها التصنيف الذاتي على الفعل الاجتماعي والسياسي. وتقوم دراسة هذه الاهتمامات على فكرة أن العالم الاجتماعي هو في حال سيولة دائمة، وأساس التصنيف الاجتماعي يكمن، تحديدا، في الحركة المتصلة وإدراك الذات هو «عملية مشروطة بالسياق» ومتغيرة بدرجة كبيرة» (أونوراتو وتيرنر 2004). وبحسب رايشر «لا وجود لشكل مُسلم به للتصنيف الاجتماعي أو للعلاقات بين الفئات، يظهر في جميع السياقات، ولا لسياق بعينه، يجري ترتيب فئاته، على الدوام، إلى الفئات ذاتها والعلاقات الفتوية ذاتها» (رايشر، 2004، ص 924-925). وفي عالم من الأيديولوجيات المتصارعة، والضغوط المؤسسية والسياسية، والتفاوتات البنيوية والاجتماعية فإن عملية التصنيف هي عملية دائمة الانزياح. وتشير الإحالات العامة والأكاديمية إلى الاستيعاب/الإقصاء الاجتماعي، والسيطرة الاجتماعية، والفرز والدمج، وتفهرس عددا متنوعا من الأفعال الاجتماعية المحددة. ولكي يتفهم المرء هذه الأفعال، فلا بد له من استكشاف «كيفية انتاج تعريفات الذات في السياق» (رايشر، 2011، ص 391). ويحضنا تراث الهوية الاجتماعية على التركيز على خصوصية العالم الاجتماعي والسلوك الاجتماعي وتعددية التصنيفات الاجتماعية والتعريفات الاجتماعية (وارتباطها بسياق اجتماعي). فالذات، والجماعات، وكذلك العالم الاجتماعي، ليست مفهومات واحدة أو ثابتة بقدر ما هي نظم علائقية مركبة يمكن تعريفها (ودراستها) على مستويات متنوعة من التعميم.

التصنيف الاجتماعي المتعدد والهويات المتعددة

يبرز البحث في قضايا التنوع الاجتماعي والثقافي، والتعددية الثقافية، وقضايا التمييز والتسامح، للعيان تنوع المواقع، والهويات، والعوامل الاجتماعية التي يسكنها الناس. فالخبرة بالمجتمع، والانتماء للجماعة، والتماهي الاجتماعي، تُفهم على أنها تتصل، بالأساس، بما يتعرض له الفاعلون الاجتماعيون من «تعدد في الاستنهاض، والتصنيف، والترتيب، والتسجيل، والتقييد، والتجنيد، وغالبا ما يكون ذلك بطرائق بالغة التناقض والتضارب» (ويذريل، 2009، أ ص4). ولا يمكن للمرء أن يفهم التنوع الاجتماعي والثقافي والتعددية الثقافية، وقضايا التمييز والتسامح من دون أن يأخذ في اعتباره المظاهر والتفاعلات المتنوعة بين الأفراد وما يترتب عليها بالنسبة إلى إدراك الذات والآخر، من دون تساؤل حول الكيفية التي تكون بها الهوية فاعلة (at play) أو داخلية في اللعبة (in play) بالنسبة إلى الفاعلين الاجتماعيين (ميرينو*) وتيليغا، 2011).

والهويات لا تنشأ خارج السياقات الاجتماعية. فالعلاقات البيئية، والبيئية، والبيئية (وما يتصل بها من قضايا تعريف الذات والجماعة) ليست في موقع علاقة جوهرية مع المنتمين إلى الجماعة، كنقيض للتمييزات الموجهة إلى غير المنتمين، لتعريف الذات وللتماهي الاجتماعي المقررين بالفعل. وكما يذكرنا رايشر (2004، ص934) فإن «أحد المنطلقات الأساسية لتراث الهوية الاجتماعية أننا نملك قدرا متنوعا من الهويات الاجتماعية الممكنة، وأنها حين نتصرف على أساس أي من الهويات الاجتماعية المكرسة، فنحن نتصرف على أساس المعتقدات، والمعايير والقيم المرتبطة بتلك الهوية»⁽⁵⁾. والمهم هو أن يتفهم المرء كيف تقوم البنى الاجتماعية للفئات الاجتماعية/العُضُويّة، وكيف أن العالم الذي غالبا ما يعد حقيقة مسلما بها من التصنيف الاجتماعي والإثني هو عالم متعدد، بأكثر مما هو مفرد، وأنه يتواصل إنتاجه، والتفاوض حوله، والتنازع عليه، عبر أفعال متعددة من التصنيف الاجتماعي. وعندما يفعل المرء ذلك فيتعين أن يكون قادرا على أن يوصف، ليس فقط الكيفية التي بها تدخل الهويات الاجتماعية نسيج العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات وتخرج منها، ولكن أيضا الكيفية التي يوقع بها الفاعلون الاجتماعيون

(*) María-Eugenia Merino الجامعة الكاثوليكية في تيموكو، تشيلي.

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

أنفسهم والآخرين، وما هي الأفعال الاجتماعية والتبعات الاجتماعية التي تترتب على ذلك. ولا تزال الدراسات التي تشتغل على الطرائق التي تُعرّف بها الأقليات الإثنية هويتها وتفسرها (خاصة أعضاء الجماعة الخاصة بها) نادرة، نسبياً، في علم النفس الاجتماعي والسياسي (ولكن انظر ليودار ونيكفابل^(*)، 2000؛ ميرينو وتيليغا، 2011؛ فيركيوتن، 1997، 2003، 2004، 2005؛ فيركيوتن ودي وولف 2002). وعلى سبيل المثال، فإن فيركيوتن ودي وولف، (2002) يبينان كيف أن أعضاء الأقليات الإثنية (الصينيين المقيمين في هولندا) ينشئون نسخاً مختلفة من الهوية في تفاعلات مع أعضاء جماعتهم هم، بحشد موارد خطابية وثقافية متنوعة، وبطرح تفاسير تعتمد، في آن معاً، الحتمية (دلالة المظهر، امتلاك صفات إثنية حاسمة أو الافتقار إليها، وأهمية الإيلاف^(**) المبكر) والفاعلية^(***) فيما يتصل بهويتهم كأعضاء في جماعة أقلية (الدور النشط والبناء للذات الشخصية في بنية الشخصية).

وتبين ميرينو وتيليغا (2011) كيف أن فئة الأقلية الإثنية المابوتشي^(****) في تشيلي لا يشار إليها، فقط، إشارة إثنية معيارية، بقدر ما تكون الإشارة إليها تأسيساً نشيطاً لها عبر استخدامها في سياقات تفاعلية. ويدير البالغون من المابوتشي قضايا التعريف بالذات والتماهي الجماعية باستخدام مرن لما يفهمونه من معارف مرتبطة بالفئة، وخصائص، وأنشطة ترتبط بـ «كون» المرء مابوتشيا وبـ «شعوره» بذلك. ويبين فالنتاين^(†) وسبورتن (2009)، في دراسة عن إنهاء التماهي والتنكر للهوية عند شباب اللاجئين الصوماليين في المملكة المتحدة، كيف يمكن أن تتوسط السياقات الفضائية والاجتماعية المختلفة، والمؤشرات الإثنية المختلفة، مثل لون البشرة، أو اللكنة أو الملبس في تقرير الثقل المقرر لما يجري تصويره من «أهمية

(*) Dr Jiri Nekvapil الأستاذ بجامعة تشارلز التشيكية وAngela de Wolf من جامعة أوترخت الهولندية.

(**) socialization، كما جاء في قوله تعالى «لإيلاف قريش» وفسره القرطبي بقوله «لتألف» قريش، أي تتوحد وتجتمع على ممارسات بعينها. والمقصود في النص الأصلي «العملية التي بها يتعلم شخص ما، وخاصة الطفل، السلوك بطريقة مقبولة في مجتمعه - أكسفورد أدفانسد ليرنرز».

(***) agentic هو المنظور المشتق من نظرية المعرفة التي ترى الناس ينظمون أنفسهم ويفكرون لأنفسهم بأنفسهم وليسوا مجرد كائنات عضوية يحكمها رد الفعل وتصوغها قوى البيئة أو الدوافع الداخلية.

(****) Mapuche جماعة من السكان الأصليين في جنوب وسط التشيلي وجنوب غرب الأرجنتين.

(†) Tim Valentine أستاذ علم النفس بجامعة غولدسميثس البريطانية وDeborah Sporton الأستاذة بجامعة شيفيلد.

ومتاحية لهويات بعينها، لدرجة تبرزها أو تطمسها، على نحو خاص، في فضاءات بعينها» (ص 171). وما عند المسلمين من «حديث عن هوياتهم الدينية والوطنية يكشف أيضا عن صورة مركبة من التماهي الاجتماعي» (هوبكينز، 2011؛ هوبكينز وكاهاني هوبكينز، 2004، 2006؛ هوبكينز وآخرون، 2007). ويشير هوبكينز وكاهاني هوبكينز (2004) إلى أبعاد متنازع عليها واستراتيجية لتأسيس الهوية بالإحالة إلى الكيفية التي يجري بها الكلام عن الهوية المسلمة في بريطانيا بطرائق مختلفة «بحيث يتيسر الترويج لمفاهيم مختلفة عن المصالح الجمعية» (ص 339). ويمكن بناء نسخ من الهوية المسلمة حول فهم مشترك متسام، وكذلك حول شعور بتميز جماعة فرعية. ويبين هوبكينز وكاهاني هوبكينز كيف أن الهويات يجري بناؤها، دائما، في سياق من التبرير والنقد وكيف أنها تخدم المصالح الاستراتيجية لتمثيل الذات.

وفي جميع هذه الدراسات، تُفهم قضايا التعريف الإثني للذات والتماهي الاجتماعي الإثني كنتيجة لعدد متنوع من العمليات البناءة التي تعبر عن تعريفات سائلة وسياقية للذات وللجماعة. وما تبينه هذه الدراسات، ليس فقط الكيفية التي يتحدث بها المشاركون عن هوياتهم الإثنية كأقلية والتي بها ينشئون هذه الهويات، ولكنها تبين أيضا كيف أن التصنيف الاجتماعي الإثني بعيد عن أن يكون عملية مفردة، بل هو أقرب إلى أن يكون عملية متعددة وعقلانية. وأعضاء جماعة الأقلية هم أنفسهم مدركون إلى حد كبير لما تنطوي عليه بُنى الهوية من دلالات بالنسبة إلى تعريف الذات والآخر وهم أنفسهم منتجوها، والمتنازعون حولها، ومن يبنونها، على نحو نشيط.

ويؤيد البحث التجريبي الاجتماعي النفسي داخل تراث الهوية الاجتماعية والتصنيف الذاتي أيضا الفكرة القائلة بأن العلاقات البيجماعية، والبيثقافية، والبيثائية (وما يتصل بها من قضايا تعريف الذات والجماعة) تعتمد على تصور التصنيف الاجتماعي كسياق متعدد عابر للفئات. وبحسب بروور (2010) فالأفراد في مجتمعات متنوعة ومركبة «لديهم عضويات انتماء متعددة بيجماعية، هي، موضوعيا، فئات متقاطعة» (بروور، 2010، ص 12؛ انظر أيضا روكاس وبروور، 2002)⁽⁶⁾.

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

ودراسة التنوع الاجتماعي والثقافي أمر يعنينا. فالتنوع ينطوي على اعتراف بأن الأشخاص يجري فرزهم وفقا لأبعاد اجتماعية كثيرة لها دلالاتها (بروور، 2010، ص11؛ وانظر أيضا عزي^(*) وآخرين 2011). وتطرح الحياة الاجتماعية علينا أمثلة بالغة الكثرة حول تشابك العضويات المتصورة وحول التصنيف عبر فئات عديدة. وقد أثبت علم النفس الاجتماعي التجريبي أيضا وجود مثل هذه الظاهرة في المختبر. وعلى سبيل المثال، فإن هول وكريسب يينان (2005) كيف يمكن لطرح معايير متعددة للتصنيف الاجتماعي أن يخفف التحيزات البينجماعية (كريسب وآخرون، 2001؛ كريسب وهيوستون، 2000، 2006، 2007)⁽⁷⁾. وقد أفضى النظر في الطرائق البديلة التي يمكن بها تصنيف الناس إلى تخفيف التحيز، وارتبط ذلك النظر بتقويم أكثر إيجابية لغير المنتمين إلى الجماعة (قارن شميدت وهيوستون، 2010). وقد تبين، على سبيل المثال، أن التعرض للتنوع يشجع على التماهي مع الفئات السائدة. وفي دراسة أجريت في إيرلندا الشمالية أثبت شميدت وآخرون (2010) أن من يعيشون في أحياء مختلطة كانوا أكثر قابلية للتصنيف الذاتي على أساس فئة مشتركة داخل الجماعة (إيرلندي شمالي) من أولئك الذين يعيشون في أحياء تقوم على الفصل.

ويمكن أيضا أن يفضي تحسين المواقف من المنتمين إلى جماعات أخرى (ما يدعى «إعادة التصنيف») إلى تخفيف التحيز (غايرتسر^(**) ودوفيديو، 2000). وقد كشف البحث التجريبي عن أشكال/استراتيجيات متباينة لإعادة التصنيف: تمثيل الهوية المزدوجة والجماعة الواحدة (دوفيديو وآخرون 2007، 2009؛ هوبكنز 2011). وبالنسبة إلى دوفيديو وزملائه (2007) فإن جماعات الأغلبية وجماعات الأقلية تظهر تفضيلات مختلفة بالنسبة إلى هذه الاستراتيجيات. فأعضاء جماعات الأغلبية أكثر ميلا إلى «اعتماد إعادة التصنيف باعتبارهم جماعة غالبية» (دوفيديو وآخرون، 2007، ص 305). في حين قد يختار أعضاء جماعة الأقلية هوية مزدوجة و«بالتحديد تلك التي قد تعكس هوية الجماعة الفرعية لديهم كما تعكس الصلة بالجماعة المشتركة، في آن معا» (ص 312). ومما يترتب على التصنيفات الاجتماعية المتعددة أن التسامح مع الجماعات الأخرى

(*) Assaad E. Azzi أستاذ علم النفس والاتصال البيشخصي بجامعة بروكسيل الحرة.

(**) Samuel Gaertner أستاذ علم النفس الاجتماعي، جامعة نيويورك و John Dovidio بجامعة ييل.

تكون له مظاهر متباينة كثيرة. وقد أثبتت رايجفاغ (*) وآخرون (2009) كيف يمكن أن يؤثر السياق الاجتماعي والتصنيف الاجتماعي على مدركات المهاجرين. فحيثما كانت كاثوليكية المهاجرين البولنديين بارزة، أظهر الأيرلنديون الشماليون البروتستانت توجهات أقل ترحيباً إزاء المهاجرين البولنديين. وتذهب فان دير نول (***) وآخرون (2010) أيضاً إلى أن التسامح مرتبط بالسياق. وقد بينوا كيف مال من شملهم بحثهم من الهولنديين إلى أن يأخذوا بعين الاعتبار «الجوانب المختلفة لما طُلب منهم أن يتسامحوا معه والمعنى المقصود بالتسامح المتوقع منهم» (فيركيوتن، 2010، ص 151). وقد توصلت فان دير نول وزملاؤها إلى أن من شملهم بحثهم عبروا عن توجهات منحازة تجاه المسلمين، وإن أظهروا قبولاً لبعض نشاطات بعض أعضاء تلك الجماعة، في بعض الحالات. وبوسع المرء أن يميز بين التحيز ضد المسلمين وكذلك اللاتسامح إزاء نشاطات عامة من قبل أعضاء الجماعة ذاتها كبعدين منفصلين.

الهويات الاجتماعية والحشد والتضامن الاجتماعي

وكما يتبين من كثرة من الأمثلة من البحث النفسي الاجتماعي والسياسي اليوم فالتنظير والتحليل المتصلان بالهوية، كموضوع ثابت، كشيء هو ببساطة موضع اتفاق، يتزايد تعقيدهما (بونويل وستوكوي، 2006؛ رايشر وهوبكينز، 2001؛ ويذريل، 2009، أ وب). وهناك تحرك ابتكاري اشتدت الحاجة إليه، باتجاه «كيفية تجميع الأفراد، وتعريفهم، وموضعهم... والكيفية التي بها تجيز الهويات الفعل الاجتماعي، وتنبت به، وتوجهه» (ويذريل، 2009، أ ص 1). نحن نعيش في عالم يمثل فيه التعبير عن الهوية وتعقيد الهوية ملمحاً للحيات والحكايا في الحياة العادية وفي الميديا، في آن معا. ومن الجدل حول مسقط رأس الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أو اعتناق السياسي الأمريكي ميت رومني عقيدة المورمون، إلى أعمال الشغب في أغسطس 2011 في لندن أو الأزمة المالية الراهنة في أوروبا، يجري النظر إلى الهوية، وتأسيسها، وتأسسها ذاتياً، باعتبار ذلك «طارئاً وإن كان منظماً، ومفتوحاً وقابلاً

(*) Wendy van Rijswijk باحثة في مصلحة السجون البريطانية.

(**) Jolanda van der Noll أستاذة علم النفس المجتمعي بجامعة فيرن، لاهاي.

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

للتنبؤ به، في آن معا» (ويذريل، 2009 ب، ص 4 - 5). هناك رابط حميم بين إنشاء الهويات والفعل الاجتماعي. وقد تكون إعادة الإنتاج التلقائية للهوية الوطنية، والحشد الجمعي، والسلوك المساعد ذو التوجه الاجتماعي وسلوك الحشود هي الأمثلة الأوضح على مثل هذا الرابط.

وبشكل يومي، يعاد إنتاج الدول الوطنية كأهم، ويعاد إنتاج مواطنيها كمواطنين، بطرائق باهتة على نحو ممل. وقد دعيت هذه الظاهرة «الوطنية المملة» (بيليغ، 1995)، وهي فكرة تبدأ بافتراض أن السيادة الوطنية ليست شيئا بعيدا في الحياة المعاصرة، بل هي حاضرة في كلماتنا البسيطة، في الخطابات المألوفة التي نأخذها كأمر مسلم بها (بيليغ، 1995، ص 126). وعادة ما يقال إن الرمزية الوطنية تستثير الرابطة السيكلوجية بالأمة ككيان مجرد (شاتز ولوفين، 2007) وأن بوسع المرء التمييز بين نوعيات مختلفة من الانتماء الوطني (شاتز وآخرون، 1999). لكن ما يشهده المرء هو الكيفية التي تتمظهر بها الوطنية في الممارسات الخطابية والاجتماعية التي يأخذها المرء كأمر مسلم بها (ووداك وآخرون، 1999) (*). وينشئ المجتمع ويجسد ممارسات روتينية تعيد إنتاج الأمة باعتبارها أمرا مسلما به. ويمثل علم الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي المرفوع فوق الساري، وإن لم يلحظه أو يبالي به معظمنا، تذكرا دائما بالسيادة الوطنية والهوية الجمعية. والممارسات الروتينية في الميديا، وصياغات الأخبار الوطنية، وتقرير الطقس الشائع، والعناوين الرئيسية عن الرياضة هي كلها مواقع خطابية لإعادة إنتاج تلقائية للأمة. فالكلمات الروتينية («نحن»، «لنا»، «هنا») والتمثيلات البصرية، والرموز، والمجازات الفضائية، هي «رأية» تعلن عن الوطن (آبيل وآخرون، 2006؛ وولوروك، وديكسون، 2004؛ يومول وأوزكيرملي، 2000) (**).

وتعتمد فعالية البلاغة الوطنية على بنية الأمة باعتبارها أمرا لا يمكن المساس به. والسياسيون شديدا البراعة في تجسيد الهويات الوطنية، مقدمين إياها باعتبارها طبيعية أو مسبغين عليها السرمدية عبر إحالات إلى التاريخ (أودوهارتي

(*) Ruth Wodak أستاذة دراسات الخطاب بجامعة لانكاستر البريطانية.

(**) Jacqueline (Jackie) Abell المحاضرة في علم النفس بجامعة كوفنتري البريطانية وErnest Wallwork من جامعة سيراكوز الأمريكية وUmut Özkirimli أستاذ العلوم السياسية بجامعة لوند السويدية.

وأوغسطينوس، 2008؛ تيليغا، 2008). ويمكن لتعريفات الفئات الوطنية وبُناها أن تصوغ الفعل السياسي. وعلى سبيل المثال، ففي أعمالهما المتصلة ببناء المصلحة الوطنية في اسكتلندا، لاحظ رايشر وهوبكنز (2001) كيف أن السياسيين استخدموا الهوية الوطنية لتأمين القيم التي يمكن أن تتأسس عليها المصالح الوطنية وتُرتجى. وعلى رغم أن كل السياسيين استدعوا الهوية الاسكتلندية، فلم يجمع الكل على الفهم ذاته لمعنى أن يكون المرء اسكتلنديا. وعلى سبيل المثال، فإن صورة الاسكتلنديين باعتبارهم صامتين ومستذلين جرى ربطها بمساندة مشروعات سياسية تتصل بالاستقلال وبأن يكون لاسكتلندا صوت. وكان هناك اتفاق ظاهر حول الصفات الوطنية المرتبطة بكون المرء اسكتلنديا (واستخدم هذه الصفات الأعضاء الاسكتلنديون في كل من حزبي العمال والمحافظين). لكن هذه الحاجة الظاهرة كانت تخفي أيضا، كما قال رايشر وهوبكنز، «خلفا عميقا حول طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تميز المجتمع الاسكتلندي (ص 389)»⁽⁸⁾.

وتعتمد فعالية البلاغة الوطنية أيضا على الخطابات المستخدمة لتوسعة حدود الجماعة الأم. والعلاقة بين الحشد الجمعي (السياسي) ومقولات سياسية مثل الهوية الوطنية هو مسألة تتصل بموضوعنا. يطرح رايشر وزملاؤه (2006) تفسيراً للهوية الاجتماعية في سلوكيات المساعدة في حالة محددة، هي تعبئة البلغاريين ضد ترحيل اليهود في الحرب العالمية الثانية. وبالتركيز على تحليل وثائق جرى الاستشهاد بها في «هشاشة الخير» لتودوروف^(*) للاعتراض على قانون الدفاع عن الأمة (الذي صيغ وفق نموذج قوانين نورمبورغ السيئة السمعة)، يكشف رايشر وآخرون الدور المحوري لثلاثة أنماط من الحجج (التي تتدرج من القومية إلى العالمية). أولا، حجج مقولة الاستيعاب التي تموضع اليهود كجزء من الجماعة الأم أكثر مما هم جماعة خارجية منفصلة (اليهود بلغار؛ اليهود زملاؤنا المهنيون؛ اليهود إخواننا في الإنسانية). وثانيا، حجج فئة المعايير التي تطرح فكرة مفادها أن سلوكيات المساعدة هي جانب أساسي في هوية الجماعة الأم (البلغار إنسانيون؛ يتعين على السياسيين أن يعتنقوا القيم المكرسة في الدستور البلغاري؛ يتعين أن تتصرف الكائنات البشرية بطريقة

(*) Tzvetan Todorov مثقف فرنسي من أصول بلغارية كتب عن مأساة اليهود تحت ضغط النازيين على حكومة بلغاريا إبان الحرب العالمية الثانية.

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

متحضرة وإنسانية). وثالثاً، حجج مقولة المصلحة التي تذهب إلى أن الجماعة الأم سوف تنزل بها نتائج سلبية إذا اضطهد اليهود (سوف تتأذى بلغاريا والبلغار إذا اختاروا إقرار تدابير معادية للسامية؛ سوف تعجز الكنيسة عن إقناع يهود بالتحول إلى المسيحية).

وبحسب رايشر وزملائه، فالتوجه السائد (وليس الحصري) في المحاجة يقوم على استنفار الهوية الوطنية («نحن البلغاريين»). وتؤمن الأيديولوجية الممثلة للسيادة الوطنية (بيليج، 1995) للمتحدثين موارد خطابية وجدالية قوية لتبرير استيعاب اليهود في الهيئة السياسية الوطنية. وقد أثبت رايشر وزملاؤه وجود علاقة مراوغة بين امتلاك هوية وطنية (وامتلاك طرائق للكلام على السيادة الوطنية) وبين التعبئة والتضامن الاجتماعي. وقد توسط الكلام على السيادة الوطنية، وإنشاء حدود المقولات (الاستيعابية) الوطنية وتوسعتها في تحقيق الحشد الجماهيري الفاعل ضد ترحيل اليهود في بلغاريا في أربعينيات القرن العشرين.

وقد أثبتت معالجات تعريفات المقولات في الدراسات التجريبية كيفية الارتباط الإيجابي بين استيعاب المقولة وترسيم حدود الجماعة الأم وبين سلوكيات المساعدة ومداخلات المشاهد. وعلى سبيل المثال، بين لافين وآخرون (2002) كيف أن المشاهدين أميل إلى مساعدة الضحايا الذين يوصفون باعتبارهم من الجماعة الأم. ووثق لافين وزملاؤه (2005) الرابط بين المداخلة في الطوارئ والهوية. فالغريب الجريح اللابس قميص كرة القدم الذي تشجعه الجماعة الأم أقرب إلى تلقي المساعدة من واحد يرتدي قميص فريق جماعة غريبة /فريق منافس أو قميصاً من دون علامة⁽⁹⁾. وكما قال لافين وزملاؤه فإن «استكشاف الدلالات الاجتماعية لحالة التدخل، على أساس الطريقة التي يتفهم بها المشاهدون العلاقات بين الفئات في السياقات الاجتماعية هو الذي يساعد على ظهور فهم جديد لسلوكيات المساعد» (2005، ص 452).

وقد وسع لافين وطومسون (2004) فهم الهوية الاجتماعية ليشمل دور المقولات الاجتماعية في ترجيح المساعدة عقب كوارث طبيعية. وتعتمد احتمالات التدخل على «ما إذا كانت الكوارث، أيا كانت بشاعتها، تبدو باعتبارها أحداثاً وقعت في مناطق الجماعة الأم ولأناس ينتمون إليها» (ص 241). وفي دراسة أخرى (سوباشيتش

وآخرون، 2011) (*) بدا أن التضامن مع الجماعات المحرومة (العاملين المستغلين) متصل بالتماهي مع الضحايا وبالهوية الاجتماعية الاستيعابية⁽¹⁰⁾. ويثير تفهم قضايا الحشد والتضامن الاجتماعي مسائل التماهي الاجتماعي مع الجماعة الأم. وكلما كان التماهي مع الجماعة واضحا ومباشرا، وكلما روعي التوسع في ترسيم حدود الجماعة الأم، زاد ميل الناس إلى المساعدة.

وتبين أعمال دروري ورايشر (2000) (***) حول علم النفس الاجتماعي المتصل بسلوك الجموع كيف يتصرف أفراد الجموع على أساس الهويات الاجتماعية الرئيسية. ويجري تحليل الأحداث التي انخرط فيها الدهماء باعتبارها مقابلات بيجماعية. فهي تبين أهمية فهم طبيعة الجماعيات والهويات الجمعية على أساس المراحل المختلفة من الأحداث الجماهيرية والتصنيف الاجتماعي الدينامي. ويذهب ستوت وآخرون (2001) (***) إلى أن «الزعارة/ الشغب» في نهائيات كأس العالم في 1998 كانت تفسيراً ضيقاً للمشاركة في اضطراب جمعي. وبأخذ التوجهات الفضائية والزمانية وتفسيرات المشاركين، أثبت ستوت وزملاؤه كيف أن «عملية متواصلة من التفاعل بين الجماعات والتفاعل داخل الجماعة الواحدة قامت بوظيفة توليد ثم تحويل طبيعة» الهوية الجمعية «للمشجعين» (ص 367) وكيف، وهو أمر ينطوي على تناقض، «أصبح الفعل العنيف بحق أعضاء الجماعة الغربية يُفهم باعتباره مشروعاً، بل في بعض الأحيان ضرورياً، بالنسبة إلى أولئك الذين سبق لهم اعتباره غير لائق» (ص 376). وفي دراسة إثنوغرافية حول أعمال الشغب التي ثارت احتجاجاً على ضريبة الرأس في المملكة المتحدة في 1990 يقدم ستوت ودروري (2000) تفسيراً لدور عمليات التصنيف الدينامية في مراحل مختلفة من الأحداث المتتالية. ويقول المؤلفان إنه «في كل مرحلة من الحدث، عكست إحداثيات فعل الدهماء تطبيقاً عقلانياً للأبعاد التعريفية للهوية الجمعية (بالنسبة إلى ضريبة الرأس Poll tax، أولاً؛ وبعد ذلك، بالنسبة إلى الفعل غير المشروع من جانب الشرطة» (ص 266). وما تثبته الدراسة هو أنه

(*) Emina Subašić الجامعة الوطنية الأسترالية، كانبيرا.

(**) John Drury محاضر في علم النفس الاجتماعي في جامعة ساسيكس البريطانية

(***) Clifford Stott من جامعة أبرتاي البريطانية.

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

عندما يتغير سياق التفاعل الاجتماعي يتغير أيضا التصنيف الذاتي: ففي المراحل المبكرة من الحدث كانت الهويات الاجتماعية للمشاركين تتحدد على أساس اعتراض ضد الحكومة؛ وفي مرحلة لاحقة تحددت هذه الهويات في ضوء الأفعال غير المشروعة من جانب الشرطة.

الهويات الجمعية والمشاركة والفعل الجمعي

نحن نعيش في زمن تثير فيه صور المحتجين في ميدان التحرير، وفي حركة «احتلوا»^(*)، وفي حركة «الغاضبون»^(**) الإسبانية وما شابه عديدا متنوعا من الصور والتمظهرات لنوع من الهوية الجمعية. وقد أعلن المحتج الكلي الحضور، في ديسمبر 2011، «رجل العام» في مجلة تايم الأمريكية التي كتبت ما يلي: «لم يكن بوسع أحد أن يعرف أنه عندما يشعل بائع فاكهة تونسي جوال في نفسه النار في ميدان عام، فإن ذلك سيثير احتجاجات تسقط ديكتاتوريين وتبدأ موجة تمرد عالمية. وفي 2012، لم يقف الأمر عند حدود جهر المحتجين بشكاواهم؛ لقد غيروا العالم».

و«الثوار» في ميدان التحرير، و«المحتلون» في وول ستريت، و«الغاضبون» في مدريد هم هويات جمعية مُفعَّلة أصبحت موضوعا لجدل وتعليق في المجتمع والميديا. وهم يبينون كيف يتأق للأفراد أن يعبروا عن الفاعلية، والطاقت السياسية، والنضال من أجل التحول الاجتماعي ويسيطروا عليها. وتتخلق الهويات الجمعية (السياسية) ويجري تأكيدها باشتراك المرء في أفعال سياسية وبأدائه لها، وبإظهار المرء مواقف لفظية، وثقافية، وسياسية مرتبطة بذلك⁽¹¹⁾.

ونحن نعيش أيضا في زمن تتعرض فيه أفعال الجماعات والمجتمعات للتسفيه أو يُنظر إليها، من جانب صناعات السياسات أو السياسيين، باعتبارها أعمالا خطيرة. وفيما يلي مقتطف من بيان الموقف الذي اتخذته رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بليز، الذي كتب في قسم «التعليقات الحرة»⁽¹²⁾ من الغارديان الإلكتروني يقول:

(*) Occupy الفرع الدولي لحركة احتلوا وول ستريت.

(**) indignados حركة الاحتجاج التي فجرتها الأزمة المالية في إسبانيا في 2008.

القضية الكبرى هي جماعة الشباب المُستبعد، الساخط، الواقف خارج التيار الاجتماعي الرئيسي والذي يعيش في ثقافة اختلاف مع أي قوانين أو سلوكيات لائقة.. وبحسب خبرتي فإنهم يمثلون مشكلة محددة تماما تتطلب حلا محددا وعميقا.. وهذا أمر يصعب قوله، وأنا مدرك بالطبع أن هذا هو أيضا تعميم. لكن الحقيقة هي أن كثرة من هؤلاء الناس جاءوا من عائلات نزل بها اختلال وظيفي عميق، وتعمل وفق شروط كاملة الاختلاف عن بقية المجتمع، سواء من الطبقة المتوسطة أو الفقيرة.

ويرسم تعليق بليز صورة عالم اجتماعي تقوم بين جماعاته حدود غير قابلة للاختراق، وتحكم مجتمعه تقسيمات صارمة؛ إنه مجتمع التناقض بين «نحن» (المواطنين المستقيمين المتحضرين) و«هم» (الأفراد والعائلات من المشوشين). ويمكن اعتبار دعوة بليز تعبيرا مميذا عن رؤية للمجتمع وللعلاقات الاجتماعية لا تأخذ باعتبارها الفكرة القائلة بأن الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين ينشئون، على نحو نشط، هويات شخصية وجمعية بأكثر مما يطبقون، على نحو سالب، بعض التوصيفات الثقافية أو السياسية للهوية. ويبدو أنه عجز عن إدراك الطبيعة المتعددة للهوية والانتماءات المركبة التي يعبر عنها الناس ويلحقونها بالعلاقات الاجتماعية.

وقد كان أحد الأسئلة المركزية حول أعمال الشغب في أغسطس 2011 في المملكة المتحدة هو: من هم المشاغبون؟ وهذا هو السؤال الذي حاول توني بليز الإجابة عنه. وكان الافتراض السياسي المبدئي المنتشر أن المشاغبين كانوا، إلى حد بعيد، من الأعضاء الشبان في العصابات السوداء (ممن لهم صحيفة جنائية). وقد تحدى بحث بعنوان «قراءة أعمال الشغب» أجرته صحيفة الغارديان (بالتعاون مع مدرسة لندن للعلوم السياسية والاقتصادية) هذه الرؤية بإظهار تنوع المشاركين في الشغب⁽¹³⁾.

وبينت الدراسة أنه على رغم زيادة عدد المشاركين السود⁽¹⁴⁾، عموما، فقد تباينت الإثنية على نحو ملموس من حي إلى الآخر. وعلى سبيل المثال، فالأشخاص الذين أجريت معهم استجابات في سالفورد ومانشستر كانوا، غالبا، من البيض، في حين كانت هناك نسبة أكبر من الأقلية الإثنية (السود والآسيويين) أو من الخلاسين،

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

في مناطق أخرى. وكذلك فقد أعلن 32 في المائة ممن جرى استجوابهم أنهم لم يسبق أن صدرت بحقهم أحكام إدانة.

ويؤيد التقرير الذي أدى مهمة مستقلة (2011)، والذي دبجته لجنة المجتمعات والضحايا المعنية بالشغب (خمسة أيام في أغسطس) التي حققت في أسباب الشغب، وجهة النظر القائلة بأن مثيري الشغب لم يمثلوا جماعة متجانسة من الأفراد نبعت أفعالهم من الأسباب ذاتها. وخلصت اللجنة إلى أنه «ما من جماعة واحدة مسؤولة» (ص13). ووفقا للتقرير، فإن 42 في المائة من المشاركين في الشغب كانوا من البيض، و46 في المائة كانوا من السود، و7 في المائة من الآسيويين، و5 في المائة صنفوا تحت بند إثنيات أخرى. وحدد التقرير خمس فئات: أعضاء في الجريمة المنظمة، معتدون عنيفون ارتبطوا بإشعال الحرائق وبالهجمات العنيفة ضد الشرطة، و«نهابو آخر الليل»، وانتهازيون («أناس تفاعلوا مع اللحظة»)، و«متفرجون» (وأناس تصادف وجودهم). وجدير بالاهتمام أن الإثنية تراجعت مكانتها هنا، إبان رسم الإطار الاجتماعي للمشاعبين. ويزعم التقرير أن هذه لم تكن اضطرابات عرقية وأن غالبية المشاعبين الذين جرت إدانتهم، لاحقا، لم يكونوا أعضاء عصابات.

والتفت تقرير «قراءة أعمال الشغب»، أيضا، إلى تناقض بين ما كان يقوله «المشاعبون» وبين ما اعتبرته الحكومة السبب الرئيسي في الشغب: ثقافة العصابات. وبدلا من شغب أثارته العصابات، التفتت الدراسة إلى ظهور شعور بالمعية بين أناس صنفوا باعتبارهم «أعضاء عصابات»: «شعور بعدو مشترك، قضية مشتركة، هو الذي جاء بأعضاء عصابات من مختلف الرُّبُوع - عصابات تُعرَف، جزئيا، بالدفاع عن الرُّبُع وبالعداء لأولئك المنتمين إلى مناطق أخرى - للتعاون طوال مدة استمرار الاضطرابات» (15).

ولا يمكن فهم طبيعة هذه الأحداث خارج إطار سيكولوجي اجتماعي يبرز الاستنهاض (*) المتبادل للهوية الجمعية والفعل الجمعي. ويدور الصراع السياسي، وكذلك التوافق السياسي، حول مقولات الهوية والمشاركة. وكما يقول كلاندرمانز

(*) interpellation يمكن ترجمتها إلى التداعي، وهذا مصطلح صكه الفيلسوف الماركسي الفرنسي آلان توسير ليشير به إلى قدرة الأيديولوجية المهيمنة على توجيه الفرد، عندما تتحول إلى قوة داخلية مضمرة يستنهاضها النداء ممن هم رموزها المعترف بهم، كأشخاص أو مؤسسات.

(2003) فقد «أصبحت مشاركة الحركات طريقة شائعة في العمل السياسي» (ص 670). وقد جرى تخليق الحركات الاجتماعية والسياسية الكبرى وتوجيهها وقيادتها عبر إنشاء وتكريس المقولات. ويعيد التركيز على الهوية الجمعية تأكيد دور ودلالة الفاعلية عند الفاعلين الاجتماعيين.

ويعبر رايشر عن هذه الفكرة تعبيرا صحيحا عندما يكتب قائلا إنه «قد يكون من الأفضل النظر إلى الهويات باعتبارها مشروعات» (رايشر، 2004، ص 935). وإظهار الهوية الجمعية، وتوصيف المقولات، والاستشهاد بها في التعليق الاجتماعي والإعلامي (عندما يقال، مثلا، «ثوريون»، «ساخطون»، «عائلات مضطربة»، «أعضاء عصابات»، وما شابه) هما لحملة السياسة وسداها. فالسياسة هي تخليق الهويات، والجماهير، والولاءات، وحشد أشكال من التفاعل السياسي الخلاق، وصوغ هويات جمعية جديدة. ويمكن للمنتمين إلى جماعات عالية المكانة أو متدنية المكانة، أو لخليط من الفريقين، أن يقدموا على الفعل الجمعي (فان زوميرين وأير 2009؛ فان زوميرين وکلاندرمانز، 2011) (*). والناس تشارك لأسباب متباينة (کلاندرمانز، 2003).

ومن أهم ما قيل في استبانة العلاقة بين الهوية الجمعية والفعل الجمعي أن الاستعداد للانخراط في فعل جمعي يتعاضم عندما تصبح الهوية الجمعية مسيسة (سامون وکلاندرمانز، 2001). وعلى سبيل المثال، ففي دراسة عن التأييد الذي يلقيه الإسلام السياسي والفعل السياسي بين الجيل الثاني من الأتراك والمغاربة المقيمين في أوروبا توضح فلايشمان وآخرون (2011) (**). كيف تؤدي التصورات حول التمييز إلى تسييس شباب المسلمين الأتراك والمغاربة بزيادة استعدادهم للانخراط في فعل سياسي. ولا يوجد «شكل إجمالي» واحد للمسلمين السياسيين. فما يعد مسلما سياسيا هو «نتاج مستويات التفاضل في المساندة للإسلام السياسي و/أو الفاعلية السياسية» (ص 645). وبالتركيز على الأطر المفهومية لدى الفاعلين الاجتماعيين بالنسبة إلى «الاعتدال» و«التطرف»، يبين هوبكنز وكاهاني هوبكينز (2009) كيف أن توصيفات المسلمين للهوية، في كلمات تلقى في أوساط الجاليات،

(*) Martijn van Zomeren من جامعة VU أو Vrije Universiteit الهولندية و Aarti Iyer من جامعة كوينزلاند الاسترالية.

(**) Fenella Fleischmann من مركز البحوث الاجتماعية في برلين.

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

«تعكس مشروعات الهوية الخاصة بهم وأشكال الفعل الجمعي التي يرغبون في تنظيمها» (ص 111). وتبدو البنى المختلفة لـ «التطرف» (مثلا، باعتباره منافيا للإسلام) باعتبارها دافعة لمجادلات اجتماعية وسياسية ضد تأسيس «معياري يمكن به الحكم على الصور الجانحة أو المشوهة من الهوية والتعرف على التطرف» (ص 111) وضد البنى الجوهرانية للهوية المسلمة.

وبينت دراسة أجرتها ولز (2009)^(*) حول حملة أجور المعيشة لمواطني لندن^(**) كيف أن الفعل السياسي ومساندة التغيير يمكن أن يغذوهما تخليق هويات متسامية، وكذلك إدارة التنوع في عاصمة متعددة الثقافات. ووفقا لما قالته ولز فإن الأشكال المختلفة من «ترقية الهوية» وإدارة الفعل السياسي قد جرى استخدامها. وشمل ذلك إحلال التماهيات الجديدة محل الانقسات، وتعزيز التعايش بين التماهيات المتعددة الطبقات، عبر مقولات متسامية («المجتمع الأوسع» أو الجماعة القومية المتخيلة). وترى ولز أن مسائل السياسة، والحشد، والتمكين الفردي والجمعي، والتحول الاجتماعي يمكن إدارتها عبر إدارة الهوية الاجتماعية. ويعتمد الفعل السياسي من أجل التحول الاجتماعي على إدارة التماهي الاجتماعي عبر اختلافات الخبرة.

والتعريفات التي تبدو مختلفة للهوية تنطوي على مؤثرات على أشكال ومظاهرات الحشد والفعل الجمعيين⁽¹⁶⁾. وي طرح علم النفس الاجتماعي المشتغل على الاحتجاج (كلاندرمانز، 1997؛ كلاندرمانز وآخرون، 2008) مزيدا من الرؤى الكاشفة للعلاقة بين الهوية الجمعية، والتماهي الاجتماعي، والفعل الجماعي. وعلى سبيل المثال، فإن سايمون وآخرين^(***) (1998؛ انظر أيضا دي ويرد وكلاندرمانز، 1999)^(****) يرون أن التماهي مع أعضاء في منظمة حركية هو أمر بالغ الأهمية. ويؤدي التماهي القوي مع جماعة ما إلى ترجيح المشاركة.

(*) Jane Wells من مدرسة الجغرافيا بجامعة كوين ماري، لندن.

(**) London Citizens Living Wage Campaign حركة أسسها أرباب عائلات في شرق لندن في 2001 بهدف تحسين الظروف المعيشية للعاملين وتعزيز مؤسسة الأسرة.

(***) Bernd Simon أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة ألبرشتس المسيحية في كييل بألمانيا.

(****) Marga De Weerd باحثة هولندية.

وبحسب سايمون وكلاندرمانز (2001) فهناك رابط بين ما يدعوانه «هوية جماعية ميسسة» والنضال من أجل السلطة عبر الفعل السياسي. وطبقا لما تجده عنهما فلا بد من فهم الهوية الجماعية الميسسة باعتبارها «شكلا من الهوية الجماعية التي تستند إليها المحفزات المعلنة لدى أعضاء الجماعة للانخراط في مثل هذا النضال من أجل السلطة» (ص 323)⁽¹⁷⁾. والغضب واحد من المحفزات المنصوص عليها عادة للمشاركة في الفعل الجمعي. وعلى رغم ذلك، فوفقا لما يقوله ستيرمر وسايمون (2009)^(*) فدور الغضب والمشاركة هو دور محدود في الاحتجاج. ولا يفعل الغضب فعله إلا بالنسبة إلى «الاحتجاج العدائي» (لتقليل السلبية في وضع الفرد) ولكن لا دور له في الاحتجاج الوظيفي (لإنجاز أهداف جماعية). وكما يقول المؤلفان، فالأهم هو ترجمة الغضب (إزاء الظلم الجمعي، مثلا) إلى هوية جماعية ميسسة.

وتترتب على تأكيد الهوية الجماعية الميسسة أمور كثيرة. فالهوية الجماعية الميسسة تؤمن لـ «أعضاء الجماعة منظورا ذا دلالة بالنسبة إلى العالم الاجتماعي ومكانهم فيه» (سايمون وكلاندرمانز، 2001، ص 327). وعلى سبيل المثال، فوفقا لما يقوله كلاندرمانز وآخرون (2008) فالفعل الجمعي والمشاركة من جانب المهاجرين (وهم يحولون السخط إلى فعل) يمكن إشعالهما بشعور بالاندماج في المجتمع، وبإنشاء هوية جماعية ميسسة ترتبط بالقدرة على الفعل في مواجهة المظلوميات (انظر أيضا سايمون وغرابو، 2010 حول تسييس المهاجرين الروس في ألمانيا). وقد تبين أيضا أن المشاركة في الاحتجاج تعمق التماهي وتدفع باتجاه التمكين الجمعي (دروري ورايشر، 2009). وقد أثبت كلاندرمانز وآخرون (2002) كيف أمكن لشعور بالهوية الجماعية لدى مزارعين من إسبانيا وهولندا أن يحفز على الاستعداد للمشاركة في احتجاج للمزارعين ويتنبأ به. وقد استكشف فان ستكلنبورغ وآخرون (2009) ما إذا كانت الديناميات التحفيزية لدى المحتجين الأفراد قد خففها السياق الاجتماعي للحركة. وأشارت النتائج إلى إجابة بالإيجاب. وبحسب ستكلنبورغ وزملائه فإن «الرغبة في التعبير عن وجهة النظر الفردية، عندما تتعرض قيم المرء للانتهاك، تؤثر على الحوافز التي تدفعه للاشتراك في الاحتجاج» (2009، ص 831).

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

وتتوقف قوة «تسييس» أو «حشد» الهوية الاجتماعية (أو «دفعها للتطرف»، بالنسبة إلى البعض) على الطرائق التي تنشأ بها الهويات الجمعية، وعلى السياق الاجتماعي الذي تظهر فيه أو يجري العمل بمقتضاها فيه. وهذه عملية تتأدى على مستويين: على مستوى الأفراد المشاركين في فعل جماعي (أناس، ناشطين في حركات اجتماعية) وعلى مستوى أولئك الذي يرغبون (وهم عادة السياسيون، وجماعات الضغط، وما شابه) في التأثير على الفعل الجماعي لأغراض سياسية. وفي ساحة السياسة، تلتقي المصالح السياسية (انظر هدي، 2003) مع الهويات والمصالح الجمعية. والتسييس نتيجة للتفاعل بين الاثنين. وعلى سبيل المثال، فيمكن أن يفضي تسييس «جريمة من جرائم الكراهية» إلى تغير أو تحول في تصورات أعضاء الجماعة عن التمييز. وتشير إحدى النتائج الجديرة بالاهتمام إلى فكرة مؤداها أن بعض التعبيرات عن التحيز يصعب إرجاعها إلى تفاوتات بين الجماعات وبالتالي فهي تثير قدرا أقل من الشعور بالغضب، ومن الاحتجاج، والفعل الجماعي (انظر إليمرز^(*) وباريتو، 2009).

استكشاف الهويات والفعل الاجتماعي

دفع هذا الفصل بأن الهوية الاجتماعية والجمعية هي الفيصل في كثرة من الطرائق التي ينشأ بها الفعل الإنساني. والهويات تُنتج بالتفاعل مع الآخرين، في إطار علاقات بين جماعة وأخرى وعلاقات داخل الجماعة. والفعل الاجتماعي هو من «وظائف السياق لأن تفعيل العمليات الاجتماعية يتوقف على متغيرات اجتماعية» (رايشر، 2004، ص 921). وعوضا عن الادعاء بأن السلوك البيجماعي يتقرر، في كليته، بتوجهات التراتبية الاجتماعية وتوجهات السيطرة الاجتماعية، فلا بد من أن تكون لدى المشتغلين بعلم النفس السياسي القدرة على بيان الشروط التي تفضي إلى تخليق الهويات الاجتماعية والجمعية وتأكيدها، وبيان الكيفية التي تتبادل بها الهويات الاحتواء والتيسير. والرؤية التي تحتوي تراتبية اجتماعية وسيطرة اجتماعية هي التي تُعرّف

(*) Naomi Ellemers أستاذة علم النفس الاجتماعي والمنظمات في جامعة ليدن وManuela Barreto أستاذة علم النفس التنظيمي بجامعة بورتو البرتغالية.

فكرة الهوية وتعمل معها، باعتبارها نتاجا للسيكولوجية الفردية، والتقييد المجتمعي والسياسي. ولكن الحياة الاجتماعية والسياسية تعكس مواقع كل من الهوية المستقرة والسائلة. وأساس السلوك الاجتماعي والسياسي هو الجهد المتواصل لتكوين مواقع الهوية، والدفاع عنها، ورفضها، وتأكيدا؛ وفي قلبه تكمن عمليات التصنيف الاجتماعي والتماهي الاجتماعي. وتعكس الهويات الاجتماعية وارتباطها الدقيق بالفعل الاجتماعي والبنية الاجتماعية، والتنظيم الاجتماعي، والثقافة التي هي جزء منها.

وإنشاء الهويات وإعادة إنشائها يحدثان في سياق ممارسات اجتماعية ويجري إنتاجهما لإدارة حالات اجتماعية، ولتنظيم فعل «جمعي». ويجسد الفاعلون الاجتماعيون بأفعالهم ويطورون مفهومات عن علاقات بيجماعية (تشمل السيطرة، والتفاوت، والاستيعاب، والإقصاء، وما شابه). وتصادق البنى المختلفة للهوية على مسارات معينة للفعل وتيسرها. ولا بد لبحوث علم النفس السياسي من أن تكون قادرة على توصيف وفهم العلاقة الاجتماعية النفسية بين الكيفية التي يجري بها تخيل وتنظيم الجماعات الاجتماعية والمجتمعات، وأنماط، وأشكال الأفعال الجمعية السياسية والاجتماعية، التي تترتب على ذلك. ولا بد لبحوث علم النفس السياسي من أن تكون قادرة على أن تشمل وتطور رؤى للسلوك الاجتماعي والسياسي، لا تكون فيها الأسبقية للصراع البيجمعي، والمواقف البيجمعية، وما يماثلها، على طبيعة التماهي الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، بل تكون نابعة منها ومؤسسة لها. والمهمة الأولية لعلم النفس الاجتماعي المشتغل على الهوية هي طرح فهم لـ «الكيفية التي يتوصل إليها الناس للتشارك في فهم العالم وللعمل فيه» (رايشر، 2011، ص 392؛ وانظر أيضا هوبكنز، 2011). وكثيرا ما يُفترض أن «المجتمع منقسم على نحو واضح إلى ثقافات، ومجتمعات وجماعات متجانسة، لها حدود خارجية ذات علامات خارجية واضحة، حيث تتميز هذه المجتمعات بعدد كبير من الخواص المشتركة والأساسية والتقاليد الثقافية ذات العلامات الواضحة» (ويذريل، 2009، ب، ص 9). ولا بد للمشتغلين بعلم النفس السياسي من مقاومة إغراء عزل المقولات الاجتماعية والسياسية ومعالجتها باعتبارها مقولات متميزة، ومستقرة، وأحادية البعد.

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية

وهذه رؤية مهمة يمكن لها أن تسهم، على نحو يعتد به، في البحوث حول الأسس السيكولوجية لسياسات الهوية.

وتعتمد الديمقراطية الصحيحة على التساؤل حول الكيفية التي تُنتج بها المقولات المتصلة بالذات والآخر، والانقسامات السياسية، والمقولات السياسية، والهويات الاجتماعية والسياسية، ذات الصلة بالأنشطة السياسية، والحشد والفعل الجمعيين، وتُعيد إنتاجها. وهذا هو الشغل الشاغل لدى الفاعلين الاجتماعيين من النخبة ومن العامة، في آن معا. وإذا كان علم النفس السياسي يدعي الاهتمام بدراسة العملية السياسية الديمقراطية، فيتعين عليه، إذن، أن يدرس، بمزيد من الاهتمام، الكيفية التي تُنتج بها الهويات الاجتماعية والجمعية في سياقات من الفعل الاجتماعي والسياسي. وتعيد الهويات الاجتماعية والجمعية، والمقولات السياسية، إنتاج القيود الخارجية (الاجتماعية والسياسية)، وكذلك فهي تنظم الفعل الاجتماعي والسياسي من الداخل. وإذا أخذ المرء المقولات والهويات السياسية كأمر مسلم بها فهو يخاطر بالانزلاق إلى سياسات محافظة وغير ديمقراطية. وإذا اعتبر المرء أنها ذات نهايات مفتوحة وتنطوي على دينامية للانزياح فهو يفتح الطريق لسياسات ليبرالية وتقدمية.

ويمكن للرؤى الكلاسيكية عند تايفل وتيرنر، والتطورات الحديثة في الهوية الاجتماعية، ونظرية التصنيف الذاتي، وعلم النفس الاجتماعي المعني بالفعل الجمعي، أن تزود علم النفس السياسي بحافز متحول في البحث في العلاقات البيّجماعية، وفي تكوّن الهويات الاجتماعية والسياسية، والفعل الجمعي. ويتعين أن يعتمد هذا الحافز الجديد على جانبين مهمين: (أ) طريقة ابتكارية للتفكير في الجماعات ودورها في البنية والتنظيم الاجتماعيين، والرابط بين سلوك الجماعة والهوية الاجتماعية المشتركة؛ (ب) أسلوب جديد في التفكير في العلاقات البيّجماعية، باعتبارها حقائق سيكولوجية، «تعبيرا عن الكيفية التي يعرّف بها الناس أنفسهم اجتماعيا وتعبيرا عن فهمهم لحقيقة العلاقات البيّجماعية القائمة بينهم» (تيرنر، 1999 ب، ص 19).

ويستتبع هذا الحافز الجديد فهما للطبيعة المقطعية للهوية؛ والشبكات المعقدة للتماهيات الاجتماعية التي يصوغها الأفراد داخل مقولات الهوية وعبرها،

وتعددية التموقعات استجابة للتصنيفات داخل الجماعة والتصنيفات البيجماعية. وإذا كان لعلم النفس السياسي أن ينجز دراسة مُرضية للكيفية التي يمكن بها للسلوك السياسي (والسلوك الاجتماعي، بشكل أعم) أن يصبح أداة لإنتاج، وتحويل، وتغيير، العلاقات الاجتماعية، ففكرة الهوية، بالتالي، يتعين أن تكون جزءا مركزيا من لغته النظرية والإمبيريقية.

الذاكرة الجمعية والسرديات السياسية

من نموذج الذاكرة الأرشفية إلى الخبرة المعيشة
تقع الذاكرة في مركز الخبرة الإنسانية.
الذاكرة هي ما يجعلنا بشرا. الماضي هو موقع
للمعنى الاجتماعي. هذه مقولات يتفق معها
معظم علماء النفس. وتستند صدقية هذه
المقولات إلى سؤالين أساسيين: (أ) كيف تُدرس
الذاكرة على نحو يجمع بين التناقض والتفاعل،
بين الحفظ والفقد، بين التذكر والنسيان،
ويشمل العلاقة بين الذاكرة، والهوية، والسرديّة؟
و(ب) كيف يكون التوفيق في التمييز بين
الذاكرة كملّكة فردية، والذاكرة كظاهرة جمعية
أو اجتماعية. ويرسم هذا الفصل صورة عامة
لبعض القضايا التي تنشأ عن محاولات متباينة
للتوصل إلى إجابات عن هذين السؤالين،
وخاصة الإجابات التي لها اتصال خاص بعلم

«لكي يتيسر التغلب، بنجاح، على
الازدواجية بين الذاكرتين الفردية
والاجتماعية، يحتاج المرء إلى أن
يعتبر الذاكرة نتاجا اجتماعيا
وثقافيا، وأن يعتبر التذكر/النسيان
ممارسات اجتماعية وثقافية»

النفس السياسي. وي طرح هذا الفصل المبادئ الرئيسية لمقاربة اجتماعية - ثقافية للبحث حول الذاكرة الاجتماعية، مع تركيز على السرديات السياسية، والتذكر، والذاكرة الوطنية المتصلة بأحداث اجتماعية - سياسية وبالتوافق مع الماضي. وينتهي الفصل بصورة عامة موجزة للنتائج المتضمنة (والتوصيات) لعلم نفس سياسي معني بالذاكرة الجمعية.

وفي كتابه «دلالة النهاية» يكتب الروائي البريطاني جولييان بارنز: «مع تساؤل عدد الشهود على حياتك، تتضاءل إمكانية الإسناد، وبالتالي يتضاءل اليقين بالنسبة إلى ما أنت عليه أو ما كنت عليه». ويعبر هذا المقتطف، في إيجاز، عن عارضية الذاتية. وما يُلمح إليه هو أن الزمن البيوغرافي^(*) لا يتطابق تماما مع الحقيقة البيوغرافية، لكنه يتطابق مع إعادة الإنشاء، على نحو تعددي، للماضي / للزمن الذي يتكشف للناس. وما وجده بارنز، كما وجدته كثرة منا، هو أن ما ندعوه «الذاكرة الفردية» المتصلة بحياة المرء تبدو، ظاهريا فحسب، «ملكية» تخص الذات. وبدلا من ذلك، فنحن نجد لها موزعة على نحو يتجاوز شخص الواحد منا، وربما «يتجاوز رأس المرء» (برونر، 2001)، وتتوسط فيها العلاقات الشخصية والاجتماعية، والبيئة المادية. وعلاقتنا بالماضي وبالأخرين هي أمر غير مكتمل. وذكرياتنا (وهوياتنا) ليست الجوهر الكامن داخلنا، بل هي أقرب إلى أن تكون نتيجة تخليقات وزملات للذات بالنسبة إلى شبكات من أنشطة موزعة ومُوسَّطة. ذكرياتنا تتموقع داخل فضاءات عقلية، ومادية، وثقافية. وتاريخنا الشخصي والجماعي، وتعريفنا لذواتنا وللآخرين، والمشغولات والموضوعات التي نقابلها أو ننتجها، والنسق الثقافي الذي نألف داخله، وما إلى ذلك، هي كلها أمور تشير إلى الذاكرة باعتبارها عملية علائقية عند التقاطع بين الأطر الفردية والاجتماعية للمعنى.

وعندما يلتفت المرء إلى الدراسة الأكاديمية والعلمية للذاكرة، تواجهه مشكلة مفهومية وإبستمولوجية: كيف للمرء أن يبدأ بالتفكير في الذاكرة، وكما يقول براون فهذه «ليست مجرد مسألة إقرار بالتعريفات والمفاهيم التي وقع الاتفاق عليها، بل هي تساؤل حول الكينونة التي تحيل عليها الكلمة» (2008، ص262؛ انظر أيضا دانزيغر، 2008). ومن الطرائق الأكثر رسوخا للتفكير حول الذاكرة طريقة تقوم

(*) biographical المتصل بسيرة شخص ما.

الذاكرة الجمعية والسرديات السياسية

على فكرة أن الذاكرة هي تشفير، وتخزين، واستعادة المعلومات، فكرة الذاكرة باعتبارها أرشيفا. وبحسب بروكماير (2010) فإن «الفهم الغربي، سواء في الحياة اليومية أو في العلم، يفترض وجود مادة معينة، حقيقة بيولوجية، نيورولوجية^(*)، وفضائية^(**) للذاكرة - شيء ظاهر - في العالم» (ص6). ويُنظر إلى الذاكرة باعتبار أن محلها العقل، «في الرأس» وفي مخ الفرد. ولها تخطيط دقيق نتج عن التفاعل الصارم، الذي لا يهدأ، لعمليات التشفير والاستعادة، والتنشيط والمتاحة، وتتابع حالات عقلية مختلفة. والأرشيف واحد من مجازات «نعيش بها»، إن كان لنا أن نستخدم كلمات لاكوف وجونسون (1980)، مجاز مؤسس لدلالات يومية وعلمية للذاكرة تدور حول استمرارية ورسوخ الذاكرة. ويمكن لعلم الأعصاب المعاصر (بتقانات التصوير لديه) أن يطرح علينا «صورة» فعلية لكيفية عمل العقل. ومجاز تشفير - تخزين - استعادة الذاكرة للمعلومات، مقرونا بالقدرة الإيحائية للصورة هو الأكثر قوة (وإحاء) بين كل ما لدينا.

ويطرح نموذج «تشفير - تخزين - استعادة» المعلومات عدة مشكلات حول إدراك مفهومات الذاكرة. وهناك اتجاه لاختزال الذاكرة في كيان «فيه من الصلاحية والجادبية مقدار ما فيه من القوة، وهو قوي بحسب قدرته على تخزين («ادخار») المعلومات في غرفة تخزين هي بالنهاية تحتوي كل شيء» (بروكماير، 2002، ص16). وهناك اتجاه أيضا لاختزال الذاكرة في مشكلات الخبرة والاسترجاع. والمهم بالنسبة إلى العلوم الإدراكية العصبية هو «التطابق» بين الخبرة والتمثيل، أي «التخزين» وما يليه من «استرجاع» الخبرة في الفُرج المادية للمخ، ومنها. ويحتل الوعي الفردي (ونشاط المخ) مركز الصورة؛ وكل شيء آخر هو ظاهرة ثانوية. و«الاسترجاع» هو عادةً المتغير التابع، في حين تنشط العوامل الأخرى كمتغيرات مستقلة.

وإحدى أهم النتائج المترتبة على هذا أن السياقات الاجتماعية للخبرة تبقى، ليس فقط من دون تفسير، بل وأيضا من دون مصادقة (أوليك، 1999، ص34). فلا وجود لفهم يثبت الناس في سياقات اجتماعية وهم يتذكرون وينسون. ولا وجود لفهم يكون الناس فيه هم من يفعلون التذكر والنسيان، وليست عمليات آلية أو إنشائية

(*) Neurological عصبية.

(**) spatial باعتبار أنها تشغل فضاء أو مساحة ما.

في الأمخاخ. ولا تلقى الخبرات المعيشية - الأطر والممارسات الثقافية والمشغولات المفتوحة، العابرة، المشبعة اجتماعيا وثقافيا، التي يتفكر الناس، ويُنشئون علاقاتهم مع الآخرين بها وعبرها - اهتماما في ذاتها. فنموذج الأرشييف مغروس في ثبات، في رؤية فردانية ووضعية للطبيعة الإنسانية. وكما يقول بروكماير، فما ينقص نموذج الأرشييف هو رؤية «الكائنات البشرية باعتبارهم أشخاصا يتذكرون وينسون، منغرسين في سياقات مادية، وثقافية، وتاريخية من الفعل والتفاعل» (2010، ص9). وقد انتهت التوجهات الخطابية (هاريه وجيليت، 1994)، والسردية (برونر، 1986)، والاجتماعية الثقافية (فالزينر وفان دير فير، 2000) إلى خطوات مهمة خطاها الباحثون باتجاه دراسة الذاكرة المنغرسية في أطر ثقافية (مشغولات، علامات، ونظم رمزية - لغة وسردية) (انظر أيضا هاماك وبيلسكي، 2012). وأقرب إحياء لثقافة الاحتفال، الاستخدامات العامة للمتاحف والنُصب التذكارية، وتضخم الاعتذارات السياسية عن أخطاء سابقة تتحدى هي الأخرى فكرة الذاكرة باعتبارها أرشيفا للماضي. ولكن، على رغم كل الرؤى النقدية التي تطرحها المقاربة السردية، والخطابية، والاجتماعية الثقافية، فرؤى كهذه غائبة على نحو ملحوظ عن أجندة علم النفس السياسي. فالتركيز منصب على الذاكرة الفردية وعلى نماذج الرؤية المنغرسية في نموذج الأرشييف، على نحو راسخ: فالذاكرة تُدرس، إما باعتبارها ملحقا لصنع القرار العقلاني (هاستي وداوز، 2010؛ راو وريدلوسك، 2001)، أو باعتبارها موردا للإدراك المحفّز (تابر، 2003)، أو كنتيجة لـ «نماذج أونلاين» لمعالجة المعلومات (لافين، 2002).

وأحد الأمثلة على ذلك هو الإيلاف السياسي، حيث يتباطأ المشتغلون بعلم النفس السياسي في التعرف على ظاهرة الإيلاف الاستذكاري⁽¹⁾ واستيعابه باعتباره جزءا لا يتجزأ من الإيلاف السياسي (ولكن انظر أيضا سابيرو، 2004). وتنشأ عن الإيلاف الاستذكاري «مجتمعات استذكارية» (آندروز، 2007؛ زيروبال، 2004) ويكون وسيطها «ممارسات استذكارية» (أوليك وروبنز، 1998) على مستويات مختلفة من التنظيم الاجتماعي⁽²⁾.

والعائلات تندرج ضمن أطر الإيلاف الاستذكاري. فيمكن للإيلاف السياسي المبكر أن يتحقق، كإطار للذاكرة الاجتماعية، عبر العائلة. فأعضاء العائلات الأصغر

سنا يتعلمون، ليس فقط كيف يكون التذكار والنسيان، ولكن أيضا ما يتعين تذكره أو نسيانه. ويتعلم الناشئة أو البالغون الأكثر شبابا التعبير، وكذلك الكبت، التذكر وكذلك النسيان، ويدركون ما يمكن وما لا يمكن التفوه به في صحبة المهذبين، داخل العائلة وخارجها (بيليغ، 1999). وكذلك يجري إدخالهم وإشراكهم في النقاشات حول القضايا السياسية الراهنة، أو حول تاريخ مضي. والاستعادة العائلية للماضي والمحادثات التي تدور حوله هي أدوات وآليات الثقافة والإيلاف السياسي للأطفال والعائلات (فيفوش، 2008؛ وانظر أيضا ريغني، 2008). وبالمثل، يثبت بايز وآخرون (1997) أهمية أن تكون المعرفة والمواقف مشتركة، خاصة داخل العائلة، فيما يخص الحرب الأهلية الإسبانية. وقد بين بايز وزملاؤه كيف يمكن لوجود مناخ اجتماعي يتألف فيه الناس أن يعزز إعادة التقويم أو التفكير القصدي والملتزم حول حدث اجتماعي - سياسي.

وتبين دراسة بيليغ (1998)، لحديث العائلات البريطانية حول العائلة المالكة البريطانية، كيف يكون الحديث عن واقعة بعينها في تاريخ الأمة (التتويج، مثلا) هو أيضا فرصة لربطه بتاريخ العائلة ذاتها. وقد بين بيليغ أنه عندما يجري سرد الأحداث التاريخية أو عندما تتموقع العائلات إزاء أعضاء الأسرة المالكة، فإن العائلات يسردون تاريخهم هم، ونتيجة لذلك فهم يمارسون الإيلاف السياسي كعائلات.

وقد بينت دراسة قام بها غوردون (2004) كيف نشأت «هوية سياسية عائلية» - «ديموقراطية» و«مؤيدة لآل غور» - إبان محادثة عائلية في أسبوع الانتخابات الرئاسية الأمريكية في العام 2000. وتحقق ذلك بتخليق تقارب أو تباعد خطابي مع المرشحين (جي. دبليو. بوش وآل غور) («ذلك الشخص دبليو W» ضد «آل AL»)، كإشارة إلى أعضاء العائلة باعتبارهم «ديموقراطيين»، باستخدام أوصاف سلبية لجورج دبليو بوش والمحيطين به، مع التأكيد على حوادث مذلة ومحرجة (مثل اعتقال جورج دبليو بوش بتهمة القيادة أثناء السكر). وتبين هذه الدراسات أن الإيلاف السياسي يمارس عندما تؤدي أفعال اجتماعية ونكشف عن مواقف لفظية، وثقافية، وسياسية مرتبطة بها. والإيلاف السياسي عملية متواصلة يجري إنتاجها عبر الإيلاف الاستذكاري، إبان حي القصص والتفاعل مع الآخرين.

والمثال الآخر هو ذلك المتصل بدراسة الاستدكار الجمعي لأحداث اجتماعية - سياسية. وهنا يجد المشتغلون بعلم النفس السياسي الكثير مما يمكن قوله، على رغم أنهم عالجوا الذاكرة الجمعية باعتبارها الذاكرات الفردية المُجمَّعة لأعضاء جماعة ما، وهو ما يدعوه أوليك (1999) «الذاكرة المُحصَّلة»⁽³⁾. ويركز القسم الأعظم من البحث على قابلية «أحداث تثير الشجون» لأن تبقى في الذاكرة، ولأن تُسترجع (فينكناور وآخرون، 1997). وعادة ما يقال إنه لكي يكون حدث سياسي ما قابلاً للبقاء في الذاكرة، ويكون له أثر باق، يتعين أن يثير خبرة عاطفية يعتد بها (مثلاً، اغتيال جون إف. كنيدي، الحادي عشر من سبتمبر، موت الليدي ديانا).

ويزودنا بينيبكر وآخرون (1997) بمثال آخر على الكيفية التي حاول بها المشتغلون بعلم النفس السياسي مقارنة الذكرى الجمعية للأحداث الاجتماعية - السياسية. وفي كتابهم، تعالج الطبيعة الاجتماعية لتخليق وصيانة ذكريات جمعة عن أحداث اجتماعية - سياسية بعيد من الطرائق. وعلى سبيل المثال، فإن كونواي (1997) يدرس الذاكرة الجمعية على أساس الذاكرة الأوتوبيوغرافية^(*). فالإنشاء، والتشويه، والنسيان (مثلاً، بومايستر وهاستينغز، 1997) أو الإنشاء والانتقال للذكريات الجماعية (مثلاً، إيغارتوا وبايز، 1997؛ إينغويز وآخرون، 1997) هي قضايا أخرى جديرة باهتمام دارسي الذاكرة. وهذا التراث من الدراسة القائمة على علم النفس الاجتماعي لأحداث اجتماعية - سياسية يميل إلى التركيز على عوامل فردية أو اجتماعية، يُنظر إليها باعتبارها ذات تأثير في عملية تكون الذاكرة الفردية. وتبدو هذه الرؤى الخاصة، وهي تفعل ذلك، متجاهلة لأهمية التركيز على حالات فعلية تنشأ فيها ذكريات عن أحداث اجتماعية - سياسية ذات شأن ويجري تثبيتها داخل الأطر الجمعية للمعنى.

وفي بعض الأحيان لا يكفي أن يقال إن الذاكرة الاجتماعية تعكس تأثير العوامل الاجتماعية في الذاكرة الفردية، كما يقول بينيبكر وزملاؤه (1997). فالدلالات التي يلحقها الناس بالماضي والطرائق التي يستخدمها الناس وينشئون بها نسخاً معينة من الماضي، في سياقات جدالية متنوعة، يمكن القول إنها أكثر تركيباً مما تسمح به المواقف السابق ذكرها. ولا تتمثل المسألة، ببساطة، في كيفية توسط الذاكرة، أو

(*) autobiographical المتصلة بالسيرة الذاتية.

العاطفة، أو الإدراك للماضي (على المستوى الفردي والجماعي / الجيلي، معا). ويجوز أيضا التركيز على استكشاف السياقات السجالية التي يجري فيها التفاوض حول تمثيلات الماضي، والموارد الخطابية والثقافية التي تستخلص لمصلحة الصوغ الفردي والعام لمعنى الأحداث الاجتماعية - السياسية. ولا يجوز أن يكون الهدف، فقط، توصيف وظيفة الذكريات الجمعية على أساس عمليات سيكولوجية داخلية. ولا يتعين تفسير الذكريات الجمعية عن أحداث اجتماعية - سياسية باستخدام نماذج مجردة مكرسة سلفا للكيفية التي يتفاعل بها الإدراك، والعاطفة، والتمثيل، والخبرة ويقرر بعضها بعضا، بقدر ما يتعين توصيفها في صياغتها الفعلية العامة، وبما تنطوي عليه من آثار بالنسبة إلى الاهتمامات السياسية والأيدولوجية.

مقاربة اجتماعية ثقافية من البحث في الذاكرة الجمعية

كما بين الفصل الأول، فالرأي العام لا يسكن رؤوس أفراد جاهزا لتحصيله عبر استطلاعات الرأي، بل هو، بالأحرى، يتخذ شكله من «الإطار الاجتماعي الذي يتحرك فيه ومن العمليات الاجتماعية الفاعلة داخل هذا الإطار» (بلومر، 1948، ص 543). ولرؤية بلومر جذور في فكرة عبّر عنها، في وقت أسبق، عالم الاجتماع الدوركايمي موريس ألبفاكس، حول الكيفية التي يكتسب بها الناس ذكرياتهم. وقد كان ألبفاكس يؤمن بأنه في المجتمع يكتسب الناس ذكرياتهم، في الأحوال العادية. وفي المجتمع أيضا يسترجعون، ذكرياتهم ويدركونها ويحددون موضعها (ألفباكس [1952]، 1992، ص 38). وما يلمح إليه ألفباكس هو وجود نظام فردي طبيعي «مدرّك» للأحداث، والناس، والعلاقات الاجتماعية، والعواطف، والمدرّكات، يمكن للعامة من أعضاء المجتمع أن يدركوه بشكل كامل وأن يجعلوه متاحا لهم وللآخرين⁽⁴⁾، ونظام اجتماعي وجمعي: معتقدات، وتمثيلات، وممارسات جماعية ومؤسسية تنتجها وتعيد إنتاجها اللغة، والعادات، والطقوس الاجتماعية، لمجتمع ما. ولم يكن ألفباكس الوحيد الذي اهتم بتبيان الكيفية التي تُشكّل وتكتسب بها الأطر الفردية والاجتماعية الذكريات، والكيفية التي تنشأ بها الدلالات الاجتماعية والثقافية. وفي «التذكر» درس فريدريك بارتليت ([1932] 1995) أيضا كيف تتألف الدلالات الثقافية واهتم بـ «مشكلات التذكر وتقريرها الفردي والاجتماعي» (ص 314)⁽⁵⁾.

ويساند كل من ألفباكس وبارتلت الرؤية الحاضرة للتذكر، حيث يصبح حفظ الذكريات وفقدائها تشييدا وإعادة تشييد نشيطين للماضي من زاوية رؤية حاضرة. ويعامل الاثنان الذاكرة الاجتماعية كمقبس لزوايا الرؤية الاجتماعية، وللمثيلات الاجتماعية وللهويات الاجتماعية/ الثقافية. وقد فتحا الطريق لزوايا رؤية اجتماعية ثقافية، وتأويلية حول الذاكرة الجمعية تبسط رؤية للحياة الاجتماعية يخلق فيها الأفراد عوالم حياة ويستخدمون، بنشاط، ألعابا لغوية «مشبعة» بحضور مضمّر وظاهر للآخرين، وموارد علائقية، وخطابية، وحوارية، وأدوات سردية، وأطر اجتماعية أرحب لصنع الدلالة ولتأويل الدلالة.

ومثل هذه الرؤية ينطوي على أمور ثلاثة. أولا، أن المرء يتعين عليه أن يكون قادرا على توصيف الظروف (السياسية، والاجتماعية الثقافية، والخطابية) التي تصبح الذاكرة الجمعية في إطارها شأنا عاما: بأي كيفية تصبح «الذاكرة»، بالفعل، «أمرا ذا بال» بالنسبة إلى الناس (براون 2008؛ كامبل 2008؛ ميدلتون وبراون 2007). وهذا يستدعي معالجة الذاكرة الجمعية باعتبارها «عملية علائقية عند تقاطع مديات مختلفة للعيش» (ميدلتون وبراون 2005 ص 7). وأفضل تقويم للذاكرة الجمعية هو ذلك الذي يقوم على أساس التفاعل بين مواقع اجتماعية، ورؤى، ومصالح متعددة الأوجه. وأفضل فهم للذاكرة الجمعية يكون ضمن تدرج يمتد من تخليق، وتداول، وتوزيع/ إعادة توزيع الدلالات الشخصية والمجتمعية، من تفاعلات وجهها لوجه وفي جماعات صغيرة، إلى استخدام «أدوات الذاكرة» الرسمية (أوليك 2007؛ فيرتش 2007). وإن صح أن الذكريات تنتمي إلى ماض «بَيِّذاتي» ماض «يَخْبُرُهُ» المرء و«يعيشه» مع الآخرين وفي علاقة معهم) فمن القبول أن تدرس الذاكرة الجمعية من منظور الدلالة التي تأسست على نحو بَيِّذاتي وممارسات صنع الدلالة.

وثانيا، فإن تأويلات الماضي القريب وأشكال فهمه هي موضع اهتمام الأكاديميين المحترفين، بقدر ما هي موضع اهتمام الناس العاديين. وفي ممارسات اللغة وعبرها يسبغ كل من الخبراء الأكاديميين وعامة الناس معنى على الذاكرة الجمعية وينشئون تمثيلات للتاريخ القريب (المضطرب). ويستخدم الأكاديميون المحترفون والناس العاديون مشروعات تأويلية (عامة وخاصة، عالموية وفردوية) ويطبقونها على فهم

الذاكرة الجمعية والسرديات السياسية

الماضي القريب وعلى تأويله. والمهمة الرئيسية لمقاربة اجتماعية ثقافية للذاكرة هي توصيف تنوع الممارسات التأويلية ودراسة الطبيعة الإشكالية، والمتناقضة في الغالب، لعملية اتخاذ مواقف (بيليج 1996).

وثالثا، فالذاكرة الجمعية لا تعكس، ببساطة، ولا تعبر عن «نظام مغلق للكلام على العالم» بل بالأحرى، «تيمات معاكسة، تنشأ عنها النقاشات، والمجادلات، والمعضلات، على نحو متواصل» (بيليج وآخرون، 1988، ص 6). وقد قارب المشتغلون بعلم النفس السياسي الذاكرة الجمعية بالاهتمام بتوثيق العمليات الإدراكية والعاطفية الفردية، واستقرارها ودوامها، لكنهم عجزوا عن تفسير ظرفيتها، وظهورها المرتبط بالسياق والمعتمد على السياق. فالذاكرة الجمعية ظرفية، وبيئاتية وبيئانية. وبوسع المشتغلين بعلم النفس السياسي أن يتعلموا من الأنثروبولوجيين، والإثنوغرافيين، وبعض مؤرخي الثقافة ممن أشاروا إلى الالتباسات الخلقية والأهواء المتصلة بالذاكرة (الجمعية) والتي غالبا ما تتبع من فكرة أن الذكريات (الجمعية) المتصلة بـ «حقائق» اجتماعية وتاريخية يمكن أن يرسيها أكاديميون وسياسيون، ومواطنون عاديون، وما شابه، داخل أطر اجتماعية وشبكات تأويلية مختلفة (بوكور، 2009؛ غالينات، 2009). وتصدر الطبيعة «الجمعية» الأصلية للذاكرة الجمعية من كونها صيغت باللغة (السردية والمحادثانية) وعبرها. فالسردية ممارسة بشرية، وأداة اجتماعية، و«ممارسة ثقافية فريدة» (بروكماير، 2010، ص 22) للتموضع الاجتماعي والزمني للأفراد، والجماعات، والأمم، واستجابة لتحذُّ كهذا (فيرتش، 2011).

ويمكن أن تصبح أهمية المنظور الاجتماعي للثقافة في فهم الذاكرة الجمعية أكثر وضوحا إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى بعض الاهتمامات المركزية في البحوث الحديثة في علم النفس السياسي حول الذاكرة الجمعية: دراسة السرديات السياسية كمشروعات للذاكرة والهوية، الاحتفال والذاكرة الجمعية المتصلة بأحداث سياسية، والتوافق مع الماضي.

السرديات السياسية باعتبارها ذاكرة ومشروعات هوية

على أي نحو يهتم الناس، حقيقة، بالذاكرة هو السؤال المركزي لفهم السرديات السياسية. وكما يقول كامبل (2008) الذاكرة مهمة لأنها الأساس الذي يقوم عليه

(وعبره) شعورنا بهوية سياسية. ووفقا لهذا الرأي، فالهوية السياسية تصاغ على نحو عقلائي، ويعني إنجاز هوية سياسية البحث عن (والامتياح من) ماضٍ قابل للسرد. وغالبا (وعلى نحو متسرع) ما يُفترض أنه أمر طبيعي تماما أن يكون لدى الأفراد والجماعات هوية (هويات) أو ذاكرة (ذاكرات)، وغالبا ما يُنسى أنه عبر الإنشاء، أو التفاوض، أو مقاومة الهويات يتيسر للأفراد اكتساب ذكرياتهم، أو جعلها ذات معنى، أو استدعاؤها.

أما بالنسبة إلى الأفراد والمجتمعات معا فالذاكرة الجمعية هي «الماضي النشط الذي يُكوّن هوياتنا» (أوليك، 1999، ص 335). وتنطبق هذه الفكرة، بقدر أكثر صرامة، على البحث في الذاكرات الجمعية للأمم. فالأمم يتعين عليها أن تخلق التواريخ الخاصة بها وتأويلاتها لذواتها - فالأمم ليست «مُتَخَيِّلَة» فحسب بل هي أيضا مجتمعات تأويلية (بيليج، 1995). ويتعين أن تعيد سرد ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها، من دون انقطاع، وأن تواصل إعادة إنتاج نفسها كدول وطنية في عالم دولي من الأمم. والديموقراطيات المعاصرة تتعرض، وبانتظام، لما يدعوه بيير نورا «موجات مد الذاكرة» (نورا، 1998): رجعات لماض مكبوت (مثلا، الماضي الكولونيالي، الماضي الشيوعي)؛ البحث المتكرر عن الجذور والموروث الوطني؛ الأهمية المتزايدة للاحتفالات التذكارية وللمتاحف. فللذاكرة الجمعية وظيفة إيجابية مهمة للمجتمع الديموقراطي: «ضمان العدالة، وتحقيق إمكانات المجتمع الديموقراطي، وتأمين استمراره» (ميستال، 2005، ص 1320).

ولكي يتيسر أداء هذه الوظيفة يتعين أن تتخذ شكل سردية تخدم مشروع هوية ما. ويمكن للذاكرة الجمعية، باعتبارها سردية، أن تؤدي وظيفة «ممارسات ثقافية منظمة ومتناغمة orchestrated لضمان إعادة إنتاج نظام سياسي بعينه (ميستال، 2005، ص 1332). لكن الذاكرة، والأشكال المختلفة لسردها، يمكن أن تمثل تهديدا للتماسك والتوافق الاجتماعيين. فالسرديات السياسية تُثبّت الوظائف التقديمية والمحافظة، معا، للذاكرة الجمعية للمجتمعات الديموقراطية.

ويمكن أن تنضوي الوظائف السالبة والموجبة، معا، للذاكرة الجمعية تحت العبارة العامة «سياسات الذاكرة». وعبارة «سياسات الذاكرة» كمصطلح هي مظلة لتمظهرات ومثلاث مختلفة للذاكرة، سواء تلك المتجذرة في خبرة معيشة أو الرموز

الذاكرة الجمعية والسرديات السياسية

والتمثيلات الأكثر رسمية (آسمان، 2008؛ حسين، 2003؛ أوليك، 2007). وغالبا ما يُستخدم المصطلح كاسم مميز لعمليات العدالة الانتقالية في مجتمعات تتحول إلى الديمقراطية (مثلا، دي بريتو وآخرون، 2001)، لصدمات سردية حول صروح الذاكرة ومواقعها وللدلالات الجمعية الملحقة بها (مثلا، فيرتش، 2008)، والصراعات حول الدلالات التي تطرحها «مجتمعات استذكارية» لأحداث ذات أهمية وطنية (مثلا، فيرتش 2002؛ فيرتش وكاروميدزه، 2009)، والمقاومة الاستذكارية من جانب الأقلية أو الجماعة المقموعة أو العداوات بين خطابات تاريخية رسمية وطرائق عامة لتوليد المعنى ولتمثيل الحقيقة (مثلا، أندروز، 2007).

ومن جنوب أفريقيا ما بعد الأبارتايد^(*) إلى أوروبا الشرقية ما بعد الشيوعية وسطت السرديات الوطنية/ السياسية تمثيلات تمكينية وتقديمية للتاريخ القريب، ومشروعات الهوية، ولل فعل السياسي، وكذلك مُقيدة ومحافظة، في آن معا. وعملية تخليق سرديات سياسية رسمية عادة ما توجه أو تصحب العملية السياسية وتساند مشروعات الهوية الوطنية (أوليك، 2007). وإذا كانت الأمم «مجتمعات متخيلة» من ذاكرة ونسيان (بيلينغ، 1995) فيتعين علينا أن نأخذ فكرة «الجمهور» أو «الذاكرة الوطنية» مأخذ الجد. وليس هذا مجرد شيء تمتلكه الدول الوطنية بل هو، بالأحرى، شيء تخلقه الدول الوطنية من «السرديات الكبرى» التاريخية عن الجماعة الوطنية ومن «السرديات الصغيرة» للأفراد (راو وآخرون، 2002). وتتشارك الذاكرة الوطنية والسرديات السياسية المحيطة بها في المشروع المتواصل غير المكتمل لهوية الجمع الوطني. وتوسط منابر عامة متنوعة، مثل الاحتفالات التذكارية العامة، والمتاحف، والنُصب، ولجان الحقيقة، وما شابه، الصراع حول الذاكرة الوطنية والتفاوض بشأنها للمساعدة على تأمين ماض قابل للاستعمال يخدم مشروعا للهوية (فيرتش، 2007، ص 650).

الاحتفالات التذكارية والذاكرة الوطنية المتصلة بأحداث اجتماعية سياسية

ولكي يدرس المرء تكوُن الذاكرة الجمعية، يتعين عليه أن يدرس ممارسات الاتصال، ونقل الدلالات المجتمعية التي تيسر التذكر المشترك (كونرتن، 1989). وكثرة من الممارسات من هذا القبيل، التي يُنظر إليها عادة باعتبارها تقليدية، هي

(*) apartheid الفصل العنصري.

بالحقيقة اختراعات تخدم غايات سياسية وأيديولوجية معينة (هوبزبوم ورينجر، 1992). فاحتفالات اليوبيل الملكي، ويوم سقوط الباستيل، والألعاب الأولمبية هي كلها اختراعات قريبة العهد تحاول أن تسبك وتسهّل تخليق هويات جمعية لتثبت وتعزز دلالة اجتماعية وسياسية. وكما يقول كونرتن فمقصدها هو الطمأنة ومزاجها نوستالجي (1989، ص 64).

ووفقا لنورا (1998) يشهد المرء انتقالا غير ملحوظ «من التأريخ إلى التذكُر ومن التذكر إلى الاحتفال» (626). ومن أكثر الممارسات الاجتماعية انتشارا وقوة الاحتفالات التذكارية.

فالاحتفالات التذكارية واحدة من وسائل توجيه الانتباه العام لحدث ما عبر إنشاء خبرة أو عاطفة جمعية. وكما لاحظ بينيبير وباناسيك فإن «تخليق وصيانة ذاكرة جمعية أو تاريخية... يشمل الكلام والتفكر المتواصلين حول الحدث من جانب الأعضاء المتأثرين في المجتمع أو الثقافة» (1997، ص 4)⁽⁶⁾. وعلى رغم أن العبارة الطقسية «نحتفل اليوم بذكرى + حدث» قد لا تبدو أكثر من تكرار لطقوس مشابهة سبق أداؤها، فيمكن أن يُنظر إلى الاحتفالات باعتبارها شاهدا دائما على حقيقة أن «الحدث كان حدثا حقيقيا، بشحنة عاطفية حقيقية وأهمية حقيقية» (فريجدا، 1997، ص 111). فهي تضع الحدث وتأويلاته فوق التأويلات الذاتية، لتكرسه «كحقيقة موضوعية في العالم» (1997، ص 111).

وبالنسبة إلى الاحتفالات الوطنية، ومصدرها، بالأساس، أفراد ذوو واجبات تمثيلية، فبوسع المرء أن يتبين محاولة طرح رؤية «تمثيلية» (إنسينك، 1996)، تكون أحيانا غير مختلف عليها.

ويشمل الغرض الرئيسي من الاحتفالات التذكارية بناء نسخة «توحيدية و متماسكة للماضي» (ميسثال، 2003، ص 127). ويمكن أن تستخدم الاحتفالات التذكارية أيضا كفرص للرد على النقد، ولبناء (إعادة بناء) مواقع للشرعية والتمثيلية المشروعة، لـ «المصادقة» على نسخة مفضلة من الأحداث ومن التاريخ. وطقس الاحتفالات التذكارية جزء لا يتجزأ من تأسيس «حقيقة» سياسية وتاريخية. فالأحداث الاجتماعية السياسية، مثل الثورات، أو سقوط الشيوعية، لا تتحدث عن نفسها؛ هي في حاجة إلى أن تُكرّس كموضوعات للاحتفال، حقيقية وذات دلالة.

وقد يوضع معنى ما يجري الاحتفال بشأنه في سياق سجالي، سياق تبرير ونقد (بيلغ 1996؛ تيليغا 2008)⁽⁷⁾. وخطابات الاحتفالات التذكارية تتواصل مع مختلف أصناف الخطاب السياسي (الخطابات الاقتصادية النيوليبرالية، الخطابات الفردانية والجماعية عن العدالة، خطاب الأولويات الوطنية، وما إلى ذلك).

ولا تسمح خطابات الاحتفالات التذكارية بتعددية الرؤية حول الأحداث، بل هي أميل إلى تشجيع «الالتزام الدوغمائي بتفسير واحد - واحد لاغير، للماضي» (فيرتش، 2002، ص 125). وعلى سبيل المثال، فقد أنتجت طقوس الاحتفالات التذكارية المتصلة بالحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الحدث باعتباره «دالا» يوحد «حقلا سياسيا - أيديولوجيا» مستقرا، غير مختلف عليه (انظر لاكلاو، 1993). وقد أصبحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بديهية غير قابلة للتساؤل. وهذه عملية مشابهة لتلك التي حددها بارت^(*) ([1957]، 1993، ص 143) عندما كتب عن «الخرافة». وعند «الانتقال من التاريخ للطبيعة»، تكتسب الأحداث السياسية «بساطة الجواهر» essences؛ فالخرافة «تنظم عالما يكون بغير عمق، عالما منفتحاً على اتساعه ويتمرغ في الحدث، فهي تؤسس وضوحاً مغتبطاً: تبدو الأشياء كأنها تعني شيئاً في ذاتها».

وفي أوروبا الشرقية ما بعد الشيوعية، للاحتفالات التذكارية وسرد الأحداث المتصلة بأحداث سياسية ذات دلالة وطنية (خصوصاً تلك المرتبطة بانهيار النظام الشيوعي) دور مركزي في إنشاء السرديات السياسية التأسيسية والهوية الوطنية. وعلى سبيل المثال، فقد تسبب الاحتفال بذكرى الثورة الرومانية في برلمان رومانيا بصراع حول المغزى المنسوب إلى الأحداث (ثورة حقيقية؟ انقلاب؟). وواحدة من الطرائق التي تفاوض بها الرئيس السابق إيون إيليسكو (شخصية دار حولها الجدل في ديسمبر 1989) حول هذا الأمر في سلسلة من خطابات الاحتفال تمثلت بالقول إن «الحدث» ينتمي إلى فئة «الثورة» السياسية، التي لها «وجود» تاريخي لا يمكن إنكاره، ولها خواص أو ملامح بالغة الخصوصية. ويوجه الأفراد والمجتمعات أنفسهم إزاء الذاكرة الاجتماعية عبر تأسيس المعنى النوعي لحدث اجتماعي سياسي ما، بجعله «بارزا» كحدث «قابل للاستعادة» و«قابل للحكي» وبالاشتباك مع آخرين

(*) Roland Barthes (1980-1915) مُنظر أدبي وفيلسوف فرنسي.

في... المناظرة» (ميدلتون وبراون، 2005، ص2). وفي المقتطفين (1) و(2) يرد إيليسكو على انتقاد متصاعد من المجال العام الليبرالي حول التوصل إلى حقيقة الأحداث (لمزيد من التفصيل انظر تيليغا 2008).

المقتطف (1)

الثورة الرومانية أنجزها الشعب الروماني، وهي ملك للشعب الروماني. لم تكن الثورة الرومانية فعلاً مصطنعاً، تقرر في ما لا أعرفه من المكاتب، من قبل ما لا أعرفه من منظمات تخريبية. الثورة الرومانية، شأنها شأن كل الثورات، عموماً، وكما في كل البلدان، كانت في العام 1989 نتيجة أزمة عميقة للنظام القديم ولاستحالة أن تطرح الحكومة حلولاً واقعية ومقبولة للمشكلات التي كان يواجهها الشعب الروماني (18 ديسمبر 2003).

المقتطف (2)

تغير الثورة، على نحو جذري، النظام السياسي والاجتماعي وتكرس استحالة العودة عن التحولات الأساسية في المجتمع، وغني عن القول أنها لا تحل، من لحظة البداية وعلى نحو نهائي، كل المشكلات. فهي تفتح باب التطور وتؤمن المقدمات لطرح الحلول (21 ديسمبر 2000).

وفي حالة إيليسكو، فإن تأسيس الدلالة التصنيفية لأحداث ديسمبر باعتبارها «ثورة» يساعد على التغاضي عن المساءلة السياسية عن أفعال سابقة، وعن معرفة الحقيقة، وينزع الشرعية عن الأصوات الناقدة. وكما قال إيلدمان فـ «التصنيفات تسبغ المعنى على ما هو ملحوظ وما هو مفترض... وتصوغ ما نرى وما لا نرى في العالم السياسي» (إيلدمان 1977، ص23). وبحسب إيليسكو، فإن «الطبيعة» والسمة الاستثنائية لـ «الأحداث» هما ما يتعين أن يشير إلى الكيفية التي يمكن بها للأمة أن تتذكر وتعيد بناء الماضي القريب، على نحو جمعي. وإذا يفعل ذلك، فهو يفصل الثورة الرومانية عن خصائصها المختلف حولها، ما يسمح بإعادة صوغ التأويلات العامة المتنوعة للأحداث والسيطرة عليها. وفي سياق كهذا، فالتوصل إلى الحقيقة بشأن الماضي هو مقولة تنتمي إلى المعرفة الخاصة: الحقيقة لا يمكن إلا أن تكون إمكانية لا واقعاً حالاً. وكما بين تيليغا (2008، 2010)، فالصراع حول «قواعد»

مفاهيم الخطاب السياسي «المختلف عليها أساسا» (كونولي، 1993) هو ما يؤدي دورا محوريا في فهم الكيفية التي تنشئ بها المجتمعات ذاكراتها والتي بها يجري تكوين «مجتمعات الذاكرة»، ويعاد إنتاجها وبثها.

التوافق مع الماضي: موروث النظم السلطوية السابقة

وضع سقوط الشيوعية والانتقال إلى الديمقراطية مجتمعات أوروبا الشرقية في موضع الحاجة إلى صوغ ذواتهم وإعطاء تفسير لها وللتحول القريب، الصاحب غالبا، الذي مروا به. وتشير التظاهرات المتنوعة (بين نجاحات وخيبات) لسياسة الذاكرة في أوروبا الشرقية (مواقف ومناظرات حول طبيعة ووظائف الديمقراطية، والعدالة، والتصالح مع الماضي، والمحاکمات، وقرارات العفو، وقوانين الإدانة، وما شابه) إلى ما اكتنف القطيعة النظيفة والنهائية مع الماضي الشيوعي القريب من نزوات وصعوبات (غالاسينسكا 2010؛ ستان 2006؛ تيليغا 2009 ب. فاسكيفيتش 2010).

وتمثلت إحدى الطرائق التي جرى بها فهم موروث التحول الاجتماعي والسياسي (سقوط الشيوعية) وما ترتب عليه في تحقق هذا الفهم عبر تخليق صور وتمثيلات مُقنعة للماضي الشيوعي القريب. وبين المقولات المقترحة حول الحقيقة كانت محاولات المسؤولين/ النخبة «الإمساك» بالماضي الشيوعي و«التوافق معه» وتفسير موروث النظام الشيوعي وطبيعته (مثلا تيسمانينو 2008)⁽⁸⁾. وأقصى ما طمحت إليه المحاولات الرسمية بتمثيل الماضي القريب كان تأمين ذاكرة جمعية، عقلانية وتوليفية، فريدة وموحدة، لتوليد معرفة (تاريخية) لا سجالية ورؤى منظورات للكشف عن الحقيقة قادرة على اجتياح الخبرات أو الرؤى الفردية، العامة (تيسمانينو، 2007).

وفي أغلب الدول الشيوعية السابقة أفضت محاسبة ماضٍ شيوعي شرير ومؤلم إلى بعد بالغ القوة في استعادة العافية وإعادة كتابة الذكريات والتاريخ الشيوعي عبر أصوات الضحايا، والكشف عن الجلادين وفضح طبيعة ومدى ما جرى اقترافه من جرائم (انظر ستان، 2007؛ تيسمانينو، 2008). وكان ذلك يعني أيضا طرح السؤال: هل ينطوي الماضي الشيوعي القريب على أي نوع من الحبكة؟ أم هل ينتمي إلى فئة خاصة من الأحداث تجعل من الضروري النظر فيه «باعتباره يتجلى

في قصة واحدة فقط، وباعتباره غير قابل إلا للحبك بطريقة واحدة فقط، وباعتبار أنه لا ينطوي إلا على نوع واحد من الدلالة؟» (هوايت، 1992، ص 38). وتقرير اللجنة الرئاسية لتحليل الديكتاتورية الشيوعية في رومانيا (يعرف أيضا باسم «تقرير تيسمانينو») - نشر إليه فيما يلي باسم «التقرير» - الذي يدين الجرائم والانتهاكات الشيوعية في رومانيا (1945-1989) كان محاولة من هذا القبيل⁽⁹⁾.

وكان المؤلف الرئيسي للتقرير هو البروفيسور فلاديمير تيسمانينو، وهو خبير ذو مكانة دولية (عالم سياسة ومؤرخ) في شؤون الشيوعية. وتألف التقرير، بالأساس، من تقرير عن المناهج السياسية للشيوعية ومؤسساتها. وكان هدفه تصوير الطبيعة القمعية والإجرامية للمجتمع الشمولي وتقديم تقرير شامل عن الشيوعية كنظام سياسي يعمل على استدامة وجوده. وفي ديسمبر 2006، وأمام البرلمان الروماني، أدان الرئيس الروماني ترايان باسيسكو، رسميا، جرائم النظام الشيوعي وانتهاكاته، معلنا أن الشيوعية غير مشروعة وإجرامية (انظر المقتطفات من 3 إلى 5 لمطالعة نبذات من التقرير):

المقتطف (3)

إدانة الشيوعية هي اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، واجب/ التزام أخلاقي، وثقافي، وسياسي، واجتماعي. وتستطيع الدولة الديمقراطية والتعددية في رومانيا، ويتعين عليها، أن تفعل ذلك. ومعرفة هذه الصفحات المظلمة والمحزنة من تاريخ رومانيا في القرن العشرين هو أيضا أمر لا بد منه للأجيال الشابة التي لها الحق في أن تعرف العالم الذي عاش فيه آباؤهم.

المقتطف (4)

وبالنظر إلى الحقائق التي كشف عنها هذا التقرير، فمن المؤكد أن جرائم إبادة للنوع وقعت بين 1945 و1989، وهكذا يمكن وصف النظام الشيوعي بأنه أجرم في حق شعبه.

المقتطف (5)

بناء على ما توصل إليه هذا التقرير يمكن لرئيس الجمهورية أن يقول ويده على قلبه^(*): كان النظام الشيوعي في رومانيا غير شرعي وإجراميا.

(*) دليل الإخلاص. [المترجم].

الذاكرة الجمعية والسرديات السياسية

وَصِفْنَا «غير شرعي» و«إجرامي» اللتان أُلْحَقَتَا بالشيوعية انطوتا على ما يفوق توصيف الشيوعية، فهما «تضعانها في فئة من الموضوعات... وتقرران زاوية النظر إليها وتقويمها» (إيدلمان، 1967، ص 131). وبالتأكيد على إجرامية الشيوعية ولاشرعيتها، يخلَقُ التقرير، ويقرر، و«يشرعن» سرديّة لأخلاقيات الذاكرة: فالتذكر (الجمعي) يبيث المسؤوليات (بول، 2008). وكما قلنا من قبل، فالعلامة المميزة لتخليق الذاكرة الجمعية وإعادة إنتاجها في المجال العام تتمثل في التزام دوغمائي بتقرير عن الماضي، أحادي وغير قابل للجدل (انظر فيرتش، 2002). وتتطلب عملية «تكريس» تمثيل فريد لماض قريب المبادرة النشطة إلى «قمع وتهوين بالغ» للخبرات، والرؤى، والتأويلات البديلة (لاكابرا، 1994، ص 6).

وكما قال تيليغا (200، أ)، فمن بداية التقرير إلى نهايته توصف الشيوعية، بتعبيرات عمومية، باعتبارها «نظاما» و«أيديولوجية» و«مفهوما طوباويا» و«عدوا للنوع البشري» تؤسس لـ «الاغتيال الجسدي والمعنوي»، ولا تتمكن من البقاء إلا «عبر القمع»، لكنها توصف أيضا بتعبيرات وطنية، حيث يُنظر إلى الشيوعية باعتبارها «نظام احتلال (أجنبي)»، قد «أجرم» بحق شعبه، نظاما «معاديا للوطنية» وما شابه. والحديث عن الشيوعية والكتابة عنها يعني الحديث والكتابة عن الهوية الوطنية، عن سرد الأمة، ماضيها ومستقبلها. ويطرح التقرير منهاجا محددًا للتدبُّر حول المجتمع، والتاريخ، والذاكرة، على نحو يكرس الشيوعية باعتبارها «الآخر» لا «نحن». وسردية الشيوعية لا تقوم على إدانة للذات أو لوم للذات، بل هي أقرب إلى ابتعاد بالذات (الوطنية) عن الشيوعية.

المقتطف (6)

فرض الطابع السوفييتي، بالقوة، على رومانيا، خاصة في الفترة من العام 1945 وحتى العام 1956، وفرض نظام سياسي استبدادي، تحكمه نخبة من المتربحين (الطبقة الجديدة Nomenklatura)، متحدة على نحو محكم حول قائدها الأعلى، تحت اسم «ديكتاتورية البروليتاريا».

المقتطف (7)

وبزعم تحقيق أهداف الماركسية، عامل النظام مجمل السكان باعتبارهم
فئران مختبر في تجربة كابوسية للهندسة الاجتماعية.

المقتطف (8)

... فرض نظام ديكتاتوري مستسلم تماما لموسكو ومعادٍ للقيم الوطنية
السياسية والثقافية.

المقتطف (9)

وترمز جمهورية رومانيا الشعبية التي ولدت عبر الإملاء، أو إن شئنا الدقة
بانقلاب، إلى خديعة ثلاثية، فهي لم تكن حتى جمهورية (بالمعنى الكامل
للتعبير)، ولم تكن شعبية، وبكل يقين، لم تكن رومانية.

في المقتطفات من 6 إلى 9 يمكن للمرء أن يتبين كيف أن شرعنة وجود
الشيوعية، وأشكالها، وخبراتها يجري تصويرها باعتبارها نتيجة فعل من طرف
آخر: «فرض الطابع السوفييتي، بالقوة، على رومانيا» و«فرض نظام سياسي
استبدادي» [6]، و«نظام ديكتاتوري» [8] وتحقيق «أهداف الماركسية» [7].
وتعامل الشيوعية وما ترتب عليها، ليس باعتبارها شيئا من صنعنا «نحن» (أعاد
الرومانيون إنتاجه وحافظوا عليه بأنفسهم)، بل باعتبارها طارئا، نتيجة لرغبات
وأفعال أناس آخرين، معادين للقيم الوطنية («السوفييت» و«موسكو»). وتشير
تصنيفات مثل «النظام السياسي الاستبدادي» [6] و«النظام الديكتاتوري» [8] إلى
أن الشيوعية ظاهرة يمكن تعريفها بوضوح، شكل وأيديولوجية سياسيان يتعين،
بالنهاية «النظر إليهما على أنهما يظهران للجميع بطريقة لا تتغير» (سميث
1978، ص 35). ويقال هنا إن قيام «جمهورية رومانيا الشعبية» هو نتيجة
لقوى وتأثيرات خارجية («إملاء»، «انقلاب») [9]⁽¹⁰⁾. وتبين أيضا أن الشيوعية
«مسؤولة» عن جرائم ضد «البنية البيولوجية للأمة». وعبر إحالات إلى تأثيرات
مادية وسيكولوجية (مثلا، «إضعاف السكان سيكولوجيا والفت في عزائمهم»،
«تراجع القدرة على الجهد الجسدي والذهني») يجري تحويل الشيوعية إلى

حالة خارجية وموضوعية (فان ليووين، 1995) باعتبارها أيديولوجية سياسية قائمة بذاتها المتفردة عملت ضد الأمة الرومانية.

وعلى رغم محاولة التقرير بناء ذكرى سياسية عن الشيوعية تتمحور حول اللاشعورية، والإجرام، والآخريّة، لا تزال قائمة مسألة الكيفية التي خبر بها الناس الشيوعية وعاشوها. وتعتبر بوكور^(*) عن هذه الفكرة عندما تكتب: «إذا كانت صورة الشيوعية الرومانية، كما تبدو من الحرم الداخلي للمكتب السياسي في بوخارست هي صورة سلطوية لا تتغير، بعناصر مثيرة للسخرية من عناصر الشخصية، فهذه الزاوية لا تؤمن إلا رؤية محدودة للغاية للكيفية التي عاش الناس بها الشيوعية في رومانيا» (2009، ص13). فالشيوعية لم تكن مجرد نظام أيديولوجي خارجي يحكم أو يؤثر في سلوك النخب والسكان. فقد كانت الشيوعية، بالنسبة إلى غالبية الناس، «واقعا معيشا» (بوكور 2009؛ غالينات 2009؛ مارك 2010)، وهو، بالأساس «غير قابل للنقل» لمن لم يعيشوه. وعندما يصف المؤرخ الرسمي لأوروبا الشرقية أو عالم الاجتماع المشتغل على فترة الانتقال النظام الشيوعي الاجتماعي والسياسي فهو أو هي يصفان موضوعا اجتماعيا وسياسيا «جرى وصفه بالفعل، من قبل من يُدْعَوْنَ أعضاء المجتمع العاديين أنفسهم» (واطسون، 2009، ص1). فبنية الشيوعية جرى تكريسها وتوزيعها وتدويرها اجتماعيا، في شكل «وثائقي» (سميث، 1974). الشيوعية هي معرفة تأسست بنيتها إداريا وأدخلت ضمن تسجيلات، وأفلام، وغير ذلك من أشكال الجمع المنهجي لـ «المعلومات» (سميث، 1974، ص261). والشيوعية أيضا هي معرفة تأسست بالاعتراف وأدخلت ضمن أصناف وأنواع مختلفة من الشهادات والإقرارات، وغير ذلك من المصادر العامة للذاكرة.

ولن يروي أعضاء جماعة وطنية القصة ذاتها. والأمل بسرديات وطنية خطية وتوافقية تضعفه الطبيعة غير المنتظمة، والمزدوجة، والمتناقضة للتموضع الفردي بالنسبة إلى الماضي، ومحاولات الأفراد تحدي «السرديات الكبرى» العامة، والرؤى الرسمية للماضي (آندروز، 2007)⁽¹¹⁾، وهناك توتر ضمني بين إضفاء الطابع الرسمي والتقليدي على الذاكرة (الجمعية) وبين التنوع الطبيعي للحدوث للخبرات، والرؤى، والتأويلات. ولا يتعين أن يفترض تفحص السرديات السياسية

(*) Maria Bucur أستاذة التاريخ بجامعة إلينوي الأمريكية.

باعتبارها مشروعات ذاكرة وهوية، آليا وبشكل مسبق، بحثا عن «سرديات كبرى» وحقيقة نهائية، بقدر ما يفترض اشتباكا من قرب مع تعقيدات وخصوصيات العوالم المعيشة المختلفة، ومع حشد من الأصوات المحلية، ووسائل متنوعة في التعبير وفي الصلة مع الهيئة السياسية.

والتوتر بين إسباغ الطابع الرسمي على الذاكرة (الجمعية) والتنوع الطبيعي الحدوث للخبرات، والرؤى، والتأويلات هو توتر حاضر في دراسات تنظر في الكيفية التي يفهم بها الأفراد أنفسهم العهود السياسية المختلف حولها، التي عاشوا فيها، والكيفية التي يختارون بها أحيانا أن يتخذوا مواقف ومواقع لأنفسهم. وفي دراسة عن مذكرات الحرب في أوروبا، تبين بوكور (2009) كيف «يُفسد» التنوع الواسع للملامح الجهوية، والدينية، والإثنية، و«الجندرية» التي تشير إلى الحرب (والموت)، ذلك التنوع الذي يمكن فهمه في ضوء النواتج والممارسات المختلفة الشفاهية، والتحريرية، والفضائية من «الناس العاديين على المستوى المحلي»، السرديات الكبرى المهيمنة عن الحرب (خاصة الحرب العالمية الثانية) (بوكور، 2009، ص2). وهي تشير إلى الكيفية التي حاولت بها «الروزنامات الاستذكارية الرسمية» الشيوعية وما بعد الشيوعية للدولة الرومانية أن تخلق طقوس احتفالات وطنية (تتمحور حول عقيدة الأبطال والمواقع الاستذكارية مثل قبر الجندي المجهول وضريح ماراشيشتي)^(*)، وهو ما يتصادم، صراحة أو ضمنا، مع الطرائق الخاصة بالمجتمعات المحلية للتذكر ولبناء الذكريات.

والتاريخ المضطرب للمصالحة في جنوب أفريقيا هو مثال آخر ذو صلة بموضوعنا. ويبين أندروز (2007) كيف أن الفاعلين الاجتماعيين لم يستخدموا نمودجا سرديا فريدا أو جمعيا، في سياق الإدلاء بشهاداتهم وإجاباتهم أمام لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC)^(**). وعلى رغم أن سرد المواطنين لحكايا المعاناة كان، في حقيقته، نمودجا فريدا (وناجحا) لإعادة بناء أمة «منهارة»، فقد بقي أبعد ما يكون عن حكاية موحدة، إذ كانت تُحكى حكايا مختلفة، ونشأ ذلك، في بعض الأحيان، عن ضغوط الضحايا بهدف سرد أنواع بعينها من القصص إبان الإدلاء بالشهادة، أو

(*) موقع تذكاري يحوي رفات 5073 جنديا وضابطا رومانيا ممن قُتلوا في الحرب العالمية الأولى. [المحررة].

(**) Truth and Reconciliation Commission.

الذاكرة الجمعية والسرديات السياسية

كنتيجة لاختلاف خبرات ورؤى الضحايا والمذنبين، وأفراد وجماعات مختلفة أخرى ممن يتحدّون النسخ الرسمية عن الماضي ويطالبون بالإنصاف. وكما يقول أندروز فجلّ اهتمام لجنة الحقيقة والمصالحة اتجه إلى تخليق نسخ براغماتية، مقبولة، ويمكن تصديقها من الذاكرة، أكثر مما اتجه إلى ذاكرة جمعية صادقة، ذاكرة تطور صورا واقعية وقابلة للاستخدام عن التاريخ السابق للعلاقات العرقية، أكثر مما تنتج صورا صادقة. وعلى نحو مماثل، يلاحظ أوليك (2003، 2007) كيف أن الذاكرة الرسمية عن السياسات الألمانية منذ العام 1989 صارت تعاني انزياحا أدى إلى «التطبيع» مع الماضي النازي. ويكشف أوليك عن نقلة لا تكاد تبين، من مشكلات إبادة العرق والمسؤولية الألمانية عن «الهولوكوست»، إلى مشكلات تتصل بعنف الدولة، فجرحها سقوط حائط برلين، وتفكيكه، ومجابهة موروث الستازي (*). وقد بين كيف أن أحداثا أقدم وأكثر تقليدية للمذاكرة والاعتراف بالجرائم الألمانية (**). قد حلت محلها مذكرات لسقوط حائط برلين والوحدة الألمانية. وتحتل مناظرات عامة جديدة، حول الماضي الأقرب للبلاد، وتوحيدها، وموروث النظام الاشتراكي مركز المشهد، وتصوغ نسخة مختلفة من الذاكرة الجمعية للأجيال الجديدة.

وتحلل برbara ميللر (1999، 2003) سرديات «الذنب والتواطؤ» لدى المتعاونين مع جهاز الاستخبارات السابق الستازي في ألمانيا الشرقية وتطرح إطارا اجتماعيا نفسيا لتوصيف وشرح محاولات «التوافق مع الماضي». وتفسّر قضايا الندم، والذنب، والتواطؤ باستخدام مقولات ونظريات سيكولوجية من قبيل التنافر المعرفي (***)، والذاكرة الانتقائية، والتفسيرات الشائعة في إطار الإيلاف، والازدواجية الخلقية، وازدواجية المعايير، والقبول بأكاذيب سياسية.

وإذا كانت الذاكرة لدى ميللر هي ببساطة قضية اختيار، وتخزين، واستعادة لتفاصيل ذات دلالة، تتصل بسرد القصص وموضوعة الذات، فبالنسبة إلى غالينات (2009) لا يمكن الفصل بين الذاكرة الفردية والاجتماعية، إذ هي موقع يجري التعبير فيه عن الالتباسات الخلقية وإدارتها. وفي الدراسات الإثنوغرافية عن البنى

(*) Stasi استخبارات ألمانيا الشرقية.

(**) قد يكون التعبير «جرائم النازي» هو الأدق.

(***) Cognitive dissonance حالة من المواقف والمعتقدات والسلوكيات المتضاربة.

الاجتماعية للماضي الاشتراكي في ألمانيا الشرقية، تبين ميللر كيف أنه لا توجد إجابة صريحة للعديد من الأسئلة الخلقية التي زاد بها الأمر تعقيدا عندما طرحها دراسة الذاكرة الفردية والجمعية والهوية. من كان كذا آنذاك؟ ماذا كنت أنا؟ من أنا الآن؟ من يملك الحق في إصدار الأحكام؟ كيف لك أن تقارب مسألة خيانة الثقة؟ وهي تبرهن على وجود تناقض بين النسخ العامة والخاصة للأخلاق، كما تبدو حية في تقارير الناس حول أحداث الماضي، وحول الذات والآخرين، وحول الحقائق الاجتماعية والسياسية. ووفقا لما طرحه فإن «الذكريات التي تخلفها هذه الحيوانات تواصل صوغ علاقات الناس في الماضي والحاضر والمستقبل، وهذه العلاقات هي على درجة مكافئة من التعقيد وهي، في بعض الأحيان، متناقضة» (ص197).

وفي دراسة أخرى، تركز غالينات (2006) على العمل السردي لجماعة من المسجونين السياسيين السابقين في محاولتهم لنقل خبراتهم بالماضي. وهي تلاحظ أن المشاركين، في أغلب الحالات لم يمكنهم التحرك بقصصهم إلى ما يتجاوز عبارات عامة من قبيل «مرعب»، أو «فظيع»، أو «لا يحتمل». ولم تذكر حالات انتهاك باللغة الخصوصية في سجون الستازي، على رغم أن جوانب أخرى ذكرت (الافتقار لشروط الصحة العامة، وللخصوصية، والحرمان من النوم... إلخ). وقد اعترضت سردياتهم أيضا فترات صمت ثقيل وصعوبات في العثور على الكلمات المناسبة. وبالنسبة إلى غالينات فهذا كله يبين التوتر بين الرغبة في نقل استثنائية الحادثة والشعور بالعجز عن ذلك (ص354)⁽¹²⁾.

ولم يجد من استجوبتهم غالينات أن من السهل عليهم أن يكونوا أنفسهم، لقد كانوا يتسابقون على المواقع وهم يكذبون للعثور على هويات مقبولة (عقلانية وخلقية) اجتماعيا وفرديا، في آن معا. ويرتبط فهم عملية حكي الماضي ما بعد الشمولي والكشف عن الدلالات الضمنية لعملية كهذه بالنسبة إلى الذاكرة الاجتماعية، بقدر متساوٍ، بكل من الموهبة التأويلية للباحث، وبـ «حقيقة» ذكريات عن الماضي لا يمكن فصلها عن النصوص - عن «الإفادة»، و«الأرشيف» و«الوثيقة» - من أي نوع كانت. والنضال من أجل العثور على هويات مقبولة فرديا واجتماعيا، مقبولة وأخلاقية، هو نضال لا يمكن فصله عن حقيقة نصية (الملف، المذكرات الشخصية... إلخ) (تيليغا 2009 ب، 2011 أ؛ انظر أيضا سكولتانز، 2001) والنشاطات والعلاقات المختلفة التي يمثل الناس جزءا منها.

نحو علم نفس سياسي جديد للذاكرة الجمعية

حاول هذا الفصل أن يبين أن الذاكرة الجمعية يمكن تقديمها كموضوع جدير باهتمام علم النفس السياسي، بربطها بأفكار مثل الخبرة، والسردية، والأطر الاجتماعية وبالتغلب على الازدواجية بين الذاكرة الفردية والجمعية. وتتمظهر الذاكرة وتتخذ أشكالاً متنوعة على مستويات مختلفة من التنظيم الاجتماعي والسياسي، في الفضاءين العام والخاص، في خطاب النخبة وفي المعاني عند العامة، باعتبارها تذكراً فردياً، وكذلك باعتبارها مذاكرة. وكل شكل من هذه الأشكال له أهميته ويحتاج إلى أن يدرس، بشكل مستقل. وبتفهم الكيفية التي تعمل بها الذاكرات الفردية والاجتماعية بالمجانبة juxtaposition (*) يمكن للمرء أيضاً أن يفهم كيف تنشأ مخزونات المعرفة السياسية، والمعتقدات السياسية، والهويات السياسية. ولكي يتيسر التغلب على الازدواجية بين الذاكرة الفردية والاجتماعية، يحتاج المرء إلى أن يعتبر الذاكرة نتاجاً اجتماعياً وثقافياً، وأن يعتبر التذكر / النسيان ممارسات اجتماعية وثقافية.

وقد يجد المشتغلون بعلم النفس السياسي أن إدراج بعض رؤى هالبفاكس المهمة ضمن الطبيعة الاجتماعية للذاكرة هو أمر بالغ الجدوى. ومساهمات هالبفاكس تتجاوز مقاربته الحاضرة بكثير. وقد اهتم هالبفاكس بمختلف تموقعات الذاكرة (من المشهد الديني إلى العائلة) واهتم، أساساً، بالذاكرة باعتبارها متجذرة في ممارسات وعلاقات اجتماعية. وكما بين هذا الفصل، يغلب على المشتغلين بعلم النفس السياسي الميل إلى دراسة الذاكرات الجمعية والتاريخية للأفراد والجماعات عبر الكشف عن الآليات المعرفية والعاطفية للتشفير، والتخزين، والاستعادة للمعلومات. ويحد نموذج الأرشيف للذاكرة من رؤية الكيفية التي تتشكل بها الذاكرة الفردية والجمعية، وكيف تتأكد وكيف تتعرض للمقاومة أو التحويل. وليست الاستعادة (الحرفية) أو التمثيل الدقيق هما اللذين يعوّل عليهما دائماً، فالكيفية التي تتجسد وتتموضع بها الذاكرة الفردية والجمعية داخل الفضاءات العقلية والمادية للمجتمع لها أهميتها أيضاً. وعندما يوسع علم النفس السياسي المقاربة من الذاكرة لتشمل جوانب اجتماعية ثقافية وتأويلية، فهو يقلل المخاطر التي قد تكتنف طرح نوع

(*) Juxtaposition التجاور بين أمرين يعطيان تأثيرين متقابلين.

من العلم السيكولوجي أو السياسي لا يتعامل فيه المرء مع الخبرة المعيشة، وعوالم الحياة المتصلة بالعلاقات الاجتماعية والدلالات الاجتماعية، من كتب وبمنهجية. وينطوي التحرك بعيدا عن نموذج الأرشفة على رفض الفكرة الساذجة التي تقول إن «الماضي»، الذاكرة، محفوظ في أرشفة عقلي (أو مادي). ويتعين أن يدرس المشتغلون بعلم النفس السياسي الذاكرة، من أجل الوظائف الاجتماعية التي تؤديها، والكيفية التي تكتسب بها أهمية جمعية، في الشبكة الثقافية، والاجتماعية، والسياسية التي احتُبلت فيها. وهم في حاجة إلى دراسة المصادر الاجتماعية المتنوعة للذاكرة، وكذلك الناس، باعتبارهم «مستهلكي الذاكرة» (كانستايير، 2002، ص 180). وليست الذاكرة الفردية أو الجمعية ثابتة أو بديهية على نحو لا يتغير، ولكن يمكن المضي بها نحو أشكال معينة، بضوابط ثقافية، ومجتمعية، وسياسية؛ ويمكن أن تصبح الذاكرة الفردية والجمعية أساسا لأنواع معينة من الحكايا، المشبعة بأيدولوجية الوسط الاجتماعي/ السياسي وبالخبرات الفردية. والذاكرة الفردية والجمعية (والهويات التي تُبنى عبرهما وتتمحور حولهما) هما مصادر نزاع وتأويلات خلقية. وكما ألمح هذا الفصل، فتكوين الحجج، أو التمثيلات، أو التوجهات إزاء الماضي القريب يفترض مسبقا أن الحجج المضادة، أو التمثيلات المضادة، أو التوجهات المضادة ليست ممكنة فحسب، بل هي قوام عملية تخليق الدلالات، واستدامتها وتدويرها في المجتمع.

السياسة والخطاب

رؤى حول السياسة والخطاب

في كتابه «الاستخدامات الرمزية للسياسة» يطرح عالم السياسة الأمريكي موراي إيدلمان توصيفه الخاص للسياسة. فهو يذهب إلى أنه «لأن السياسة، كما هو واضح، تجلب الثروة، وتأخذ الحياة، وتسجن الناس وتطلق سراحهم، وتطرح تمثيلاً للتاريخ له تداعيات عاطفية وأيديولوجية قوية، فإن عملياتها تصبح موضوعاً سهلاً أن تعلق عليه العواطف الخاصة، وبخاصة المخاوف والآمال القوية» (1967، ص5). ويطرح «تعريف» إيدلمان للسياسة رؤية تمثل السياسة فيها الفاعل والمحرك لتحول نظام مجتمع ما: سياسة تفعل فعلها بالناس. وهذه رؤية للسياسة تشاركه فيها كثرة من علماء السياسة ومن المشتغلين

«بوسع كل من التحليل النقدي للخطاب وسيكولوجيا الخطاب، مع تركيزهما المستدام على الصوغ والتأسيس المتبادلين بين اللغة والسياسة، أن يؤمن بديلاً مبتكراً لتوصيف وفهم العلاقة بين الممارسات اللغوية، والفعل السياسي، والواقع»

بعلم النفس السياسي. وقوة رمزياتها هي التي تجعل معظم الباحثين يركزون على السياسة باعتبارها عملية^(*)، أكثر مما يركزون عليها باعتبارها فعلا اجتماعيا، فهم يركزون على ما تفعله السياسة بالناس، أكثر مما يركزون على الكيفية التي تُفعل بها، في الممارسات الخطابية والاجتماعية وعبرها. وهذا الفصل هو محاولة لإظهار الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق تحول مُجْزٍ باتجاه فهم السياسة والخطاب السياسي كشكل مركب للنشاط الاجتماعي. ويرسم هذا الفصل الخطوط العامة للعلاقة بين السياسة واللغة. وهو يذهب إلى أن اللغة السياسية هي شكل متعدد الأوجه للنشاط الاجتماعي، ما يبرر، بذاته، الدراسة المُتمعنة. ويتوسع الفصل الثامن في معالجة بعض الفرضيات المبيّنة هنا، باستخدام تحليلات إمبيريقية للبلإغيات السياسية.

أما بالنسبة إلى المشتغلين بتحليل الخطاب، فاللغة لها موقع مركزي بالنسبة إلى (ممارسة) السياسة. وكما يقول تشيلتون وشافنر^(**) فإنه «من المؤكد أن السياسة تستحيل ممارستها من دون اللغة، وقد يكون استعمال اللغة في تأسيس جماعات اجتماعية هو ما يفضي إلى ما ندعوه «سياسة» بالمعنى الواسع» (1997، ص 206). أما بالنسبة إلى الباحثين المعنيين بإثنوغرافيا العمليات السياسية، فإن السياسة «الحقيقية» هي ما يحدث بعيدا عن العيون وراء «كواليس» السياسة (ووداك، 2011)⁽¹⁾. وبوسع المرء أن يضيف إلى تعريف إيدلمان للسياسة المقابلة (المجازية) الأكثر رواجاً بين من يحاولون تعريف السياسة، وهي المقابلة بين الصراع والتعاون (تيلي، 2002؛ تيلي، وتارو، 2006)^(***). ويمكن القول إن الرؤى المتصلة بالسياسة، سواء نشأت عن علم السياسة أو عن اللسانيات، تهتم على نحو ما باللغة والاتصال، وكيفية مشاركتها في العمليات السياسية أو تكاملها معها. والمشكلة الوحيدة هي أن بعض هذه الرؤى أكثر ميلا إلى الاعتماد على نظرية مرجعية للغة، ترى اللغة كوسيط محايد وسلبي بين الأفكار والأفعال.

(*) Process : تشير هذه الكلمة إلى سلسلة من أعمال قصدية تستهدف تحقيق غاية محددة، أو إلى سلسلة تحولات تحدث بشكل طبيعي، أو إلى منهج لإنتاج البضائع في مصنع بمعالجة مواد معينة.

(**) Paul Chilton أستاذ اللسانيات بجامعة لانكستر البريطانية، وChristina Schäffner رئيسة قسم دراسات الترجمة بجامعة آستون البريطانية.

(***) Charles Tilly (1929 - 2008) عالم الاجتماع وعالم السياسة الأمريكي وSidney G. Tarrow أستاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع بجامعة كورنيل الأمريكية.

ومن الملامح المميزة للمقاربات الأوروبية القريبة العهد إلينا في علم النفس الاجتماعي والسياسي أنها تدرك أهمية تحليل الخطاب لفهم السياسة والتوجهات السياسية (بيليغ، 1996؛ كوندور، 2000؛ بوتر، 1998). وبحسب فان ديجك (1997، ص 2، والتوكيد منقول عن الأصل) الخطاب يُعرّف على أنه:

ظاهرة عملية، واجتماعية، وثقافية... وينجز مستخدمو اللغة المنخرطون في الخطاب أفعالا اجتماعية ويشاركون في التفاعل الاجتماعي، وبخاصة في المحادثة وغيرها من أشكال الحوار. ومثل هذا التفاعل، بدوره، منغرس في عديد متنوع من السياقات الاجتماعية والثقافية، مثل التجمعات غير الرسمية مع الأصدقاء أو المقابلات المهنية والمؤسسية.

والخطاب هو الموقع الذي تتلاقى فيه التمثيلات السياسية، والمعرفة السياسية، والمخزونات التأويلية وغيرها من الموارد الاجتماعية والخطابية لبناء رؤى سياسية وحياتية عن التعاون أو الخصومة، وعن التوزيع العادل أو غير المتكافئ للسلطة والموارد، والأخلاقية واللاأخلاقية، والأمن وانعدام الأمن، وما شابه ذلك. وإذا تبين للمرء أن السياسة تعمل عبر اللغة، وأن اللغة مؤسسة للنشاطات الاجتماعية، فإنه يتعين عليه بالتالي أن يدرك أن السياسة ليست صورة بديلة عن العالم الاجتماعي، بل جزء لا يتجزأ من ذلك العالم، وعنصر منتج وتأسيسي للحياة الاجتماعية والأنشطة الاجتماعية. ويمكن المضي إلى حد القول إن السياسة تتأسس في أفعال الناس، وأنشطتهم، وأفعالهم، إبان تنظيم هذا كله في علاقات اجتماعية وممارسات اجتماعية (انظر سميث، 2005)⁽²⁾. والشخص العادي ليس مغفلا تواصل قوى اجتماعية وسياسية من خارج ذاته ملء عقله، في حين يأتي رد فعله هو من دون تفكير. ف«الذات» في السياسة هي كائن خطابي يتفكر ويجادل في السياسة (بيليغ 1991). والعلاقة بين السياسة واللغة المستخدمة هي علاقة مهمة ويستحيل تجاهلها، وبالتالي، فمن الأجدى أن يُنظر إلى اللغة السياسية باعتبارها مجموعة خاصة من الخطابات، بأقل مما يُنظر إليها كحزمة خاصة من التأثيرات والنتائج المترتبة على الخطابات.

تحليل الخطاب والخطاب السياسي

نعيش في عالم تنهال علينا فيه، من دون انقطاع، رسائل لفظية بالغة التنوع، من إعلانات المطهرات، إلى خطابات في مؤتمرات حزبية. وقد غيرت الميديا الإلكترونية (جيميسون، 1988) (*) وبلاغة الصورة السياسية (بارت، 1977) طبيعة الخطابة السياسية المعاصرة (بيليج، 2003). فالبلاغة البصرية واللفظية المعقدة للسياسة المعاصرة تقوم بدور الوسيط بين المنظمات والجمهور، بين السياسيين وناخبهم، وما إلى ذلك. وكما يقول تشيلتون وشافر فإن فرصة تلقي، وتأويل، ونقد النصوص والأحداث السياسية زادت على نحو هائل (1997، ص 206).

وبحسب إيدلمان فإن «السياسة هي، بالنسبة إلى معظمنا، عرض عابر لرموز مجردة، لكنه عرض تعلمنا تجاربنا أنه قوة خير وشر، تكاد تكون كلية القدرة» (إيدلمان، 1967، ص 5). فنحن نتحرك بقوة «الإشارات» (***) الصادرة عن لغة السياسة لندخل في عقائد اجتماعية وسياسية. وكما يقول هو فإن «الإشارات الرمزية... تُمضي بعيدا باتجاه تقرير جغرافية وطوبوغرافية العالم السياسي لكل واحد» (إيدلمان، 1977، ص 41). وقد بين إيدلمان ما يترتب سياسيا على طرائقنا الأكثر اعتيادية في تسمية وتصنيف «المشكلات الاجتماعية»: الفقر، تعاطي المخدرات، الجريمة، وما شابه، من استخدام كلمات تستدعي «الضعف والتراخي المزعومين عند الفرد» (إيدلمان، 1967، ص 27) إلى تعبيرات شديدة الالتباس، يمكن أن تفضي إلى عقائد مضللة⁽³⁾.

وصورة إيدلمان عن السياسة هي صورة مقنعة، لكنها غير مكتملة. فهي تلفت الانتباه فقط إلى الجوانب الرمزية في السياسة، غير أنه من الممكن أيضا التفكير في السياسة باعتبارها متتالية من الإنجازات الخطابية. والصحافة (السياسية) المعاصرة في جميع أنحاء العالم مثال واضح على الكيفية التي تجعل «أفعال» السياسيين أكثر من مجرد بعد خارجي يحتاج إلى رصد منفصل عن «كلمات» السياسيين، فالكلمات والأفعال شيء واحد. وبلاغة السياسيين أنفسهم (وليس مجرد بلاغة المعلقين) انعكاس لذلك. والقيم السياسية المتنوعة التي تنشأ عنها السياسة «المعيارية» في

(*) Kathleen Hall Jamieson أستاذة الاتصال بجامعة بنسلفانيا الأمريكية.

(**) يستخدم المؤلف كلمة «الإشارات» هنا باعتبارها نقيض «التحليل المحكم» (إيدلمان، 1998) والعقلاني.

الديمقراطيات الغربية (مثلا: الهجرة، التشغيل/البطالة، الأزمة الاقتصادية، الاعتذار عن ظلم سبق.. إلخ) لا تحمل علامات مميزة، كما أنها لا تشير، آليا، إلى «واقع» يكون، على نحو ما، متجاوزا للواقع المتصل بالكيفية التي يتفق فيها الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون، على نحو روتيني، على أن يتكلموا حول هذه القضايا، أو يختاروا أن يؤسسوها، أو يناقشوها، أو يدافعوا عنها، أو ينتقدوها.

وعندما يتوقف المرء عند الكيفية التي تُستكشف بها اللغة السياسية في علم النفس السياسي، يكون بوسعنا أن نلاحظ أن المشتغلين بعلم النفس السياسي وعلماء السياسة يبدو أن أكثر ما يهتمهم هو التقارير الكمية عن اللغة السياسية (انظر، مثلا، تحقيقات لاسويل وآخرين (1949)^(*) حول الدلالات الكمية، أو «الدلالات» في السياسة الدولية عند أوسغود (1978)^(**) أو «التركيب التكاملي» عند تيتلوك (1983)^(***). وما تنجزه اللغة السياسية، وكيف تفعل ذلك، وما توصله بيانات سياسية (بعينها)، لا يمثل بؤرة التحليل (ولكن انظر فينليسون، 2004، 2007)^(****).

على سبيل المثال توصل تيتلوك، وهو داعية ما يُعرف بنظرية التركيب المعرفي التكاملي، إلى أن «الأعضاء المحافظين في مجلس الشيوخ الأمريكي يطرحون القضايا بطرائق يقل تركيبها التكاملي بقدر ملحوظ عن مثيله لدى زملائهم الليبراليين أو المعتدلين» (تيتلوك، 1983، ص 123)⁽⁴⁾. وما يهمنا هنا هو ما شاع الحديث عنه من تركيب في النظام الإدراكي لمعالجة المعلومات عند الفرد، وليس الاستخدام الفعلي للغة في سياقها الاجتماعي، والثقافي، والأيديولوجي⁽⁵⁾. ويمكن لهذا النوع من التحليل أن يحجب أكثر مما يكشف من براغماتيات اللغة السياسية، فهو يطرح رؤية واقعية للغة والسياسة معا، ويعيد إنتاجها. وما تهمله نظرية التركيب المعرفي المتكامل عند تيتلوك هو أن الناس (وبخاصة السياسيين) قد تكون لديهم «غايات بلاغية» عند الحديث عن أسباب الأحداث الاجتماعية والسياسية أو عند الدفاع عن موقف ذي أساس أيديولوجي. وكما يقول بيليغ، ففوة الرؤى الخطابية تكمن في أنها قادرة على أن تؤمن «كلا من الجهاز النظري والأدوات المنهجية للفحص التفصيلي لكيفية

(*) Harold Dwight Lasswell (1902-1978) عالم سياسة أمريكي.

(**) Charles Egerton Osgood (1916-1991) عالم نفس أمريكي.

(***) Philip Tetlock أستاذ الاتصال بجامعة بنسلفانيا الأمريكية.

(****) Alan Finlayson أستاذ العلوم السياسية بجامعة إيست أنغليا.

تحقيق «غايات بلاغية» (1996، ص21). ويعد التحليل الكيفي للغة السياسية باعتبارها فعلا اجتماعيا، على أساس من تحليل خطابي متمعن ومفصل للتفاعلات الاجتماعية أو للنصوص، أمرا غير جوهري عند تيتلوك.

ولا يعكس هذا التوجه فقط ميلا وضعيا وموضوعيا ابستمولوجيا ومنهجيا، بل رؤية لاسياسية للسياسة أيضا. وقد آن الأوان لأن ينتقل علم النفس السياسي من دراسة الجوانب الكمية والواقعية للغة السياسية (اللفظية) باتجاه الجوانب الكيفية والاجتماعية للتفاعل. ويتعين أن تُدرس اللغة السياسية باعتبارها تفاعلا اجتماعيا وممارسة اجتماعية، وعلى أساس وظائفها المتنوعة المؤسسة للسياقات السياسية والثقافة السياسية. وهناك حاجة إلى التركيز على الخطاب كشكل من الفعل الاجتماعي، لتوصيف التجهيز والتأسيس المتبادلين للغة والسياسة.

وبوسع المرء (ويتعين عليه أن يكون قادرا على) أن يبين إمبيريقيا كيف يتيسر لمختلف تنظيمات الكلام والنص على أساس من بُنى نحوية ونظمية وتركيبات دلالية وبراغماتية، ونقلات سجالية أو عبارات، أن توصف الإنشاء المتبادل للسياسة واللغة، وأن تقول عنه شيئا ذا دلالة. وكما قال فان ديجك (1997، ص 5):

التفاعل بين الطبيب والمريض، بين المعلم والطالب، وكذلك المناظرة في البرلمان أو في جلسة بقاعة محكمة، ليست مجرد أشكال مركبة من الحوار المؤسسي، فهي تؤسس الممارسات الخطابية والاجتماعية الأكثر تعقيدا للتدريس، ولتأمين الرعاية الصحية، وللتشريع، ولـ«فعل» العدالة.

والعلاقة بين الخطاب والسياسة مركبة، وهي بحد ذاتها تتطلب تحليلا إمبيريقيا. وفي شكله المعاصر، فعلم النفس السياسي أكثر اهتماما، إما بـ«السيكولوجيا» الفردية للسياسة (تابر، 2003؛ تيتلوك، 2005) وإما بالأنساق السياسية الكلية للعلاقات الدولية (مثلا، هيرمان، 2003)، لكنه يُظهر اهتماما أقل بالطبيعة الخطابية للسياسة وبالكيفية التي تجعل مختلف أشكالها ووظائفها نتاجا للتفاعلات والممارسات الاجتماعية المعقدة.

والمساهمة الحيوية للمشتغلين على تحليل الخطاب في العلوم الاجتماعية تكون في طرح رؤى حول فك حزمة التنظيم الخطابي للخطابات السياسية، فالخطاب عند

المشتغلين على تحليل الخطاب هو تأسيسي بالنسبة إلى «الحقائق» الاجتماعية والسياسية، كما أنه يتأسس بها (فيركلو 2010^(*))؛ فيركلاو ووداك، 1997؛ فان ديجك 2008، 2009؛ فان ليووين ووداك، 1999؛ ويزريل وبوتر، 1992؛ ووداك، 2011). وكما يقول فيركلاو ووداك فإن «الخطاب هو، اجتماعيا، تأسيسي كما أنه يقع صوغه اجتماعيا: فهو يؤسس حالات، وموضوعات للمعرفة، والهويات والعلاقات الاجتماعية بين الناس وجماعات الناس» (ص 258 التوكيد منقول عن الأصل). وليس هذا الفصل المكان الذي نوفي فيه عديدا متنوعا من المقاربات التحليلية للخطاب حقها⁽⁶⁾ لكنه يسمح بالتركيز على أكثرها تأثيرا: التحليل النقدي للخطاب وسيكولوجيا الخطاب (انظر أيضا الفصل الثامن لبعض الملاحظات الإضافية عن سيكولوجيا الخطاب).

تحليل الخطاب في الألسنيات: تحليل نقدي للخطاب

التحليل النقدي للخطاب (يشار إليه اختصارا بـ CDA)^(**) هو أسلوب في البحث التحليلي في الخطاب «يدرس الطريقة التي تمارس بها إساءة استعمال السلطة، والتسلط، وانعدام المساواة، ويعاد إنتاجها وتجري مقاومتها بالنص والكلام في السياق الاجتماعي والسياسي» (فان ديجك، 2001، ص 352)⁽⁷⁾. وينظر التحليل النقدي للخطاب إلى الخطاب على أنه شكل من أشكال الممارسة والفعل الاجتماعيين. ويمكن أن تجد فكرة الخطاب كشكل من أشكال الممارسة والفعل الاجتماعيين في قدر هائل من البرامج البحثية في الألسنيات (النقدية) والنظرية الاجتماعية (انظر فيركلاو، 2010؛ ووداك، 2011 من أجل نظرات عامة). وقد ظل البحث في الخطاب السياسي اهتماما دائما عند الباحثين في التحليل النقدي للخطاب. (تشيلتون وإلين^(***)، 1993؛ تشيلتون وشافنر، 1997؛ ويلسون^(****)، 1990، 2001؛ ووداك، 2002، 2011) وخطاب الميديا (فيركلو 1995 ب؛ فاوولر^(†)، 1991؛ فاوولر وآخرون، 1979؛ فان ديجك، 1988، 1989، 1991).

(*) Norman Fairclough أستاذ الألسنيات بجامعة لانكاستر البريطانية.

(**) Critical discourse analysis.

(***) Mikhail V. Ilyin أستاذ العلوم السياسية بمعهد العلاقات الدولية بموسكو.

(****) John Wilson أستاذ علوم الاتصال بجامعة آلستر في إيرلندا الشمالية.

(†) Roger Fowler (1939 - 1999) أستاذ الألسنيات الذي عمل طويلا بجامعة إيست أنغليا البريطانية.

وقد ظلت أيضا دراسة المركزية الإثنية، والعداء للسامية، والعرقية اهتماما مركزيا لدى المحللين النقيدين للخطاب (باستخدام عديد متباين من المواد مثل المحادثات، والاستجابات، والمناظرات البرلمانية، والتقارير الإخبارية، والنص والكلام الأكاديميين، والصور) (انظر، بين آخرين، ريسغل ووداك 2001؛ فان ديجك 1997؛ فان ليووين 2000؛ ووداك 1996، 1997 أ، ب؛ ووداك وفان ديجك، 2000؛ ووداك وآخرين، 1999). ويطرح المحللون النقيديون للخطاب أسئلة حول الطرائق التي تستخدم بها بُنى معينة للخطاب في إعادة إنتاج السيطرة الاجتماعية. ومن الفرضيات الأساسية في التحليل النقدي للخطاب أن الممارسات الخطابية وثيقة الارتباط بتأثيرات أيديولوجية. وبحسب فيركلاو ووداك، فإنها قادرة على المساعدة على إنتاج وإعادة إنتاج علاقات قوة غير متكافئة بين (على سبيل المثال) طبقات اجتماعية، رجال ونساء، وأغليات وأقليات إثنية/ثقافية، عبر الطرائق التي تمثل بها الأشياء وتموضع الناس (1997، ص 258).

وعلى سبيل المثال، فقد شمل العمل الرائد الذي أنجزه فاوولر حول دور السلطة والسيطرة في اللغة أيضا تحليلا لتغطية صحافية لحدث «إثني» (الاضطرابات في مهرجان نوتينغ هيل في لندن). ومن بين أشياء أخرى، أشار ما توصل إليه فاوولر وزملاؤه إلى الكيفية التي عكست بها البنية النحوية للجمل المنظور «الأبيض» المسيطر لدى الصحافيين، وكيف أدارت تفعيل صيغ المبني للمعلوم والمبني للمجهول مسؤولية المشاركين في الحدث عبر استخدام صيغ المبني للمجهول، وعبر خيارات نحوية ودلالية بعينها. وتمضي دراسة سايكس (1985) حول التمييز إلى خلاصات تشمل دور الصيغ النحوية في التمثيل النصي لـ «نحن» و«هم». وفي سلسلة من الدراسات، فحص تيون فان ديجك الطرائق التي تتحدث بها الأغليات في هولندا والولايات المتحدة عن الأقليات والعلاقات الإثنية في المحادثات اليومية، وفي الصحافة، والبرلمان وفي خطاب النخبة (فان ديجك، 1984، 1987، 1991، 1991، 1993 أ). ويبين فان ديجك كيف أن «الاختلاف» هو بنية ينشئها المتحدثون وفقا لتوجهات التمثيل الإيجابي للذات والتمثيل السلبي للآخر، مع استخدام استراتيجيات نحوية ونظمية معينة لعقلنة التحيز ضد جماعات الأقلية. وكما يشير هو، فهذه الاستراتيجيات تعمل بطرائق متنوعة على تفعيل وإنفاذ التمييز إزاء أولئك الذين يوصفون بأنهم «الآخرون».

وكجزء من برنامج مطول ومجهد للدراسات النقدية للخطاب، انخرطت روث ووداك وزملاؤها من جامعة فيينا في سلسلة من الأبحاث حول الأبعاد الاجتماعية، والسياسية، والتاريخية للخطاب المناهض للسامية في النمسا (ووداك، 1990، 1991؛ ووداك وماتوشك^(*)، 1993؛ انظر أيضا فيركلاو ووداك، 1997). وتنتصر ووداك وزملاؤها للمقاربة التاريخية- الخطابية للبلاغة العرقية والمناهضة للسامية. وهذا المقترَب الذي يقوم على تحليل الخطاب لدراسة التحيز والعرقية يقوم على مقارنة أكثر حساسية للسياق، تشمل، من بين الأبعاد الأخرى للسياق، السياق الاجتماعي السياسي والتاريخي الأوسع، وإن شملت أيضا تاريخ الممارسات الخطابية التي تعيد إنتاج السيطرة والعرقية⁽⁸⁾. وقد بينت ووداك وزملاؤها كيف يجري التعبير عن المعتقدات والأيديولوجيات العرقية أو المناهضة للسامية وكيف تستخدم لأغراض مختلفة. وهذه لها تقاليد تاريخية وجذور متعددة، وبالتالي فلا بد من دراستها في ذلك السياق. وتحليل الخطاب هو الأداة التي تسمح للمرء بأن «يُظهر كامل الطيف من الأدوات الألسنية المستخدمة لتشفير معتقدات وأيديولوجيات كهذه، وما يرتبط بها من ممارسات أيضا (ريسيغل ووداك، 2001، ص266).

وقد بينَ غيرُ ذلك من الدراسات النقدية للخطاب، التي تركز على الخطاب المناهض للهجرة، الكيفية التي يمكن بها للمجازات أن تستخدم لنزع البشرية عن العمال المهاجرين في الولايات المتحدة (سانتا آنا، 1999) والكيفية التي تستخدم بها استراتيجيات خطابية متباينة للتعامل مع المهاجرين، والفقراء، باعتبارهم الخصوم (ووداك وماتوشك، 1993؛ انظر أيضا إيدلمان، 1977). ويخاطب استخدام الضمائر والدوال الظرفية («نحن» «هنا») وتخليق تقابل بين «نحن» و«هم»، الاهتمام الذاتي عند الشخص، كما أن الحكايا الأبوكريفية^(**) تنطوي على قدرة على توجيه السياسات وصوغ العمليات والخطابات السياسية حول الهجرة، والفقر، وماشابه ذلك. ويحلل فان دير فالك (2003) الخطاب اليميني في البرلمان حول الهجرة في

(*) Bernd Matouschek من جامعة فيينا.

(**) Apocryphal نسبة إلى أربعة عشر سفرا من أسفار العهد القديم (الأبوكريفا) لا يعترف بها اليهود والبروتستانت، وهي صفة توصف بها كل كتابة مشكوك في صحتها أو في صحة نسبتها إلى من يفترض أنه كاتبها.

فرنسا، مبينا أن هذا الخطاب يميل إلى التمحور حول مجاز أوسع يتصل بتمثيل سلبي للآخر وهو ما يشمل ليس فقط المهاجرين بل يشمل حلفاءهم أيضا، وأبرزهم أحزاب اليسار.

وقد كانت الاهتمامات الأبرز والأقرب عهدا إلينا في التحليل النقدي للخطاب تأسيسية، مع تحول في المسار باتجاه التنظير والتوثيق الإمبريقي لمثلث المجتمع- الإدراك- الخطاب (تشيلتون، 2004؛ فان ديجك، 2008، 2009). وفي قلب هذه الاهتمامات تكمن مشكلة نظريات التكامل حول الإدراك في التحليلات النقدية للخطاب التي تعالج الكلام والنص. وما يُفترض هو أنه لا بد من وجود شيء يستند إليه إنتاجنا، وتنظيمنا، وفهمنا للخطاب (السياسي): تمثيلات عقلية، ونماذج عقلية، ترشد عملية ربط المعلومات الجديدة بما تراكم بالفعل من معلومات. وابتداء من أعمال فان ديجك وكينتتش (1983)^(*) ظهر تركيز شديد على التكامل. والفكرة الرئيسية هنا هي أن «المعنى يصنعه المستمعون أو القراء، الذين يربطون معرفتهم وتوقعاتهم المخزونة لديهم في الذاكرة الطويلة المدى والقصيرة المدى بمعالجة المدخل اللغوي» (تشيلتون، 2004، ص 154). ويمضي تشيلتون إلى ما هو أبعد فيؤكد أنه ربما كان هناك رابط عميق بين السياسي واللغوي (ص 11). وتؤمن الارتباط نظرية إدراكية للغة والسياسة. والنماذج والتصاميم «الإدراكية»، أو «العقلية»، أو «السياقية»، بحسب فان ديجك، تقوم بمهمة التوسط (فان ديجك، 2009).

وسواء نظرنا إلى الإدراك أو لم ننظر إليه، باعتبار أنه يؤدي دورا محوريا، فإن هدف التحليل النقدي للخطاب هو، من جهة، النظر في الأغراض السياسية المعنية، التي يُدفع باللغة إليها، وهو من ناحية أخرى، تتبع الوسائل اللغوية الخاصة التي تُستخدم من جانب «من يتكلمون على نحو سياسي» (تشيلتون 2004 ص 200). أما بالنسبة إلى المشتغلين بالتحليل النقدي للخطاب، فمهمة التحليل هي ربط الخواص الدقيقة للسلوك اللغوي بما نفهمه من عبارة «السياسة» أو «السلوك السياسي» (تشيلتون وشافنر، 1997 ص 211). وما يُعرّف بأنه «سياسي» هو تلك الأفعال الاجتماعية الخطابية (والأنشطة الاجتماعية) التي تشمل (وتعيد إنتاج) علاقات قوة متفاوتة، وسيطرة، وتشمل أيضا مقاومة وصراعا.

(*) Walter Kintsch الأستاذ بمعهد دراسات الإدراك بجامعة كولورادو الأمريكية.

وهناك نقطتا قوة حيوية في المقاربة النقدية لتحليل الخطاب، فهي تطرح، أولاً، مقارنة للخطاب السياسي تسمح بربط الممارسات اللغوية والخطابية الفردية بالسياق السياسي والتاريخي الواسع (الذي يُنظر إليه باعتباره أساس إنتاجها واستقبالها). وهي تطرح، ثانياً، منطلقاً لتحليل الخطابات التي يجري إنتاجها في لحظة زمنية محددة وبغض النظر عن السوابق synchronically أو عبر مسار تطورها مع الزمن diachronically. ويشار إلى الأخيرة بـ «التناسق»، وهي تشتمل على دينامية «المساوقة» contextualization و«إعادة المساوقة» recontextualisation (انظر فيركلاو، 2010؛ ريسيجل ووداك 2001؛ ووداك، 2011). ويعد ذلك أحد أهم الملامح التي تميز ممارسات الخطاب السياسي. ووفقاً لوداك (2011، ص 39)، فإن التناسق

يحيل على ربط كل النصوص بغيرها من النصوص، سواء في الحاضر أو في الماضي. وهذه الروابط يمكن تأسيسها بطرائق مختلفة: عبر الإحالة المتصلة على موضوع أو إلى الفاعلين الرئيسيين فيه؛ أو عبر الإحالة على الأحداث ذاتها، باعتبارها نصوصاً أخرى، أو عبر عودة الدفوع الرئيسية في نص ما إلى الظهور في نص آخر. ويسمى السياق الأخير إعادة المساوقة. وبانتزاع الدفوع من سياقها وإدخالها في سياق جديد، نلاحظ أولاً عملية إنهاء المساوقة، ثم عندما يدخل العنصر المعني في سياق جديد نلاحظ عملية إعادة المساوقة... ومن هنا تعاد مساوقة دفوع من مناظرات برلمانية، من خطابات سياسية، أو من الميديا، بطريقة تراعي نوعها، ومتصلة بموضوعات، أو أنواع، أو نصوص من خطاب معين.

وعلى سبيل المثال، الدراسات التي أجرتها إيرجافيك وفولشيتش (2007)^(*) حول إعادة المساوقة الصربية لخطاب جورج دبليو بوش حول الإرهاب، وتلك التي أجراها هودجيز (2008) حول «المنافسة الخطابية» بين الصحفيين ومسؤولي البيت الأبيض، قد أظهرت كيفية عمل «إعادة المساوقة» في الممارسة وكيف يمكن أن تثبت جدواه البالغة كأداة تحليلية. وتبين إيرجافيك وفولشيتش (2007) كيف

(*) Karmen Erjavec باحثة في علوم الاتصال، أستاذة بجامعة لوبليانا الصربية وZala Volčič أستاذة علوم الاتصال بجامعة كوينزلاند الأسترالية.

أن خطاب جورج دبليو بوش حول «الإرهاب» يعاد تدويره، ويستخدم، ويطبق، على نحو غير نقدي، على كل الأفعال العنيفة من جانب المسلمين، بغض النظر عن السياق السياسي/ التاريخي المحلي. ويقدم هودجيز (2008) تعليقا على قوة سياسات إعادة المساوقة بين الصحافيين والمسؤولين في البيت الأبيض، حول كلمات جنرال أمريكي بدا أنها تلقي ظلا من الشك على تورط إيران في العراق. ويبين هودجيز كيف أن إعادة المساوقة تتحقق باستخدام لقطات/ متتاليات، من الحديث، أو بالتركيز على بعض العناصر واستبعاد عناصر أخرى منه، أو بصياغات يفترض أنها تستهدف التوضيح أو تعيد صوغ جوهر الموقف المختلف عليه. ومثل هذه الدراسات (وكثير غيرها) يثبت أهمية الطريقة التي يقع بها تداول الخطابات والنصوص وإعادة تدويرها من جانب المشاركين لخدمة المصالح التجارية والدولية، وأغراض أيديولوجية أخرى كذلك.

تحليل الخطاب في علم النفس الاجتماعي: علم النفس الخطابي

العمل الذي نفذه في بريطانيا مايكل بيليغ، ومارغريت ويزريل، وجوناثان بوتر، وديريك إدواردز وغيرهم (بيليغ، 1985، 1998، بيليغ وآخرون، 1988، بوتر ويزريل، 1987؛ ويزريل وبوتر، 1992، انظر أيضا أغوستينوس وتيليغا، 2012) يعد خطوة حاسمة باتجاه تأسيس تحليل الخطاب باعتباره أداة نافعة في تحليل الممارسات الاجتماعية والسياسية، على اختلاف أنواعها. وقد ساعد على ظهور ما يسمى اليوم «سيكولوجيا الخطاب» *discursive psychology (DP)* المناخ الفكري الذي تخلق بفضل أعمال غيرغين (1973) وهاريه وسيكور (1972) وشوتر (1977)، وما سبقها من توجهات فلسفة اللغة والفلسفة التحليلية (أوستين 1962، فيتغنشتاين 1953).

وكانت اللحظة الفاصلة في التطور المتواصل في المنظور الخطابي في علم النفس الاجتماعي هي نشر «الخطاب وعلم النفس الاجتماعي»^(*) لجوناثان بوتر ومارغريت ويزريل في 1987. وفي العام نفسه، نُشر كتاب مايكل بيليغ «المحاجة والتفكير»^(*). وجمدت مساهمات بوتر ويزريل، ومساهمات بيليغ،

(*) Discourse and Social Psychology.

اهتمام المشتغلين بعلم النفس السياسي والاجتماعي باللغة، والبلاغة، والطبيعة السجالية للتفكير. واهتمامهم باللغة ليس من أجل اللغة. فهو ينبع من إدراكهم لإمكان الاستكشاف المجزي لكثرة من الأفكار والمشكلات التي يعالجها المشتغلون بعلم النفس الاجتماعي الحديث، على أساس الممارسات الخطابية والاجتماعية. وقد أمنت سيكولوجيا الخطاب، عبر ربع القرن الأخير، للمشروع الإمبريقي لعلم النفس، رؤى مبتكرة ونقدية (أغوستينوس وتيليغا، 2012، بيليغ، 2012، بوت، 2012). وهناك فيض من كتب ومقالات تعرض الخصائص العامة لسيكولوجيا الخطاب (مثلا، بيليغ، 1991؛ إدواردز وبوتر، 1991 أ، 1993، وأقرب عهدا إلينا إدواردز وبوتر، 2001، هيبورن^(**) وويغينز، 2007؛ بوت، 2012، بوت وإدواردز، 2001، ويغينز وبوتر، 2008). وسيكولوجيا الخطاب هي مقارنة بنيوية، بشكل عام، ترتبط بنظرية شارحة^(***) نسبية (إدواردز وآخرون، 1995، غيرغين، 1994). وسيكولوجيا الخطاب بنيوية بطريقتين. إحداها أنها تبدأ من أن الأفراد ينشئون واقعهم عبر وسيط هو التوصيفات التي يستخدمونها. و«الواقع» جزء من ممارساتنا عبر المقولات والتوصيفات، التي هي جزء من هذه الممارسات. وكما يقول جوناثان بوت (1998، ص 235) فالواقع «ينشأ، بطريقة أو بأخرى، والناس يتكلمونه، يكتبونه، يحاجون به، وينسفونه». ومن ناحية أخرى، فهذه التوصيفات والتقارير التي يستخدمها الناس في حالات متباينة هي ذاتها بُنى؛ أي أنها تُنسج في مناسبات الكلام، أو في نصوص معينة، من كلمات، ومجازات، وعديد من موارد خطابية (1998، ص 235، التوكيد منقول عن الأصل).

ويمكن القول إن الجاذبية التي تنطوي عليها سيكولوجيا الخطاب يمكن فهمها، على أفضل وجه، في ضوء المناظرات الفكرية والأفكار والموضوعات المتصلة بعلم النفس الاجتماعي التي سعت إلى إعادة تحديدها. وقد طرح المشتغلون بسيكولوجيا الخطاب عددا من التأويلات النقدية لبعض الأفكار السيكلوجية الأساسية، مثل التوجهات (مثلا، ويذريل وبوتر، 1992، ويغينز وبوتر، 2003) أو

(*) Arguing and Thinking.

(**) Alexa Hepburn محاضرة بقسم العلوم الاجتماعي بجامعة لوفبره بإسكتلندا و Sally Wiggins محاضرة بعلم النفس بجامعة سترانكلويد الإسكتلندية.

(***) meta-theory ومعنى الكلمة هو - وفقا لمعجم كولينز- «المناقشة الفلسفية لأسس نظرية ما، ولبنيتها ونتائجها».

الذاكرة (مثلا، إدواردز وبوتر، 1992 أ و ب، ميدلتون وإدواردز، 1990، تيليغا، 2011 أ) أو العاطفة (مثلا، إدواردز، 1999) أو الإدراك (مثلا، إدواردز، 1997، 2006، تي مولدر^(*) وبوتر، 2005) أو الهوية (مثلا، بنويل وستوكوي، 2006، ميرينو وتيليغا، 2011، ستوكوي، 2009) أو الإشكالات الجندرية (مثلا، إيدلي وويذريل، 1997، 1999)⁽⁹⁾.

وقد ركز المشتغلون على سيكولوجيا الخطاب، في دراساتهم، على طبيعة الكلام المراوغة، والمركبة، والحساسة للسياق وعلى توجيهها الفعل الاجتماعي. فالناس يفعلون أشياء بكلامهم: يوجهون اتهامات، يبررون تصرفاتهم، يوجهون أسئلة، يعذرون، يُقنعون، وما شابه. ويستخدمون اللغة ليفعلوا أشياء ولينشئوا نسخا من العالم، وفقا لوظيفة كلامهم. وكما لاحظ بيلغ (1997) عن حق، فالتحليل الخطابي «هو أكثر من اتباع القواعد الإجرائية لجمع وتصنيف البيانات الخطابية؛ فهو يشمل طريقة نظرية لفهم طبيعة الخطاب وطبيعة الظواهر السيكلوجية» (ص43). ولا تقترح سيكولوجيا الخطاب «منهجا» للتحليل (محادثات أو خلافه) يمكن تطبيقه في كل حالة، لكنها تؤسس لنقطة «إبستمولوجية». وتعالج سيكولوجيا الاتصال الكلام والنصوص باعتبارها ممارسات اجتماعية، وكما يقول إدواردز (2003، ص1)، فهي تدرس «العلاقة بين العقل والعالم، كما يفعل علم النفس عموما، ولكن كموضوع خطابي - باعتبارها ما يهتم به المشارك، موضوعا يخص الكلام، مقولات الكلام، وبلاغات الكلام، والاهتمامات التفاعلية للكلام».

واللغة السياسية، وخصوصا الصوغ المتبادل بين السياسة واللغة، هو مجال قدم فيه المشتغلون بعلم النفس الخطابي مساهمات مهمة، ولكن مساهماتهم مرت من دون أن يلحظها أحد في علم النفس السياسي.

وأحد المسالك المهمة لفحص الصوغ المتبادل بين السياسة واللغة هو دراسة لغة العرقية. ومنذ ظهرت الأعمال الرائدة عند فان ديجك (1984، 1987) وبيلغ (1985) حول الروابط بين الخطاب والعرقية، صار الخطاب يُنظر إليه باعتباره «طريقة ملحوظة لإعادة إنتاج التحيزات الإثنية والعرقية في المجتمع (فان ديجك وآخرون،

(*) Hedwig te Molder أستاذة هولندية متخصصة في تفاعلات المواطنين من ذوي الخبرة المهنية.

1997، ص 144). ولأعمال ويزريل وبوتر (ويزريل وبوتر، 1992) عن لغة العنصرية في نيوزيلاندا أهمية مركزية في تزويد تحليل الخطاب بالقوة اللازمة للتساؤل حول تفاوتات علاقات القوة ولتوثيق إعادة إنتاج السيطرة عبر الكلام. وبين أمور أخرى، فقد بينا كيف أن بُنى التسامح وإنكارات مشاعر التحيز هي جزء من العمل الشائع حول الهوية في الخطاب العرقي المعاصر، وكيف أن الدفع الليبرالية والعملية يمكن استخدامها، على نحو مرن، إلى جانب الدفع المحافظة والمتحيزة (أغوستينوس وإيفري، 2010، رابلي^(*)، 1998، 2001).

وعلى الطريق الذي فتحه الخطاب وعلم النفس الاجتماعي (بوتر ويزريل، 1987) جاء «رسم خريطة لغة العرقية»^(**) كأول محاولة إمبيريقية ممنهجة للنظر إلى الآراء، والمعتقدات، والتوجهات («متحيزة» أو غير ذلك) ليس باعتبارها ظواهر قَبْلِيَّة تحتاج شرحاً، بل بالأحرى كمصادر يمكن للأعضاء، وعلى نحو مرن، أن يمتاحوها في الكلام، لكي ينجزوا فعلاً اجتماعياً بلاغياً له مغزاه في السياق. وقد فتح ويزريل وبوتر (1992) الطريق لدراسة التوجهات باعتبارها «ممارسات تقويمية» (يقع إنتاجها على نحو مرن لمناسبات معينة - سبير وبوتر، 2000). وقد مهدا الطريق أيضاً لفهم مختلف تماماً للخطاب السياسي. وبالنسبة إلى ويزريل وبوتر، فالخطاب ليس بطبيعته سياسياً، لكنه يصبح كذلك «في الجدل، وفي المناظرة، وعند التطبيق (ويزريل وبوتر، 1992، ص 139)⁽¹⁰⁾».

وعلى سبيل المثال، فقد بين تيليغا (2005، 2007) كيف يمكن أن يعاد تعيين أفكار نزع الشخصية ونزع البشرية عبر التركيز على الممارسة الاجتماعية العرقية والجوانب الخطابية للتحيز المفرط. وقد أوضح كيف أن الكلام عن الأقليات الإثنية (أقلية الروما في رومانيا) هو مؤسس لخطاب (يمكن أن يكون استثنائياً) يضع شعب الروما خارج نظام أخلاقي يوصف بأنه متحضر. وبين كيف أن التحيز المفرط الموجه ضد أقليات إثنية ليس نتيجة نزوع عميق لدى المتحدثين، بل هو أقرب إلى أن يكون ناشئاً عن حِزْمٍ وأنساق من التنظيم والتفسير الخطابي التي تتعامل مع شعب الروما باعتبار أنهم «ليسوا مثلنا».

(*) Tim Rapley أستاذ اللسانيات بجامعة لانكستر البريطانية.

(**) Mapping the Language of Racism.

ولا يحاول المشتغلون بسيكولوجيا الخطاب أن يتبينوا إن كان المتحدث متحيزا «حقا» أو لا، وإن كان تحيزه صريحا أو متخفيا وراء تمويهات كلامه. فالمقاربة التحليلية من التحيز تعالجه كشيء يمكن الانتباه إليه في طرائق مختلفة، في الكلام ذاته (سبير وبوتر، 2000). والهدف هو تجنب خلاصات من قبيل أن المتحدث هو بالأساس متحيز، وإن كان يموه على تحيزه بطريقة كلامه، وأن التحليل بوسعه الكشف عن معتقداته وتوجهاته الحقيقية (انظر إدواردز، 2003). وقد ساعدت المقاربة الخطابية عملية رسم خريطة إنتاج التحيز باعتباره ظاهرة من ظواهر الحياة اليومية؛ لأن من ينتجونهم أعضاء في التفاعل الاجتماعي. وما يعد «عرقية» يجري إنتاجه بهذه الصفة، محليا وعلى نحو معقد، في الكلام.

فالعرقية ليست بعدا سيكولوجيا يمكن تنسيبه لبعض الأفراد، وبالتالي، لا يمكن تنسيبه لآخرين. ويأخذ تحليل التفاعل الاجتماعي باعتباره المدونات المحلية للجدال وممارسات التنظيم البلاغي لتفاعلات منتخبة. ويمضي تحليل خطاب العرقية في علم النفس الاجتماعي إلى ما وراء المستويات الدلالية، والبراغماتية، والنحوية، والخبرية للتحليل الألسني والتأويل البسيط لإستراتيجيات خطابية معقدة. وعلى سبيل المثال، ووفقا لما صدر عن فان ديجك (1987) «يشمل الكلام على الأقليات العرقية إستراتيجيات وتحركات معقدة تهدف إلى تمثيلات ذاتية إيجابية داخل التوصيف السلبي العام للآخر» (ص 22). فعندما تطرح مسائل حساسة للنقاش، وعندما تكون المعايير الاجتماعية ميالة إلى الصرامة، يصبح إنقاذ ماء الوجه ضروريا. وإذا يناقش بيليغ (1988) فان ديجك، فهو يذهب إلى القول بأن افتراض تناقض بين التوجهات العرقية وإستراتيجيات التفاعل يتعين النظر إليه بوصفه تناقضا داخل التيمات الأيديولوجية المخالفة التي يمتأحها الناس. ويشير بيليغ وآخرون (1988) إلى أن الفهم المشترك ملغز ولدى الناس تيمات متناقضة كجزء من مخزونهم المعرفي المشترك. ويجري تأكيد الطبيعة السجالية للتوجهات (العرقية)، حيث تمثل التوجهات تموقعات في مسألة مختلف عليها (بيليغ، 1996). ويتضمن السياق البلاغي والسجالي للتوجهات أن الناس سوف يبررون مواقفهم وينتقدون الرؤى المنافسة.

وركزت فروع أخرى، من فروع العمل على الخطاب، على إنشاء الآراء، والتوجهات السياسية، والأيديولوجيات وإعادة إنتاجها (مثلا، بيليغ، 1991، 1998)

وعلى إدارة المقولات السياسية في الخطاب السياسي (مثلاً، تيليغا، 2008، 2010). وتحقيق بيلغ عن كلام العائلات البريطانية عن العائلة المالكة البريطانية (1998) هو تحقيق مدهش عن الكلام العادي وما يمكن أن يكشفه بالنسبة إلى دراسة الآراء، والتوجهات السياسية، والأيدولوجيات. ويبين بيلغ كيف أنه، عندما دُعيت العائلات البريطانية للكلام على أعظم «عائلة» في البلاد، كانت هذه العائلات تتكلم عن نفسها. وكان سياق تقويمها للعائلة المالكة سياق نقاش عائلي، حيث تكون المقارنات، والمقابلات، والمجازات، والفكاهة عناصر للإيلاف السياسي (انظر الفصل السادس، فيما يتصل بالجوانب الخطابية في الإيلاف السياسي). ولا تتدفق الآراء، والتوجهات السياسية، والأيدولوجيات التي تعبر عنها العائلات البريطانية في شكل جاهز بل هي أقرب إلى أن تكون نتيجة لـ «حوار خلاق» بين أعضاء الأسر، دافعة بـ «المتحدثين إلى مدارات جديدة للكلام والتفكير» (بيلغ، 1996، ص 28).

ويطرح تيليغا (2008، 2010) تحليلات خطابية تفصيلية تعالج النزاعات المفهومية/ الخطابية المتنوعة حول المقولات السياسية في أوروبا الشرقية، مع تركيز خاص على الكيفية التي جرت بها مناقشة وتعريف «ثورة 1989» في رومانيا، فيما قدمته النخبة من تقارير ومحاولات لإنشاء تمثيل أيديولوجي للحدث، في متتالية من الأحاديث الاستذكارية. وبالتركيز على البلاغيات السياسية لرئيس رومانيا السابق إيون إيليسكو، بين تيليغا أنه ليس بوسع المرء أن ينجح في فهم الإنشاء المتبادل بين اللغة والسياسة، وكيف تعمل اللغة كنوع من الفعل الاجتماعي، إلا إذا ركز على اللغة المختلف بشأنها والمتصارع عليها للهيئة السياسية (كونولي، 1993، غاللي، 1956). وقد طرح وجهة نظر مقنعة في المطالبة بتحقيق مُفَصَّل في الكيفية التي تستخدم وتُعرَّف بها، بالفعل، المقولات الاجتماعية والسياسية من قبل أناس في بيئات اجتماعية مختلفة، وكيف أن هذه الاستخدامات والتعريفات لها نتائج تمس إدارة المجادلات (العامة) وإنشاء مساندة لتمثيلات «مفضلة» لقضايا اجتماعية. ومقولة «الثورة» ليست عنواناً محايداً بالنسبة إلى أحداث 1989. فالمقولات الاجتماعية والسياسية تأتي مع عديد من الافتراضات المسبقة، والمعرفة المشتركة المستندة إلى مقولات، والصفات المؤطرة بمقولات.

ويذهب تيليغا إلى أن المرء بحاجة إلى توجيه انتباهه حذر إلى الكيفية التي تُعرّف بها هذه المقولات، والاستخدامات التي تناط بها، في عدد متنوع من السياقات السجالية (بيليغ، 1996). ويبين تيليغا كيف أن خطاب إيليسكو حول الثورة في رومانيا يجمع، بغير تبصر، بين الإحداثيات والحدود في الدلالة التقليدية لـ «الثورة»، في محاولة لنزع الشرعية عن التحديات المتصاعدة من المعارضة السياسية والجمهور الأوسع، فيما يتصل بـ «الحقيقة». وتفضي الطريقة التي اختارها إيليسكو لإدارة الجدل إلى رؤية للسياسة وللحسابية السياسية تسلم بداهة، وعلى أساس افتراض مسبق وغير نقدي، بالشروط والرهانات التي تحكم الجدل العام حول معنى ثورة 1989، والفعل السياسي، والمسؤولية، والحقيقة. فالمقولات والمفاهيم السياسية ليست كونية؛ فهي محكومة بالنسبة إلى لغة وثقافة الهيئة السياسية.

وفي الاتجاه ذاته يمضي أغوستينوس وآخرون (2011) مبينين كيف أن الاعتذار عن أشكال سابقة من الظلم هو ممارسة اجتماعية وخطابية مركبة، حيث يتوجه المتحدثون والجمهور إلى قضايا متنوعة تتصل بالحقيقة (التاريخية)، والهوية، والعاطفة، والهوية الوطنية (انظر أيضا لوكوتور^(*) وآخرين، 2001). ويبرز تحليلهم لاعتذار رئيس الوزراء لسكان أستراليا الأصليين كيفية استخدام رئيس الوزراء الأسترالي للعاطفة والمنطق لتقديم خطابه باعتباره اعتذارا سياسيا وإدارة الجدل العام. فقد تحققت مسائل «التعاطف» و«أنسنة الآخر» عبر البناء الخطابي للعاطفة الجمعية، عبر الاستخدام المرهف لمستويات مختلفة من التصنيف الذاتي والوطني.

وما يبينه كل من تيليغا وأوغستينوس وزملاؤه هو أن المقولات والهويات الاجتماعية التي يستدعيها المتحدثون يمكن استخدامها كأدوات سياسية إستراتيجية لإدارة الجدل السياسي. وكلاهما مؤيد لفكرة أن النزاع حول المقولات، والتحقق الخطابي لحالات سيكولوجية، يؤمنان فضاء سجاليا للتفاعل السياسي. ويعالج كل من تيليغا وأوغستينوس وزملاؤه اللغة السياسية باعتبارها شكلا مركبا من النشاط الاجتماعي، وباعتبارها ممارسة اجتماعية، وحزمت من تنظيمات متباينة من الأفعال الاجتماعية. ولا تظهر اللغة السياسية ولا تعيد إنتاج نفسها في فراغ. فهي تؤدي وظيفتها في سياق سجالي، حيث المقولات، والتصنيفات، والهويات «تصوغ ما نرى وما لا نرى في العالم السياسي، في آن معا» (إيدلمان، 1977، ص 24).

(*) Amanda Lecouteur من جامعة أدليد الأسترالية.

وقد وضع علماء النفس المشتغلون بسيكولوجيا الخطاب أسس اتجاه تحليلي حاول أن يبين أن ما يدرسه المشتغلون بعلم النفس السياسي والاجتماعي، في الحقيقة، هو ظواهر تتأسس في التفاعل الاجتماعي وعبره (إدواردز، 2012، بوتر 2012). وتترتب على هذا نتيجتان: أولاًهما، أن المشتغلين بسيكولوجيا الخطاب طرحوا بديلاً عن - وتحويلاً ل- الدراسة السيكلوجية الاجتماعية لموضوعات علم النفس، من دون اعتماد على الافتراضات الإدراكية الاجتماعية التقليدية التي يشتمل عليها قسم كبير من علم النفس الاجتماعي القائم. وعلى سبيل المثال، ففكرة «الإدراك» (انظر، بين آخرين، أنتاكي 2006، إدواردز 2006، تي مولدر وبوتر 2005) تعالج باعتبارها إنجاز المشاركين في الكلام وليس كشيء سابق الوجود، يؤدي اختيارات اللغة والحالات العقلية ويقررها سلفاً. وليس هناك افتراض قائم بالنسبة «إلى ما يدور» في رؤوس المشاركين، لكن الإدراك، والعاطفة، والحالات العقلية هي أمور يُنظر إليها باعتبارها قابلة للفحص وقابلة للتحليل العلنيين في التفاصيل اليومية أو في الكلام المؤسسي وعبرهما. وتؤكد سيكولوجيا الخطاب أهمية اللغة بوصفها موضوعاً للتقصي في ذاتها، وليس كمر إلى شيء يكمن وراءها. ومعظم الظواهر السيكلوجية، التي درج علماء النفس على اعتبارها «حالات داخلية» هي ظواهر تتمثل في نشاطات اجتماعية وتعد جزءاً منها⁽¹¹⁾.

والنتيجة الثانية هي أن سيكولوجيا الخطاب قد انحازت للاستخدام المنهجي والصارم لسجلات التفاعل والسلوك الفعلين، ونظرت في الطريقة التي تؤمن بها المواد الطبيعية⁽¹²⁾ الوصول لتوجهات المشاركين وعروضهم. وسيكولوجيا الخطاب تقف على الخط الأمامي بالنسبة إلى الطريقة الجديدة في الاشتغال بعلم النفس الاجتماعي، القائم على تحليلات مدققة ونوعية لأمثلة فعلية للخطاب (بوتر 2012). ويغلب على المقاربات المعاصرة في علم النفس الاجتماعي والسياسي التركيز على السلوك البشري باعتباره، في الأساس، معتمداً على الهويات العقلية (المزعومة). وفي المقابل، فالمشتغلون بعلم النفس الخطابي ينطلقون من التفاعل الاجتماعي والممارسات الاجتماعية على المستويين اليومي والمؤسسي. ويعجز القسم الأكبر في علم النفس الاجتماعي والسياسي المعاصر عن أن يأخذ مأخذ الجد التفاعلات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية التي يوقع الفاعلون الاجتماعيون داخلها

سلوكهم الاجتماعي والسياسي. وفي المقابل، فإن سيكولوجيا الخطاب تؤكد الدور والوظيفة المركزيين لتلك الممارسات الاجتماعية.

وتذهب سيكولوجيا الاتصال إلى أن تنوع التفاعلات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية يمثل نظاما اجتماعيا مركبا وظرفيا. وقد تحرك علم النفس السياسي مبتعدا عن دراسة التنظيم المعياري للتفاعل الاجتماعي والحياة الاجتماعية، والاستخدام المنهجي لسجلات الفعل البشري في الواقع (الكلام والنص). والإمكانات التي تتيحها سيكولوجيا الاتصال لدراسة السياسة، لكل من علماء النفس وعلماء السياسة، هي إمكانات لا نهاية لها. وعوضا عن جمع الملاحظات عبر المقاييس أو الهياكل التجريبية، وغالبا ما يكون ذلك محاولة لاختبار النظريات أو النماذج المعرفية، فقد أصبح الهدف توليد سجلات خطابية لمجالات بعينها (ودراسة تنظيمها الخطابي) - التفاعل في المقابلات الإخبارية، اللجان، الخطابات السياسية، الدلالات الشائعة بين العامة عن السياسة كما تعبر عنها المجموعات البؤرية، على سبيل المثال - وهو ما يمكن استخدامه، بالتالي، لتوليد مزيد من الفرضيات ولدراسة ظواهر سياسية أخرى.

والعائلات التي تتحدث عن العائلة المالكة، والأغليات التي تتحدث عن الأقليات، والاعتذارات الوطنية والخطابات السياسية التي تناقش مقولات سياسية، ليست سوى بعض الأمثلة على كيفية استخدام سيكولوجيا الخطاب في دراسة اللغة السياسية. وكل هذه الإعدادات والسياقات هي مصادر ثرية لبيانات طبيعية تمكن المرء من فحص قضايا مهمة، تتصل باللغة السياسية : أولا، ملامحها البراغماتية والألسنية؛ ثانيا، دورها الرابط والتأسيسي في الممارسات الاجتماعية الأوسع، وفي تصور للفعل الإنساني والاجتماعي لا يعالج اللغة باعتبارها بعدا هامشيا أو إيفينومينياً^(*). ويحضر المشتغلون بسيكولوجيا الخطاب المشتغلين بعلم النفس السياسي على تفحص «السطح الغني» للغة وللتفاعل الاجتماعي (إدواردز، 2006). والبحث في اللغة السياسية باعتبارها شبكة من التمثيلات العقلية سوف يؤدي، لا محالة، إلى معالجة الخطاب، بوصفه تعبيرا عن حالات ومخططات معرفية. وفي

(*) epiphenomenal ظاهرة ثانوية تصحب ظاهرة أخرى هي سبب وجود الظاهرة الثانوية، ويشار بهذا اللفظ تحديدا إلى ظواهر عقلية ثانوية تتسبب بها ظواهر مادية تكون سببا للظواهر العقلية الثانوية التي لا يترتب عليها أثر سببي.

المقابل، فما طرحه سيكولوجيا الاتصال هو أن تُفحص اللغة السياسية باعتبارها فعلا سياسيا أدائيا في تفاصيل تنظيمها الخطابي.

الخطاب السياسي - الشكل المركب للنشاط الاجتماعي

على رغم وجود كثرة من النقاط التي اختلف حولها المشتغلون بالتحليل النقدي للخطاب وسيكولوجيا الخطاب، المعنيين باللغة السياسية، فأهم ما في المقاربتين هو أن الخطاب السياسي شكل مركب من النشاط الإنساني / الاجتماعي، يُدرَس في ذاته. وقد دفع هذا الفصل بأن هذا التركيز يمكن أن يمثل اللب، إن لم يكن الأساس، لعلم نفس سياسي مائز ومبتكر. وقد أعرب بعض المشتغلين بعلم النفس السياسي، في وقت قريب إلينا، عن قدر من عدم الارتياح للاتجاه المتزايد في علم النفس الاجتماعي لأن يصبح «علما للتقارير عن الذات وعن حركات الأصابع»، وعن القلق بسبب الكيفية التي يختار بها علم النفس الاجتماعي أن يكشف دراسة السلوك، دراسة ما اعتاد الناس على فعله (انظر باومايستر وآخرين، 2007). ومضى علماء السياسة بالاتجاه ذاته، بالإقرار بأن علم النفس السياسي لا يسعه أن يكتفي بالاعتماد على نماذج إدراكية لفهم السلوك السياسي (كايندر، 2003).

ويمكن للتركيز على الخطاب كظاهرة من ظاهرات السياسة، تُدرس في ذاتها، أن يحول المشهد الإمبريقي والإبستمولوجي لعلم النفس السياسي. والبحث في اللغة السياسية، في ذاتها، يستلزم المطالبة (العودة للمطالبة) بمكانها في مركز دراسات علم النفس السياسي. ونقلة كهذه من شأنها إعادة تموقع علم النفس السياسي وإعادة تعريفه كعلم للممارسات الاجتماعية والسياسية. وسوف تبتعد به عما يكاد يكون تركيزا حصريا على العمليات والتحضيرات العقلية، وعن التنظيم العقلي، وعن الاعتماد الزائد على النماذج الإدراكية، والسيناريوهات التجريبية، والحالات المتخيلة، باتجاه دراسة السلوك الفعلي. ويمثل علم النفس السياسي المعاصر بنية أكاديمية مُمأسسة لدلالات تنطوي على قدرة على التأثير في الفكر والفعل السيكولوجيين والسياسيين، في اتجاهات بعينها، وليس في اتجاهات أخرى. وأولئك الباحثون الذين يكتفون بالاعتماد على أطر ومفاهيم مكرسة / تقليدية للتوصل إلى «حقائق» الحياة السياسية، وإلى «السيكولوجيا» وراء السلوك

السياسي، وأولئك الذين يتصرفون من دون تفكير، في حدود المناهج والمنهجيات المكرسة، لا يتاح لهم، بالحقيقة، سوى مفهومات ونماذج بحثية محدودة، وبطريقة مراوغة وغير ملحوظة.

والبحث في اللغة السياسية، في ذاتها، ليس مجرد مسألة رسم لخرائط «التشظي اللغوي» للحياة الاجتماعية والسياسية. إنه مسألة الدور البنيوي والتأسيسي الذي تمارسه اللغة في الحياة الاجتماعية والسياسية. وهذا موقف تترتب عليه نتائج أوسع، بالنسبة إلى تحليل اللغة السياسية. فالتحليل ينتقل بدراسة المملكة الداخلية للإدراكات والعواطف عند الفرد، باتجاه دراسة تعبيرات خارجية عن الدلالات السياسية، والطرائق المعلنة والقابلة للتفسير، التي يقع بها إنشاء الحقائق السياسية، عندما نتحدث عن أنفسنا وعن الآخرين، وعن الشؤون الداخلية والدولية، باتجاه دراسة الممارسات الخطابية التي تؤسس، وتُفَعِّل، وتعيد إنتاج السياسة، والدلالات السياسية، والحقائق السياسية.

وبوسع كل من التحليل النقدي للخطاب وسيكولوجيا الخطاب، مع تركيزهما المستدام على الصوغ والتأسيس المتبادلين بين اللغة والسياسة أن يؤمنا بديلا مبتكرا لتوصيف وفهم العلاقة بين الممارسات اللغوية، والفعل السياسي، والواقع. وبتبيان الكيفية التي تتأسس بها اللغة السياسية، عبر سلسلة من الإنجازات والصيغات الأيديولوجية، يمكن لحِزَم الممارسات الخطابية المنظمة اجتماعية، الموجهة نحو الفعل، أن تُيسَّر وتُثري دراسة العلاقة المحملة بالدلالات بين العمليات السيكلوجية والممارسات السياسية.

البلاغيات السياسية

الخطاب السياسي وأهمية البلاغيات

ناقش الفصل السابق العلاقة بين الخطاب والسياسة. وقد رسم صورة عامة للمساهمات المهمة والمبتكرة من التحليل السياسي في الألسنيات وعلم النفس الاجتماعي لدراسة اللغة السياسية. وفي هذا الفصل تتوسع الدراسة لتشمل الكيفية التي قارب بها المشتغلون بعلم النفس السياسي والاجتماعي، تقليدياً، قضية الاتصالات المُقنعة، مع تقديم بعض الأمثلة على الكيفية التي يعالجون بها اللغة والبلاغيات. وتشمل بقية الفصل تحليلاً خطابياً لمظهرين منتخبين من مظاهر البلاغيات السياسية: استخدام المجازات والتماهي مع الجمهور. ويختتم الفصل بمناقشة المهمة البالغة الحيوية للتحرك باتجاه

«لكي يتحقق الفهم والتحليل الكاملان والمخلصان لطبيعة اللغة السياسية المعاصرة، فلا بد للمرء من أن ينتقل مبتعداً عن نظريات ونماذج الإدراك ومعالجة المعلومات، ليكون أقرب إلى المنظور الألسني، والبلاغي والخطابي..»

علم نفس سياسي حقيقي معني بالبلاغات السياسية، بربطها بدراسة مفصلة لـ «الاستخدام» العمومي^(*) للغة.

وقد يكون بديها أن نؤكد أنه في السياسة، كما في غيرها من مجالات الحياة الاجتماعية، فإن الالتزام والمناظرة البلاغيين عنصران ضروريان. ويمكن القول إن الأهمية السياسية للبلاغات وللحوار هي موقف لا يحتاج، غالبا، إلى تبرير. وما يحتاج تبريرا بالفعل هو طريقة الإنسان في التفكير بالبلاغات والحوار، ومقاربتة لهما، إمبيريقيا. ويحيل مصطلح «البلاغات السياسية» على كل من الطرق التي يحاول بها السياسيون إقناع جماهير متباينة، وكذلك الدراسة (الأكاديمية) لمثل هذه البلاغات (انظر بيليغ، 2003؛ كوندور وآخرين، تحت الطبع). وتأتي مقارنة هذا الفصل من البلاغات السياسية بروحية كان أرسطو (ترجمة 1909) أول من انتصر لها. وهي روحية تحليلية، حيث يكون التركيز على اكتشاف «الوسائل المتاحة للإقناع في كل حالة» (ص5). ويشير هذا الفصل إلى أن ظاهرة الإقناع السياسي «تستدعي مقارنة سيكولوجية تكون هي نفسها ضاربة بجذورها في دراسة البلاغة (بيليغ، 2003، ص 223).

وهناك افتراض ذائع على نطاق واسع بأن الخطاب السياسي هو استخدام اللغة بطرائق يميل البشر، بوصفهم حيوانات سياسية، إلى اعتبارها «سياسية» (تشيلتون، 2004، ص 201). والمشكلة الوحيدة في تعريفات من هذا النوع للخطاب السياسي هي أنها تعريفات دائرية^(**). فهي تبدأ وتنتهي مع «الحيوان السياسي» مؤسسة، وعلى نحو تطوري، تطابقا/ علاقة مباشرة بين الطبيعة البشرية والخطاب السياسي. غير أنه من الممكن الجدل حول ما إذا كان هناك شيء صُلبي inherent في هذه العلاقة. فالربط بين الطبيعة الإنسانية واللغة والسياسة أمر ضروري ووظيفي، غير أنه يكون، في بعض الأحيان، غير متوقع، وغير واضح بالمرّة (موسكوفيسي، 1988؛ بيليغ، 1987). ولكي يتمكن المرء من الحديث عن «الخطاب السياسي» فلا بد له من فكرة ما عن الكيفية التي يتعرف بها الناس على الأشياء والخصائص باعتبارها

(*) Public أي الاستخدام ذو الصلة بالجمهور وبالتواصل معه وليس الاستخدام ذا الطابع الشخصي.

(**) circular التعريفات الدائرية هي تلك التي تستخدم المصطلح المطلوب تعريفه كجزء من التعريف أو تلك التي تفترض في قارئ التعريف معرفة مسبقة بما يجري تعريفه.

«سياسية»، وأيضاً على ما يكمن وراء عملية التعرف هذه (أو ما يصحبها)، وهنا يتعين على المشتغلين بعلم النفس السياسي أن يقولوا أشياء كثيرة.

وكما بين الفصل السابع، يمكن للخطاب السياسي أن يوصف كشكل مركب من النشاط الاجتماعي. وبالنسبة إلى البعض هو تعبير عن تعقيد معالجة المعلومات (سودفايلد^(*) وآخرون، 2001؛ تيتلوك، 1984)، أو تكوين انطباع سياسي وإدارته (ماكغرو، 2003)، أو التفسيرات السياسية المرئية وغير المرئية التي تصدر عن السياسيين (ماكغرو، 2010)، أو التأثير المتبادل بين الألسني والبراغماتي (فيركلاو 2010؛ ووداك 2011)، أو العناصر والخصائص البلاغية والخطابية (بيليج، 2003؛ تيليغا، 2008، 2010). وبوسع المرء أن يضع هذه الاهتمامات في متوالية تحويلية^(**)، من المدخلات المعلوماتية وتركيب المعالجة الإدراكية إلى خصائص لغوية، وبلاغية، وخطابية للخطاب. وعندما يقع التركيز على نماذج «المدخلات - المخرجات» المعلوماتية، فإن الأسئلة المتصلة بالخطاب السياسي تتخذ الشكل التالي: «متى يعلو الخطاب السياسي على الصخب المعلوماتي للحياة المعاصرة لدرجة تكفي لأن تجعل المواطنين ينتبهون إليه؟ وأي أنماط المعلومات السياسية يحرك الفكر أكثر من غيره؟» (قارن مع تابري، 2003، ص 446).

وعندما يكون التركيز على البلاغيات تميل التساؤلات إلى التأكيد على أمور مختلفة: ما الذي يجعل الخطابات / الرسائل مقنعة؟ وكيف يجري إنشاؤها؟ وما هي الخصائص البلاغية اللافتة إلى الانتباه أكثر من سواها؟ وما وظيفة «كلمات بسيطة» من قبيل «نحن» و«هم»؟ وعلى نطاق أوسع كيف يمكن تحليل التفكير السياسي عند الناس وفهمه بفحص الخطاب السياسي؟ وقمّل الأسئلة المتصلة بـ «مدخلات المعلومات» و«المعالجات الإدراكية» إلى التركيز على «متى» (الشروط، الكوابح) وعلى «ماذا» (المحتوى) المتعلق بالاتصال والإقناع السياسيين. أما الأسئلة المتصلة بـ «البلاغيات» فتركز على «كيف» (الفعل الاجتماعي)، أي إنها تركز على كيفية تنظيم اللغة بلاغياً لإحداث تأثيرات بعينها، وعلى الكيفية التي تُنَجِّز بها الأفعال الاجتماعية،

(*) Peter Suedfeld أستاذ وباحث كندي / أمريكي / هنغاري في علم النفس.

(**) continuum متتالية متصلة لا يكون الاختلاف واضحاً بين عناصرها المتجاورة لكن طرفيها متميزان تماماً.

باستخدام مختلف الموارد الخطابية/ الثقافية. وقد نشأت الأسئلة من النوع الأخير عن «طريقة في أداء» علم النفس أفضت، هي ورؤى نقدية أخرى في العلوم الاجتماعية لها جذور في الألسنيات والنظرية الاجتماعية، (فيركلاو 2010؛ ووداك، 2011) إلى تجديد الاهتمام بالبلاغيات واستخدام اللغة (بيليج، 1987، 1996؛ إدواردز، 1997؛ بوتر، وويذريل، 1987؛ ويذريل وبوتر، 1992؛ وانظر أيضا الفصل السابع).
انظر، مثلا، مقتظفا من محاضرة باراك أوباما وهو يتلقى جائزة نوبل في ديسمبر 2009 في قاعة مدينة أوصلو بالنرويج:

عززت خدمات رجالنا ونسائنا ذوي البزات الرسمية وتضحياتهم السلام والازدهار، من ألمانيا إلى كوريا، ومكنت الديمقراطية من أن يكون لها مكانها في مناطق مثل البلقان. وقد نهضنا بهذا العبء، ليس لأننا نسعى إلى فرض إرادتنا. لقد فعلنا ذلك مدفوعين باهتمام مستنير بالذات - لأننا نسعى وراء مستقبل أفضل لأطفالنا وأحفادنا، ونحن نعتقد أن حيواتهم ستكون أفضل إذا تمكن أطفال الآخريين وأحفادهم من العيش في حرية وازدهار.

ويمكن النظر إلى الكلمات الحكيمة التي نطق بها باراك أوباما عن السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها انعكاسا لرؤية للسياسة، حيث تكون السياسة هي نفسها الفاعل والمحرك لتحولات نظام المجتمع. وفي هذه الحالة، فإن سياسات أمة ما هي الفاعل والمحرك لتحولات في النظام العالمي. ولكي يحقق أوباما هذا الأثر البلاغي يتعين عليه أن يوضع نفسه على نحو يجعله يتحدث من داخل مجتمع السياسيين العقلانيين الذين تتجاوز اهتماماتهم مصالح مجتمعه. ويمكن النظر إلى الرئيس أوباما باعتباره منخرطا في محاولة للإقناع السياسي، مدافعا عن الحروب الإنسانية للولايات المتحدة ومبررا إياها. ولكي يحقق ذلك فهو بحاجة إلى أن يثبت أنه يعرض «شخصية» ديمقراطية معينة (وهو يفعل الشيء نفسه بالنسبة إلى السياسات التي يدافع عنها)، هو بحاجة إلى وضع جمهوره في إطار عقلي معين (بالإحالة على اهتمامات للذات الوطنية تخدم أمم العالم) وإلى طرح حجج عقلانية وملموسة لمساندة التوجه العام لقضيته السياسية. ويجسد أوباما الوطنية والواجب بطريقة اتبعها زعماء أمريكيون وبريطانيون آخرون في الماضي.

ولا مجال للشك في ما يحيل عليه الضمير «نحن». واستخدام التعبير «رجالنا ونساؤنا ذوي البزات الرسمية» يسعى إلى تأسيس علاقة بين ممثل الأمة وجمهور متخيل يشاركه الاهتمامات السياسية نفسها. وهناك أيضا تمييز واضح بين «نحن» (الأمريكيين) و«هم» (الآخرين، معينين وغير معينين). وإن كان ما يدور حوله الجدل هو الفعل السياسي من نوع معين («التدخل الإنساني») فإن «نحن» (الأمريكيين) تشير إلى الفاعلين والمحركين لذلك الفعل؛ والأمم «الأخرى» هي المتلقية لهذا الفعل؛ هي المتلقية فيما يتصل بالأهداف النبيلة التي لدينا «نحن» (انظر بيليغ، 2003، لمناقشة موسعة حول بلاغيات «نحن» و«هم» في الخطاب السياسي). وهكذا، فسياسات الاهتمام بالذات تصاغ، وطنيا، على نحو يحقق توافقها مع سياسات التضحية بالذات عالميا.

وتبدو عبارة «اهتمام مستنير بالذات» كرمز سياسي مجرد يُشرعن السياسة الخارجية الأمريكية عبر الأزمان. فباختياره للضمائر واستخدامها يشير أوباما إلى التمييزات السياسية ويوظفها خطابيا. وتختلط في رسالته السياسية بلاغيات القوة ببلاغيات التضامن (براون وغيلمان، 1960). وهو يعتمد على الضمائر المتباعدة («نحن» مقابل «هم») لتوصيل رسالة سياسية عن التضامن. وتنشأ الحاجة إلى التمييز بين «نحن» و«هم» حتى يتسنى للفعل السياسي والتضامن أن يحدثا أثرهما. ومن دون ذلك فلا وجود لسياسات تدخل ولا لإقناع. فما هي الوظيفة الاستراتيجية لاستخدام أوباما للغة؟ هل هي إنتاج رؤية مشتركة حول قيم مشتركة وأساسية، كجزء تكويني تأسيسي من مخزون الجمعية وشرعة الفعل السياسي (التدخل الإنساني)؟ يمكن القول إن أوباما يخاطب ما هو في صميم السياسة المعاصرة: إقناع الآخرين بمشاركته في تبني رؤية مشتركة حول ما هو عالمي أو خاص، خير أو فاسد، مسموح به أو غير مسموح به. وكما يبين لنا التاريخ، يمكن استخدام محاولة كهذه لغايات تقدمية ومحافظة، في آن معا.

الاتصالات المُقنعة

تعد بحوث علم النفس الاجتماعي المرتبطة بالقول المأثور الشهير: «من يقول ماذا ولمن وبأي تأثير» المحاولة المنهجية والشاملة الأولى لفهم العلاقة بين المتصلين

(المصادر) والاتصال (الرسالة) والجمهور (المتلقين) (هوفلاند^(*) وآخرون، 1953). وعندما وافق هوفلاند على أن يعمل لدى وزارة الحرب الأمريكية قرابة نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت البروباغاندا الألمانية مثالا حيا على كيفية إقناع الجماهير بالالتفاف حول هتلر ومساندة المجهود الحربي. وقد أثارت البروباغاندا (وتأثيراتها) قلق الحكومة الأمريكية، وأرادت أن ترى كيف يمكن للبروباغاندا (خاصة في شكل الأفلام السينمائية) أن تقنع الجنود الأمريكيين بالنظر في احتمال ألا تكون نهاية الحرب قريبة كما كانوا يتمنون. وسرعان ما تحولت المسألة التي بدأت عملية وسياسية إلى برنامج سيكولوجي للبحث في جامعة ييل، استهدف اكتشاف «القوانين العامة للإقناع».

وعلى سبيل المثال، فقد تبين أن الخبراء أكثر إقناعا من غير الخبراء (هوفلاند وفايس، 1952)^(**)، وأن ممارسي الاتصال الشعبيين والجذابين بدا أنهم أكثر تأثيرا من غير الشعبيين وغير الجذابين (كايسلر وكايسلر، 1969). وقد لوحظ أن المرء يسهل إقناعه إذا تصور أن الرسالة لا يقصد بها تعمد الإقناع أو التوجيه (والستر وفيسستنغر، 1962)، وأن الناس الذين تدنى لديهم احترام الذات يسهل إقناعهم أكثر من الناس الذين لديهم احترام كبير للذات (جانيس، 1954)^(***)، وأنه عندما تكون الرسالة بسيطة يكون الناس أكثر قابلية للإقناع عندما يجري تشتيت فكرهم أكثر منهم عندما يكونون كاملي الانتباه (آلين وفيسستنغر). وقد انصب التركيز على أنه يمكن زيادة الإقناع برسائل تثير الخوف لدى المتلقين (ليفينثال وآخرون، 1965)، رغم أن النتائج جاءت مختلطة (انظر جانيس وفيشباك، 1953؛ ليفينثال وآخرين، 1967).

وكما يقول بيليغ (2003؛ وانظر أيضا بيليغ، 1987) فإن دراسات ييل حول الإقناع «مالت إلى افتراض وجود انفصال بين المتغيرات المستقلة أو البلاغية وسيكولوجية المتلقين» (ص 24). وعلى الرغم من ذلك، فقد طرحت المقاربات

(*) Carl I. Hovland (1912 - 1961) الباحث الأمريكي الرائد في دراسات الاتصال بجامعة ييل.

(**) Walter Weiss باحث في الاتصال زامل هوفلاند في جامعة ييل الأمريكية.

(***) Irving Lester Janis (1918 - 1990) الباحث في علوم الاتصال بجامعة ييل.

الأخرى، مثل نظرية اللقاح^(*) عند ماغواير (1964) ونماذج المسار المزدوج للإقناع عند بيتي^(**) وكاتشوبو (1981، 1984)، رأيا مفاده أن العلاقة بين الرسائل والمتلقين يمكن تصورها باعتبارها شكلا من الحوار البلاغي أو السجالي. وقد بدأ ماغواير بالمشكلة العملية المتصلة بغسيل أدمغة الجنود الأمريكيين الذين وقعوا في الأسر، في الحرب الكورية. وقد حاولت التجارب التي صممها وأجرها (آندرسون وماغواير، 1965؛ ماغواير وباباجورجيس، 1961)^(***) أن تبرز على أهمية «اللقاح» التوجيهي كتنقاة لمقاومة الإقناع. وبين ماغواير كيف أنه بتزويد المشاركين في تجربته بجرعات صغيرة من الحجج يمكنهم بناء «دفاعات» أقوى في مواجهة الحجج المضادة. وفي بحوث ماغواير تكون الحاجة مميزة لعمليات التفكير الداخلية لدى المتلقين. وبالتخليق النشط للحجج المضادة أو استشرفها، فقد بنى المشاركون الدفاعات. وتعين على المتلقين عند ماغواير أن يتخيلوا ويتدربوا على أداء جانبي السجال.

ويمتاز نموذج المسار المزدوج عند بيتي وكاتشوبو (1981، 1984، 1986) تطورات سيكولوجيا الإدراك للنظر في الكيفية التي يؤدي بها المصدر والرسالة أدوارا محددة بدقة، وكيف أنه، بالتحفيز وبمقدار الجهد الإدراكي المبذول في الرسالة، يمكنهما تقرير نتائج محددة لمحاولات الإقناع. ووفقا للنموذج، فعندما يجري تحفيز الناس على الانتباه إلى رسالة ما والتعامل اليقظ معها، فمن الأرجح أن يتبعوا مسارا مركزيا لمعالجتها. وعندما يتراجع الانتباه (والتحفيز) ويتكاسل الناس، إدراكيا، فمن الأرجح أن يسلكوا مسلكا هامشيا.

والمسلكان إلى الاقتناع، اللذان اقترحهما بيتي وكاتشوبو، يتسقان مع «التمييز في البلاغيّات الكلاسيكية بين الإقناع بالمحتوى والإقناع بالشكل» (بيليغ، 2003، ص 224).

(*) inoculation theory وتقوم على إمداد المتلقين بمعلومات تزيد من قدرتهم على مقاومة الاقتناع بما يلقي إليهم، بعد ذلك، من معلومات.

(**) Richard E. Petty أستاذ علم النفس بجامعة أوهايو و John Terrence Cacioppo أستاذ علم النفس بجامعة شيكاغو وهما من ابتكرا نماذج المسار المزدوج للإقناع dual - process models of persuasion التي تقوم على فرضية مفادها أن مستويات التحفيز والقدرة تقرر ما إذا كان الاقتناع يتحقق بقوة التلميحات والتوجيهات أو بقوة الحجج التي تسوقها الرسالة الإعلامية، وهو ما يقرر بدوره قوة المواقف التي تترتب على الرسالة وقدرتها على البقاء.

(***) Panagiotis Papageorgis من الجامعة الأوروبية في قبرص.

وقد كان الإعلان، لا السياسة، المستخدم الرئيسي لنماذج الإقناع. وتظهر الصعوبة عندما يحاول المرء تطبيق هذه النماذج على السياسة المعاصرة. ولا يسهل وضع التمييز الذي اقترحه بيتي وماغواير، بين الشكل والمحتوى، على خريطة البلاغيات البصرية والشفافية المعقدة في السياسة المعاصرة، التي تسمح للأفراد بأن يتركوا حوافزهم وانتباههم يطفوان، وتشتغل على تمييزات أكثر رهافة وأقل إحكاما. والاشتباك مع السياسة المعاصرة ودراساتها أقرب إلى سيكولوجيا غشتالتية^(*) عن الجزئيات والكلديات منها إلى التمييز الصارم بين الشكل والمحتوى. وهناك أيضا أساليب وأشكال مختلفة للسياسة، فالمخاتلات الحوارية الرسمية وغير الرسمية في السياسات المتلفزة، ورسميات وطقوس المناظرات البرلمانية تطرح مشكلات بخصوص التمييز التقليدي بين الشكل والمحتوى. ووفقا للسياق، فإن «الشخصية» التي يحرص المتحدثون على الظهور بها (الروح أو الخاصية المميزة)^(**) تكف عن كونها أمرا هامشيا وتصبح عنصرا مركزيا، وبخاصة بالنسبة إلى أولئك المراقبين السياسيين الذين يعرفون أين يتعين عليهم النظر، ومن وماذا يتعين عليهم أن يرصدوه. وفي الوقت نفسه، الحجج التي يطرحها المتحدثون (الكلمة)^(***) يمكن أن تبتهت وتترجع إلى الخلفية.

ولا تطلع علينا المشكلات السياسية المعقدة حاملة على ظهورها لافتات بأسمائها، والأمر متروك للمواطنين/المشاهدين ليستخلصوا المغزى مما يجري. ويمكن للروح ethos والعاطفة pathos والكلمة logos، العناصر الثلاثة في البلاغة الكلاسيكية، أن تنتقل من الخلفية إلى المقدمة، وتصعد من الجزء إلى الكل. وعلى سبيل المثال، الانتخابات الرئاسية تتفاوت فيما بينها في المعدلات بين الروح، والعاطفة، والكلمة، كما تتفاوت في التظاهرات السياسية الأخرى الأكثر تعقيدا. وقد احتوت مناظرات تلفزيونية بين قادة أحزاب رئيسية ثلاثة، مثل تلك التي دارت في 2010 بين غوردون

(*) Gestalt psychology أو gestaltism وهي نظرية العقل في مدرسة برلين، التي تحاول فهم القوانين التي تحكم قدرتنا على اكتساب مدركات ذات دلالة والاحتفاظ بها في عالم يبدو هيويا.

(**) ethos.

(***) logos لأن النص الأصلي أورد هذه الكلمة في غير صيغة اسم العلم فالدلالات التوراتية مستبعدة، خاصة أن اشتغال المؤلف بعلم النفس يرجح أنه يقصد اللوغوس كما يرد في علم النفس التحليلي عند كارل يونغ: مبدأ العقل أو الرأي المرتبط بالحافز.

براون وديفيد كامرون ونيك كليغ، في المملكة المتحدة، العناصر الثلاثة جميعا، بدرجة اختلفت عن المناظرة الشرسة حول غزو العراق، مثلا، في مجلس العموم.

التركيب الإدراكي التكاملي

وتقوم نماذج ماغواير وبيتي وكاتشوبو على افتراض أن التفكير يمكن أن يكون بلاغيا، من حيث طبيعته التكوينية. وقد حاولت نظريات أخرى في علم النفس السياسي والاجتماعي أن تنظر في العلاقة بين الشخصية وبنية الإدراك وأسلوب الإدراك، عند النظر في البلاغة السياسية. وسوف يكون التركيز هنا على نظرية التركيب التكاملي، كما طورها تيتلوك، سودفايلد وزملاؤهما (سودفايلد وآخرون، 1992؛ سودفايلد وآخرون، 2001).

وغالبا ما يقع النظر في التركيب الإدراكي وفق طرائق مختلفة لمعالجة المعلومات⁽¹⁾ وبحسب تعبير تيتلوك (1983، ص 119 - 120)، فنظرية التركيب التكاملي تركز على

التمييز والتكامل الإدراكيين للمعلومات. ويحيل التمييز على العديد المتنوع من الجوانب لمسألة يدركها شخص ما... وقد يدرك سياسي أكثر حنكة أن للسياسات تأثيرات متعددة، وأحيانا متضاربة، لا يسهل تصنيفها وفق بعد تقويمي واحد: تأثيرات على الدوائر السياسية المتباينة، وعلى مختلف مؤشرات الاقتصاد، والموقف الدفاعي، واستراتيجيات حلفاء المرء وخصومه. ويحيل التكامل على تطوير صلات مركبة بين خواص متميزة. ويتوقف تركيب التكامل على ما إذا كان الفرد مدركا لكون الخصائص المتميزة تعمل على نحو منعزل (تكامل متدن)، أم في أنساق بسيطة (تكامل متوسط)، أم في أنساق متعددة ومركبة (تكامل مرتفع).

وتركز بحوث «التركيب الإدراكي» على خطاب النخبة السياسية - جماعات مختلفة من اللاعبين السياسيين: رؤساء أمريكيين (تيتلوك، 1981 ب)، أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي (1981 أ، 1983)، أعضاء في مجلس العموم البريطاني (تيتلوك، 1984)، خطابات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول الشرق الأوسط (سودفايلد وآخرون، 1977)، قادة الشرق الأوسط إبان أزمة الخليج (سودفايلد وآخرون، 1993) رؤساء الوزارة في كندا (سودفايلد وآخرون، 2001) السياسيين السوفييت في ثمانينيات القرن الماضي (تيتلوك، 1985؛ تيتلوك وبويتغر 1989)، البلاغيات الأمريكية

والسوفييتية (تيتلوك، 1988)، وبلاغيات نخبة من السياسيين، مثل بيل كلينتون (سودفايلد، 1994) أو ميخائيل غورباتشيف (والاس وآخرون، 1996). وعلى سبيل المثال، فقد نظر تيتلوك (1983) إلى الخطابات التي ألقاها أعضاء مجلس الشيوخ في الكونغرس في 1975 و1976. وقد جرى ترقيم المادة المجمعة من الأرشيف برموز تشير إلى التركيب التكاملي على أساس «التمايز» و«التكامل». وخلص تيتلوك (1983، ص 122) إلى أن:

كلا من الليبراليين والمعتدلين قدم بيانات سياسية أكثر تركيباً مما قدم المحافظون... ولم يكن هناك اختلاف يمكن التعبير عنه إحصائياً بين الليبراليين والمعتدلين... وقد أظهر الجمهوريون ميلاً إلى أن يكونوا أقل تعقيداً من الديمقراطيين... تبين أن الأيديولوجية السياسية هي المؤشر الوحيد، الذي يعتد به، إلى التركيب التكاملي. ويميل الشيوخ الأكثر ليبرالية إلى أن يكونوا أكثر تركيباً.

وأضاف تيتلوك تعديلاً - وهو بالغ الأهمية، وإن كانت نتائجه قد جرى تجاهلها - «قد لا تعكس البيانات السياسية الأقل تركيباً، التي يلقيها الشيوخ المحافظون، تنوعاً في الأسلوب الإدراكي، بقدر ما تعكس التنوع في الأسلوب البلاغي، (ص 124). أما بالنسبة إلى تيتلوك، فالأسلوب البلاغي من وظائف الدور السياسي (المعارضة مقابل أدوار صنع السياسات). وقد اختبر تيتلوك وزملاؤه (1984) فرضية الأسلوب الإدراكي مقابل الأسلوب البلاغي. وتبين أنه «حيثما أدى المعتدلون والليبراليون أدوار السيطرة السياسية كانوا يظهرون قدراً من التركيب التكاملي يزيد عما يظهره المحافظون؛ وفي المقابل، عندما يؤدي المحافظون أدوار السيطرة السياسية فإن التركيب التكاملي عندهم لا يزيد عما لدى الليبراليين والمعتدلين» (1984، ص 988).

وعند تيتلوك (1983)، وتيتلوك وآخرين (1984) لا يُفسَّر التمييز بين البلاغيات «البسيطة» والبلاغيات «الأكثر تركيباً» على أسس «بلاغية»، بل بالأحرى على أسس الإدراك / معالجة المعلومات. وعلى رغم أن تيتلوك لا ينفي أهمية سياقات بلاغية بعينها، فإن نموذجه لا يأخذ بالحسبان السياق السجالي الذي تصدر فيه التفسيرات السياسية، وتُنجز فيه الأفعال البلاغية. وفي دراسة تنظر

في التركيب التكاملي للبلاغيات السياسية الأمريكية والسوفييتية (تيتلوك 1988)، تبين أن البلاغيات السياسية عند ميخائيل غورباتشيف أكثر تركيبيًا من تلك التي كانت عند أسلافه⁽²⁾ وقد شاع النظر إلى «بلاغياته» باعتبارها «متسقة تمامًا مع الانطباع الذي بدأ في التكوّن حول غورباتشيف في الغرب، كزعيم براغماتي، وإن كان قويًا، متمتعًا بقدرة واضحة على المحاجاة لمصلحة سياساته بطرائق مرنة ومعقولة» (تيتلوك، 1988، ص 125). وتُختزل بلاغيات غورباتشيف في تحليل بيانات منتزعة من سياقها يمكن، بعد انتزاعها من سياقها، أن تقارن ببيانات أخرى لسياسيين آخرين، على أساس بعدي التمييز والتكامل. ويختزل ثراء ورهافة اللغة السياسية في بيانات يمكن، بسهولة، تصنيفها وفقًا لإطار يقلل من قيمة (وقد يتجاهل) العمليات النشيطة للاتصال (السياسي). ومن المتعارف عليه أن «التركيب التكاملي ينظر إليه، على نحو أكثر دقة، كمقياس للمعرفة المستخدمة في حالة بعينها، وليس كمقياس للقدرة الذهنية أو الفهم» (تيتلوك، 1983، ص 125)؛ ورغم ذلك فلا مجال لدراسة هذا الأمر في سياق ظرفي للاتصال ولا يبدو أن هناك أهمية، داخل نظرية التركيب الإدراكي، لما يفعله الاتصال السياسي ذاته ولا ما تبثه بيانات بعينها؛ فالمسألة محصورة في كونها مسألة أفراد يعالجون المعلومات بطرائق تكاملية، إما أنها بسيطة أو مركبة. وعلى رغم ما يبدو من أن التركيب التكاملي موجه نحو فهم العمليات السياسية، فهو يطرح رؤية لا سياسية للسياسة. ولا يبدو أن هناك اهتمامًا بتركيب الرسائل السياسية، ولا بعملية التماهي البلاغية مع الجمهور. وعوضًا عن ذلك، فالتركيب المزعوم للنظام الإدراكي لمعالجة المعلومات لدى الفرد هو الذي يقع في بؤرة الاهتمام. ومن الناحية السياسية هذه الأنواع من التحليل يمكن أن تُخفي أكثر مما تُظهر. ومن المتعارف عليه أن البحث في تركيب معالجة المعلومات لا بد له من «حساسية إزاء الوظائف التمثيلية والاستعمالية للغة معًا» (تيتلوك وآخرون، 1984، ص 989)؛ غير أن اللغة لا تُدرس ولا تُعالج في ذاتها، ولا يكاد يكون هناك اهتمام بطبيعتها المشروطة والبلاغية⁽³⁾، وهناك إدراك طفيف لحقيقة أن اللغة هي التي تسمح لنا بامتلاك أيديولوجيات، وبالتعبير عنها، وإعادة إنتاجها، لكن اللغة لا تعامل إلا باعتبارها أداة شفافة للتعبير عن التوجهات والحالات الإدراكية.

تحليل الخطاب والبلاغيات السياسية

لم يظهر في أبحاث علم النفس الاجتماعي والسياسي، التي تركز على الاتصالات الإقناعية وعلى تركيبية معالجة المعلومات، اهتمام خاص بالتفصيلات الخطابية في بلاغيات السياسيين. وكما يقول بيليج (2003)، وعلى نحو مُقنع، لكي يعثر المرء على الاهتمام المتواصل بالبلاغيات يتعين عليه أن يلتفت إلى تحليل المحادثة والخطاب. ولتحليلات المحادثات في الاتصال السياسي أهمية خاصة (آتكينسون، 1984؛ كلايمان وهيريتيج، 2002؛ هيريتيج وغريبتاتش، 1986) (*). وقد حاول جون ماكسويل آتكينسون في «صوت سادتنا» (1984) (Our Masters' Voice) أن يفهم التنظيم الخطابي للتصفيق. كيف يمكن للمرء تفسير التنسيق الدقيق الذي يحكم خطابات السياسيين ورد فعل المستمعين؟ كيف يتواصل السياسيون مع جمهورهم لكي يحققوا تنسيقاً فورياً؟ وقد لاحظ أن السياسيين يستخدمون ما يسمى «مصادد التصفيق» ليحصلوا على تصفيق مُنسّق. ولكي يفعل هذا الأمر فعله، يتعين على السياسيين، الذين يلقون كلماتهم، أن ينقلوا إلى مستمعيهم أن «رسالة تستحق التصفيق في سبيلها إلى الوصول (آتكينسون، 1984، ص 50)؛

ولا بد لهم من إعطاء مستمعيهم إشارة تقول إن هذا موضع تكون فيه الاستجابة من الجمهور مناسبة ومتوقعة. على سبيل المثال، باستخدام «قائمة من ثلاثة أجزاء» (انظر جيفرسون 1985) يمكن للسياسيين أن ينقلوا إلى مستمعيهم أنهم بلغوا نقطة اكتمال يكون التصفيق عندها في محله. ولننظر في المقتطف من مؤتمر حزب المحافظين في 1980، حيث كانت رئيسة وزراء بريطانيا، آنذاك، مارغريت تاتشر تقدم نائبها.

مقتطف 1 (من آتكينسون، 1984) (4)

تاتشر: أنا على أية حال (0.2) محظوظة للغاية لأن معي (0.6) نائبا رائعا (0.4) هو مثير للإعجاب (.). في كل المواقع (0.2) في كل الأوقات (0.2) في كل الأمور (0.2).

ويلي هوايت [لو - - - - - (0.8)

الجمهور: [x- xxx XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX - x]

(تصفيق)

(*) Steven E. Clayman و John Heritage أستاذًا علم الاجتماع، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس و David Greatbatch المتخصص في تحليل المحادثات بجامعة ديرام البريطانية.

لاحظ كيف أن القائمة من ثلاثة أجزاء «في كل المواقع (0.2) في كل الأوقات (0.2) في كل الأمور»، يتبعها اسم نائبها، استخدمت لتوحي بنقطة اكتمال. ولاحظ أيضا، كيف أن تصفيق الجمهور يأتي مشتبكا مع نقله من جانبها. وقد وثّق هيريتيج وغريبتاتش (1986) أهمية التجهيز البلاغي (*) للخطابات بهدف الحصول على تصفيق منسق. والمقابلات والقوائم ذات الأجزاء الثلاثة وحلّ الألباز هي الأكثر شيوعا. ويتعين استخدام هذه الأمور على نحو صحيح، حيث يؤدي التوقيت، والتنغيم، والإلقاء دورا عظيم الشأن. فالتركيز ينصبّ على الشكل، والدقة، والطبيعة المنسقة للإلقاء والاستجابة. والخواص البلاغية للخطابات السياسية هي من خصائص الكيفية التي يقع فيها تنظيم الخطاب نفسه (مسألة تنظيم بلاغي ومهارات خطابية)، وإذا توافرت كل العناصر فإن الأثر يتحقق.

وتقانات تحليل المحادثة هي أيضا مناسبة تماما لفهم التنظيم، الذي يمضي مع الخطاب السياسي، نقلة بنقلة، عندما يتعرض السياسيون للمساءلة «عن أعمالهم أو أقوالهم هم، أو عن أفعال/ بيانات المؤسسة التي ارتبطوا بها» (مونتغومري، 2008، ص262). والمقابلات السياسية الإخبارية هي من التكوينات ذات الصلة، ويتزايد استخدامها للتعبير عن الآراء السياسية، وإثبات صلاحيتها والتفاوض حولها. ويمكن التفكير في المقابلات السياسية الإخبارية باعتبارها تكوينات يمكن للباحثين استخدامها لتفكيك «المحاسبية التفاعلية» للإجابة عن الأسئلة، بحسب تعبير كلايمان وهيريتيج، ما يعد «القاعدة الأساسية للمحاسبية العامة للشخصيات العامة» (2002، ص235؛ وانظر أيضا هاتشبي، 2006) (**). ولا يتركز الاهتمام في دراسات تحليل المحادثة على طرح الافتراضات حول الحالات النفسية للجمهور، أو حول «أمنيات» السياسيين الذين يلقون الخطابات أو حول «رغباتهم» أو «نواياهم»، فالتركيز يكون غالبا على الشكل البلاغي أكثر مما يكون على المحتوى.

وقد حققت تحليلات الخطاب التي تستخدم تقانات التحليل النقدي للخطاب، خاصة تلك التي تمزج بين الألسنيات والبراغماتيات والنظرية النقدية، وتلك التي

(*) rhetorical packaging هو تزويد الخطابات بمختلف الأدوات البلاغية اللازمة (التوقيت والتنغيم والإلقاء، مثلا) للحصول على التصفيق.

(**) Ian Hutchby أستاذ علم الاجتماع بجامعة ليستر البريطانية.

تطرح تحليلات اجتماعية- إدراكية للخطاب السياسي، نقلة من التركيز على الشكل البلاغي إلى التركيز على المحتوى (ارجع إلى الفصل السابع من أجل مناقشة تفصيلية). أما بالنسبة إلى الباحثين الذين يحاولون الدمج بين رؤى الألسنيات والبراغماتيات والنظرية النقدية، فإن فهم وتحليل الخطاب السياسي يتضمنان تحديد وتحليل عديد من الافتراضات المسبقة، والتلميحات، والاستنتاجات والكلام المبطن المُفَعَّلة في النصوص السياسية (ووداك، 2011) وإعادة التناص في السياسة، في الميديا وعبرها (فيركلاو، وفيركلاو 2001؛ شافنر، 2010). ويركز هذا الفصل على الجانب السابق، تاركا الجانب اللاحق للفصل التاسع.

وتقدم روث ووداك (2011) مثالا بليغا وهي تناقش طرائق «عمل السياسة» في أوروبا. ونورد هنا (انظر المقتطف (2) تقريراً عن تحليلها لخطاب رومانو برودي (كان رومانو برودي رئيس اللجنة الأوروبية من 1999 حتى 2004) في البرلمان الأوروبي في العام 2000).

المقتطف 2

يتمثل التحدي في ضرورة التفكير على نحو راديكالي في طريقتنا في فعل أوروبا. لكي نعيد صوغ أوروبا... إن تصرفنا بشجاعة وحسم معا يمكننا من صوغ أوروبا الجديدة التي يريدها مواطنونا والتي ندين بها لأجيالنا المقبلة. أوروبا العادلة، الإنسانية، الاستيعابية، أوروبا المثيرة، النشيطة، المقدمة، أوروبا الجميع. لنعمل معا من أجل أن نجعل هذا العقد عقد الإنجاز والنجاح البارزين، عقدا يتذكره التاريخ باعتباره عقد أوروبا.

وبالنسبة إلى ووداك هناك سلسلة من الافتراضات المسبقة في موعظة برودي. أولاً: هناك تضمين للقول بأن «الأمر تسوء» وأنه يتعين على الجميع أن «ينخرطوا في جهد مشترك لتحسين الأمور» (ووداك، 2011، ص29). والمقولة السياسية «أوروبا» يجري ربطها بعدد من المحمولات: «أوروبا الجديدة»، «أوروبا العادلة، الإنسانية، الاستيعابية»، «أوروبا المقدمة». وثانياً، ففعل السياسات الأوروبية يجري ربطه، ألسنيا وبراغماتيا، بـ «مزيج من الأفعال والعمليات المادية والعقلية» (ص29): «فعل»، «تفكير»، «صوغ». وثالثاً، فإن ووداك تلاحظ كيف أنه، لكي يتسنى تفعيل

بلاغيات برودي السياسية الرؤيوية، يتعين أن تصحبها إحالات على الابتكار، والإبداع، والمهارات، والمعرفة (ص29). ووسائل «فعل أوروبا» لا يجري تعيينها؛ فهناك افتراض مسبق لمعرفة مشتركة تتصل بالنشاطات، ومسارات الفعل، وما شابه.

وهناك افتراض بوجود إرادة جمعية مشتركة (انظر أيضا فيركلاو، 2000 حول استخدامات إستراتيجية بلاغية مماثلة في خطاب حزب العمال الجديد) (*). وما عوّل عليه برودي في خطابه هو تحديد هوية جمعية مجردة. وتبين ووداك (2011) كيف أن برودي يستخدم أوروبا باعتبارها «مجازاً لهوية شبه إستراتيجية وشبه مستقرة، يمكن للسياسيين (نحن) صوغها وبنائها من أجلهم (المواطنين الأوروبيين وأجيال المستقبل الأوروبية، وبالتالي من أجل الجميع)، (ص 30، التوكيد منقول عن الأصل). فلم تعد أوروبا تجريداً، لم تعد «نظاماً سياسياً عابراً للوطنية، بل صارت، بالأحرى، إقليمياً ذا بنية خطابية وقابلاً لأن يُحكم» (ص30).

والخطاب يطرح أيضاً متتالية زمنية للتحويل. فالموضوعة التقليدية topos «التحول» (والأفكار المطروحة ضمناً عن «التحدي» و«المعوقات») تعد تأسيسية في خطاب برودي، وتعد من خصائص القسم الأكبر من الوثائق «المقررة للأجندة» في الاتحاد الأوروبي. وكما تقول ووداك (2011) فإن «الموضوعات التقليدية topoi هي جزء لا يتجزأ من أي خطاب سياسي، وتكتسب - عندما تستخدم في هذا السياق - أهمية ترجع إلى وظيفتها الإقناعية الخاصة بها» (ص 30-31). وما يفعله «الخطاب الرؤيوي» الذي ألقاه برودي هو أنه يضع في مركز الصورة بعداً آخر للفعل السياسي. وعلى رغم أن التحويل يقتضي مشاركة من الجميع، فالجمهور «مستبعد، عادة من المفاوضات، من الأحاديث التي تدور في ممرات الأبنية المختلفة للمؤسسات... من هيئات صنع القرار ذات الصلة، ومن الأزمات والتوترات التي تحدث بالضرورة في الحياة السياسية» (ص 31-32). وما تشير إليه ووداك باعتباره «السياسة المعتادة» يجري تصميمه وإدارته بطريقة تكفل خلق المشاركة والمناظرة الحقيقية.

لكن محلي الخطاب لا يقفون عند حد تحليل الافتراضات الألسنية والبراغماتية. وباستلهاهم التطورات في علوم الإدراك، فإن بعض الباحثين قد تحركوا باتجاه تحليلات

(*) New Labour ويشار بها إلى فترة في تاريخ حزب العمال البريطاني، تمتد من العام 1994 وحتى 2010 إبان قيادة توني بلير للحزب، ثم غوردون براون، في سنواته الثلاث الأخيرة.

للخطاب السياسي تركيز على الإدراك. ويُعتقد أن المرء يتعين عليه أن يركز على عمليات عقولنا حتى يتسنى لنا تعزيز فهمنا للطبيعة الإنسانية، بما في ذلك طبيعتنا السياسية» (تشيلتون، 2004، ص 205). وقد وجدت الثورة الإدراكية في علم النفس والألسنيات (جونسون - ليرد، 1983، لاكوف وجونسون، 1983) (*) أساساً راسخاً لدراسة اللغة، كقدرة عقلية، في القدرات العقلية الأخرى (مثلاً، الذاكرة البعيدة المدى والقريبة المدى، والتصورات العقلية، والنماذج العقلية). وعلى سبيل المثال، ففي فرع الدراسات الإدراكية للألسنيات، أصبح التركيز على الإدراك الاجتماعي والسياسي، الذي تمثل بفكرة «النموذج العقلي» مقارنة مبتكرة على نحو مائز (تشيلتون، 1996). ووفق تيون فان ديجك، أحد أكبر مناصري الأنشطة الأكاديمية الدولية في مجال دراسات الخطاب، فلكي يتيسر لنا أن نحلل صنع الدلالات السياسية، في الخطابات السياسية، والمحادثات، وما شابه، دراسة وافية، فـ «نحن بحاجة، ليس فقط إلى خبراء في التفاعل، بل إلى خبراء في الإدراك أيضاً» (فان ديجك، 2009، ص 102).

وتعد بحوث فان ديجك عن الخطاب السياسي (انظر، بين أشياء أخرى، فان ديجك، 1993 أ، ب، 2008، 2009) مثالا على بناء تحليلات ونظريات للخطاب تقوم على أساس أمنيته فكرة «النموذج العقلي». وبالنسبة إلى فان ديجك، فإن فكرة «النموذج العقلي» هي المفصل المفهومي الذي يثبت مثلث المجتمع - الخطاب - الإدراك (تيلغا، 2011 ب) في موضعه. وحتى تتضح فكرة التحليل الاجتماعي - الإدراكي للخطاب السياسي، يطرح فان ديجك، كمثال، خطاب توني بلير الذي دافع فيه عن إجراء استهداف شرعنة الحرب على العراق في مجلس العموم (18 مارس 2003 - انظر المقتطف (3)). انظر أيضاً الفصل الخامس في فان ديجك، 2009 من أجل تقرير مسهب).

المقتطف 3

في البداية، أقول إنه أمر جيد أن يناقش المجلس هذه القضية وأن يصدر حكمه. هذه هي الديمقراطية التي هي حق لنا، وإن كانت أمراً يناضل الآخرون من أجله، بغير طائل. ومرة أخرى، أقول إنني لا أحمل عدم احترام

(*) Philip N. Johnson-Laird أستاذ علم النفس بجامعة برينستون (بريطاني المولد)؛ و George P. Lakoff من جامعة بيركلي (كاليفورنيا) اشترك مع Mark L. Johnson أستاذ علم النفس بجامعة أوريغون في وضع كتاب Metaphors We Live By (مجازات نعيش بها) حول الدور القوي للمجاز في حياتنا.

البلاغيّات السياسية

للآراء التي تعارض آرائي. هذا بالفعل خيار صعب، لكنه أيضا خيار كامل: أن توقف القوات البريطانية الآن وتردّهم عائدين، أو أن تبقى ثابتا على ذلك المسار الذي بدأناه. وأعتقد بكل قوة أننا يجب أن نبقى ثابتين على ذلك المسار. فالسؤال الذي يُسأل غالبا ليس «لماذا اكتسب ذلك أهمية؟»، لكنه «لماذا هو بهذه الأهمية؟». وها نحن، الحكومة، في مواجهة الاختبار الأخطر، ومع تعرض الأغلبية للخطر، أول استقالة من الحكومة لسبب سياسي، والأحزاب الرئيسية تعاني انقسامات داخلية، والناس الذين يوافقون على كل شيء آخر -

[أصحاب الشرف أعضاء المجلس : «الأحزاب الرئيسية؟»]

آه، أجل، بالطبع. الليبراليون الديمقراطيون - متحدون، كما كانوا دائما، في الانتهازية والخطأ
[مقاطعة]

ويذهب فان ديجك إلى أن

بلير سوف يكون بوسعه أن يتحدث، وأن يقول ما يقول (وبشكل خاص) أن يقوله بالكيفية التي يقوله بها، لأنه في نموذج السياق، وبدرجة تزيد أو تنقص، يمثل تمثيلا واعيا ويرصد من دون انقطاع... المشهد، الموقف في المجلس، هويته الشخصية، خصاله الشخصية باعتباره ديمقراطيا، متسامحا... إلخ، هويته الاتصالية باعتباره متحدثا (رئيسيا)، هويته السياسية كرئيس وزراء، باعتباره رأس الحكم... إلخ، هويته السياسية كقائد لحزب العمال، هويته الوطنية باعتباره بريطانيا، الهويات التي تخص كلا من المشاركين الآخرين، من نواب، وسياسيين. (2009، ص 122، والتوكيد منقول عن الأصل).

كل هذه العناصر (وغيرها) تطرح باعتبارها عناصر (مُقنعة) تأسيسية لنموذج عقلي. والمتطلب الرئيسي للتحليل هو أن يبدأ (وينتهي) بتحديد النموذج «العقلي» أو «السياقي» للمتحدث، وهو البعد الوحيد الذي يعد متحكما في إنتاج وفهم الخطاب. وليس بوسع المرء أن ينجز تحليلا للخطاب السياسي على نحو يتسم بالكفاءة، ما لم يعتبر أن وجود جميع الخصائص السالفة الذكر أمرا ذا صلة باعتبارها تمثيلا إدراكيا للسياق في عقل المتحدث. وتفسر نماذج «السياق» كلا من المحتوى والشكل في حالات الاتصال.

ولا يمكن للتحليلات اللغوية - البراغماتية أو للتحليلات الاجتماعية - الإدراكية إلا أن تمضي بالمرء إلى هذا المدى في تحليل الخطاب السياسي. فما يقوله الناس (السياسيون)، يجري الحديث عنه، إما على أساس إدراكي (نماذج «عقلية» أو «سياقية») أو على أساس ألسني - براغماتي («افتراضات مسبقة»). وما هو مفتقد على نحو لافت من كلتا الدراستين السيكلوجيتين التقليديتين للدراسات البلاغية ودراسات الخطاب هو الانتباه لحقيقة أنه أيا كان ما تتألف منه لغة السياسيين (مقترحات، تقويمات، توصيفات، إلخ)، فما تقع الإحالة عليه باعتباره «سلوكا على المستوى الجزئي»^(*) (تشيلتون، 2004) هو، في الحقيقة، أنواع من الفعل البلاغي والاجتماعي (هيلبرن وويغنز، 2007؛ هيريتيج، 1984). وما هو مفتقد أيضا هو الانتباه الحريص إلى الطبيعة البلاغية لـ «الأنساق العقدية المشتركة» (بيلغ، 1998). وكما أثبت بيلغ، وعلى نحو مقنع، فالفهم المشترك ليس توحيدا بل هو إشكالي، حيث يشتمل على تيمات متناقضة ويحتويها (بيلغ، 1996، بيلغ وآخرون، 1988). والجانب الإشكالي في الفهم المشترك هو عنصر أساسي لفهم الطابع المنتظم، وكذلك الطابع المتغير، لتمظهرات السلوك الاجتماعي والسياسي.

ونركز فيما تبقى من هذا الفصل على سيكلوجيا الخطاب (انظر أيضا الفصل السابع) كمقاربة سيكلوجية مبتكرة لفهم طبيعة البلاغيات السياسية. وينصب التركيز على جانبين من جوانب الاشتغال على سيكلوجيا الخطاب المتصلة بالخطاب السياسي: المجازات، ومسألة الخطاب السياسي، والتماهي الخطابي.

وتنطلق سيكلوجيا الخطاب من فرضية مؤداها أن التفكير بلاغي في جوهره (بيلغ، 1987). والفرضية المركزية هي أن التفكير السياسي عند الناس يمكن فهمه وتحليله بفحص الكلام السياسي. وعلى سبيل المثال، فالمتشغلون على سيكلوجيا الخطاب يرون أن فهم دلالات التوجهات السياسية يقتضي من المرء أن يفحص عملية إبداء الرأي واتخاذ المواقف، داخل سياق الجدل والمساجلة (بيلغ، 1991، بورتر، 1998). ويتعين على المرء أيضا أن يتفهم القوة البنائية والتأسيسية للخطاب (السياسي)، وأن يتتبع الكيفية التي ينشئ بها الناس نسخا من العالم، ويؤدون أفعالا، بما يقولون (أي يفسرون، ويبررون، وينحون باللائمة) ويستخدمون البلاغيات لتحقيق

(*) micro-level ما دون المستوى المجتمعي من تفاعلات بين الأفراد، مثل المحادثة أو ديناميات الجماعة.

آثار متباينة (انظر بوتر، 1996). ومن المسائل التي اهتم بها المشتغلون على سيكولوجيا الخطاب في أوائل عهد تحليل الخطاب في علم النفس الاجتماعي تلك التي تتصل بإدارة «الحَمِيَّة»^(*) أو «الاهتمام» في الخطاب السياسي (انظر إدواردز وبوتر، 1992، أ، ب، انظر أيضا مناقشة البلاغات «الدفاعية» و«الهجومية» في بوتر 1996). وقد حدد المشتغلون على سيكولوجيا الخطاب طرائق متنوعة يمكن بها للمتحدثين أن يديروا مسائل يغارون عليها أو يهتمون بها، والكيفية التي ينون بها مواقف باعتبارها تقوم على «حقائق» أكثر مما هي ناشئة عن تحيز، أو تغرض أو حَمِيَّة من أي نوع محدد، وعلى سبيل المثال، فباستدعاء السجلات البرلمانية الرسمية (آنتاي وليودار، 2001)، وبامتياح تعرفات تقليدية/ تصنيفية عند التصدي لتفسير أحداثٍ سياسيةٍ مُخْتَلَفٍ عليها (انظر تيليغا، 2008 من أجل تفاسير للثورة في رومانيا في 1989)، وباستخدام كلام منقول عند مناقشة أمور سياسية مختلف عليها (لوكتور وآخرون، 2001)، أو بالاستعانة بذاكرة «تَضْعُف» (إدواردز وبوتر، 1992 ب)⁽⁵⁾. وما تثبته كل هذه الدراسات هو أن البلاغات السياسية تتألف من التكتيكات البلاغية التي يجري توفيقها مع مناسبات الاستخدام.

المجازات والتماهي البلاغي في الخطاب السياسي

اجتذبت استخدامات المجاز في اللغة السياسية اهتماما خاصا في السنوات الأخيرة، وخصوصا في مجال الألسنية الإدراكية (مثلا، تشيلتون، 1996؛ تشيلتون وإيلين 1993؛ لاکوف، 2002؛ موسولف، 2004)^(**). وبحسب تشارتريس - بلاك^(***) فإن المجازات تؤدي عديدا متنوعا من الوظائف: من إدارة، وبالنهاية تكريس روح ethos السياسي، وتكثيف نغمة حديثه، وتفسير أفعال وسياسات، حتى تخليق أسطورة سياسية وشخصية (انظر تشارتريس - بلاك، 2005). ويعتقد باحثون آخرون أنه، في الخطاب السياسي، غالبا ما تتجاوز «المجازات كونها محسنات لمقترحات حرفية، بل هي طرق

(*) stake في صيغة الاسم تعني قائمة أو دعامة قوية تغرس في الأرض لتسند نباتا، أو - وهذا ما يعيننا هنا - لتكون جزءا من سياج، و/أو لترسم حدودا. وفي صيغة الفعل فهي تعني تحديد مساحة بدق الدعائم لترسيم حدود الحمى. ومن ثم فالحمية هنا مسلك دفاعي، والاهتمام مسلك هجومي.

(**) Andreas Musolff أستاذ العلوم السياسية والفلسفة ودراسات الاتصال بجامعة إيست أنغليا البريطانية.

(***) Jonathan Charteris-Black أستاذ الألسنيات بجامعة بريستول البريطانية.

للمحاجة حول أمور، مثل المستقبل وحول السياسات» (2004، ص 203). وقد تترتب على المجازات نتائج سياسية بالغة الخطر؛ فيمكنها تأطير سياسات إقصائية وأخرى استيعابية (ووداك، 2011)، وبوسعها صوغ مسائل سياسية، أو توجيه سياسات جهوية وقطرية (سكينر وسكويلاكوت، 2010) (*) أو تغذية خطابات أوسع للتهديد أو الدفاع (لاكوف، 2002). والمجازات تحول نفسها وتتحول عبر الاستخدامات، ولها سيرتها الدلالية والتاريخية الخاصة بها (بيليج وماكميلان، 2005 وموسولف، 2010).

والسياسة ذاتها يجري فهمها على أسس مجازية (انظر، مثلا، فيركلاو، 1992 حول «السياسة باعتبارها حربا»). وخذ، مثلا، المجاز عن أوروبا باعتبارها «بيتا مشتركا» (انظر تشيلتون وإيلين، 1993)، وهو مجاز جرى تصميمه بهدف المساعدة على إحداث قطيعة مع النظام الأوروبي القديم وتغذية خطاب جديد ومتجدد حول «التكامل» (انظر أيضا ووداك، 2011 حول المجازات والرؤى المعاصرة حول أوروبا). ولكي يتيسر فهم المضامين السياسية للمجازات، يتعين على المرء، ليس فقط أن يثبت اتساع مدلول المجاز في الخطاب السياسي، ولكن أيضا أن يستكشف المسيرة التاريخية والدلالية للمفاهيمات/المجازات (انظر موسولف، 2010 حول التاريخ الدلالي لمجاز «الهيئة السياسية»، وبيليج وماكميلان، 2005 حول التحول من المجاز إلى العبارة الاصطلاحية في «الدليل الدامغ» (**)) فيما يتصل بالجدل السياسي حول البحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق). ولا بد للمرء من مقارنة تاريخية حتى يفهم الكيفية التي دخلت بها المجازات، أو يمكن أن تدخل بها، إلى اللغة السياسية. ويزعم بيليج وماكميلان أن «أي تحليل للمجازات السياسية هو في حاجة إلى امتياح نظريات عن المجاز، أكثر عمومية. وبالنظر إلى المجازات السياسية، فمن الضروري أن يتبين المرء الكيفية التي يمكن بها الربط بين جانبي المجاز: الإبداعي والاصطلاحي» (بيليج وماكميلان، 2005، ص 460). وحول هذا الأمر فإن سيكولوجيا الخطاب لديها ما تقوله. فيجب ألا تقتصر معالجة تحول الدلالة المجازية على أسس إدراكية فقط، بل يجب أن تعالج أيضا على أسس خطابية. فالتحول يطرأ في اللغة

(*) Daniel Skinner أستاذ بقسم الطب الاجتماعي بجامعة أوهايو الأمريكية، و Rosa Squillacote من هنتر كوليدج بمانهاتن (نيويورك).

(**) the smoking gun البندقية التي تخرج دخانا، هي الدليل الدامغ وهو مجاز تحول اصطلاحا بمجرد شيوعه.

وعبرها: «فما كان، في وقت ما، حادا وطازجا، يصبح مع الاستخدام اعتياديا وغير مائز. وبوسع المرء القول إن المجاز الحي يبدأ بالموت بمجرد أن يبدأ حياته داخل اللغة» (2005، ص 461). ويتعين على المرء أن ينظر في الكيفية التي تستخدم بها اللغة ليرى ما يفعله المتحدثون والكتاب بخطابهم.

وينقل بيليغ وماكميلان (2005) ويناقشان الترشق بين الإعلامي دان راذر ووزير الخارجية الأمريكي في حينه كولن باول، عن البرنامج المتلفز الأمريكي «ستون دقيقة» في الخامس من فبراير 2003⁽⁶⁾.

المقتطف 4

دان راذر: وبالنسبة إلى من يقولون «حسنا، لا وجود لدليل دماغ»^(*) هل

تجادل في ذلك؟

كولن باول: ما الذي تقصده بالدليل الدماغ؟ ماذا عن الدخان الكثيف؟

أظنني طرحت اليوم قضية تقول بوجود دخان كثيف. هناك الكثير من

البنادق التي يخرج منها الدخان^(**). عندما نقول إن لديه آلاف الليترات من

الآنثراكس، ونحن نعلم ذلك - هو^(***) أقر بذلك، وهذه أمور مسجلة، هناك

دليل، لا شك في ذلك - هل هذه بندقية تخرج دخانا؟ [دليل دماغ؟ - المترجم]

هل هو دليل دماغ أن تكون لديه هذه المواد المرعبة في مكان ما من ذلك

البلد وهو لا يقدم تفسيراً لذلك؟ ومجرد أنه لا يقدم تفسيراً لذلك، هو برأيي

دليل دماغ. هذه بندقية يخرج منها الدخان منذ سنوات.

ويبين بيليغ وماكميلان كيف أن جواز استخدام العبارة الاصطلاحية (الدليل

الدماغ [البندقية ذات الدخان - المترجم]) يمكن الجدل حوله بالاستشكال حول

معنى العبارة. وبحسب بيليغ وماكميلان فإن باول ينجح في ذلك عندما يشير، من

ناحية، إلى «تنوع التأويلات المشروعة» (ص 475)، ومن ناحية أخرى، إلى «المعالجة

المجازية للعبارة الاصطلاحية بطريقة مختلفة» (ص 475). وباستخدام سلسلة

من التساؤلات البلاغية ينجح باول في تحدي «الدليل الذي لا يقبل الشك على

(*) No smoking gun عودة لصورة البندقية والدخان يخرج منها، بما يناسب السياق.

(**) الكثير من الأدلة الدماغية.

(***) صدام حسين.

التورط» الذي تستخدم العبارة الاصطلاحية، عادة، للإشارة إليه. ولا توضع العبارة الاصطلاحية ذاتها موضع التساؤل، لكن هناك إشارة إلى أن «طريقة استخدامها تختلف باختلاف الناس» (ص 476). وينتقل باول من «البندقية ذات الدخان» إلى «الدخان». وكما يقول المؤلفان فهذه النقلة، يعود لفظ «البندقية» في عبارة «البندقية ذات الدخان» إلى حرفيته: فهو يشير، عامة، إلى التسليح، بأكثر مما يشير إلى شرائط ومذكرات» (ص 476).

ويحذر بيليغ وماكميلان من غواية «الفصل» بين المجازات و«السياقات الخاصة لاستخدامها»، ويتأملان، على أسس تجريدية وعامة، الخبرة أو الخبرات التي تعبر عنها. عوضا عن ذلك، يتعين على المرء أن يتفحص «ما يفعله من يستخدمون مجازات كهذه، بلاغيا وبراغمتيا» (ص 462).

وأحد الإسهامات الرئيسية لسيكولوجيا الخطاب هو إعادة صوغ مفهوم المتغيرات، التي تعالج، روتينيا، باعتبارها عمليات إدراكية داخلية. ويرى المشتغلون على سيكولوجيا الخطاب أن «التماهي» هو أحد هذه المتغيرات ويمكن معالجته باعتباره بلاغيا أكثر مما هو «عملية داخلية» (بيليغ، 2003، ص 232)⁽⁷⁾.

ويعد امتياح الأقوال الشائعة (بيليغ، 1987)، أو المخزونات أو القيم الخلقية المشتركة («العدالة»، «الرحمة»، «الحرية»، «المسؤولية») واحدة من الطرائق التي اعتاد السياسيون اتباعها للتماهي، بلاغيا، مع جمهورهم. ويحلل إيدلمان (1977) لغة الفقر باعتبارها خليطا من مخزونات من اللوم والتعاطف، حيث يكون الفقر مثار أسي وهدفا للتسامح. ويشير أوغسطينوس وآخرون (1999) إلى حضور مخزونات اللوم والتعاطف في تحليلاتهم للخطاب حول حقوق السكان الأصليين [في أستراليا - المترجم] في الأرض، حيث يُنظر إلى السياسيين وإلى الناس العاديين باعتبارهم متعاطفين مع مأساة السكان الأصليين، مع انتقادهم لتقاعسهم.

وغالبا ما يعلن المتحدثون السياسيون عن الهوية لتحقيق غايات بلاغية بعينها (إنشاء هوية مشتركة مع الجمهور، مثلا) وعلى سبيل المثال، فقد بين رايشر وهوبكنز (1996، أ، ب) أنه في ما يخص الهوية الاجتماعية، فإن نجاح أي محاولة ذات مغزى للإقناع السياسي يعتمد على شروط ثلاثة: بروز الهوية الاجتماعية لجماعة المتلقين؛ الأهمية المتصورة للرسالة وللحجج السياسية بالنسبة إلى الهوية الاجتماعية البارزة

لدى جماعة المتلقين؛ ونجاح المتحدث في تقديم نفسه أو نفسها كمنتم إلى هذه الهوية الاجتماعية ذات الصلة. ويمكن لذلك أن يتحقق عبر الطريقة التي تُعرّف بها المقولات السياسية، والطريقة التي يصنف المتحدث/المتحدثة بها هويته/ هويتها الذاتية وينشئها / تنشئها. لكن تعريفات وتصنيفات المقولات الاجتماعية والسياسية، والتصنيفات الذاتية هي تعريفات وتصنيفات «دينامية وسائلة داخل مجرى تفاعل مفرد، حيث تصاغ محليا، أو تُنتج، على نحو يتصل بالمناسبة، للوفاء بالمتطلبات اللحظية المتتابعة للتفاعل المحادثاتي» (رابلي، 1998، ص 328، انظر أيضا آنتاكي، وآخرين 1996). وما يحيل عليه رايشر وهوبكنز (1996 أ، ب) باعتباره خطابا تعبويا لا يعدو أن يكون محاولة للبناء الخطابي لهويات استيعابية لمنتمين إلى الجماعة. فالهوية الاجتماعية «مورد مرن... يمكن استخدامه في الكلام لمصلحة المتحدث السجالية أو البلاغية» (رابلي، 1998، ص 328 - 329). والهدف التفاعلي والسياسي للبلاغيات السياسية التي تعالج قضايا سياسية مختلفا حولها هو تحقيق عمومية الاهتمام عبر التماهي مع جمهور تأسس بلاغيا.

ويمكن ضرب مثالين على الإنشاء البلاغي لهويات استيعابية للمنتمين إلى الجماعة من الدراسات التحليلية للخطاب: تحليل مارك رابلي (1998) للخطاب الأول للسياسة اليمينية والشعبوية الأسترالية بولين هانسون، في البرلمان، وتحليل تيليغا (2008) للخطاب الاستذكاري للرئيس السابق لرومانيا في الاحتفال بـ «الثورة» في رومانيا.

ويلاحظ رابلي (1998) أن البلاغة السياسية عند هانسون مصممة، بكل عناية، لإبراز عاديته، ومعقوليتها، وبهدف التبرير الضمني للجاذبية الجماهيرية لآرائها المختلف حولها، اختلافا شديدا، حول الهجرة. فالذات (السياسية) تتأسس خطابيا عبر إعلان نوعي عن الهوية، «الاستراتيجية العادية» (انظر المقتطفين (5) و(6)).

المقتطف 5 (معاد ترقيمه)

1 - السيد القائم بعمل رئيس المجلس، عبر إلقائي خطابي الأول في هذا المكان،

2 - أهنئكم بانتخابكم وأود أن أعبر عن افتخاري بأن أكون أنا

3 - باعتباري العضو المستقل عن أوكسلي. لا آتي هنا باعتباري
سياسية محنكة

4 - لكن باعتباري امرأة أخذت نصيبها العادل من متاعب الحياة.
ورؤيتي للقضايا

5 - تقوم على الحس العام، وعلى خبرتي كأم لأربعة أطفال، وباعتباري

6 - والدة منفصلة، وكسيدة أعمال أدير محلا للسّمك ورقائق البطاطس (*).

وكما يقول رابلي، فإن هانسون تؤسس انتماءها إلى الجماعة باستخدام زوج المقابلة (الناس الذين نالوا نصيبهم العادل من متاعب الحياة مقابل السياسيين) وهذه نقلة (**)
بلاغية تسمح لها بأن تعبر، بناء عليها، أحقيتها في عضوية داخل الجماعة، بفضل خبرتها
الحياتية. و«الخبرة» أو ما «خبره المرء» هي أداة بلاغية قوية لإدارة الحمية وللأحقية
في أن تقول ما تقول. وترتبط خبرتها بما يشيع القول بأنه مرتبط بمقولات مثل «أم»،
أو «والدة منفصلة» (السطران 5 و6). وتدعي حقا في «جدارة إبستمولوجية» بفضل
بنائها لذاتها باعتبارها النموذج الأصلي الممثل لمقولة الأسترالي «العادي» أو مقولة
«التقليدي»، (رابلي، 1998 ص 331 - 332). وتتمثل النقطة التالية في الادعاء بعضوية
في مقولة «الأسترالي العادي»، وفي بناء نفسها، باعتبارها سياسية، كممثل لهذه المقولة.
وإذ تفعل ذلك فهي «تطبع» تلك البنية التصنيفية التي تستخدمها (الأسترالي العادي)
بتأكيد استبعاد البنى والتصنيفات السياسية البديلة الأخرى.

المقتطف 6 (معاد ترقيمه)

80 - يعلم أي واحد لديه قدر من الحس التجاري أن المرء لا يبيع ما لديه
من أصول

81 - خاصة عندما تكون مصدر تدفق نقدي. ربما كنت مجرد «صاحبة

82 - محل للسّمك ورقائق البطاطس»، ولكن بعض هؤلاء الاقتصاديين

يحتاجون إلى إبعاد رؤوسهم عن

83 - الكتب المقررة ويلتحقوا بوظيفة في العالم المعيش. لم أكن حتى لأسمع

لواحد منهم

(*) Fish and chip shop.

(**) move وكان المسألة تتعلق بلعبة شطرنج.

84 - بتولي شؤون البقالة عندي. والهجرة والتعددية الثقافية قضيتان

85 - تحاول هذه الحكومة معالجتهما، ولكن لوقت طال أكثر مما يجب

86 - ظل الأستراليون العاديون بعيدين عن أي مناظرة بين الأحزاب

الرئيسية. وأنا

87 - ومعظم الأستراليين نريد إعادة نظر جذرية في سياسات الهجرة عندنا.

وتستخدم هانسون سلسلة من أزواج المقابلة («الاقتصاديين» - الخبرة المهنية مقابل «صاحبة محل للسّمك ورقائق البطاطس» - الخبرة الشخصية) و («الأستراليون العاديون» - عامة الناس مقابل «الأحزاب الرئيسية» - السياسيين) تستخدمهم هانسون بهدف «ادعاء عضوية منتمية إلى الجماعة مع ... الأستراليين العاديين الذين أنشأتهم بلاغيا باعتبارهم مهمشين - وبالحقيقة «معظم الأستراليين» (رابلي، 1998، ص 333). وهي تجعل الموقف السياسي الخاص بها هو (إعادة النظر في سياسة الهجرة) متسقا مع رغبات النموذج الأصلي للأسترالي العادي. وباستخدام التعبير العامي («احتشى حتى أضراسه الخلفية») والعبارات الاصطلاحية («امرأة نالت نصيبها العادل من متاعب الحياة»), فهي تتحدث بالصوت العامي لأولئك الذين تسعى إلى التأثير فيهم. وهي تصوغ هويتها الشخصية والسياسية «في حدود معجم المقولة الاجتماعية التي تدعي جدارة بالانتماء إليها» (ص340). والأثر المترتب على ذلك هو أن «انتماءها» يجري توسيعه بلاغيا ليشمل «معظم الأستراليين». وبالوقت ذاته، ف «الجماعة الخارجية» يجري تضيقها لتقتصر على الخبراء (الاقتصاديين) والسياسيين، الذين يجري بناؤهم باعتبارهم منفصلين عن الواقع.

ويركز تيليغا (2008) على الكيفية التي يمكن بها للتماهي مع جمهور أن يكون خميرة التمثيل الأيديولوجي لحدث وطني (الثورة في رومانيا في 1989). ويحلل تيليغا الخطابات الاستذكارية التي ألقاها الرئيس الروماني السابق إيون إلييسكو في برلمان رومانيا. ويشمل التحليل الذي نوردّه هنا كيف أن نوعا معينا من التماهي البلاغي مع المستمعين يمكنه أن يخدم أهداف سجال سياسي. انظر في المقتطفين 7 و8.

المقتطف 7 (21 ديسمبر 2000)

- 1 - السيد رئيس مجلسي الشيوخ والنواب
- 2 - السيدات والسادة الشيوخ والنواب
- 3 - الأصدقاء الأعزاء من أيام ثورة ديسمبر ولياليها
- 4 - الجمهور المحترم

المقتطف 8 (18 ديسمبر 2003)

- 1 - السيد رئيس مجلس النواب
- 2 - السادة المحترمون أعضاء الهيئات التشريعية
- 3 - السادة المحترمون أعضاء الحكومة
- 4 - السيدات والسادة ممثلو البعثات الدبلوماسية
- 5 - الضيوف المحترمون
- 6 - الأصدقاء الثوريون الأعزاء
- 7 - المواطنون الأعزاء

لاحظ كيف أن استخدام المتحدث لصيغ المخاطبة الرسمية يؤشر إلى هوية مؤسسية أكثر مما هي هوية شخصية. لكن إيليسكو، في الوقت ذاته ينجح أيضا في أن يوقع نفسه في الداخل، وفي أن يتماهى بلاغيا مع مجتمع «الثوريين» (المشاركين بالثورة) باستخدام مقولات ترتبط سياسيا بالسياق الذي يتحدث فيه: «الأصدقاء الثوريون» (المقتطف 8 السطر 6) و«الأصدقاء الأعزاء من أيام ثورة ديسمبر ولياليها» (المقتطف 7 السطر 3). وهكذا يتأطر نظام (سياسي) أخلاقي خاص. ومقولة العضوية «الأصدقاء» تحمل معها مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالمقولة. ويقع تعريف «الصداقة» عبر الحدث، عبر المشاركة في الحدث: أصدقاء في الثورة. والرئيس لا يتحدث من داخل المجتمع الوطني الذي هو رئيسه، فحسب، ولكن أيضا من داخل مجتمع الثوريين، مجتمع المشاركين (النشطين) في الثورة. وبوسع المرء أن يدفع بأن هذه ليست نقلة بلاغية بسيطة للتماهي مع الجمهور، بل هي نقلة لإدارة قضايا الاستحقاق، وصوغ إطار (سياسي) أخلاقي معين لكي يتأسس تمثيل أيديولوجي لثورة رومانيا (انظر المزيد عن هذا الموضوع في تيليغا، 2008، 2010).

وهذه الطرائق في مخاطبة الجمهور تنظم خصائص الخطاب، ويمكن النظر إليها باعتبارها مقدمات لأهمية قضايا التفويض، والاستحقاق، والمحاسبية. فالمفوض الرسمي (رئيس رومانيا) يجري تعزيزه وتثبيته بشعور من التضامن (الشخصي) ومن الروح الرفاقية مع مجتمع المشاركين بالثورة. وإذ يفعل ذلك، فالمتحدث لا يقدم نفسه باعتباره مجرد مستذكر، أو شاهد؛ هو يقدم نفسه باعتباره مشاركا: ويتعين النظر إليه باعتبار أنه يدعي المشاركة في العضوية في مقولة «الثوري». وهذه نقلة بالغة القوة للترخيص باستحقاق إبستمولوجي واستحقاق للحديث وكمقدمة لطرح نسخته السياسية المفضلة لسردية الثورة في رومانيا، والمصادقة عليها. وفي المثالين معا، فتمثيل الذات والهوية تقع إدارته في سياقات بلاغية شديدة الخصوصية. ويتحقق التموقع السياسي والأثر البلاغي المراوغ بالاستخدام المتأني لأدوات ومقولات بلاغية، وبناء هويات شخصية واجتماعية، وبالتماهي مع المستمعين البعيدين والقريبين، على السواء. ويرى المشتغلون على سيكولوجيا الخطاب أن دراسة خصائص كهذه تتطلب تحليلا يمضي لأبعد من الوظائف الإدراكية للأفراد. ويتمثل مشروع دارسي الخطاب السياسي في «تبيان الكيفية التي يقع بها احتواء العوامل الأيديولوجية، والبلاغية، والسيكولوجية، وإعادة إنتاجها داخل تفصيلات الكلام السياسي» (بيلينغ، 2003، ص243).

استعادة دور اللغة في السياسة

لا يكاد يكون تحليل الخطاب السياسي موضوعا بحثيا جديدا؛ لكنه غائب على نحو ملحوظ عن أجندة المشتغلين بعلم النفس السياسي. ولا يعني هذا أننا نزعم أن المشتغلين بعلم النفس السياسي والاجتماعي ليست لديهم نظريات أو نماذج تطبيقية تتصل بالخطاب السياسي. لكن ما نقوله هو أن أجندتهم البحثية تتجه، تاريخيا، ليس باتجاه دراسة الخطاب السياسي، في ذاته، بل باتجاه النظر في العلاقة بين اللغة والسياسة. وتعالج اللغة، على نحو روتيني، باعتبارها مجرد متغير مستقل آخر يجري توظيفه، بالإضافة إلى غيره من المتغيرات الاجتماعية - السيكلوجية المهمة، في دراسة السياسة. ويشيع النظر إلى اللغة باعتبارها ملكة/ ظاهرة عقلية وتُجرّد من خواصها البنائية والتأسيسية. ويُنظر إلى الاستخدام العمومي للغة

كخاصية، كتطور لنظم إدراكية ولوسائل تنظيمية للمعلومات، وليس كخاصية طبيعية للتفاعل الاجتماعي بين الناس.

وتبدو اللغة، بالنسبة إلى السياسيين والمشتغلين بعلم النفس السياسي المهتمين بالخطاب السياسي، مصممة، بطبيعتها لتمكين المرء من نقل التمثيلات السياسية. ولكن يجب على المرء ألا يتوقف هنا. ويجب على المرء ألا يكتفي بالنظر في الكيفية التي تنقل بها اللغة التمثيلات السياسية، بل ويجد أن اللغة السياسية تُستخدم بها اللغة ليرى ما يفعله المتحدثون والـ
الاجتماعية التي تؤدي، وما هي «الحقائق» السياسية
النحو. وبالمضي على هذا الطريق، يقل خطر القبول ببلاغيات السياسة كتوصيف موضوعي لواقع السياسة.

ولكي يتحقق الفهم والتحليل الكاملان والمخلصان لطبيعة اللغة السياسية المعاصرة، فلا بد للمرء من أن ينتقل مبتعدا عن نظريات ونماذج الإدراك ومعالجة المعلومات، ليكون أقرب إلى المنظور الألسني، والبلاغي والخطابي، الذي يأخذ باعتباره الكيفية التي تبنى بها اللغة السياسية، ويجري التفاوض حولها وتوزيعها، وخواصها البلاغية ووظائفها، وجمهورها المستهدف. ولدى تطبيق منظور خطابي على شؤون السياسة (وخاصة على تحليل الخطاب السياسي لدى النخبة) يكون هناك أمل في تأمين، ليس فقط طريقة مفصلة وألسنية التوجه لفحص الطبيعة البلاغية الحساسة للرسائل السياسية، ولكن ذلك المنظور يبين أيضا كيف يمكن تحويل نظرية علم النفس السياسي، عبر هذه العملية.

السياسة والميديا: الخطاب السياسي والاتصال السياسي

السياسة عبر الميديا والاتصال السياسي

يرتبط المشهد السياسي المعاصر في العالم كله، أوثق ارتباط، ببيئة الميديا والاتصال «المتعددة المحاور» (ديلي كابريني وويليامز^(*))، (2001). وطبيعة الاتصال السياسي المعاصر في تحول دائم (بينيت وآينغار^(**))، (2008). ويقدم هذا الفصل ملخصاً للمنطلقات الرئيسية لمقاربة خطابية للاتصال السياسي. ويبدأ بعرض لنقاط الضعف والقوة للدراسات السيكلوجية المعاصرة للاتصال السياسي. ثم ينتقل الفصل إلى مناقشة للكيفية التي يمكن بها تصور

(*) Michael X. Delli Carpini أستاذ دراسات الاتصال بجامعة بنسلفانيا و Bruce Williams أستاذ الاتصال بجامعة إلينوي.
(**) W. Lance Bennett أستاذ الاتصال والعلوم السياسية بجامعة واشنطن و Shanto Iyengar أستاذ الاتصال بجامعة ستانفورد، بالولايات المتحدة.

«في وسع المشتغلين بعلم النفس السياسي أن يتعلموا المزيد عن دقائق الاتصالات السياسية بالنظر في الطرائق المتنوعة التي يجري لها إنجاز وعرض الاتصالات السياسية علانية»

الاتصال السياسي لإنجاز اجتماعي وكنتيجة لأشكال وشبكات مركبة من الممارسات الاجتماعية، بقدر ما هو مصدر تأثير عليها. وبعد طرح عدد من الأمثلة الإمبريقية المأخوذة من أعمال حول إثنوغرافيا^(*) العمليات السياسية، والبحث الخطابي حول أسلوب الاتصال عند السياسيين، والإعلان السياسي والفكاهة السياسية، يختتم الفصل بصورة عامة لمقاربة بديلة للاتصال السياسي الذي يعتمد، تحديداً، على أهمية استقصاء الكيفية التي يقع بها إنتاج الاتصالات السياسية، وتوزيعها، واستهلاكها في المجتمع، بالفعل. وإذ يفعل ذلك، فهذا الفصل يذهب إلى أن المشتغلين بعلم النفس السياسي بإمكانهم أن يأخذوا، بشكل خلاق، عن الميديا، والاتصال، ومنظري الخطاب المنشغلين بتركيب الاتصالات السياسية، وأن يتعلموا منهم.

وليس نشوء «سياسات التعبير عن الذات» (ستانير، 2007)، وتساعد «الشخصنة» (كاستيلز^(**)، 2011) و«الحرفية» بالنسبة إلى السياسيين والاتصال السياسي (نيغرين^(***) 2000؛ ووداك 2011) إلا شواهد على حقيقة أن الظاهرات السياسية لا وجود لها خارج عمليات الاتصال، خارج المعلومات والاتصالات مع السياسة وحولها. وتحتاج السياسة والعمليات السياسية إلى أن تطرح باعتبارها «حزمة» (كابيللا^(****) وجيميسون، 1997؛ فرانكلين، 2004)، في هذا الشكل الاتصالي أو ذاك، حتى يتسنى لها الوصول إلى الجماهير المتخيلة، القريبة، أو البعيدة. وفي معظم الديمقراطيات في أوروبا الشرقية والغربية، تكون هذه، عادة، وظيفة السياسيين أنفسهم، ووظيفة الإعلام الجماهيري، والمتحدثين باسمهم، وصناعة العلاقات العامة السياسية المتزايدة القوة. ودور هؤلاء هو بناء، وتوجيه، وتوزيع، وبث، الاتصالات السياسية (ماككير^(†) 2011).

ولكي يتيسر فهم فكرة السياسة عبر الميديا يتعين أن تؤخذ مأخذ الجد فكرة المدى الذي بلغه التداخل بين تكنولوجيات الاتصال (وخصوصاً تكنولوجيات الاتصال الجديدة، مثل الإنترنت) وبين الخبرة السياسية، مع ما يترتب على ذلك

(*) ethnography هي الدراسة العلمية للشعوب والثقافات بتقاليدها وعاداتها وما يميزها عن غيرها.

(**) Manuel Castells عالم اجتماع إسباني متخصص في دراسات مجتمع المعلومات.

(***) Ralph Negrine أستاذ الاتصال السياسي بجامعة شيفلد البريطانية.

(****) Joseph N. Capella و Kathleen Hall Jamieson أستاذتا الاتصال بجامعة بنسلفانيا الأمريكية.

(†) Brian McNair أستاذ الصحافة والميديا والاتصال بجامعة كوينزلاند، أستراليا.

السياسة والميديا: الخطاب السياسي والاتصال السياسي

من نتائج متنوعة، لجهة اختراق الحدود التي تفصل بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي، وتفصل بين المجالين الخاص والعام، وبين الألفية والأشكال، المتصادمة أحيانا والمتكاملة أحيانا أخرى، للمعلومات السياسية. والاتصالات، في ما يسمى «العصر العولمي الرقمي» هي علة نشوء «استقلال غير مسبوق للذوات الاتصالية في اتصالها الحر» (كاستيلز، 2011، ص135). والاتصالات تنطوي على قدرة على تضيق، وكذلك توسعة، الأفق السياسي للأفراد (بينيت وآينغار، 2008). وطبقا لوجهة النظر هذه، فالسياسات ليست «جزءا مائزا ومكتفيا بذاته من الحياة العامة» بقدر ما هي «خبرة مُحدّثة» (ديلي كابريني وويليامز، 2001، ص161)⁽¹⁾.

سيكولوجيا الاتصال السياسي

ويهتم دارسو الميديا والاتصال بالتنظير للعصور المختلفة للاتصال السياسي (بلومر 2001؛ بلومر وكافانا^(*)، 1999)، وللكيفية التي تبلغ بها الاتصالات السياسية أهدافها عبر وسائط الإعلام الجماهيري «القديمة» و«الجديدة» (ديكون ورينغ^(**)، 2011؛ ستانير، 2007). ويهتم المشتغلون على التحليل النقدي للخطاب بالخطاب السياسي المعالج إعلاميا باعتباره «ممارسة خطابية مركبة تشمل خلط أنواع من السياسات والخطابات السياسية، والمحادثة، والترفيه» (فيركلاو، 2010، ص156). ويغلب على المشتغلين بعلم النفس السياسي وعلماء السياسة الاهتمام بالشروط التي تحدث في إطارها الاتصالات السياسية، ويجري بناؤها وتكتسب فاعليتها؛ وما يسبقها ويترب عليها نفسيا (كريغلر^(***)، 1996؛ وكايندر، 2003).

ويستعرض هذا الجزء، على نحو نقدي، بحوث علم النفس السياسي التي تعتنق الفرضية القائلة أن فهما أعمق للرابط بين الاتصال والسياسة في «عصر المعلومات» يستلزم توصيفا دقيقا لآليات والعمليات السيكلوجية الكامنة وراءهما. وقد انصب اهتمام علم النفس السياسي والعلوم السياسية، منذ أمد طويل، على دراسة تأثيرات الاتصال الجماهيري على الجماهير أو على المتلقين

(*) Jay Blumler أستاذ الاتصال الأمريكي المولد بجامعة ليدز البريطانية، وDennis Kavanagh المحلل السياسي

البريطاني وأستاذ العلوم السياسية بجامعة ليفربول.

(**) Dominic Wring وDavid Deacon أستاذات الاتصال بجامعة لوفبره.

(***) Ann N. Crigler أستاذة العلوم السياسية بجامعة جنوب كاليفورنيا.

(انظر، بين وآخرين، بيريلسون وآخرين 1954؛ كامبل وآخرين 1960؛ لازارسفيلد وآخرين 1944؛ ليبمان 1922). ويسود الاعتقاد، عادة، أن وسائل الاتصال الجماهيرية بوسعها التأثير على المواطنين، بطرائق ثلاث: من حيث الكيفية التي «يفهمون بها السياسة»، وكيف «يقررون ما هو المهم في السياسة»، وكيف «يقومون البدائل التي تضعها السياسة أمامهم» (كايندر، 2003، ص 358). وبالمصطلحات الفنية، فهذه الأمور يشار إليها، عادة، باعتبارها مؤطرة، مقررة للأجندة، وتجهيزية^(*) (من أجل نظرة عامة، انظر نيسبت وفيلدمان، 2010؛ شوفيل وتيوكسبري، 2007). وسوف نستكشف هذه الأمور، على نحو موجز، واحدة بعد الأخرى.

وتعتمد فكرة «التأطير» على أنه لكي تكتسب المعلومات الاجتماعية معناها، يتعين على الفاعلين الاجتماعيين أن يعتمدوا على حضور الآخرين، وعلى التعاون معهم، وعلى إبلاغهم بالمعلومات وتلقي المعلومات منهم، وعلى التفاعل معهم. ويرى المشتغلون بعلم النفس السياسي الفاعلين الاجتماعيين باعتبارهم منخرطين دونما انقطاع في محادثات حول دلالات الأحداث، والناس، والظروف. وهذا ما يُفعل عبر تبادل للأطر (غامسون 1992)⁽²⁾. ويشيع القول إن القسم الأعظم من السياسات المعاصرة ينفذ بإنشاء وبث الأطر (سواء تلك التي تصوغها النخب السياسية، أو تلك التي ينتجها الصحفيون والممارسات الصحافية). وهذا يشمل، بين أشياء أخرى، قضايا بناء الأطر، وتقرير الأطر، وعمليات التأطير على المستوى الفردي، وكذلك التغذية المرتدة أو العلاقة بين التأطير الفردي وتأطيرات الميديا (قارن مع شوفيل، 1999؛ شوفيل ووينغار، تحت الطبع).

ويُعد تكوين ونشر رأي عام في المجال العام تكويناً للأطر ومن أجلها، مع فوز الأطر الأكثر انتشاراً بالخط الأوفر في التأثير على الكيفية التي يدرك بها الجمهور العملية السياسية⁽³⁾، وفي صوغ هذه الكيفية. وعلى سبيل المثال، فالطريقة التي تصاغ بها رسالة ما يمكن أن يكون لها تأثير في دلالتها، ويمكن أن تزيد أو تنقص

(*) priming هي العملية التي تركز بها الميديا على قضايا سياسية دون غيرها، على نحو يغير معايير الاختيار السياسي عند الناخبين، ويجهزهم لاتخاذ مواقف معينة، والمصطلح مأخوذ عن عمليات تجهيز المواد الصناعية وتجهيز الطلقات والمتفجرات.

احتمال القبول بها. وبوسع المرء، مثلا، استخلاص توجهات أكثر قبولا بـ «فعل إيجابي» إذا جرى تقديم هذا الفعل باعتباره «تكافؤ فرص» أكثر مما لو قُدِّم باعتباره «تمييزا مقلوبا»^(*) (بوزفيلد وآخرون، 1997). وهذا أمر يدركه السياسيون والمختصون بالعلاقات العامة. ويعتمد القسم الأعظم من القضايا المعاصرة (تأمين «المساندة» لحروب يمكن أن تكون غير مشروعة، أو لسياسات تبدو غير مقبولة جماهيريا؛ تبرير ظروف مُخْتَلَف حولها لتقصير سياسي وللمسؤولية عنه) على مسائل أساسية تتصل بالتأطير وبلغة توصيفية لواقع الحال، وإن لم يقتصر الأمر على ذلك (كايندر وساندرز، 1996).

وعلى سبيل المثال، فإن جوست وآخرين (1996؛ انظر أيضا غامسون 1992) يبينون كيف يمتاح الناس قلة من الأطر في الخطاب السياسي عند طرح تفسير لقضايا مختلف حولها. وباستخدام استجابات معمقة حول موضوعات من قبيل مبادرات الدفاع الإستراتيجي، وسياسات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وقضايا تتصل بإدمان المخدرات ومرض نقص المناعة المكتسبة، حدد جوست وآخرون (1996) سلسلة من الأطر أو المواقف الإدراكية والمزاجية التي يستخدمها المشاركون: الكلام على الجانب الإنساني من الأحداث («إطار الأثر البشري») إلى جانب استخدام «تعبير محملة بالعاطفة لتقويم الأثر الإيجابي أو السلبي للسياسات، وللأحداث، وللناس، وللمشكلات» (ص137)؛ الكلام على القضايا «بلغة الاقتصاد، بإصدار أحكام بالإشارة إلى أكلاف السياسات، واقتراح حافز الربح» (ص139) («الإطار الاقتصادي»); وبالاعتماد على إطار استقطابي عام («نحن» مقابل «هم») وبالإحالة على «شعور بالقوة أو بالعجز تجاه قضية ما» (ص142).

والأطر «تشبه الوصفات، فهي نصائح من مختصين حول الكيفية التي يتعين بها على المواطنين أن يطبخوا آراءهم» (كايندر، 2003، ص360). ويمكن للأطر أن تجعل أعدادا كبيرة من الناس يفكرون بالسياسات على نحو مختلف؛ وبوسعها أن تؤدي إلى تحول في الرأي (كايندر وساندرز، 1996؛ نيلسون وآخرين، 1997) أو إلى السخرية السياسية Political cynicism (كايللا وجاميسون، 1997).

(*) reverse discrimination ويقال أيضا positive discrimination وهو تمييز لمصلحة أفراد منتمين إلى الأقليات المضطهدة، من حيث توزيع الموارد والتوظيف... إلخ.

وتهتم دراسات وضع الأجندة (آينغار وكايندر، 1987؛ ماككومبز وشو، 1972) بالعملية التي تجعل أعضاء الجمهور المعرض يَعدّون بعض القضايا العامة/ السياسية أهم من غيرها. ومنذ محاولة لازرسفيلد وميرتون (1948) المبكرة للتركيز على سلطة الميديا (خصوصا الميديا الإخبارية) في عملية وضع الأجندة وحتى اكتشاف ماككومبز وشو (1972) لما يكاد يكون علاقة تعادل كامل بين المسائل التي يعدها الناخبون باللغة الخطر وتلك التي تحظى بتغطية واهتمام كبيرين في الأخبار، في الفترة ذاتها، فقد ثبت أن التأثيرات المقررة للأجندة ظاهرة قوية وسائدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن كايندر (2003) يجد مشكلات في الدراسات الرائدة حول إعداد الأجندة (مثلا، ماككومبز وشو، 1972). ويتصل أحد النقائص الرئيسية التي يكشف عنها كايندر بعجز الدراسات عن تبين «التغير الحقيقي في إعداد الرسالة، باعتباره عنصرا يتصل بالزمن بأكثر من اتصاله بالفضاء» (ص 362 - 363). وقد أثبتت البحوث التجريبية والمسحية أن القضايا السياسية تصبح قضايا ذات أولوية عالية بالنسبة إلى الجمهور «بعد أن تصبح ذات أولوية عالية لدى الصحف وشبكات الأخبار» (ص 363؛ انظر أيضا ميللر وكرونيك، 2000). وتتغير أولوية القضايا وبروزها مع الوقت، كما أن وضع الأجندة يتميز بالـ «دينامية - فالمشكلات تظهر، وتنتقل إلى مركز المشهد، لبعض الوقت، ثم تبدأ بالتراجع التدريجي، باتجاه الهامش» (2000، ص 363). ونتيجة لذلك، فلا بد من فحص هذه القضايا، عبر فترة من الزمن.

ومسألة الكيفية التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون البدائل التي تطرحها عليهم السياسة جرت مقاربتها باستخدام فكرة «التجهيز». فالبدائل المتنوعة التي تُطرح على الفاعلين الاجتماعيين هي بدائل مركبة، وهذا التركيب يتطلب مستوى معيناً من التنظيم والتثمين الإدراكيين في صوغ الأبعاد التقويمية. وعبر التجهيز، تتولى الميديا ومسؤولو الاتصال السياسي الجماهيري تأمين الأبعاد التقويمية. وعبر تغطيات الميديا يجري إبراز بعض المقاييس المعيارية فيما يُلقى بغيرها إلى «سلة مهملات» القضايا العامة: وكلما تكرر «تجهيز» بعض القضايا زاد ميل الناس إلى جعلها جزءاً من تقويماتهم الاجتماعية والسياسية. ويُنظر إلى التجهيز باعتباره آلية محورية في قلب الحملات السياسية (جيكوبز وشابيرو، 2000) ورافعة مساندة في حشد وتعزيز التأييد للأجندات والقضايا السياسية لدى الأحزاب السياسية. ويسمح

السياسة والميديا: الخطاب السياسي والاتصال السياسي

التجهيز عبر الميديا الإخبارية بالنظر إلى بعض القضايا السياسية باعتبارها، ليست فقط مرتبطة ببعض الأحزاب السياسية، بل و«مملوكة» لها. وقد لقي التجهيز مساندة تجريبية قوية (آينغار وكايندر، 1987؛ ميللر وكروزنيك، 2000؛ فالنتينو، 1999؛ فالنتينو وآخرين، 2002). وأثبتت هذه الدراسات أنه من الممكن تفعيل التجهيز تحت شروط تجريبية محكمة. ولكن ماذا يحدث عندما تأخذ التجهيز (وتضعه موضع البحث) خارج المختبر السيكلوجي؟ ما هي الدينامية والأهمية النسبية للتجهيز في الحالات «الطبيعية» حيث لا تكون تيارات الاتصالات تحت السيطرة المحكمة، وتكون متذبذبة، وغير ثابتة؟ كيف يصاغ التجهيز عندما يعالج بوصفه ظاهرة اتصالية؟

إن التجهيز بذاته لا يضمن أن تتغير أجندة الميديا الإخبارية العامة. انظر، مثلا، مستوى التأييد الراسخ للرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، بعد فترة قصيرة من فضيحة مونيكا لوينسكي (انظر زوللر، [1992]، 2005)، وهو ما كان معاكسا لمؤشرات إعداد الأجندة والتجهيز. ويبدو أن إعداد الأجندة والتجهيز، معا، يطرحان رؤية معينة للسياسة وللتقويمات السياسية. إنها رؤية تكون فيها سياسات النخبة وتقويمات الفاعلين الاجتماعيين، معا، مسألة تتعلق بـ «البروز»^(*) أو «التناسب»، بأكثر مما تتعلق بالمناظرة أو الحوار. وبحسب آينغار فـ «لأن الرأي العام يقوم على اعتبارات ضيقة ومرتبطة بقضايا بعينها، فالتحولات التي تطرأ على بروز القضايا يرجح أن تحدث إزاحة في توزيع التفضيلات، وبذلك تغير النتائج السياسية» (1993، ص 211). فالبروز، والشكل، وتكرار الطرح هو ما يعوّل عليه، بأكثر مما يعول على محتوى المجادلة السياسية. وأيضاً، الإشارة إلى أن «إعداد الأجندة والتجهيز هما... أكثر انتشارا بين المواطنين الأوسع اطلاعا والأكثر ثقة» (ميللر وكروزنيك، 2000 ص 313) تعني ضمنا أنه لا يعد كل واحد عضوا تكوينيا في العملية الاجتماعية. فهي تنتصر لرؤية للسياسة ترى ضرورة توجيهها، فقط، إلى أولئك الذين هم مجهزون لاستيعاب دلالاتها، ومضي بهذه الرؤية إلى مدى أبعد.

(*) Saliency وهو الأهمية التي تضافى على مسألة بعينها لتبرز وتتقدم على ما عداها وسط التدفق الغامر للأخبار والتعليقات.

وهناك مقاربات أخرى من الاتصال السياسي تنظر إليه باعتباره عملية تخليق للدلالات (كريغلر 1996). وبحسب كريغلر (1996) فإن جميع المشاركين في عملية الاتصال - الميديا، والمسؤولين، والجمهور - يُنظر إليهم باعتباره منخرطين في بناء رسائل ودلالات (ص7). وما يحيل عليه كريغلر باعتباره مقارنة «بنوية» من الاتصال السياسي هي مقارنة معنية بمسائل عرض وترتيب المعلومات السياسية، الرسائل والصور السياسية المقصودة، والفهم الفردي للتغطية. ويقع التركيز على بناء الدلالة السياسية باعتباره عملية «دينامية» و«تفاعلية»، بموجبها «تسبغ النخب والأفراد الدلالة على الأحداث السياسية» (ص1) وتتبدى أهمية المحتوى وعرض الرسالة، معاً⁽⁴⁾. ولا ريب في أن المشتغلين بعلم النفس السياسي يعتبرون الاتصالات السياسية عملية تخليق للدلالات. وبغض النظر عن الفهم المعقد الذي يمكن أن تزودنا به المصفوفات التجريبية، فهناك، على أي حال، غياب لعنصر فائق الأهمية. فالبحث التجريبي حول تأثيرات التأطير، أو التجهيز، أو إعداد الأجندة يطرح رؤية فردانية وستاتيكية لعمليات الاتصال السياسي. ووفقاً لهذه الرؤية، فالاتصال السياسي هو نتيجة المعالجة الإدراكية، فإلى أي حد يعد هذا كاشفاً لحقيقة الاتصالات والسياسات ذاتها؟

الاتصال السياسي واللغة

تسمح لغة السياسة بكثرة من التأويلات والإمكانات التعبيرية من جانب النخب والفاعلين الاجتماعيين العاديين، في آن معا (إيدلمان، 1988، 2001). لكن، بالنسبة إلى غالبية المشتغلين بعلم النفس السياسي، فإن لغة السياسة والفعل السياسي يقال إنها لا تملك وجوداً مستقلاً عن الميكانيزمات الإدراكية وميكانيزمات المعالجة العاطفية للمعلومات. فمعالجة المعلومات السياسية تسبق الفعل السياسي. والبُنى الإدراكية والمزاجية «تقيد تركيب التأويلات التي ينتجها الناس» (كريغلر، 1996، ب، ص9؛ انظر أيضاً ماركوز وآخرين، 2000). وعلى سبيل المثال، فدراسة الإدراك السياسي تؤكد على الدور النشط للأفراد في معالجة المعلومات، بتطبيق الاسكيمات واليوريستيات^(*) على المفهومات، والأحداث، والناس، والموضوعات الاجتماعية.

(*) schemas هي تمثيلات تقوم على الخطوط العامة وheuristics هي عمليات تساعد الشخص على استكشاف الدلالات بنفسه.

السياسة والميديا: الخطاب السياسي والاتصال السياسي

ودور النشاط الإدراكي الفردي هو «ترويض» (ماكغرو، 2003؛ تاب، 2003) التدفق المعلوماتي. والناس يستخدمون الطرق المختصرة اليوريسيتية (بوبكين 1991) والاسكيمات (غرابر 1988) لكي «يتفكروا» في السياسات⁽⁵⁾.

وحتى عندما يتركز الاهتمام على التفاعل بين المشاركين في عملية الاتصال - الميديا، والمسؤولين، والجمهور - (انظر كريغلر، 1996) يبقى هناك شعور بأن هذا لا يعدو أن يكون جزءا من القصة. ويقال إن الوعد بفهم هذا التفاعل واستكشافه يكمن، بكامله، في دراسة الإدراكات والأمزجة السياسية للمشاركين كجزء من العملية السياسية. والعمليات الخطابية، والاتصالية، والثقافية يُنظر إليها باعتبارها مجرد انعكاس للأطر الإدراكية والمزاجية (نيومان وآخرون، 2007) وجوانب ذات تركز فردي ومعتمد على النوازع (بيكر وآخرون، 2010؛ بيكر وشويفيل، 2011). ولا تلقى فكرة أن تنظيم الاتصال السياسي يفعل فعله داخل الأنساق الخطابية والثقافية المتباينة للمجالات العامة والخاصة، وفي البيئات العولمية والمحلية لإنتاج واستهلاك خطابات الميديا، الاهتمام الكافي.

وبالتقدم على هذا النحو، فإن الدراسة السيكلوجية للاتصال السياسي والاتصالات عبر الميديا عرضة لخطر إساءة تقدير الوظائف الاجتماعية للغة (انظر إيدلمان، 2001). فاللغة يُنظر إليها كوسيط شفاف لتبادل الأفكار والمعلومات بأكثر مما يُنظر إليها على أنها تُنجز وظائف بنائية وتأسيسية وتأويلية. ومعظم المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي يميلون إلى الاتفاق على أن اللغة السياسية (عبر الميديا) هي «بالضرورة مثيرة للمخاوف، والآمال، والتطمينات، والتهديدات» (إيدلمان، 2001، ص 98). لكن يبقى الاختلاف قائما بين بعضهم، على أي حال، حول كيفية معالجة اللغة السياسية (عبر الميديا). وتعتمد التحليلات الإدراكية للاتصالات عبر الميديا، حصريا، على وظيفة تمثيلية للغة، حيث يكون تخليق المعنى عبر الإطارات، والسيناريوات، والعمليات الإدراكية مثل التجهيز، ووظيفة اللغة هي أن تعكس، وتمثل، هذه المسائل وتساند الخلاصات العقلانية وعمليات صنع القرار. ولا تتخلق الدلالات السياسية، فقط، عبر المعالجة الإدراكية أو ببروز إطارات بعينها، على حساب غيرها، ولكن أيضا بالدينامية التأويلية للانطباعات، والاهتمامات، والقيم، والأخطاء، والتوقعات، من جانب أولئك الذين يستخدمون اللغة على مستويات مختلفة من التنظيم الاجتماعي والسياسي.

فاللغة «أداة تخلق عوالم ونسخا من عوالم» (إيدلمان، 2001، ص82؛ قارن بيليج، 1996؛ فيتغنشتاين، 1953). فالسياسة عبر وسائط الإعلام الجماهيري تؤسس لعدد متنوع من الخطابات، والمقولات الخطابية، والممارسات الاجتماعية وأشكال الحياة (خذ، مثلا، اللغة الطقوسية للصحافة، اللغة التمثيلية للسياسيين، الحس السياسي العام عند الفاعلين العاديين والاجتماعيين). والنظم الاتصالية السياسية، وكذلك الأدوار المتنوعة لأولئك الذين يشتركون فيها - من سياسيين، وصحافيين سياسيين مهنيين، وأعضاء الجمهور، وما إلى ذلك - هي مشروعات متنوعة، ومرنة وغير مكتملة، دائمة الانزياح بين المقدمة والخلفية، بين النخبة والقواعد الشعبية، بين اتصالات رسمية وغير رسمية، بين ممارسات مؤسسية مضبوطة وغير مضبوطة (بلوملر 2001). والهيكل النخبوية للتأطير (بالنسبة إلى الرسائل، على سبيل المثال) وعمليات الإنتاج في الميديا والتأويلات الجماهيرية والاستهلاك الجماهيري، تعتمد على تشكيلات خطابية ومادية معينة (تنظيمية/ مهنية) لمخزونات الثقافة، والسوق والسلطة السياسية.

ويبدو أن التحليلات الإدراكية والعقلانية للاتصال السياسي عبر الميديا تقلل من أهمية الانتباه إلى تعدد مستويات القوة في اللغة، وهو ما يمكن أن يساعد على تفهم تعدد الإمكانيات، والمنظورات، والعوالم المتأصلة في حالات الاتصال السياسية/ المحدثة عبر الميديا. وعادة ما يُدفع بأن نظرية عن الديمقراطية والسياسة تصحب (أو يتعين أن تصحب) كل محاولة لفهم «توصيل، وتوزيع، وجود، واستخدامات المعلومات من قبل المواطنين» (إنتمان^(*) وبينيت، 2001، ص468). لكن لا يتعين أن يتوقف المرء هنا. فالمرء يحتاج أيضا إلى نظرية عن اللغة، لتكمل نظريات الديمقراطية والسياسة، ولترشد البحث الإمبريقي (انظر أيضا الفصلين الأول والثاني، والفصلين السابع والثامن).

والنقطة هنا ليست أن التحليلات الإدراكية للاتصال السياسي لا تطرح تعليقا (اجتماعيا) على السياسة، ولكن أن هذا التعليق مقصور على قضايا معالجة المعلومات، والاحتياجات السيكلوجية، وصنع القرار العقلاني، وليس موجهها بالضرورة إلى الخبرة الاتصالية الفعلية اليومية وتفعيل السياسة. ويتعين على المرء أن

(*) Robert M. Entman أستاذ الصحافة والشؤون العامة بجامعة جورج واشنطن الأمريكية.

السياسة والميديا: الخطاب السياسي والاتصال السياسي

يدرس الاتصال السياسي عبر الميديا على نحو مختلف، بالتركيز على السياسة نفسها وعلى الخطاب السياسي تحديدا، باعتبارهما شكلين مركبين للنشاط والممارسات الإنسانية المتحققة في بيئات ثقافية ومؤسسية بالغة الخصوصية، وفي التفاعل الاجتماعي، وعبر أشكال ومقولات خطابية متنوعة. ويضع فيركلاو (2010، ص421، والتوكيد منقول عن الأصل) يده على هذه النقطة حين يكتب: «في أي اتصال، يكون من المحتمل أن يمتاح الناس ممارسات اجتماعية معينة (طرائق تعمل بها الأشياء)، وأن يتوقعوها، ويستجيبوا لها، على نحو معلن ومبطن، في آن معا. فهم ينخرطون في عملية بَيّخطابية للامتياح الخلاق لعدد متنوع وممكن من الخطابات، والمقولات، والأساليب المكرسة».

وتتوقف قوة فاعلية أشكال الاتصال السياسي على خصائصها الخطابية والاجتماعية الثقافية وعلى عديد البيئات، والأنشطة، والممارسات التي تتحرك عبرها. وهذا يشير إلى أن المقاربات الخطابية من الاتصال السياسي قد تكون لها مساهمة مهمة يمكن أن تساهم بها في هذه المساحة من البحث السيكلولوجي السياسي. وكما بين الفصلان السابع والثامن فقد تركز القسم الأعظم من اهتمام الباحثين في الخطاب على التحليلات الخطابية والبلاغية المفصلة في لغة السياسة، والتحليلات النقدية الألسنية للاتصال السياسي. وسوف تعالج بقية هذا الفصل بعض هذه الاهتمامات بأمثلة مأخوذة من إثنوغرافيا السياسة، والأساليب الاتصالية لدى السياسيين، والإعلان السياسي، والفكاهة السياسية.

الاتصال السياسي والسياسة «المعتادة»

السياسيون، في الاتصال السياسي، منتجون للنص ومتلقون له، في آن معا (شافنر، 2010). وكما تكتب شافنر «تحدث عملية الاتصال ونقل السياسة عبر الميديا داخل مقولات وأنماط خطابية، ومن خلالها» (ص255). وعندما يصف المرء الخطاب السياسي باعتباره شكلا مركبا وشبكة من نشاطات اجتماعية، فبوسع المرء إذن أن يتبين أهمية التفحص في كيفية الإنتاج الفعلي للخطاب السياسي، ونشره، واستهلاكه. فالسياسيون يبنون أنشطة وممارسات خطابية معينة ويوجهونها ضد سياسيين آخرين؛ ويجري توجيه وإعداد ممارسات خطابية أخرى للجمهور العام. وما تحيل

عليه ووداك (2011) باعتباره السياسة المعتادة هو نتاج لسلسلة من الممارسات الخطابية، والاجتماعية، والمؤسسية المركبة.

وأحد الأمثلة هو ممارسة الترجمة، التي تلعب، على نحو متزايد، دورا أساسيا في الاتصال السياسي الكوني. وتعتمد السياسات الأوروبية (خاصة سياسات الاتحاد الأوروبي) اعتمادا كبيرا على ممارسات الترجمة لنقل الرسائل السياسية. وكما بينت شافنر (2010) فإن «الصور النصية للترجمات» ليست حاويات محايدة لرسائل سياسية يتعين أن تنتقل عبر خطوط المصالح الحزبية والوطنية لكنها تتقرر على نحو محكم بفعل الأهداف الاتصالية وبالسياسات والأيدولوجيات المؤسسية (ص273). وبتفحص الكيفية التي تغطي بها التقارير المؤتمرات الصحافية والمواقف السياسية في الصحف الأوروبية، تبين شافنر إلى أي مدى يتأثر الاتصال السياسي الدولي والأوروبي بالترجمة وكيف يمكن لممارسات الترجمة أن تتسبب بالصراعات حول التضمينات والحواشي المتصلة بالدلالات السياسية.

وبحسب ووداك (2011) فيتعين على المرء أن يكون قادرا على توصيف «السياسة المعتادة» (السياسات «الواقعية») بالنظر في العديد من الممارسات، والنشاطات، والسياقات التي تحدث السياسات فيها وعبرها. وقد أفضى التصاعد في «إسباغ الطابع الروائي» والدرامي على السياسة إلى تغيير «الحدود والمعابر الحدودية بين «الواقعي» و«الخيالي» في السياسة وتمثيلاتها في الميديا» (ص155)⁽⁶⁾. وتتمثل إحدى الطرق لمعالجة هذا الأمر في الانخراط في تحليل إثنوغرافي الطابع للشبكات الفعلية للممارسات السياسية. وبمتابعة أحد أعضاء البرلمان الأوروبي طوال يومه، تلاحظ ووداك (2011) كيف يتمكن السياسيون، بكل يسر، من التنقل «بين مختلف الإطارات والسياقات، ليختاروا وليوظفوا، في كل مرة، ما يتعبرونه ملائما من أساليب، وعلامات تأدب، ورطانة مهنية، وموضوعات بارزة ونقلات سجالية» (ص152). وتترك الأجندات السياسية آثارا (خطابية) إبان «أداء» السياسيين في الاجتماعات العامة، أو المؤتمرات الصحافية أو المحادثات الخاصة مع مساعديهم.

ويجري استنباط أنماط مختلفة من المعرفة (تتدرج، من المعرفة «التقنية» بالإجراءات السياسية، إلى المعرفة والافتراضات «العامة» حول السياسة) لمساندة هذه الأداءات. وقد أثبتت البحوث الخطابية حول الاتصال السياسي كيف تقع

تعبئة المعرفة السياسية، عبر بيانات مباشرة لا يكتنفها لبس، وأيضاً عبر افتراضات مسبقة، وتضمنينات، ومجازات، باعتبارها طرائق إستراتيجية لـ «إنتاج صفقات» المعلومات السياسية (انظر تشيلتون، 2004). وتبين ووداك (2011)، مثلاً، كيف أن سياسات الاتحاد الأوروبي تُفهم عبر شروط مجازية. وهي تناقش المجازات الكثيرة المبتوثة في خطاب أعضاء البرلمان الأوروبي، باعتبارها «أطراً مفهومية ويوتوبيات ممكنة تتصل بما يتعين أن يحققه الاتحاد الأوروبي في المستقبل وكيف يجب أن تكون هيكلته وتنظيمه» (ص63). وتلاحظ ووداك الاستخدامات المتكررة لـ «مجازات الحاوية» («وعاء الانصهار»، «الحصن»، «قلب أوروبا»، «الأسرة الأوروبية الموحدة»)، و«مجازات الحرب والرياضات» (مثلاً، تصوير التكامل الأوروبي باعتباره «حرباً/ صراعاً»)، و«المجازات التنظيمية والاقتصادية» («الحدود العليا»، «العلامات القياسية»). وهي تشير إلى الكيفية التي استخدم بها مجاز «الترقيع» Patchwork على نحو مرن بهدف «تمثيل تشظي أوروبا الموسعة» (ص106). ولا وجود لتمثيل للاتحاد الأوروبي، مستقل عن الطرائق (الإستراتيجية) لإنتاج حزمات المعلومات السياسية، لكن هذا التمثيل ينظم باعتباره معرفة سياسية، في شبكة من الأطر المفهومية والمجازية.

وعادة ما تُستكمل المعرفة السياسية، باعتبارها شبكة من الأطر المفهومية والمجازية، بمعرفة سياسية وشخصية، تنظم داخل ما يدعوه ليودار ونيكفابيل (2000، 2004؛ انظر أيضاً نيكفابيل وليودار، 2002) «شبكات حوارية». وعلى سبيل المثال، فإن ليودار وآخرين يبينون كيف أن تيمات متنوعة لـ «العداوة» تكون «منقوشة في تقارير الميديا عن الأحداث الاجتماعية، وفي كلام السكان المحليين» (ص191) في سياق تفسير حالات اللجوء أو طلب اللجوء في المملكة المتحدة⁽⁷⁾. وبالنسبة إلى ليودار وآخرين (2008) فإن تمثيلات الميديا، وسرديات المجتمع، وحكايا اللاجئين أنفسهم لا توجد في شكل مستقل لكنها مرتبطة مع «شبكات حوارية» من الآراء. ويوضح ليودار وآخرون كيف أن الميديا والمجتمع المحلي يمكن لهما، أحياناً، أن يعجزا عن تبني قصص اللاجئين أنفسهم أو التنويه بها، كجزء من تفاسيرهم، في حين يضع اللاجئون نصب أعينهم التمثيلات المعادية في بنائهم لذواتهم. ويضع ليودار وآخرون أيديهم على تفاوت بين رؤية اللاجئين وطالبي اللجوء لأنفسهم

وكيفية سردهم لحيواتهم، من ناحية، وبين ما هو مكتوب عنهم في الميديا، وكيف يدور الكلام عليهم في المحلات التي يعيشون فيها، من ناحية أخرى. وتشير الطرائق المتنوعة التي يتموضع بها السياسيون، والميديا والناس العاديون، بالنسبة إلى بعضهم البعض إلى فكرة مؤداها أنه يبدو، بشكل عام، أن الأكثر معقولية أن يُنظر إلى الميديا والآراء الفردية باعتبارها تعبيرات ذات بُنى عقلانية واتصالية، وجزء لا يتجزأ من شبكات مفهومية وحوارية قائمة أو حديثة الإنشاء، أكثر مما هي خصال سابقة الوجود لمؤسسات وأفراد، أو نظم إدراكية.

الاتصال السياسي والأسلوب السياسي والمحاسبية السياسية

وبالانتباه إلى تفاصيل الممارسات الخطابية والاجتماعية، يمكن للمرء أن يبين تركيب الاتصال السياسي، وكيف يتحقق بالفعل في سياقات سياسية بعينها. وقد ساهم التحليل الجزئي (بول^(*)، 2002، 2003) والتحليل الخطابي (فيركلاو، 2010) للأسلوب البلاغي لدى السياسيين (حالة بلاغة حزب العمال الجديد لدى رئيس الوزراء السابق توني بلير) في تبيان الكيفية التي يُنجز بها الاتصال السياسي، بالفعل، في موقعه الأصلي. وعلى سبيل المثال، فإن بول (2000) يصف المهارات الاتصالية في حل المشكلات الاتصالية، مثل الأسئلة المكرورة، التحديات التي تواجه ما يُتصور أنه استجابات تنطوي على تناقض أو تحديات تتصدى لما يُتصور أنه تناقضات في التوجهات السياسية.

وبحسب بول (2000)، ففي المقابلات الإخبارية وغير ذلك من المقابلات العامة، تحرك السياسيين الرغبة في الاحتفاظ بصورة إيجابية وفي «أن يلقوا مساندة من الآخرين» (ص 5). وبتحليل سلسلة من المقابلات المتلفزة، في وقت الانتخابات البريطانية العامة في 1997، ينظر بول في جوهر التناقض عند بلير، وهو يرد على أسئلة حول سياسات حزب العمال، بين 1983 و1997 (ظهور العمال الجديد، والتحرك باتجاه منطقة الوسط السياسية، إلخ). ويلقي التحليل الضوء على اثنتين من أهم الخصائص في خطاب بلير. أولا، لكي يؤكد على كل من الاستمرارية السياسية والتحول، يفرط بلير في استخدام المصطلح الملتبس «التحديث» (ص 12)؛ لكنه لا يوجه، أبدا، نقدا مباشرا إلى «العمال القديم». وثانيا، فإن «التحولات» في سياسة الحزب يجري تقديمها باعتبارها «مبدئية».

(*) Peter Bull أستاذ علم النفس بجامعة يورك البريطانية.

السياسة والميديا: الخطاب السياسي والاتصال السياسي

و«التحول» عموماً، يجري تصويره كعملية شاملة في الحياة السياسية، وليس شأنًا خاصًا بحزب العمال. وبناء «التحول» على هذا النحو فإن بلير «يتجنب إصدار ملاحظات تلحق ضرراً شديداً بالصورة، سواء بالنسبة إليه أو بالنسبة إلى حزب العمال ككل» (ص13). وبرأي بول فإن استخدام بول للغة «التحديث» الملتبسة يمكن النظر إليه باعتباره استراتيجية للحفاظ على صورته وتقديم أفضل صورة ممكنة له ولحزبه. وفي تحليله للغة السياسية للعمال الجديد، يضع فيركلاو (2010) يده على بعض الخصائص الجديرة بالاهتمام في أسلوب بلير السياسي. ويرى فيركلاو أن نجاح بلير في السيطرة على «المزاج العام» عقب وفاة الليدي ديانا في 1997، هو في جانب منه نتاج «لغة مختلطة» (ص 387):

أشعر بما يشعر به كل واحد آخر في البلاد اليوم - مُدمّر تماماً. أفكارنا
وصلواتنا هي مع أسرة الأميرة ديانا - وخاصة ابنيتها، ولديها - قلوبنا تتجه
إليهم. ونحن اليوم أمة، في بريطانيا، في حالة صدمة، في حداد، في حزن يؤلمنا
على نحو بالغ العمق.

فمن ناحية، يمكن للمرء أن يلاحظ نوع اللغة الرسمية المكرسة، التقليدية التي تستخدمها النخب للاتصال نيابة عن الأمة، في ظروف رسمية («أفكارنا وصلواتنا»، «نحن اليوم أمة»). ومن ناحية أخرى، فهناك لغة أخلاقية شخصية («أشعر بما يشعر به كل واحد آخر»). وبحسب فيركلاو (2010، ص 388)، فإن بلير يستخدم «لغة عامية تتصل بالحالة المزاجية مع لغة رسمية» (مثلاً، الإشارات إلى «مُدمّر تماماً» و«حالة صدمة»⁽⁸⁾). والانتقال من «ابنيتها» إلى «ولديها» يشخص اللهجة لجعلها «أكثر حميمية، وأسرية الطابع». وتكمن قوة أسلوب بلير في «قدرته على المزج بين الرسمي واللارسمي، المراسمية والمشاعر، العمومية والخصوصية»، وفي «قدرته على ربط» السياسي العمومي مع «الشخص العادي» (ص 388). وهو لا يكف عن إعادة تأكيد الصورة السياسية لسياسي عادي، نزيه، ودود.

ويتمتع بلير بالقدرة على أن يمزج، بقدر لا بأس به من النجاح، اللغة الشخصية بلغة أكثر رسمية وأكثر تمثيلاً وهو يتكلم عن موت الأميرة ديانا⁽⁹⁾. ويشير كل من بول وفيركلاو إلى فكرة تقول بأن الشخصية السياسية والأسلوب السياسي «ليسا من

المعطيات المسبقة، بل يجري بناؤهما بعناية» (فيركلو، 2010، ص 388). وتحتاج السياقات والبيئات السياسية المختلفة إلى أساليب سياسية «مختلفة»، لألعاب وتنظيمات مختلفة للاتصال السياسي.

ويمكن أيضا أن يدرس تركيب الاتصالات السياسية، وكيفية إنجازها في سياقات سياسية ومؤسسية معينة، عبر التركيز على المسألة - بالنسبة إلى البعض فهذه هي المحاسبية الجديدة للسياسات الديمقراطية عبر الإعلام. فمن البديهيات في السياسة الديمقراطية أن السياسيين قابلون للمساءلة من جانب الصحفيين ومن جانب السياسيين الآخرين، وفي حدود الإجابة عن الأسئلة (كلايمان وهيريتيج، 2002؛ هاوسلي وفيتزجيرالد، 2002؛ هاتشبي، يُنشر قريبا؛ تيليغا، 2010). وفي المناظرات السياسية و«برامج الحوار Talk show والمقابلات في برامج الأخبار السياسية» يتأق العثور على الدور الليبرالي الديمقراطي للبث، في أنقى صورته، وهو يوصل بين الجمهور وسياسيه، مؤمنا للجمهور الوصول إلى الخطاب السياسي في حالته الخام، ومؤمنا للسياسيين قناة اتصال مباشر مع الناس (ماكير، 2011، ص 76، والتوكيد منقول عن الأصل).

ويمكن أن نرى الإدارة العامة للمحاسبية السياسية في المقابلات الإخبارية السياسية باعتبارها «فرصة لتزويد موضوع المناظرة بمختلف التصنيفات، والإسنادات، والتقويمات» (هاوسلي وفيتزجيرالد 2002 ص 58). وتجد عند تيليغا (2010) فحصا نموذجيا للدينامية الخطابية للمحاسبية السياسية. والسياق هو سياق إدارة لتمثيل حدث اجتماعي - سياسي: ثورة 1989 في رومانيا. والمقتطف المبين أدناه مأخوذ من مقابلة إخبارية سياسية يظهر فيها إيون إيليسكو، أحد الشخصيات الرئيسية في أحداث ديسمبر 1989 ورئيس رومانيا في ذلك الوقت. وظهور إيليسكو من غمرات الحمى الثورية، على التلفزة الحكومية أولا، ثم باعتباره قائدا ومؤسسا لجبهة الخلاص الوطني، بعد ذلك، ليست سوى بعض الجوانب التي جعلت منه شخصية يدور حولها الجدل في الثورة الرومانية. وأحد أهم المواقف النقدية ضد إيليسكو (وقد صدر عن الميديا الليبرالية وعن المثقفين) تمثل في القول بعجزه عن تأسيس محاسبية ديمقراطية شفافة عن فظائع سفك الدماء وقتل الأبرياء في ديسمبر 1989. وتمحور دفاع إيليسكو، أساسا، حول إنتاج وبث تمثيل مسيطر للثورة في رومانيا، باعتبارها «حقيقية» (كمقابل لتمثيلات لـ «الثورة» باعتبارها نتاجا لانقلاب أو مؤامرة خارجية)، وتأسيسية، ونقطة

تحول في تاريخ الأمة. وفوق ذلك فإن إيليسكو واصل الإنكار، بكل قوة لأي تورط في أحداث 1989، أو مراهنة عليها، أو مسؤولية (مباشرة) عنها.

وجرت المقابلة على التلفزة الحكومية بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة عشرة لثورة رومانيا. فبإتاحة فرصة المشاركة العامة، التي شملت، تقريبا، كل من لديه جهاز للتلفزة في ذلك الوقت (الثورة المباشرة) اكتسبت أحداث سبتمبر 1989 عديدا من المعاني، التي كانت موضوع تفاوض، ونزاع، وصياغات، داخل التمثيلات الأيديولوجية المتنوعة للأحداث. وتشمل هذه التمثيلات عديدا من الأفكار، التي تمضي من الثورة «النقية» لتصل إلى المؤامرة الداخلية/ الخارجية والانقلاب (لمزيد من التفصيل، انظر سيزيرينو، 2004).

المقتطف (1)

- 19 المذيع ألا تظن أن (.) ظهور الصياغات الأسطورية حول موضوع
- 20 الثورة، حسب تعبيرك (.) ساعد عليه، من بعض النواحي،
- 21 الفقر في المعلومات بخصوص ما جرى آنذاك؟ (0.2)
- 22 إيليسكو ليس فقط الفقر في المعلومات، ولكن أولا وقبل كل شيء الفقر (0.2) الذي
- يتسبب
- 23 في الشعور بالخيبة لدى الناس بعد 14 عاما من (.) الثورة
- 24 (.) آمال الناس في التحسن لم (.) تتحقق
- 25 وبالنسبة (.) إلى الأغلبية الساحقة (.) خلافا لذلك (.) فمن المؤكد أن هناك
- دائما ألعابا
- 26 سياسية (.) لم تكن هناك ثورة في (.) في العالم لم يكن فيها
- 27 تنازع بين (.) مختلف (.) القوى (.) في كل بلدان العالم (.)
- 28 والثورة الفرنسية (.) لا تزال حتى اليوم موضع مناظرة (.) وهكذا،
- 29 < فهذه ليست الـ (.) المشكلة (.) > الأساسية > (.)
- 30 وأيضا، فاستكشاف التفاصيل (.) والجدل حول جوهر المشكلة
- 31 (.) هو الموضوع الذي يتعين أن يشغلنا (.) وإلا، فمن المؤكد (.)
- 32 أن الانشغال بالنظر في التفاصيل هو أيضا أمر طيب (.) وهذه
- 33 وظيفة مؤرخي (.) الشعب الذين بوسعهم (.) المساعدة في (.)

والسؤال في السطر 19 موجه، مباشرة، إلى المستجوب إيون إيليسكو. ويبيدي المستجوب توجهها إلى «الضوابط التي تقضي بضرورة الحفاظ على موقف الحياد بإنتاج منطوقات يمكن، على الأقل، اعتبارها «أسئلة»» (غريباتش، 1998، ص 168). ويجسد السؤال «تفضيلاً بالغ القوة للإجابة بـ «نعم»» (كلايمان وهيريتيج، 2002، ص 209). ويشير السؤال إمكانية أن تكون المواقف النقدية التي يقدمها المستجوب باعتبارها «صياغات أسطورية حول موضوع الثورة» (السطران 19 و20) قد لا تكون مجرد توجهات وراءها دوافع سياسية، بل قد تكون مرتبطة ببعد مختلف يتصل بالمحاسبية، وهو عدم القدرة على معرفة ما جرى آنذاك («الفقر في المعلومات»، السطر 21).

وسرعان ما يتم التنويه بأن «الفقر في المعلومات» هو إجابة محتملة معقولة، لكن يلي ذلك، فوراً، انتقال إلى شرط موضوعي، يتصل بحقيقة اجتماعية: «الفقر» ذاته هو ما يقال إنه حال معظم الناس الذين «لم تتحقق آمالهم بالتحسن» (السطر 24). ولا ينكر إيليسكو شرعية السؤال، ويبدو أنه يتفق مع وجهة النظر التي ينطوي عليها التحدي من جانب المستجوب. وعلى رغم ذلك، فجوهر الأمر يكمن، فيما يقال، في موضع آخر: في «الشعور» الموضوعي «بالخيبة» وهو شعور (السطر 23) تسبب به الفقر. والانتقال إلى «الفقر» يبرز مسألة معالجة «القضية الحقيقية» مثار النزاع. والانتقال «مشروع وحافزه هو الفقر» (كلايمان وهيريتيج، 2002، ص 264)، عبر المنظور التبريري المطروح.

ومثل عبارة «خلافاً لذلك» (.) فمن المؤكد أن هناك دائماً ألعاباً سياسية، في السطرين 25 و26، نقلة تسווوية وتطبيعية لفهم الجدل والتنازع (السياسيين). ولاحظ استخدام صياغة الحالة القصوى «دائماً» ومجاز «الألعاب السياسية» وقد استُخدم لتقرير السمة الدائمة والطبيعية / الموضوعية للجدل السياسي (انظر جيفرسون، 1985؛ إدواردز، 2000 حول استخدام صياغات الحالة القصوى). وتقع إزاحة / مراوغة تتصل ببعد المحاسبية السياسية الذي يتضمنه السؤال، بتقديم بعد بديل: الإشارة إلى ما يُنظر إليه باعتباره من الخصائص الأساسية للثورات: التنازع حولها (السطران 26 - 27). وهنا تسجيل مماثل لاستخدام صياغة لحالة قصوى: «لم تكن هناك ثورة في» (.) في العالم لم يكن فيها تنازع»، «في كل بلدان

العام»، وبذلك فهو يبني حجته باعتبارها قائمة على حقائق. وما يتضمنه هذا التفسير هو أن «الثورات» يتعين فهمها عبر منظور ما، عبر شروط تاريخية (ليست مرتبطة بسياقات وأحداث محلية) ومقولاتية (تيليغا، 2008). وبفضل اكتسابها عضوية في المقولة الاجتماعية «الثورة»، فيمكن لأحداث ديسمبر 1989، أن توصف بأنها تتقاسم مع غيرها الخصائص الأساسية ذاتها: تلك التي تتصل بكونها (دائما وبشكل أساسي) محل تنازع. وبالإضافة إلى الإحالة السابقة على الحضور الواسع لـ «الألعاب السياسية»، فتأسيس التنازع كخاصية أساسية لـ «الثورة» يمثل الخلفية لنزع الشرعية عن الأصوات (المحلية) الناقدة وتجاوز البعد العمومي للمحاسبية المتصل بمعرفة الحقيقة.

ويسمح التقرير، في السطور من 31 إلى 33 بتجاوز التوجه النقدي المتصل بـ «ما حدث آنذاك» و«ما هي الحقيقة» (والسؤال ذي الصلة حول «كيف للمرء أن يعرف الحقيقة»). وهو يخرّب الشروط التي يمكن للمرء من خلالها أن يبدأ تفهم هذه المسائل والاستجابة لها، بطرح بعد معرفي يرتبط بالدور: «الانشغال بالنظر في التفاصيل هو أيضا أمر طيب (.) وهذه وظيفة المؤرخين» (السطران 31 - 32). وهذا يجري تقديمه كتنازل (آنتاكي وويذريل، 1999) لا يستخدم لاستبعاد مباشر للانتباه إلى التفاصيل، بل يُنظر إليه كأمر مرغوب فيه، وإن لم يكن اهتماما فعليا ومناسبا للمتحدثين الراهنين (وبالتالي، للجمهور الأعرض). وهكذا تكتمل وتستقر قراءة «مفضلة» وأيديولوجية لحدث وطني محوري (ثورة رومانيا). لكن هذه قراءة أيديولوجية تقلل من أهمية أبعاد بديلة تتصل بالمحاسبية وبفكرة أن المقولات والتسميات السياسية هي «في الغالب مختلف حول دلالاتها وتداعياتها» (إيدلمان، 2001، ص 79؛ انظر أيضا كونولي، 1993).

الإعلان السياسي والفكاهة السياسية

لا يتمثل الاتصال السياسي في البيانات المنطوقة والمكتوبة فحسب، بل أيضا في «وسائل بصرية لتخليق الدلالات مثل الملبس، والماكياج، وتصنيف الشعر، وتصميم الشعارات، أي في جميع عناصر الاتصال التي يمكن أن يقال إنها تؤسس «صورة» سياسية أو هوية» (ماكثير، 2011، ص 4). والإعلان السياسي هو الوسيط الذي

يخلق ويبث الصور والهويات السياسية (كايد وهولزباتشا، 2006) (*). ويحيل الإعلان السياسي على مختلف أشكال الاتصال السياسي، من المحتوى السياسي للإعلام الجماهيري التقليدي (البث السياسي للأحزاب) للافتات الإعلامية، والمنشورات، ومواقع الحملات، وتدفقات التويتر واليوتيوب، والملصقات الافتراضية/على الانترنت، وحملات التناقل الإلكتروني، وما شابه.

وتعمل مختلف أشكال النقل الواسطي لـ «تقرير «تيما» و«مواقع» الشأن السياسي بطرائق بالغة التنوع... وفق شروط تشمل النقد والرفض كما تشمل التصديق» (ريتشاردسون وآخرين، 2011، ص 321) (**). والإعلان السياسي على الإنترنت هو أمر ذو صلة بموضوعنا، فهو مثال خاص على التأثير بالميديا حيث يوضع «السياسي» في شبكة من النشاطات التي تفتح إمكانات متعددة لتأويل الرسائل السياسية التي تكون، عادة، خارجة عن سيطرة منشئها. وتزود الانترنت، على نحو متصاعد، المنخرطين في حملات سياسية «بمنبر جديد لإطلاق رسائل حملاتهم» (2011، ص 182). وانطلاقا من تجربة باراك أوباما واستخداماته الخلاقة للميديا الجديدة في الانتخابات العامة في 2008، اندفع الصحفيون البريطانيون، في الانتخابات العامة في بريطانيا في 2010، للترحيب بالجميع في أول انتخابات إلكترونية (هاريس، 2010).

ومع ظهور التكنولوجيات الجديدة، خاصة شبكات التواصل الاجتماعي، صار بوسع أي إنسان، تقريبا، أن يخلق محتوى، أو يُخَرَّب، أو يعدل، أو يثري محتوى موجودا. وفتح هذا الأمر عديدا متنوعا من الإمكانيات لناشطي الانترنت، أو المدونين (المستقلين)، أو المشتغلين بالفنون السينمائية/البصرية لإنتاج وبث محتوى ينطوي على إمكانية التأثير على الطريقة التي يتفكر بها الناس حول قضايا سياسية محددة تماما. وينصب التركيز هنا على دور الفكاهة السياسية في التأثير على الطريقة التي يتفكر بها الناس حول قضايا سياسية. ومن الرسوم والكاريكاتورات السياسية في الصحف (ريتشاردسون وآخرين، 2011)، بداية من السخرية من كلمات وأساليب السياسيين والأحزاب السياسية، وحتى استخدام

(*) Christina Holtz - Bacha و Lynda Lee Kaid أستاذتان أمريكيتان في دراسات الاتصالات الخطية.

(**) Glenn W. Richardson Jr أستاذ العلوم السياسية بجامعة كوتزتاون، بنسلفانيا، الولايات المتحدة.

السياسة والميديا: الخطاب السياسي والاتصال السياسي

الفكاهة في المناظرات الرئاسية (ستيوارت، 2011) (*)، يتبين أن القدرات الإبداعية والتخريبية للأشكال اللفظية، والبصرية، والدلالية ليست لها حدود (انظر أيضا لوكيار وبيكرينغ، 2001؛ سبيير، 1998) (**). وبحسب ريتشاردسون وآخرين (2011) فالحملات الانتخابية تؤمن «وقتا خصبا، على نحو خاص، لممارسي السخرية البصرية». فهناك إمكانات لا حد لها تنفتح أمام «التخريب، والتشويه، والمبالغة في الخصائص الشخصية لإحداث أثر فكاهاي» (ص 312؛ ولكن انظر كويبرز، 2011 من أجل الروابط بين الفكاهة، والفضيحة، والإساءة) (***)، وكما يقول ماكنير (2011، ص 41):

يستخدم السياسيون والأحزاب، الآن وعلى نحو روتيني، يوتيوب لإطلاق رسائل وإعلانات تتصل بالحملات، لكن هذه الرسائل والإعلانات تتعرض للتخريب من قبل مستخدمي الشبكة - بـ «المزج»، وإعادة الصوغ، وبإضافات رقمية - بطرق تسخر من المرسل وتستعزى به. والاتصال السياسي على الانترنت عرضة لتدخلات من جانب مستخدمين يخلقون محتوى رقميا لدرجة لا تنطبق أبدا على الميديا «القديمة»، بطابعها المركزي الذي كان يعمل من أعلى إلى أسفل.

وتعد اللوحة الإعلان الكلاسيكية أو الإعلانات على الانترنت وسيلة لبث معلومات سياسية سابقة الإعداد حول البرنامج السياسي للمرشح أو لحزبه. وكما يلاحظ بيرجيس (2011) (****) فـ «على رغم الانتشار الواسع، فغالبا ما يجري تجاهل الملصقات من جانب أولئك الذين يحاولون تحليل وفهم الدور الانتخابي لمختلف وسائط الإعلام، وخاصة التلفزيون، وفي الفترة الأقرب إلينا، الانترنت» (ص 181). وتظهر الملصقات باعتبارها أمثلة على الرسائل السياسية المركزية، ولكنها نادرا ما تعالج، في ذاتها، كجزء لا يتجزأ من عملية الاتصال السياسي.

(*) Patrick A. Stewart أستاذ العلوم السياسية بجامعة أركنسو.

(**) Michael Pickering و Sharon Lockyer من جامعتي دي مونتفورت ولوفبره البريطانيتين على التوالي و Hans Speiers عالم الاجتماع الذي ولد في ألمانيا في 1905 وتوفي في الولايات المتحدة في 1990 ومؤلف المقال الشهير «النكتة والسياسة».

(***) Giselinde Kuipers أستاذة علم الاجتماع الثقافي بجامعة أمستردام.

(****) Michael Burgess من جامعة كنت البريطانية.

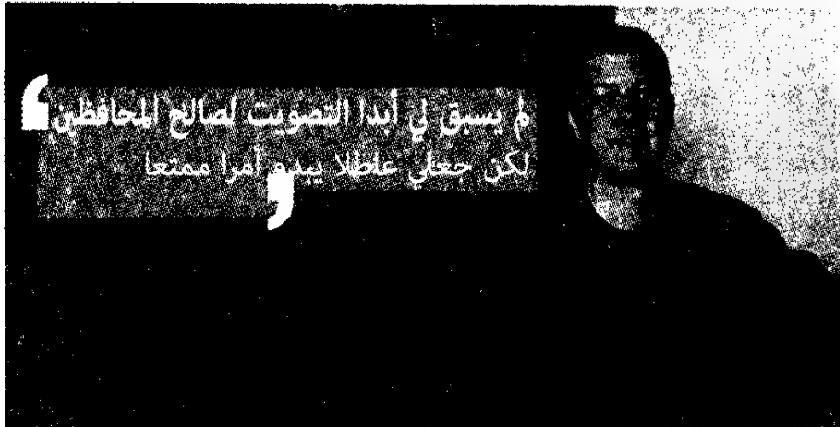
وإعلانات الحملات على الإنترنت عرضة لتدخلات من جانب مستخدمي الإنترنت. وفي الانتخابات العامة في 2010 في المملكة المتحدة قضية لها صلة بموضوعنا حيث جعلت الضجة التي ثارت حول mydavidcameron.com أشهر موقع انتخابي على الإنترنت. وقد زود mydavidcameron.com الزوار بفرصة التقليد الساخر للمادة الانتخابية الرسمية لحزب المحافظين والعبث بها، وإعادة تركيبها، و«إعادة صياغتها»، بالاستعانة بعناصر مطبوعة أو مصورة (انظر الشكلين 9-1 و 9-2). وشهد فبراير 2010 انطلاق حملة اللوحات الإعلانية الرئيسية الثانية لحزب المحافظين («لم يسبق لي أبدا التصويت لصالح المحافظين» التي كان يفترض أنها موجهة إلى أولئك الذي لم يصوتوا للمحافظين من قبل. وظهرت في كل ملصق شخصية مختلفة: «جولي من «لاندوندنو»^(*)، وإيان من «كونغلتون» و«دانييل من برايتون». وظهرت الشخصيات ذاتها في شرائط فيديو على يوتيوب وفي البث التلفزيوني لحفلات الحزب.



الشكل (9-1): الملصقات الأصلية لحزب المحافظين البريطاني
المصدر: mydavidcameron.com (آخر دخول على الموقع في يونيو 2012)

(*) Llandundno منتجع ساحلي في ويلز، Congleton مدينة على شاطئ نهر دين جنوبي مانشستر، Brighton منتجع ساحلي قريب من لندن.

وتستهدف النكات السياسية «المؤسسات الراسخة، أو السياسات، أو القيم المتعارف عليها عموماً» (سبير، 1998، ص 1353) أو القيم المعلنة والتي وقع عليها إجماع. وتؤثر قدرة مستخدمي الانترنت على تخريب الرسائل الرسمية للحملات إلى مفهوم يمكن من خلاله النظر إلى الرسائل السياسية باعتبارها مشغولات، بُنى، تعكس الأجندة والقيم الخاصة للأحزاب السياسية. والرسائل السياسية تصوغها عمليات تشفير وفك للشيفرات. وتصاغ الرسائل على نحو أيديولوجي، من قبل سياسيين وأحزاب سياسية لتطرح دلالة سياسية «مفضلة»، لكن المتلقين والجمهور قد يفككون الشيفرات (أو حتى يعيدوا التشفير) فيما يخص هذه الرسائل، بقدر معين من الحرية، يعكس شيفرات «ثقافية [وسياسية] معينة، تتصل، بدورها، بظروفهم الاجتماعية الأوسع» (فرانكلين، 2004، ص 215). وتسمح السخرية والتهكم بأن تكتشف الجماهير بنفسها «التناقض بين المزاعم والحقائق» (بيليغ، 2005، ص 77) وأن تلقي الضوء عليه. الضحك متروك للجمهور.



الشكل (9-2): الملصقات المقلدة المنسوبة لحزب المحافظين البريطاني
المصدر: mydavidcameron.com (آخر دخول على الموقع في يونيو 2012)

وتعالج الملصقات (تصوغ) الرهانات والاهتمامات لدى «الناخبين». وتتحول جدية الرسالة الانتخابية، عبر السخرية، والفكاهة، والدهاء الحصيف. ولنلاحظ الاستخدام البلاغي لـ السخف (آنتاكي، 2003) في ملصق «أنا في السابعة» واللعب على المظهر مقابل الحقيقة في ملصق «جعلني عاطلا يبدو أمرا ممتعا». ويبقى إخراج الصورة كما هو؛ ما يجري تخريبه هو الرسالة السياسية. والعبث الساخر بالشخصيات الرئيسية في الملصق يمثل رد فعل على «الأداء» والافتراضات السياسية التي تحتويها الملصقات الأصلية. وكما يكتب بيليغ، فالفكاهة يتعين النظر إليها باعتبارها بلاغية «لأن البلاغة جزء من الاتصال الاجتماعي» (2005، ص 195). وعبر الاستخدام البلاغي للفكاهة يمكن للمتحدثين والكتاب أن يفعلوا أشياء متنوعة: أن ينتقدوا أو يمتدحوا، أن يؤيدوا أو يرفضوا، أن يقاوموا أو يعمقوا ممارسات بعينها. فاللقاء مع السياسة لا يحدث فقط عبر اللقاء مع جدية الرسائل السياسية للحزب، ولكن أيضا عبر المغزى التخريبي للمحاكاة الساخرة^(*). وهنا فقط تصبح اللغة السياسية (والاتصال السياسي ذاته) مسألة سياسية رئيسية. وقد يفترض في أحيان كثيرة أن الاتصال السياسي يحدث على نحو يمكن، إلى حد بعيد، التنبؤ به، «على نحو واضح وكفاء» وفي بيئة مستقرة، وأنه لا وجود لخلافات حول شروط المناظرة ذاتها. وتولد الفكاهة السياسية لغة سياسية دينامية تخلق وتعكس عوالم اجتماعية وسياسية بديلة (إيدلمان، 2001). ولكي يتيسر فهم الكيفية التي تعمل بها الفكاهة السياسية في هذه الظروف وفي غيرها، فلا بد للمرء من فهم الأغراض الاجتماعية والسياسية للفكاهة والسخرية (بيليغ، 2005). فالسخرية بالغة الأهمية للحفاظ على منطقية الحس السياسي العام. وبالنسبة إلى العابثين على موقع mydavidcameron.com فالدفاع عن حس سياسي عام بديل له أهمية قصوى، وينعكس في ملصقاتهم. ويمكن للتورية، والتهكم، وغير ذلك من مظهرات الفكاهة اليومية أن يستهزئ بالمواضيع الراسخة للاتصال السياسي. فبوسع التهكم والسخرية السياسيتين أن تنتهكا قواعد التمظهرات والتعبيرات السياسية السائدة. وما يعد أحيانا «سخرية الانترنت» (بيرجس، 2011، ص 185) أو «تخريبا»^(**)

(*) parody وقد تترجم إلى الباروديا أو البارودية.

(**) vandalism ويمكن أن تترجم إلى الوندالية، نسبة إلى العنف التخريبي الذي اشتهر عن قبائل الوندال الجرمانية التي اجتاحت فرنسا وإسبانيا وشمال أفريقيا في القرن الخامس الميلادي.

السياسة والميديا: الخطاب السياسي والاتصال السياسي

هي مجرد محاولات من جانب الناس لإنتاج سياسة (خاصة بهم) على نحو نشيط، وبطريقتهم هم؛ محاولات للانتقال من خانة المستهلكين للسياسة إلى خانة المنتجين النشيطين لها. وتعكس معابثات الملصقات فكرة مؤداها أن السياسة المقبولة ليست السياسة الحزبية وحدها؛ إنها السياسة التي يخلقها المواطنون كمستخدمين، ومبدعين، ومُحوّلين نشيطين للسياسة.

نحو مقاربة خطابية للاتصال السياسي

كما قلنا في الفصل السابق، فالمشتغلون بعلم النفس السياسي يظهرون ميلا لمعالجة اللغة باعتبارها متغيرا مستقلا أو تعبيرا عن نشاط عمليات إدراكية داخلية. وفي دراسة السياسة عبر الإعلام والاتصالات السياسية، تُجرّد اللغة، إلى حد بعيد، من خواصها البنائية والتأسيسية. ويُنظر إلى الاتصال السياسي وإلى الاستخدام العمومي للغة باعتباره من خواص وشروط العمليات الإدراكية (اليورستيات، التأطير، التجهيز) وليس باعتباره خاصية أصيلة في الممارسات/النشاطات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بين الناس. ويمكن لتحليلات الخطاب أن تساعدنا على تحقيق فهم أفضل للأنساق الخطابية والثقافية للاتصال السياسي. وبوسع المشتغلين بعلم النفس السياسي أن يتعلموا المزيد عن دقائق الاتصالات السياسية بالنظر في الطرائق المتنوعة التي يجري بها إنجاز وعرض الاتصالات السياسية، علانية. ومن المهم للغاية الكشف عن الأسس الخطابية (والأيديولوجية) للاتصال السياسي (ولتفعيله عبر الميديا)؛ أي تحليل التدبر الاجتماعي والسياسي، والالتزامات والمواقف السياسية، والقضايا المتصلة بالرهانات والمحاسبية، وهي الأمور التي تكتسب أهميتها لدى الناس عبر الكلام، أو النصوص، أو عبر الوسائل البصرية، ومعالجة هذا كله باعتباره نتاجا لإنجازات عملية طارئة وظرفية، وجزءا لا يتجزأ من ما يجري في عدد متنوع من الممارسات والبيئات السياسية. وكما بين الفصلان السابع والثامن، فهذه النقلة تستدعي معالجة السياسة باعتبارها مجالا من مجالات الممارسة الاجتماعية وشبكة معقدة من النشاطات الاجتماعية.

ومن المأمول أن يتمكن علم النفس السياسي، بتوسعة مجاله النظري والإمبيريقي، من تحقيق فهم أفضل للهيكل وإعادة الهيكلية الاجتماعية والسياسية للتمظهرات

المتنوعة للاتصالات السياسية التي تتأسس عليها «طبيعة السياسة بمعنى جوهري» (فيركلاو، 2010، ص 158). وهذا يشمل تكوين وبث المعتقدات السياسية، والمعرفة السياسية، والممارسات والتمثيلات السياسية، والهويات الاجتماعية والسياسية، وتأثير العلاقات السياسية والارتباط بينها. وبوسع المشتغلين بعلم النفس السياسي الاستعارة من منظري الميديا / الاتصال ومن منظري الخطاب المعنيين بتركيبة الاتصال السياسي، والتعلم منهم. ويفتقر المشتغلون بعلم النفس السياسي، تاريخيا، إلى الأسس النظرية للتدبر في الاتصال والخطاب باعتبارهما من عناصر الاجتماعي والسياسي، ومن الموارد المنهجية لإنتاج تحليلات تفصيلية للاتصال والخطاب تتجاوز وضع قوائم للمخزونات الموضوعية و«الأطر» الخطابية. ويمكن للمنظور الخطابي للاتصال السياسي أن يسد هذه الثغرة ويخلق الحوار، الذي اشتدت الحاجة إليه، بين دراسات الخطاب والميديا / الاتصال وبين المقاربات السيكلوجية للاتصال السياسي. وبوسع المرء أن يقول بوجود نوعين من الحتمية عند محاولة فهم الاتصالات السياسية عبر الميديا: حتمية تكنولوجية (تطرح وجود ارتباط ضروري وجوهري بين الاتصالات السياسية وبين طبيعة التكنولوجيات الجديدة) وحتمية سيكلوجية / إدراكية (تطرح وجود ارتباط ضروري وجوهري بين الاتصالات السياسية وبين مصفوفات معالجة المعلومات في العلوم الإدراكية). ويمكن للآخرين أن يحدوا من الأفق السياسي للأفراد والباحثين معا، عوضا عن توسعته. ويمكن استكمال الآخرين برؤية للسياسة عبر الميديا تعالج الاتصالات السياسية، باعتبارها خطابا جرى إنتاجه على نحو متأن، عملية تفاعلية وبيّفعلية اجتماعية لصنع الدلالات السياسية. وكما يقول كايندر، بحق، فالمشتغلون بعلم النفس السياسي يتحملون مسؤولية «تحقيق التكامل بين نتائج الاتصال وبين القصة الأكبر للسياسة... ولا يمكن لعلم الاتصالات الجماهيرية النجاح حقا أن يكون مجرد جناح لسيكولوجيا الإدراك، على رغم الأهمية البالغة لعلم النفس في تطور هذا الحقل» (2003، ص 379). والتحرك الجاد، بعيدا عن الإدراك، وإعادة التوجه الحقيقية نحو اللغة وعمليات الاتصال النشط هما ما يمكن أن يزود المشتغلين بعلم النفس السياسي بأساس أعرض، ينطلقون منه لمعالجة التركيب ومعالجة التحول المتواصل في طبيعة الاتصال السياسي والخطاب السياسي.

خاتمة

كما بيّنت الصفحات السابقة، بوسع المرء أن يحقق فهما أعمق للسلوك السياسي، ولقوة وجدوى علم النفس السياسي بالتأكيد على تنوع منظوراته. وبالطبع، فالعالم الكوني لعلم النفس السياسي يمتد إلى ما وراء حدود أوروبا وأمريكا الشمالية. ولا تنحصر قضايا علم النفس السياسي، وموضوعاته، وابتكاراته فيما يختار الأكاديميون الأوروبيون وزملاؤهم في أمريكا الشمالية أن يدرسوه. ولا هي محددة بقضايا سيكولوجية. وفي كل أنحاء العالم، يجري تطوير طرائق جديدة وخلاقة لفهم التظاهرات المختلفة للسلوك السياسي؛ يستعير بعضها، ببساطة، النماذج والأدوات من الزملاء الأعلى مكانة في أمريكا الشمالية؛ ويمضي آخرون على طريق مستقلة، لتطوير رؤى نقدية، وللكشف عن ثغرات جديدة،

«يتعين الانتظار حتى نتبين ما إذا كان مستقبل علم النفس السياسي يكمن في الحوار مع علوم الإدراك، أو مع علوم التطور، أو مع علوم الأعصاب، خاصة عندما يجري امتياح هذه المقاربات على نحو غير نقدي»

وتخيل أدوات بحث جديدة، وفرضيات أكثر ملاءمة لبحث السياقات المحلية الاجتماعية والسياسية. وأحد التحديات الرئيسية لعلم النفس السياسي يرتبط بأفضل الطرق لتعزيز طرائق بديلة لممارسة علم النفس السياسي.

وبالبحث عن رؤى متكاملة وتكاملية، ينشغل علم النفس السياسي المعاصر (خاصة في أمريكا الشمالية) بابتكار تكنولوجيات جديدة للبحث يمكن لها أن تحدث تغييراً أو تحولاً في هذا الحقل. ولا شيء يعيب هذه المقاربة. فالأدوات المفهومية في العلوم الإدراكية، أو علوم التطور، أو دراسة الجينات، أو أدوات علوم الأعصاب تدفع بعلم النفس السياسي نحو وجهات جديدة مثيرة. لكن من الممكن أن تنشأ المشكلات عندما تستخدم هذه المقاربة للتنبؤ بمستقبل علم النفس السياسي وتقرير مساراته. وما تقوله هيلين هيست ينطوي على قدر كبير من الصدق: التنبؤ بالمستقبل عمل محفوف بالمخاطر؛ وتقرير مسارات المستقبل هو ممارسة محكوم عليها بالإخفاق (2012، ص 1). ويتعين الانتظار حتى نتبين ما إذا كان مستقبل علم النفس السياسي يكمن في الحوار مع علوم الإدراك، أو مع علوم التطور، أو مع علوم الأعصاب، خاصة عندما يجري امتياح هذه المقاربات على نحو غير نقدي. ويمكن لهذا الحوار أن يحول علم النفس السياسي إلى نظام تحكمه مشكلات الحقوق الأخرى وأولوياتها. ولكن ما يمكن أن نكون واثقين به، على رغم كل شيء، هو أننا كمشتغلين بعلم النفس السياسي، نبقى قادرين على الدوام على الالتفات إلى حيوات الكائنات البشرية «الملموسة»، لتوصيف وتأويل ممارساتهم الاجتماعية، وتفاعلاتهم الاجتماعية، وحوافزهم، ومثيلاتهم، كما تبدو لهم في طارئيتها الكاملة (*).

هناك اتجاه في علم النفس السياسي لافتراض أن الأفراد، والجماعات، والمجتمعات منخرطة في بحث كلي عن الدلالة في شكل قيم، ومعرفة سياسية، وهويات اجتماعية، وما إلى ذلك. ويتمثل المنظور البديل في القول بأن هذا البحث عن دلالة هو، من الناحية العملية، متشظ، وغير مكتمل، ونسبي، في حدود السياقات التي يؤدي فيها. وكما بين هذا الكتاب، يمكن لمزيد من التركيز المتأني والممنهج على الجوانب الاجتماعية - الثقافية للأيدولوجيات السياسية،

(*) contingency ارتباطها بشروط لا تتحدد سلفاً.

والتمثيلات الاجتماعية والهويات الاجتماعية، واللغة والفعل السياسي أن توجه المشتغلين بعلم النفس السياسي والاجتماعي نحو طرح تحليلات وتعليقات أكثر شمولاً وأوضح بصيرة حول الجوانب الاجتماعية - الإدراكية، والثقافية والخطابية للسياسة والسلوك السياسي. ويمكن للرؤى التي جرى توصيفها في هذا الكتاب أن تقيم أسس تأويل أقل اختزالية وأكثر تبصراً لعدد متنوع من السلوكيات والتمظهرات السياسية لدى الأفراد والجماعات.

وربما تعين على المشتغلين بعلم النفس السياسي أن يتعمدوا الدعوة إلى اهتمام واضح بمناهجهم، وافتراساتهم، وعمليات إنتاج المحصلات لديهم، وأن يكونوا أكثر وضوحاً في الإشارة إلى تميز مفهوماتهم، وأدواتهم، وخلاصاتهم، بطبيعة بنيوية أكثر من تميزها بطبيعة اكتشافية. ويمكن القول بأن علم النفس السياسي مستمسك بفكرة أن المعرفة الوضعية (المعرفة الناشئة عن منهجيات بحثية يسيطر عليها الباحث) يمكن استخدامها لحل مشكلات اجتماعية (ماتز، 2009). والمشكلة الوحيدة هي أن هذا النوع من المقاربات يمكنه، أحياناً، التغاضي عن تنوع أطر المنطق السياسي المتجذر في الرؤى السياسية للعالم، لدى مختلف الجماعات، والمجتمعات، والأفراد، وكذلك في تناقضاتها والتباساتها، ومعضلاتها. ويعمل علم النفس والسياسة، كمنطقتين من مناطق النشاط الإنساني والحالة الإنسانية، على إبراز الصور الحالاتية، والخصوصية، والطارئة للطبيعة الإنسانية، وللشخصانية، والاتصال والفعل الجمعي.

ويمتاح المشتغلون المعاصرون بعلم النفس السياسي (ويصممون) مناهج وأشكالا للمعرفة هي أبعد مدى وأوسع نطاقاً من تلك التي أتاحت لأسلافهم. وقد تأتى لرينغ أن يكتب في 1967 عن علم النفس الاجتماعي، قائلاً: نحن في حقل فيه كثرة من رجال الحدود، وقلة من المستوطنين (ص 120). وبوسعنا اليوم أن نقول إن علم النفس الاجتماعي والسياسي هو حقل يكثر فيه المستوطنون، ويقل رجال الحدود أو نساء الحدود. ويرى بعض الباحثين في هذا الأمر مكسباً فارقاً؛ ويراه آخرون ميزة متوهمة. ولكي يتيسر تفهم التوجه المستقبلي لعلم النفس الاجتماعي والسياسي، يتعين على المشتغل المعاصر بعلم النفس السياسي أن يتطلع إلى الماضي، وإلى الكتاب الكلاسيكيين في هذا التخصص. فقد اشتغلت

المشكلات التي أثارها الأعمال المبكرة في علم النفس الاجتماعي لدى آلفاباكس، أوليومان، أو بارتليت أو تريد، كلها، على الأحداث «الأكثر مباشرة والأكثر واقعية، في الحياة اليومية، والمبادلات المادية والرمزية بين الأفراد» (موسكوفيسي، 1988، ص 213)، الأحداث والمشكلات التي طرحها عليهم مجتمعاتهم هم. وبالالتفات إلى أحدث التطورات في العلوم الإدراكية والتطورية، فربما كان علم النفس السياسي يتغافل عن قدرته على تعزيز وسط فكري منفتح على رؤى أرحب، وحريص على استكشاف العوامل المعيشة المثلثة بالمعنى، بأكثر مما هو حريص على السعي وراء البيانات.

الهوامش

الفصل الأول

(1) وفقاً لما يذهب إليه لأكوف فإن «مقولتي المحافظ والليبرالي، فيما يخص الفعل الأخلاقي، تخلقان في كل نظام أخلاقي فكرة عن المواطن النموذجي - نمط مثالي - عن مواطن هو أفضل مثال على أشكال الفعل الأخلاقي (2002، ص 169).

(2) أعرب كل من غالوب وراي في العام 1940 عن مشاعر مشابهة: «يشمل الجمهور كثرة من الناس الذين لم يتأهلوا تربوياً لمهمة المواطنة. ووجد آخرون أن حياتهم الاقتصادية غير آمنة إلى درجة أنهم يسقطون بكل سهولة ضحايا للحلول السحرية الزائفة. فهم مستغرقون في مكابدات يومية للعيش على الكفاف إلى درجة تجعلهم لا يجدون الوقت أو الفرصة للتفكير على نحو متسق بمشكلات الأمة» (1940، ص 186-7). وقبل ذلك كان ليبمان يطرح وجهة نظر مشابهة: «لا يخصص المواطن سوى القليل من الوقت للشؤون العامة، وإن كان لديه اهتمام عابر بالحقائق، وما لا يزيد على شهية ضعيفة للنظريات» (ليبمان [1927] 2009 ص 14-15).

(3) إذا كان كونفيرس متشككاً في قدرة (قدرات) الفرد على تنظيم المعلومات السياسية في نظم عقديّة متسقة وذات مغزى، فإن محط آمال المشتغلين بعلم النفس السياسي المعاصرين هو سمو الأحكام والخيارات الجمعية. والصورة المعاصرة تتمثل في جماهير نشطة وسياسات تقرر عبر الميديا (انظر التقرير الموسع في الفصل التاسع). ومع المشاركة الجماهيرية الزائدة والمتزايدة في الميديا الاجتماعية الجديدة، واهتمام الميديا بنقل الصورة وبالنقل الفوري، فيما يتصل بالرأي الانتخابي (انظر، مثلاً، تجربة «الدودة» على شاشات التلفزة البريطانية إبان الانتخابات العامة في المملكة المتحدة في العام 2010)، والحملات الأخيرة لقياسات «فضاء تويتر»، فإن الجماهير الساكنة قد حلت محلها جماهير جديدة، ونشطة، وتفاعلية، ومؤمنة بالتواصل. ووفق كاستيلز، فإن الجمهور المعاصر هو «مزيج من مستهلكين سياسيين ومشاهدين متفاعلين» (2011، ص 163).

(4) يحدث التوازن بين تأثيرات الميول الأصلية (لاكوف، 2002) والثقل والأهمية المميزين للمعلومات السياسية وبين الانخراط العمدي في المناظرات الاجتماعية والسياسية (بيكر، وشويفوللاه 2011) والمشاركة في مناقشة القضايا (بيكر وآخرين 2010).

(5) لمطالعة تقارير ممتازة عن تاريخ الرأي العام ودلالاته، انظر هيربست (1998) وفي تاريخ أقرب (2012). ويؤمن بيرنسكي (2012) مجموعة بالغة النفع من نصوص قريبة العهد حول الاتجاهات الجديدة بخصوص بحوث الرأي العام، تغطي عديدا متنوعا من زوايا الرؤية بينها البحث المسيحي، والأيدولوجيا السياسية، والشخصية، والحملات، والسياسات العامة.

(6) على سبيل المثال، فبالنسبة إلى ليبمان «الصوت الانتخابي وعد بالمناصرة» (ص46). ويترتب على ذلك أن «الجمهور لا ينتخب المرشح... هو يصطف وراء أو ضد شخص طرح نفسه وقدم وعدا» (ص47).

(7) وفقا لوجهة النظر هذه، فيكفي، ببساطة، أن يتفحص المرء اتجاهات الاستطلاع - مثلا، ردود الفعل على الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 (هدي وآخرين، 2002) أو مناصرة الحركة النسائية (هدي وآخرين، 2000) ليقترّب من تفهم ما يفكر به الناس حول قضايا اجتماعية ملحة.

(8) لمزيد من التفصيلات حول هذه المسائل ولجدول بحثي يتناول البلاغة السياسية والخطاب السياسي كشكل مركب من أشكال النشاط الاجتماعي، انظر الفصلين السابع والثامن.

(9) وفقا لوجهة النظر هذه، فيكفي، ببساطة، أن يتفحص المرء اتجاهات الاستطلاع - مثلا، ردود الفعل على الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 (هدي [Leonie Huddy] وآخرون، 2002)، أو مناصرة الحركة النسائية (هدي وآخرين، 2000) ليقترّب من تفهم ما يفكر فيه الناس حول قضايا اجتماعية ملحة.

- (10) تضع تقانات استطلاع الرأي أسس التمييز بين رأي عام جدير بالاحترام ومستنير (هو ذلك الذي تكرسه وتسانده الاستطلاعات ذاتها) ورأي عام يمكن تحقيره، رأي عام غير مستنير (ذلك الذي لا تسانده الاستطلاعات ولا يكون ممثلاً فيها). وبتعبير بورديو (2012) فالرأي العام هو، بالأساس، رأي من يستحقون أن يكون لهم رأي.
- (11) من المفارقات أن منطق غالوب يلقي تقديراً لدى المشتغلين بعلم النفس السياسي المعنيين بالمقررات الخطابية، والاجتماعية، والثقافية لتكون الرأي العام والتعبير يفوق التقدير من جانب المشتغلين باستطلاع الرأي العام المعنيين بالتقدير الكمي للآراء.
- (12) تتوازي مرئياتهم مع مرئيات المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي المعنيين بدراسة اللغة والفعل الاجتماعي في علم النفس الاجتماعي (انظر [مارغريت] بوتر و[جوناثان] ويذريل، 1987؛ ويذريل وبوتر 1992؛ والفصل السابع لوصف تفصيلي لانشغال كهذا).
- (13) لتقويم نقدي لمفهوم النوستالجيا، انظر لونتال (1989) بيكرينغ وكيكلي (2006) ورادستون (2010).
- (14) انظر تيليغا (2009، ألف)، لمناقشة موسعة لهذا الموضوع في سياق التمثيلات الاجتماعية للشيوعية.
- (15) لمزيد عن المعالجة الكمية للرأي والعمليات الديمقراطية، انظر أيضاً هيربست (1995).

الفصل الثاني

- (1) يميز روكيتش بين القيم كأهداف (ما يسميه القيم «النهائية») والقيم كنماذج للسلوك (ما يسميه القيم «الأدائية»).
- (2) ويشارك روكيتش في فرضيته هذه باحثون معاصرون. والفرضية المركزية في أغلب البحوث هي أن أولويات القيمة ثابتة، عموماً، على مر الزمن،

وهي عناصر مفتاحية في بنية المعرفة السياسية، وفي تنظيم المواقف السياسية والسلوك السياسي (فيلدمان، 2003).

(3) هناك أوجه شبه بين نظرية القيم عند شوارتز والأعمال التي انبثقت من اكتشافات هوفسيد عن المجتمعات الفردانية والجماعية (هوفسيد، 2001) وبخاصة تلك التي تحاول ربط الخصال بأبعاد الثقافة (هوسفيد وماكراي، 2004).

(4) لمزيد من التفصيل انظر/ www.worldvaluessurvey.org (آخر دخول في يوليو 2012)، وهو مصدر شامل لمادة نظرية وإمبيريقية حول الموجات المختلفة لتقرير القيم الدولي. وبالنسبة إلى تقرير القيم الأوروبي، انظر/ www.europeanvaluesurvey.eu (آخر دخول يوليو 2012).

(5) وهما يجدان أيضا اختلافات واسعة في التوجات القيمة بين المنتمين لأجيال أقدم أو أحدث ما يبدو، برأيهما، انعكاسا لـ «عملية تحول قيم من جيل إلى جيل» (ص 228).

(6) ويمضي إنغلهارت وويلسل إلى حد الدفع بأن «صعود قيم التعبير عن الذات يفضي إلى ارتفاع قوي في احتمالية أن يصبح مجتمع ما ديموقراطيا (إن لم يكن بلغ ذلك المبلغ بعد) أو أن يبقى كذلك» (إن كان ديموقراطيا بالفعل).

(7) بالنسبة إلى كل من تارد وعلماء النفس المعاصرين فإن «الجمهور... هو الزمرة الاجتماعية للمستقبل» (ص 281).

(8) على الساحل المقابل للأطلسي كان الفيلسوف البراغماتي الأمريكي جون ديوي يكتب عن الفروق بين جماهير «أقدم»، «جماهير «متجانسة» وراكدة، وبين «قوى أحدث» هي التي «خلقت أشكالا اتحادية متحركة ومرنة» (ديوي [1979] 1954، ص 139-140).

(9) يذهب البعض إلى أن «شعوب غالبية هذه البلدان لم تصبح أكثر ثقة أو أكثر تسامحا، أو سعادة، أو أكثر تجاوزا للمادية، بعد حركتها الدراماتيكية

باتجاه الديمقراطية» (إنغلهارت وويلسل، 2005، ص 159، والتشديد على حرف الجزم يوافق الأصل).

(10) يزودنا ويلزل (2009) وإنغلهارت (2009) وشين (2009) بصور عريضة نافعة للقضايا الإمبريكية الأقرب إلى زماننا، المتصلة بالتعبير ما بعد المادي عن الذات وغيره من القيم المرتبطة بعمليات الديمقراطية.

(11) يذهب البعض إلى أن «الحالات أو الأحداث المؤلمة تظهر ضمن الآثار الجانبية للتحويل الاجتماعي الكبير... وأن الأحداث أو الحالات المؤلمة قد تحدث خلخلة في الطرائق الروتينية المعتادة في الفعل أو التفكير، وقد تغير العالم المعيش للناس على نحو غالبا ما يكون دراماتيكيا، فتعيد صوغ نماذج الفعل والتفكير» (شتومبكا، 2000، ص 456). ومن الأمثلة على الحالات المؤلمة البطالة، أو الفقر.

(12) تبين ماركوفا (2004) كيف تبددت الثقة في دول أوروبا الشرقية عقب الانتقال من حالات اجتماعية اختلطت الثقة فيها بالخوف، إلى حالات اجتماعية بعد شيوعية اختلطت الثقة فيها بالمخاطرة. وتوضح ماركوفا كيف أن الحالتين هاتين ليستا مجازين يناقض أحدهما الآخر بقدر ما هما متكاملتان كموارد في الصراع بين الأفراد والجماعات والأمم بهدف استيعاب موروث النظام السابق ومشروعية النظام الديمقراطي الجديد.

(13) لحجة كوروستيليفا صداها في الدراسات حول الأنظمة الهجينة (ليفسكي وواي، 2010، انظر أيضا ليفسكي وواي، 2002)، حيث توصف الأنظمة السياسية (الديموقراطية) باعتبارها مزيجا من مؤسسات ديموقراطية رسمية (متضمنة على انتخابات حرة ونزيهة) ومؤسسات وتنظيمات غير رسمية تعمل ضدها.

(14) بحسب شين (2009) ربما تعين على المرء أن يميز بين الديمقراطية من حيث المبدأ، ومساندة تطبيقية فعلية للديموقراطية. وبوسع المرء أن يدفع بأن التمييز بين الديمقراطية باعتبارها «نظاما سياسيا مثاليا» والديموقراطية باعتبارها «نظاما سياسيا يجري تطبيقه ليس تمييزا

فاعلا بالنسبة إلى عالم السياسة وحده، ولكن أيضا بالنسبة إلى الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين العاديين. وتثبت دراسات قامت على المسح أن «الديموقراطية باعتبارها نظاما سياسيا مثاليا حازت مساندة جماهيرية غالبة في مختلف أنحاء العالم» (شين، 2009، ص 270). لكن مؤشري شرق آسيا والأوروبي الجديد يشيران، فيما يبدو، إلى أنه «وإن كان المواطنون، على وجه العموم، يساندون الديمقراطية، فهم لا يرغبون في العيش في ديموقراطية كاملة أو قريبة من الكمال» (2009، ص 271).

(15) قد يمثل وجود «رابط خفي مع التسلطية» في الديموقراطيات الناشئة (بالنسبة إلى شرق آسيا، انظر شين وويلز، 2005) مشكلة تتعلق باعتبار «التسلطية» النقيض (الكامل) لـ «الديموقراطية»، وأكثر مما هي مشكلة توجه مناهض للديموقراطية.

(16) عن نجاحات الديموقراطية وإخفاقاتها، انظر أيضا دانييري (2006).

(17) يذهب بعض المؤلفين إلى أننا نشهد «التصدير» الناجح نسبيا لمناهج البحث المسيحي حول العالم، من دون كبير اهتمام لعواقب تطور كهذا (هيث وآخرين 2005). والمشكلة الوحيدة هي أن عوامة مناهج البحث المسيحي أفضت إلى انفراد بالسيادة لإطار فكري، ولمجموعة من الافتراضات التي قد لا تكون مناسبة تماما خارج نيويورك» (هيث وآخرين 2005، ص 298).

(18) على سبيل المثال، في كتابهما الصادر في 2005 يخصص إنغلهارت وويلسل فصلا كاملا لتحليل تنبئي لنتائج الموجة الجديدة من المسوح، على أساس نتائج سابقة. وما يتبين من ذلك هو أن «النموذج» يعمل، وأنه نبوي بدرجة عالية.

الفصل الثالث

(1) على سبيل المثال، فإن محاولة قريبة للغاية من زمننا (وينتر، 2011) لرسم «صورة شخصية» للرئيس الأمريكي باراك أوباما تصف الرئيس

بأنه «كاريزماتي»، وناجح للغاية في «المناوشات السياسية»، بما يظهره من سيطرة قوية على عواطف الجمهور، وما يظهره من هدوء الطبع، وارتفاع القدرة على معالجة المعلومات السياسية المعقدة. وبالنسبة إلى وينتر، يبدو أوباما تجسيدا لأعلى درجات المهنية السياسية وقوة العاطفة والعمق.

(2) حاولت التحليلات، المثقلة بتأثيرات من النظرية الاجتماعية الماركسية، والتحليل الفرويدي والنيوفرويدي، لـ «الشخصية السلطوية»، أن تربط بين ممارسات التحامل وممارسات التطبيع الاجتماعي. وفي أدورنو وآخرين (1950) تشمل «الشخصية السلطوية» عناصر من كلا المنظورين، مع تأكيد على نماذج أوسع، تتصل بالأيدولوجية وبعلم السمات الشخصية characterology، من شأنها تفسير معاداة السامية.

(3) يشار إلى عرض اللاتسامح باسم «العقل المغلق» أو الشخصية الدوغمائية. وعلى الطرف المقابل للظواهر المترابطة، تحدث روكيتش عن «العقل المنفتح» أو الشخص غير المتحامل (روكيتش، 1960). وأقدم آيزنيك (1954) على محاولة أخرى لربط الشخصية بالتحامل. وعلى غرار مافعل روكيتش، زعم آيزنيك أن ميل الناس إلى اللاتسامح يتوقف على مصادقتهم على أيديولوجية يسارية أو يمينية. وسُمي هذا التوجه «الثبات العقلي»، كنقيض لـ «التهافت العقلي» وجرى ربطه بخصلة عقلية هي الانبساط (وبعد ذلك الذهانية). ويمكن الدفع بأن آيزنيك مضى إلى حد الزعم أن توجهات الناس، وبينها مستوى التحامل عندهم، يمكن أن يتقرر جينيا.

(4) في محاولة لمد النموذج ذي البعد الواحد عند ألتماير، يقترح داكيت وآخرون (2010) مقارنة ثلاثية للسلطوية اليمينية: نموذج السلطوية - المحافظة - التقليدية لقياس السلطوية اليمينية، على أساس التغيرات التقاطعي لثلاث خصال: الانصياع السلطي، والعدوان السلطي، والتقليدية. وبالنسبة إلى داكيت وزملائه السلطوية، والمحافظة، والتقليدية هي ثلاث «بنيات للتوجهات الأيدولوجية» متميزة لكنها مترابطة.

(5) من أوجه القصور الأخرى في أي تفسير للشخصية عدم القدرة على شرح توحيد التوجهات التحاملية في أوساط جماعات كاملة من الناس وتعثرها وهي تحاول شرح الكيفية التي يصبح بها التحامل محل توافق في مجتمعات بعينها (على سبيل المثال، مجتمع الأبارتايد السابق في جنوب أفريقيا) ولماذا تميل جماعات بعينها، أكثر من غيرها، إلى أن تصبح هدفا لتحامل (تاريخي).

(6) بدا التسلطيون مثيرين للخوف، أشداء، ذوي اتجاه ذكوري في خطابهم. وعندما كان المستجوب أمريكيا من أصل أفريقي كان التسلطيون يوصفون بأنهم «بغضون» و«غير وديين»، بل و«مضطربون نفسيا / عاطفيا».

(7) انظر بيليغ (1985) لنقد مبكر لعلم النفس الاجتماعي للتطرف والاعتدال، وباكس (2009) لتاريخ المفهومات المتصلة بالتطرف السياسي. وحول اليمين المتطرف في أوروبا، انظر باكس ومورو (2011).

(8) لنظرة عامة على البحوث حول التحامل كناتج طارئ للتفاعل الاجتماعي، انظر كوندور وفيغو (2012).

(9) انظر أيضا ستوكوي وإدواردز (2007) حول ظهور الاتهامات بالتحامل المحتمل توجيهها في استجابات بشأن جهود الشرطة وأنشطة المجاورات، وكيفية إدارتها في التفاعل الاجتماعي.

الفصل الرابع

(1) يمثل «الشخص المطلع على الأمور» و«المواطن المنخرط حقا» نقيض «المواطن العادي» الذي لا يمكن له أن يحلم بالوصول للمستوى ذاته من التعقيد السياسي. ووفقا لما يقوله كونفيرس فقد تسيطر «قضايا ملموسة»، بعينها، على اهتمامه / اهتمامها و«تفضي إلى تكوين رأي ذي مغزى سياسي، لكن الاهتمام يبقى محدودا... ويعجز المواطن العادي عن تطوير رؤى أكثر شمولية عن السياسة» (ص 54).

(2) يقدم كوكلينسكي وبيتون (2009)، وكونفيرس (2009)، ودالتون كلينغمان (2009) خطوطاً عامة ونقداً نافعا للعمل الكلاسيكي والأقرب عهداً حول النظم العقدية الجماهيرية.

(3) لكن هناك اختلافاً في الرؤية، بالغ الأهمية، بين الاثنين. ففيما يعالج كونفيرس التفكير السياسي، والمجتمع، والعالم السياسي باعتبار ذلك نظاماً، ونسقاً، من المعتقدات (أي نواتج التفكير)، يعالج موسكوفيسي المجتمع والعالم السياسي باعتبارهما نظامين، ونسقين لـ «التفكير» و«المعرفة». وإذا كان الإدراك والمعلومات عند موسكوفيسي يجري تصورهما باعتبارهما ظاهرتين مفترضتين مسبقاً، فالفاعلون الاجتماعيون عند موسكوفيسي، ينشئون معاً بنيتهم الإدراكية، وبذلك فهم يؤسسون لعلاقات اجتماعية.

(4) كما بين باور وغاسكيل (1999) فهذا التمييز هو أبعد ما يكون عن الخلو من الإشكاليات، لأن العلم والحياة اليومية هما مجالان لإنتاج المعرفة؛ وعمليات التحقق والتوافق تمارس دوراً في كلا المجالين (ص 167).

(5) خذ، مثلاً، التمييزات القائمة بين الطب الطبيعي والتقليدي العضوي. يعبر الأول عن أنشطة عالم توافقي، وآراء، ومعتقدات، ووجهات نظر تقوم على فهم مشترك، حول قدرات الجسد، في حين يعبر الآخر عن أنشطة عالم محقق، بقدمين ثابتتين على أرض العلوم الطبية.

(6) تعرض موسكوفيسي للنقد، في مناسبات عدة، بسبب افتقار التعريف إلى الإحكام أو للافتقار، أصلاً، إلى تعريف للتمثيلات الاجتماعية (انظر، بين عديدين، جاهدوا، 1988؛ بوتر وإدواردز، 1999). وبالنسبة إلى موسكوفيسي (1988) فمسألة كيفية تعريف التمثيلات الاجتماعية ترتبط، أوثق ارتباط، بما هي نظرية التمثيلات الاجتماعية. فنظرية التمثيلات الاجتماعية هي «في آن معاً، مقارنة أو طريقة للنظر إلى الظواهر الاجتماعية، ونظام لتوصيفها وتفسيرها» (ص 213). أي أنها تشتمل على رؤية للمجتمع، رؤية للاتصال، رؤية للتفكير اليومي، وعلى محاولة لتوصيف وتفسير ميكانيزماتها (الخلقية، والاجتماعية، والسياسية)، في آن معاً.

(7) بحسب موسكوفيسي فكل سلوك يبدو، وفي آن معا، فرضا ونتاجا لطريقتنا في تمثيله (1988، ص214). ولا يجب أن نعتبر أن هذه الفكرة تنطوي على تناقض يدعو إلى الدهشة. فهي، بالأحرى، الأساس الفعلي الذي ينشئ فوقه الفاعلون الاجتماعيون علاقاتهم بأنفسهم، وبالمجتمع، وبالأخرين.

(8) بحسب باور وغاسكيل (1999) فالبروباغاندا، النمط الاتصالي المميز لدى الشيوعيين، ولدت صورا مقبولة سالبة للتحليل النفسي. وكان الهدف هو إقصاؤه من الوسط ومن الخطاب الشيوعيين. وقد هدف الترويج في الأوساط الكاثوليكية إلى «السيطرة على استقبال أفكار التحليل النفسي بصوغ توجهات أكثر مما كان بصوغ الصور المقبولة» (ص 164 - 165، والتوكيد منقول عن الأصل). وقد تولدت أفكار نتيجة النشر، وهو الممارسة الاتصالية النمطية في الوسط الحضري. و«الصور المقبولة» والتوجهات والآراء هي جميعها جزء من التمثيلات الاجتماعية للتحليل النفسي، كنتيجة ترتبت على إستراتيجيات الاتصال.

(9) كيف يمكن للمرء أن يستوثق من أن جميع هذه المبادئ جزء من عمل استقصائي؟ باتباع نصيحة موسكوفيسي: فالطريقة الوحيدة لفهم المعرفة الاجتماعية هي بـ «إعادة غمسها في «المختبر الاجتماعي» حيث تشكلت، أي في «المحيط الاجتماعي للاتصال» (موسكوفيسي، 1988، ص 215).

(10) يستتبع البحث في المعرفة السياسية أيضا الالتفات إلى الوظيفة الرمزية للتمثيلات اللغوية (انظر إيدلمان، 1977، والفصل السابع). وترتبط الاستخدامات الرمزية للسياسة ارتباطا وثيقا بالوظيفة الرمزية للتمثيلات اللغوية التي تعكس العمليات المركبة للدلالات، والتضمينات، والإشارات كوسائط بين الأفراد والمجتمعات، والعالم الاجتماعي / السياسي.

(11) بالنسبة إلى دواز وآخرين (1999) فإن حقوق الإنسان هي مبادئ إرشادية لتقويم العلاقات (ص2). وترتبط حقوق الإنسان بالحقائق والمعتقدات الجمعية المتصلة بالواقع؛ فهي نماذج لعلاقات مقبولة، ولنماذج أولية لعلاقات منصفة وعادلة.

(12) في الاتجاه ذاته، تمضي دراسة أجراها كليمنس وآخرون في 1995 حول التمثيلات الاجتماعية لانتهاكات حقوق الإنسان، انتهى فيها الباحثون إلى وجود قدر منح الفهم المشترك عبر البيئات الوطنية (فرنسا، سويسرا، إيطاليا، كوستاريكا). وفي ترتيب تنازلي لما جرى الاتفاق عليه، فإن ما عُدَّ انتهاكا لحقوق الإنسان، وفقا لما بينه كليمنس وزملاؤه، بالنسبة إلى المشتركين كان كما يلي: الحبس من دون دفاع يؤديه محام (86 في المائة) وضرب الآباء لأطفالهم (82 في المائة) ترك رجال ونساء يموتون جوعا (81.3 في المائة) إدانة سجين بعد أعمال شغب من دون دفاع يقوم به محام (79.3 في المائة) السجن بسبب الاحتجاج ضد الحكومة (78.1 في المائة) وصولا إلى قتل لص اقتحم منزلك (55.6 في المائة) وحظر التدخين في اجتماع ما (30.5 في المائة).

(13) لقد أثبتنا وجود عملية ثنائية في الاتصال، عملية اتصال ذات اتجاهين - من العلم والتكنولوجيا باتجاه الجمهور، وأيضا من الجمهور باتجاه العلم والتكنولوجيا.

الفصل الخامس

(1) تعمل الجماعة المتدنية المكانة/التابعة والجماعات الرفيعة المكانة/المسيطرة، ككتاهما، على الحفاظ على التراتيبات الاجتماعية. وكما يقول براتو وآخرون فإن «الأفراد والمؤسسات يقوّي كل منهم الاتجاهات المعززة للتراتبية لدى الآخرين» (1994 ص 758). وتنسب نظرية السيطرة الاجتماعية للمؤسسات الاجتماعية دورا أساسيا في صوغ معتقدات وسلوكيات الأفراد. ويمكن أن تلعب المؤسسات دورا في «إبراز التراتبية». (بالترويج لمعتقدات وسلوكيات تمييزية) أو في «تخفيف التراتيبات» (بتقليص المعتقدات والسلوك التمييزية). وينخفض رصيد الناس القائمين بدور في تخفيف التراتيبات (مثل الاختصاصيين الاجتماعيين) من حيث الميل إلى السيطرة الاجتماعية (SDO) مقارنة بالناس في مواقع إبراز التراتبية (مثل ضباط الشرطة) (سيدانيوس وآخرون 2004).

- (2) يرتبط الدافع والتوجه السيكلولوجي / التطوري الشامل بالحاجة إلى إضفاء الشرعية على النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (جوست وباناخي، 1994؛ جوست وآخرين، 2004). ويرى هدي (2004) أن هذا يستلزم أخذ الاختلافات بين الأفراد، فيما يخص رؤيتهم لـ «مدى شرعية النظامين الاقتصادي والسياسي الحاليين» في عين الاعتبار، (ص 952).
- (3) بُنيت الرؤى النظرية في نظرية الهوية الاجتماعية ونظرية السيطرة الاجتماعية وصيغت عبر اللقاء بين الفردي والاجتماعي، ووفقا لما ارتآه هوغ وآبرامز (1988) فدراسة العداوات الاجتماعية في نظرية السيطرة الاجتماعية تعتمد على افتراض مؤداه أن المجتمع يجري إنشاؤه وتقرير بنيته في شكل «فئات اجتماعية متميزة، بينها علاقات قوة، ومكانة وهيبة» (ص18). وبالنسبة إلى رينولدز وتيرنر (2000) فالعداوات الاجتماعية يمكن توصيفها باعتبارها «منتوجا عقلانيا وصالحا من الناحية السيكلولوجية للطريقة التي يدرك بها أعضاء جماعات معينة البنية الاجتماعية للعلاقات بين الجماعات» (ص 160 علامات التوكيد منقولة عن الأصل؛ انظر أيضا تيرنر 1999 أ و ب).
- (4) من الانتقادات الأكثر شيوعا لنظرية الهوية الاجتماعية أن تركيزها الأساسي هو عادة على قياس الانحياز داخل الجماعة، سواء عبر أحكام تقويمية أو بتوزيع مكافآت (هَدي، 2001، 2004). لكن ما يعجز هذا النقد عن الإمساك به هو طبيعة نظرية الهوية الاجتماعية. وكما يقول بيليغ فإن «نظرية الهوية الاجتماعية ليست نظرية عن التحيز... إنها، في أساسها، نظرية حرية الجماعة. فهي تتحدث عن الطريقة التي يمكن بها للجماعات الملموعة أن تجد طرائق لتحدي الجماعات التي تملك سلطة تكريس هويات وصور مقولبة» (2002، ص 179).
- (5) يؤيد ما يذهب إليه رايشر ما يكتبه بروور من أنه «في العالم الاجتماعي الحديث المركب... قد تكون عمليات الفرز الفردية إلى منتمين للجماعة - غرباء عنها (وإن كانت دراماتيكية وقوية) استثناء أكثر مما هي قاعدة» (2010، ص11).

(6) يمكن تصور بعض هذه العضويات المتعددة المنتمية إلى الجماعة باعتبارها عضويات قد تكون غير متمشية مع الجماعة أو مناقضة لمنطقها. وعلى سبيل المثال، فإن جاسبال وسينيريللا (2010) درسا مظاهر الهوية عند المثليين المسلمين البريطانيين من أصول باكستانية في سياقات دينية غير مثلية. وبينت الدراسة أن إنكار شرعية مؤسسة دينية قد يعمل كأداة سيكولوجية ضد التناقض المنطقي. فكون المرء مثليا ومسلما لم يكن يُنظر إليه دائما كأمر مناقض للمنطق. وما اكتسب الأهمية الكبرى كان الإدراك الذاتي لدى الفرد للتناغم بين الهويات (ص 865).

(7) قد يفضي جعل الناس يفكرون بالآخرين وفق أبعاد متعددة إلى تخفيف التحيز البيجماعي. ويمكن للمرء أن يزيد مدركات التنوع عبر تصنيفات متعددة وأن يفتح الطريق لمداخلات تقوم على نظريات ومبادئ سيكولوجية (كاميرون وتيرنر 2010).

(8) لأمثلة أخرى على إنشاء الفئات في الخطاب السياسي، انظر الفصل الثامن. (9) في حالات بعينها، وكما بين هوبكنز وآخرون 2007، فقد تفضي الاهتمامات الاستراتيجية المرتبطة بالهوية (بتحسين الصورة النمطية للجماعة، مثلا) إلى تقديم المساعدة لجماعة غريبة.

(10) بالنسبة إلى سوباشيتش وزملائها، فالتضامن هو، بالأساس، أمر يتصل بـ «إعادة تعريف مستوى أعلى، هوية رفيعة تقرر معاييرها وقيمها ما إذا كانت العلاقات البيجماعية ذات الصلة مناسبة ومشروعة أم لا» (2008، ص 332).

(11) وعلى سبيل المثال، فيمكن القول بأن الهويات الناشطة لا تُحمّل آليا بالدلالات السياسية ولا تتكرس مرة واحدة وإلى الأبد. وفي أعمال تعالج التواريخ المعيشة لناشطين من اليمين المتطرف، بين ليندن وكلاندرمانز (2007) كيف أن «التحول إلى ناشط» هو عملية مركبة تشمل عمليات استمرار الهوية (روابط مع إيلاف سياسي أسبق)، وتحول (قطيعة مع الماضي) وامتنال (ربط الهوية بظروف تخرج عن السيطرة).

(12) الغارديان في 20 أغسطس 2011، إرجاع أعمال الشغب إلى تدهور خلقي يمكن أن ينتج عناوين صحفية جيدة لكنه ينتج أيضا سياسات سيئة (www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/aug/20/) (tony - blair - riots - crime - family?intcmp=239) (آخر دخول في يوليو 2012).

(13) اعتمد البحث «قراءة أعمال الشغب» الذي استلهم دراسة أجريت في 1967 للشغب في ديترويت في الولايات المتحدة، على بيانات جمعت من 270 مقابلة سرية مع أناس لهم دور مباشر في الشغب، وكذلك على تحليل 2.5 مليون تغريدة متصلة بالشغب. وبعكس دراسة ديترويت التي استخدمت مناهج بحثية كمية، اتجه الرأي إلى أن مناهج التحليل الكيفية هي الأنسب لفهم اضطرابات أغسطس. ولمزيد من المعلومات حول «قراءة أعمال الشغب» انظر www.guardian.co.uk/uk/series/reading-the-riots (آخر دخول يوليو 2012). ولجدول زمني لأعمال الشغب انظر:

www.guardian.com.uk/interactive/2011/sep/05/england-riots-timeline-interactive

(14) وفقا لتقرير «قراءة أعمال الشغب»، فالتركيب الإثني العام كان 47 في المائة من السود، و26 في المائة من البيض، و17 في المائة من أجناس مختلطة وغير ذلك، و4.5 في المائة من الآسيويين.

(15) الغارديان، 7 ديسمبر 2011، «هدنة الأيام الأربعة: كيف تجاوزت العصابات الصراعات بينها إبان الاضطرابات» (ص 6 - 7). وتؤيد الخلاصات التي انتهت إليها الغارديان وباحثو مدرسة لندن للاقتصاديات ما توصل إليه باحثو الفعل الجمعي. تكون هوية وهدف مشتركين ومتعالين يمكن أن ينجح في تحريك فعل جمعي.

(16) كما يبين الفصل الرابع، فالعقائد الجمعية تؤدي دورا مهما هي الأخرى. وعلى سبيل المثال، فقد بينت جوديليه ([1989] 1991) كيف أن التمثيلات الاجتماعية للجنون تحمي هويات المجتمعات من خطر الجنون، وتنظم الفعل الاجتماعي إزاء من يعرفون بأنهم الآخرون.

(17) الهوية السياسية الجماعية هي نتاج ثلاثة عوامل مهمة: الوعي بما يفهم على أنه مظلوميات مشتركة، وخطابيات اللوم والاستعداد، وإشراك أقسام أخرى من المجتمع. ويُنظر إلى الهوية الاجتماعية، والإدراك، والعاطفة، والتحفيز باعتبارها وسائط بين الهوية الجماعية وبين الفعل الجماعي (فان ستكلنبورغ وكلايندرمانز، 2010).

الفصل السادس

(1) الإيلاف الاستذكاري ظاهرة تحيل على مجمل الممارسات لثقافة معينة - أطر رسمية (متاحف، كتب التاريخ المدرسية) وأقل رسمية (عائلات تشترك في استعادة الذكريات، والتظاهرات المتباعدة للثقافة الشعبية) - حيث تُستخلص دروس مغلنة ومضمرة حول ما يمكن تذكره وما يمكن نسيانه.

(2) ما من قصة عن الإيلاف (السياسي أو غيره) تتسامى على المجتمع، والسياق، والتراث الخطابي (غيرغين، 2005، ص 117).

(3) يميز عالم الاجتماع جيفري أوليك بين الفهمين الفردي والجماعي للذاكرة الجماعية. فمن ناحية، هو يكتب عن «الذاكرة المحصلة»، «التي تقوم على مبادئ فردانية: الذاكرات الفردية المجمعة لأعضاء جماعة ما (أوليك، 1999، ص 338)؛ ومن ناحية أخرى، فهو يحيل على «الذاكرة الجماعية»، حيث تكون «لأنساق من المجتمعية لا يمكن اختزالها في عمليات سيكولوجية فردية أهميتها بالنسبة إلى هذه العمليات» (ص 341).

(4) قد يكون «الرابط» الثقافي لمقاربة تأويلية / اجتماعية ثقافية للذاكرة هو الدراسة الأكثر شهرة بين كل ما كتب حول الذاكرة واستعادتها البحث عن «الزمن الضائع» لمارسيل بروس. ف «الشاي ومادلين الصغيرة» هما من يطلقان رحلة إلى الماضي، خبرة مجسدة بالزمن والفضاء. ومع بروس تبدأ إدراكنا لحضور الماضي في كل حقل من حقول الخبرة الاجتماعية،

ولإمكانية ظهوره، في طرائق قصدية وغير قصدية، في الكيفية التي نعيش بها حيواتنا وبنبي علاقاتنا بالآخرين.

(5) كما قال هو، وبشكل شديد الإقناع، لم أنظر إلى الذاكرة، أبداً، باعتبارها ملكة... محصورة ومحوطة بسياج دائري، ومحتوية بداخلها على كل خصوصياتها، وكل تفسير لهذه الخصوصيات. لقد نظرتُ إليها، بالأحرى كإنجاز على خط النضال المتصل، للسيطرة على عالم حافل بالتنوع وبالتحول السريع، والاستمتاع به (بارتلت [1932]، 1995، ص 314). وقد بين بارتلت كيف أن الدلالات الثقافية (والمجتمعية) ليست ثابتة، وكيف تلعب الموائيق الاجتماعية، التمثيلات الاجتماعية، المؤسسات الاجتماعية دوراً محورياً في عملية التذكر.

(6) تُسهم هذه العملية في تحويل الحدث إلى سردية جمعية. ويمكن للمرء أن يقول بأن هذه العملية هي أيضاً عملية سياسية وأيديولوجية، قد تشمل طرح أسئلة حول الحاضر، وما يعنيه الماضي في الحاضر (هودكين ورايستون، 2003، ص1).

(7) بالنسبة إلى الغريب، فالمعنى المسبغ على حدث سياسي، تصنيف الحدث، لا يوضع بالضرورة داخل سياق سجالي. وعلى سبيل المثال، وبحسب المؤرخ البريطاني تيموثي غارتون آش لم يتردد أحد في تسمية ما جرى في رومانيا ثورة. فبالنهاية، بدا الأمر شديد الشبه بثورة: حشود غاضبة في الشوارع، دبابات، مبان حكومية تحترق، والديكتاتور مدفوع به إلى الحائط ويطلق عليه الرصاص (1990، ص20).

(8) يتمثل جوهر المحولات الرسمية «الإمساك بالماضي الشيوعي» و«التوافق معه» في دفع المجتمع «باتجاه عقل مشترك» (تايلور، 2004، ص91)، واقتراح وإقرار رؤية خلقية وسياسية للذاكرة الجمعية تتمحور حول «حكاية وعظية» معيارية.

(9) لمزيد من التفصيل حول بنية التقرير ومداه وردود الفعل إزاءه، انظر سيزيرينو (2008) سيوبانو (2009) هوجيا (2010) كينغ (2007) تاناسويو (2007) وتيسمانينو (2007، 2008).

(10) وقد أُلحق بمشروع الديكتاتورية الشيوعية مزيد من النعوت. فالتقرير يوصّفه باعتباره «مناهضا للوطنية»، ويُصور القادة الشيوعيين باعتبارهم مفتقدين لـ «المشاعر الوطنية»، والسياسات الرومانية بأنها لا تعبّر عن «روح/ إرادة وطنية». وما يهم، سياسيا، بالنسبة إلى إدانة الشيوعية هو تصوير الشيوعية على أنها لا تعكس القيم والمصالح الوطنية الرومانية.

(11) لا وجود لنهاية طبيعية لفهم الماضي القريب؛ لا وجود لقصة نهائية. ودراسة الذاكرة الجمعية والتوافق مع الماضي يتعين ألا يقعا في الخطأ التالي: استخدام التوافق لمعالجة أمراض التوافق (رانسير، 2007، ص106).

(12) وهي تبين أيضا كيف أن هذه القصص «حدثت من فضاء الحكي عن الذات» بسبب القيود العديدة الموضوعة على الشخص من جانب المناخ الاجتماعي/ العام للرأي، والمطالبة بسياسة اعتراف رسمي بأخطاء الماضي. ولدى مارك طرح مماثل، فيما يتصل بما بعد الشيوعية. وهو يرى أن معظم الناس تعين عليهم أن «يشتبكوا مع حيواتهم التي عاشوها قبل العام 1989، وأيضا مع التوقعات السائدة، من جانب الفترة ما بعد الشيوعية، بأن يحكوا تجاربهم على أساس الاضطهاد والمعاناة» (2010، ص183؛ انظر أيضا سكولتانز، 1998).

الفصل السابع

(1) تقوم هذه الرؤية للسياسة على التمييز بين العالم المبهّر والأسطوري للسياسة والسياسة اليومية، «الحقيقية». وبحسب ووداك فليس بوسع المرء أن يفهم الكيفية التي «تُفعل» أو «تُؤدى» بها السياسة، في الواقع، ما لم يركز على الممارسات الاجتماعية التي تقوم عليها السياسة كمهنة.

(2) «التفاعل الملتبس والمفتوح النهاية، نسبيا، بين الأشخاص والجماعات التي تتقاسم عديدا متدرجا من المفهومات، وإن كانت المشاركة غير مكتملة

ولا شاملة» له أهميته المركزية في فهم عديد متنوع من مظهرات السياسة واللغة السياسية (كونولي، 1993، ص6).

(3) يذهب إيدلمان إلى أن ما نحسبه سياسة وعمليات سياسية لا يزيد عن كونه «تفصيلا لغويا» للحياة السياسية (إيدلمان، 1977). و«طريقتنا في الإحالة على المشكلات» (ص 41)، طرائقنا في الكلام عليها» هي التي تخلق هذه التقطيعات، التي قد تفضي إلى الجزع، أو الارتياح، أو الأمل، وهي التي يمكن أن تقدم تمثيلا للقضايا الاجتماعية والسياسية، في طريقة بعينها، وليس في طريقة أخرى. أما بالنسبة إلى علماء السياسة مثل إيدلمان فإن «التفتت اللغوي» مسألة تتصل بالاستخدام الرمزي للسياسة، في حين أنه بالنسبة إلى الألسنيين «التفتت» ذاته ووجود المعارضات الثنائية وإعادة إنتاجها في السياسة المعاصرة، جاءت نتيجة الاختيارات المعجمية.

(4) انظر أيضا الفصل الثامن من أجل نقد تفصيلي لنظرية التركيب المعرفي التكاملي عند تيتلوك، في سياق البحث في البلاغة السياسية.

(5) يمثل هذا الاتجاه جزءا من تحرك أوسع لمعالجة اللغة، عموما، باعتبارها متغيرا مستقلا يفعل فعله في محيط وبمواد تعمل في الأساس على طمس المتغيرات في حديث الأفراد (بوتر، 2012).

(6) انظر شيفرين وآخرين (2003) من أجل تقرير عن عديد متنوع من المقاربات التحليلية في العلوم الاجتماعية.

(7) انظر أيضا شولياراكي وفيركلاو (1999)، فيركلاو (1992، 1995، أ، 2010)، فيركلاو ووداك (1997) فان ديجك (1993 ب، 2010)، ووداك واير (2002) من أجل تلخيصات للمبادئ الرئيسية للتحليل النقدي للخطاب.

(8) لم يقتصر المنظور الخطابي- التاريخي على مجرد تأكيد تركيب نماذج الخطاب التحيزي بل طرح أيضا فكرة أن المحتوى التحيزي الذي تبثه التعبيرات عن الانحياز محكوم، إلى حد بعيد، بالسياقات التاريخية واللغوية لظهور هذه التعبيرات (انظر ووداك وماتوشيك 1993؛ ريسغل ووداك، 2001).

(9) وقد آمنوا أيضا رؤى نقدية للدراسة السيكو- اجتماعية لأفكار مثل المقولات (مثلا، ويديكومب ووووفيت، 1995)، أو عملية التنسيب (مثلا، إدواردز وبوتر، 1992، أ، 1993) أو التمثيلات الاجتماعية (مثلا، بيليج، 1993؛ بوتر وإدواردز، 1999) أو العرقية (إدواردز، 2003، تيليغا، 2005، 2007، ويذريل وبوتر، 1992).

(10) برهنت بحوث الخطاب حول العلاقات الإثنية على مستوى الفعل الاجتماعي للتوجهات. فالتوجهات العرقية يُنظر إليها باعتبارها تأثيرات تأويلية للتوصيفات والشروح (بوتر ويذريل، 1988، تيليغا، 2007؛ ويذريل وبوتر، 1992). وكلام الناس ليس «مجرد» كلام. وعلى سبيل المثال، فتأمين التقويم لمصلحة أمر ما هو، غالبا، تأمين ضمني لتقويم ضد شيء آخر (بيليج، 1988). وكما قال المشتغلون بسيكولوجيا الخطاب فمن الأفضل معالجة الكلام التقويمي على أساس دوره في التفاعل وبأكثر من محاولة تشخيصه باستخدام أفكار من قبيل التوجهات والآراء (مثلا، بوشتا وبوتر، 2002، انظر أيضا الفصل الأول).

(11) على سبيل المثال، فإن إدواردز (2006، 2007) يبين كيف أن المفردات المعرفية (فكر أو شَعْر) والأفعال المشروطة (كان يمكن) تستخدم في استجابات الشرطة من قبل الشرطة والمشتبه به، في آن معا، لمعالجة نسخ من الواقع «ذات صلة بالحقيقة : ماذا جرى، من المسؤول، من فعل، وما شابه. ويبين إدواردز كيف أن هذه المفردات لا تؤثر إلى حالات عقلية، بل هي بالأحرى مؤسسة لأفعال اجتماعية : بتوجيه اللوم أو بتجنبه، وإدارة المحاسبية الشخصية أو الجماعية عن الأفعال، والرهانات والاهتمامات.

(12) كما يقول بوتر (2012)، فالمصطلح يستخدم من قبل المشتغلين بسيكولوجيا الخطاب لتبيان المقابلة مع المواد المجهزة got up materials التي هي في مركز نمو علم النفس الاجتماعي في أمريكا الشمالية وكثير من أنحاء أوروبا - المشاهد القصيرة، والبروتوكولات التجريبية، والاستجابات في عمليات المسح (ص 437-438).

الفصل الثامن

(1) من الأسئلة التي توجّه هذا البرنامج البحثي «هل يعالج القادة المعلومات على نحو تبسيطي، مركزين، فقط، على منظور واحد أو على بدائل من أبيض وأسود، أم تراهم على دراية بوجهات النظر المختلفة، بل ربما يدمجونها في منظورات أوسع وأعمق؟» (2003، ص 124).

(2) قيل إن الأسلوب البلاغي عند غورباتشيف «يشبه الأسلوب البلاغي عند المصلحين الغربيين المعتدلين الذين لا يسعون إلى تفكيك النظام الذي يعملون في إطاره، بقدر ما يسعون إلى جعل النظام يعمل بكفاءة أكبر وعدالة أوفر» (تيتلوك، 1988، ص 124).

(3) على سبيل المثال، إذا نظر المرء في دليل النقاط المكتسبة المستخدم لتدوين التركيب التكاملي (بيكر - براون وآخرين 1986) فسوف يلاحظ أن خصائص البلاغة هي، على نحو ما، غير مرغوب فيها، ويمكن أن تفضي إلى بيانات «لا يمكن تسجيل رصيدها». والبلاغات تثير للراصدين مشكلات، فالبيانات التي لا يمكن تسجيل رصيدها تسقط من تحليل البيانات. ويرد ضمن المؤشرات إلى استحالة تسجيل رصيدها لبيان ما: الأقوال الشائعة المبتذلة [الكليشيهات] أو العبارات الاصطلاحية، السخرية والتهكم، الأوصاف).

(4) انظر أيضا تقاليد النسخ عند محلي المحادثات في مفتتح هذا الكتاب.

(5) انظر أيضا تحليلات لخطاب السياسيين الأوروبيين حول الهجرة (مثلا، ووداك وماتوشيك، 1993) وأعمال فان ديجك حول خطاب النخبة والعرقية (مثلا، فان ديجك، 1993 أ) لطرائق خطابية أخرى لبناء المعقولية والمواقف القائمة على الحقائق كنعقوض للحمية السياسية.

(6) اتصل سياق الترشق بخطاب باول في الأمم المتحدة حيث قدم ما يوحي بوجود خطر حال وواضح مصدره أسلحة الدمار الشامل في العراق.

(7) يقتصر التحليل هنا على الخطاب السياسي النخبوي، لكن المقاربة الخطابية لا تقتصر على تحليل الخطاب السياسي الرسمي - انظر كوندور وغيبسون (2007) وويذريل وبوتر (1992)، لأمثلة على التماهي البلاغي/ الوطني من جانب أعضاء المجتمع العاديين.

الفصل التاسع

(1) في قلب السياسة، باعتبارها خبرة محدثة، تكمن ثلاثة توترات: بين التنوع والعامية، بين الاختيار المعلوماتي الحر والتعليم الضروري للمواطن، بين معاملة الناس باعتبارهم جماهير مستهلكة أو باعتبارهم جماهير من مواطنين نشطين. (بينيت وإنتمان، 2010).

(2) الأطر هي آليات إدراكية تأويلية ثابتة نسبياً، تسمح للناس بالإبحار عبر المشهد الاجتماعي والسياسي، وتنظيم/ إعادة تنظيم معلومات موجودة بالفعل وأخرى جديدة. وتعمل الأطر كمبادئ إرشادية لاستيعاب دلالات الأحداث، والقضايا، والناس، بطرق معينة.

(3) بحسب كاستيلز، فإنه «صوغ العقل العام يحدث، إلى حد بعيد، عبر عمليات تجري في الميديا» (2011، ص 157). والنخب السياسية المسيطرة هي التي تملك أكبر قدر من السيطرة على الأطر الإخبارية. (ص 163-164).

(4) تستند رؤية كريغلر إلى (وتستكمل) اهتمامات بالتدفقات الثنائية الجانب للمعلومات، حيث يمكن لـ «الرسالتين السائدة والمكافئة أن تحدثا تأثيرات مختلفة على قطاعات مختلفة من السكان، وفقاً للوعي السياسي والتوجهات الأيديولوجية لدى المواطنين، ووفقاً للكثافة النسبية للرسالتين». (زوللر، [1992] 2005، ص 185).

(5) وتحتاج اليوريستيات والاسكيمات الأكثر تركيباً المزيّد من المعالجة الإدراكية. وسهولة الوصول والألفة هما الجانبان الرئيسيان في معالجة المعلومات، على العموم، والمعلومات السياسية على الخصوص (آينغار، 1993؛ نيومان، 1992). وينشأ تأثير الأخبار المتلفزة، والصحف، وغيرها

من المنافذ الإخبارية عن جعل المعلومات (السياسية) قابلة للوصول إليها ومألوفة.

(6) يمكن أن يسهل التصاعد في إضفاء الطابع الدرامي على السياسة (انظر، مثلا، النجاح الهائل للدراما الأمريكية الجناح الغربي The West Wing، وشعبية قلب الأحداث The Thick of It في المملكة المتحدة) تكوين وإنتاج رؤية تبسيطية (أبيض وأسود) للسياسة حيث يختزل تعقيد السياسة ذاتها. وكما تقول ووداك، فعندما تكتسب السياسة طابعا روائيا «يصبح من السهل التعرف على الأبطال والأشرار، وتصبح القيم الطيبة والشريرة واضحة التحديد وقائمة على مقابلات حادة. ولا تظهر الظلال الرمادية، ويجري حل تناقضات المعضلات الأيديولوجية على وجه السرعة». (2011، ص 204).

(7) بحسب ليودار وآخرين، 2008، فهذه التيمات تتباين في عموميتها وخصوصيتها، ويمكن أن تستخدم لأغراض متنوعة مثل حرمان اللاجئين وطالبي اللجوء من إنسانيتهم، أو استبعاد خبراتهم من التقارير التي تغطي الأحداث.

(8) حول دور مفردات العاطفة في الخطاب انظر إدواردز (1997، 1999).

(9) في سياقات أخرى، وعند الكلام عن الحرب أو عن الإرهاب، تمكن بلير من تقديم أسلوب خطابي مختلف، مزيج من «السلطة الأخلاقية» و«الصلابة» (انظر، على سبيل المثال، فان ديجك، 2006).

بیلیو غرافیا

- Abell, J., Condor, S., and Stevenson, C. (2006). 'We are an island': geographical imagery in accounts of citizenship, civil society and national identity in Scotland and in England. *Political Psychology*, 27, 191–217.
- Adorno, T. W., Frenkel-Brunswick, E., Levinson, D. J., and Sanford, R. N. ([1950] 1982). *The authoritarian personality*. New York: Harper.
- Allport, G. W. (1954). *The nature of prejudice*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- (1962). The general and the unique in psychological science. *Journal of Personality*, 30, 405–22.
- Allyn, J., and Festinger, L. (1961). The effectiveness of unanticipated persuasive communications. *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 62, 35–40.
- Altemeyer, B. (1981). *Right-wing authoritarianism*. Winnipeg: University of Manitoba Press.
- (1996). *The authoritarian specter*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Anderson, L., and McGuire, W. (1965). Prior reassurance of group consensus as a factor in producing resistance to persuasion. *Sociometry*, 28, 44–56.
- Andrews, M. (2007). *Shaping history: narratives of political change*. Cambridge University Press.
- Ansolabehere, S., Rodden, J., and Snyder, J. (2008). The strength of issues: using multiple measures to gauge preference stability, ideological constraint, and issue voting. *American Political Science Review*, 102, 215–32.
- Antaki, C. (2003). The uses of absurdity. In H. van den Berg, M. Wetherell and H. Houtkoop Steenstra (eds.) *Analyzing race talk: multidisciplinary perspectives on the research interview* (pp. 85–102). Cambridge University Press.
- (2006). Producing a 'cognition'. *Discourse Studies*, 8, 9–15.
- Antaki, C., and Leudar, I. (2001). Recruiting the record: using opponents' exact words in Parliamentary argumentation. *Text*, 21, 467–88.
- Antaki, C., and Wetherell, M. (1999). Show concessions. *Discourse Studies*, 1, 7–27.
- Antaki, C., Condor, S., and Levine, M. (1996). Social identities in talk: speakers' own orientations. *British Journal of Social Psychology*, 35, 473–92.
- Arendt, H. (1958). *The human condition*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Aristotle. (1909). *Rhetorica*. Cambridge University Press.
- Assmann, A. (2008). Transformations between history and memory. *Social Research*, 75, 49–72.
- Atkinson, J. M. (1984). *Our masters' voices*. London: Methuen.

- Atkinson, P., and Silverman, D. (1997). Kundera's immortality: the interview society and the invention of the self. *Qualitative Inquiry*, 3, 304-25.
- Augoustinos, M., and Every, D. (2010). Accusations and denials of racism: managing moral accountability in public discourse. *Discourse & Society*, 21, 251-56.
- Augoustinos, M., and Reynolds, J. K. (2001). Prejudice, racism and social psychology. In M. Augoustinos and J. K. Reynolds (eds.) *Understanding prejudice, racism and social conflict* (pp. 1-23). London: Sage.
- Augoustinos, M., Hastie, B., and Wright, M. (2011). Apologizing for historical injustice: emotion, truth and identity in political discourse. *Discourse & Society*, 22, 507-31.
- Augoustinos, M., and Tileagă, C. (2012). Twenty five years of discursive psychology. *British Journal of Social Psychology*, 51, 405-12.
- Augoustinos, M., Tuffin, K., and Rapley, M. (1999). Genocide or failure to gel? Racism, history and nationalism in Australian talk. *Discourse & Society*, 10, 351-78.
- Augoustinos, M., Tuffin, K., and Every, D. (2005). New racism, meritocracy and individualism: constraining affirmative action in education. *Discourse & Society*, 16, 315-39.
- Austin, J. L. (1962). *How to do things with words*. Oxford: Clarendon Press.
- Azzi, A. E., Chryssochoou, X., Klandermans, B., and Simon, B. (eds.) (2011). *Identity and participation in culturally diverse societies*. Oxford: Wiley-Blackwell.
- Backes, U. (2009). *Political extremes: a conceptual history from antiquity to the present*. London: Routledge.
- Backes, U., and Moreau, P. (2011). *The extreme right in Europe: current trends and perspectives*. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht.
- Baker-Brown, G., Ballard, E., Bluck, S., deVries, B., Suedfeld, P., and Tetlock, P. (1986). *Scoring manual for integrative and conceptual complexity*. Vancouver: University of British Columbia.
- Bartels, L. (2003). Democracy with attitudes. In M. MacKuen and G. Rabinowitz (eds.) *Electoral democracy* (pp. 48-82). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Barthes, R. ([1957] 1993). *Mythologies*. London: Vintage.
- (1977). *Image-music-text*. London: Fontana.
- Bartlett, F. C. ([1932] 1995). *Remembering: a study in experimental and social psychology*. Cambridge University Press.
- Bastian, B., and Haslam, N. (2011). Experiencing dehumanization: cognitive and emotional effects of everyday dehumanization. *Basic and Applied Social Psychology*, 33, 295-303.
- Bauer, M. W., and Gaskell, G. (1999). Towards a paradigm for research on social representations. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 29, 163-86.
- (2008). Social representations theory: a progressive research programme for social psychology. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 38, 335-53.
- Baumeister, R., and Hastings, S. (1997). Distortions of collective memory: how groups flatter and deceive themselves. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rimé (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 277-94). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

- Baumeister, R., Vohs, K., and Funder, D. (2007). Psychology as the science of self-reports and finger movements: whatever happened to actual behavior? *Perspectives in Psychological Science*, 2, 396–403.
- Becker, A. B., and Scheufele, D. A. (2011). New voters, new outlook? Predispositions, social networks, and the changing politics of gay civil rights. *Social Science Quarterly*, 92, 324–45.
- Becker, A. B., Dalrymple, K. E., Brossard, D., Scheufele, D. A., and Gunther, A. (2010). Getting citizens involved: how controversial policy debates stimulate issue participation during a political campaign. *International Journal of Public Opinion Research*, 22, 181–203.
- Beissinger, M. R. (2009). Debating the color revolutions: an interrelated wave. *Journal of Democracy*, 20, 74–7.
- Bennett, W. L., and Entman, R. M. (eds.) (2001). *Mediated politics: communication in the future of democracy*. New York: Cambridge University Press.
- Bennett, W. L., and Iyengar, S. (2008). A new era of minimal effects? The changing foundations of political communication. *Journal of Communication*, 58, 707–31.
- Benwell, B., and Stokoe, E. (2006). *Discourse and identity*. Edinburgh University Press.
- Berelson, B. (1952). Democratic theory and public opinion. *Public Opinion Quarterly*, 16, 313–30.
- Berelson, B., Lazarsfeld, P., and McPhee, W. (1954). *Voting: a study of opinion formation in a presidential election*. Chicago, IL: Chicago University Press.
- Berinsky, A. (ed.) (2012). *New directions in public opinion*. New York: Routledge.
- Billig, M. (1976). *Social psychology and intergroup relations*. London: Academic Press.
- (1978). *Fascists: a social psychological view of the National Front*. London: Academic Press.
- (1985). Prejudice, categorisation and particularisation: from a perceptual to a rhetorical approach. *European Journal of Social Psychology*, 15, 79–103.
- (1987). *Arguing and thinking: a rhetorical approach to social psychology*. Cambridge University Press.
- (1988). The notion of ‘prejudice’: Some rhetorical and ideological aspects. *Text*, 8, 91–111.
- (1991). *Ideology and opinions*. London: Sage.
- (1993). Studying the thinking society: social representations, rhetoric and attitudes. In G. Breakwell and D. Canter (eds.) *Empirical approaches to social representations*. Oxford University Press.
- (1995). *Banal nationalism*. London: Sage.
- (1996). *Arguing and thinking: a rhetorical approach to social psychology* (2nd edn). Cambridge University Press.
- (1997). Discursive, rhetorical and ideological messages. In C. McGarty and S. A. Haslam (eds.) *The message of social psychology*. Oxford: Blackwell.
- (1998). *Talking of the Royal family* (2nd edn). London: Routledge.
- (1999). *Freudian repression*. Cambridge University Press.
- (2002). Henri Tajfel’s ‘Cognitive aspects of prejudice’ and the psychology of bigotry. *British Journal of Social Psychology*, 41, 171–88.

- (2003). Political rhetoric. In D. O. Sears, L. Huddy, and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 222–52). New York: Oxford University Press.
- (2005). *Laughter and ridicule: towards a social critique of humour*. London: Sage.
- (2008). *The hidden roots of critical psychology: understanding the impact of Locke, Shaftesbury and Reid*. London: Sage.
- (2012). Undisciplined beginnings, academic success, and discursive psychology. *British Journal of Social Psychology*, 51, 413–24.
- Billig, M., and MacMillan, K. (2005). Metaphor, idiom and ideology: the search for 'no smoking guns' across time. *Discourse & Society*, 16, 459–80.
- Billig, M., Condor, S., Edwards, D., Gane, M., Middleton, D., and Radley, A. (1988). *Ideological dilemmas: a social psychology of everyday thinking*. London: Sage.
- Blumer, H. (1948). Public opinion and public opinion polling. *American Sociological Review*, 13, 542–54.
- Blumler, J. G. (2001). The third age of political communication. *Journal of Public Affairs*, 1, 201–9.
- Blumler, J. G., and Kavanagh, D. (1999). The Third Age of political communication: influences and features. *Political Communication*, 16, 209–30.
- Bosveld, W., Koomen, W., and Vogelaar, R. (1997). Construing a social issue: effects on attitudes and the false consensus effect. *British Journal of Social Psychology*, 36, 263–72.
- Bourdieu, P. (1979). Public opinion does not exist. In A. Mattelart and S. Siegelau (eds.) *Communication and class struggle* (vol. I) (pp. 124–130). New York: International General/ Intl Mass Media Research Centre.
- (2012). *Sur l'État: Cours au Collège de France (1989–1992)*. Paris: Seuil.
- Bourhis, R. Y., and Giles, H. (1977). The language of intergroup distinctiveness. In H. Giles (ed.) *Language, ethnicity and intergroup relations*. London: Academic Press.
- Braithwaite, V. (1994). Beyond Rokeach's equality-freedom model: two-dimensional values in a one-dimensional world. *Journal of Social Issues*, 50, 67–94.
- (2009a). The value balance model and democratic governance. *Psychological Inquiry*, 20, 87–97.
- (2009b). Security and harmony value orientations and their roles in attitude formation and change. *Psychological Inquiry*, 20, 162–7.
- Breakwell, G. (1978). Some effects of marginal social identity. In H. Tajfel (ed.) *Differentiation between social groups*. London: Academic Press.
- Brewer, M. B. (2010). Social identity complexity and acceptance of diversity. In R. J. Crisp (ed.) *The psychology of social and cultural diversity* (pp. 11–33). Oxford: Wiley-Blackwell.
- Brewer, M. B., and Campbell, D. T. (1976). *Ethnocentrism and intergroup attitudes: East African evidence*. New York: Sage.
- Brockmeier, J. (2002). Remembering and forgetting: narrative as cultural memory. *Culture and Psychology*, 8, 15–43.
- (2010). After the archive: remapping memory. *Culture & Psychology*, 16, 5–35.
- Brown, R. (1965). *Social psychology*. London: Collier-Macmillan.

- Brown, R. J. (1995). *Prejudice: its social psychology*. Oxford: Blackwell.
- Brown, R., and Gilman, A. F. (1960). *The pronouns of power and solidarity*. Indianapolis, IN: Bobbs-Merrill.
- Brown, S. D. (2008). The quotation marks have a certain importance: prospects for a 'memory studies'. *Memory Studies*, 1, 261–71.
- Bruner, J. S. (1957). On perceptual readiness. *Psychological Review*, 64, 123–152.
- (1986). *Actual minds, possible worlds*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- (2001). Self-making and world-making. In J. Brockmeier and D. Carbaugh (eds.) *Narrative and identity: studies in autobiography, self, and culture* (pp. 25–38). Amsterdam: John Benjamins.
- Bucur, M. (2009). *Heroes and victims: remembering war in twentieth-century Romania*. Bloomington: Indiana University Press.
- Bull, P. (2000). Equivocation and the rhetoric of modernisation: an analysis of televised interviews with Tony Blair in the 1997 British General Election. *Journal of Language and Social Psychology*, 19, 222–47.
- (2002). *Communication under the microscope: the theory and practice of micro-analysis*. London: Psychology Press.
- (2003). *The microanalysis of political communication: claptrap and ambiguity*. London: Routledge.
- Bunce, V. J., and Wolchik, S. (2009). Debating the color revolutions: getting real about 'real causes'. *Journal of Democracy*, 20, 69–73.
- Burgess, C. (2011). 'This election will be won by people not posters'... In D. Wring, R. Mortimore and S. Atkinson (eds.) *Political communication in Britain* (pp. 181–97). London: Palgrave-Macmillan.
- Burgess, M., Ferguson, N, and Hollywood, I. (2007). Rebels' perspectives of the legacy of past violence and of the current peace in post-agreement Northern Ireland: an interpretative phenomenological analysis. *Political Psychology*, 28, 69–88.
- Cameron, L., and Turner, R. (2010). The application of diversity-based interventions to policy and practice. In R. J. Crisp (ed.) *The psychology of social and cultural diversity* (pp. 322–52). Oxford: Wiley-Blackwell.
- Campbell, A., Converse, P., Miller, W., and Stokes, D. (1960). *The American voter*. New York: Wiley.
- Campbell, D. T. (1956). Enhancement of contrast as a composite habit. *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 53, 350–355.
- Campbell, S. (2008). The second voice. *Memory Studies*, 1, 41–8.
- Cantril, H. (1942). Public opinion in flux. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 22, 136–52.
- Cappella, J. N., and Jamieson, K. H. (1997). *Spiral of cynicism: the press and the public good*. New York: Oxford University Press.
- Caprara, G. V., Schwartz, S., Capanna, C., Vecchione, M., and Barbaranelli, C. (2006). Personality and politics: values, traits, and political choice. *Political Psychology*, 27, 1–28.
- Castells, M. (2011). *Communication power*. Oxford University Press.
- Cesereanu, R. (2004). *Decembrie '89. Deconstrucția unei revoluții*. Iași: Polirom.

- (2008). The Final Report on the Holocaust and the Final Report on the Communist Dictatorship in Romania. *East European Politics and Societies*, 22, 270–81.
- Charteris-Black, J. (2005). *Politicians and rhetoric: the persuasive power of metaphor*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan.
- Chilton, P. (1996). *Security metaphors: Cold War discourse from containment to common European home*. Berne and New York: Peter Lang.
- (2004). *Analysing political discourse: theory and practice*. London: Routledge.
- Chilton, P., and Ilyin, M. (1993). Metaphor in political discourse. *Discourse & Society*, 4, 7–31.
- Chilton, P., and Schäffner, C. (1997). Discourse and politics. In T. van Dijk (ed.) *Discourse as social interaction* (vol. II) (pp. 206–31). London: Sage.
- Chouliaraki, L., and Fairclough, N. (1999). *Discourse in late modernity: rethinking critical discourse analysis*. Edinburgh University Press.
- Christie, R., and Jahoda, M. (eds.) (1954). *Studies in the scope and method of 'The Authoritarian Personality'*. New York: Free Press.
- Ciobanu, M. (2009). Criminalising the past and reconstructing collective memory: the Romanian Truth Commission. *Europe-Asia Studies*, 61, 313–36.
- Clayman, S., and Heritage, J. (2002). *The news interview: journalists and public figures on the air*. Cambridge University Press.
- Clémence, A., Doise, W., de Rosa, A. S., and Gonzalez, L. (1995). La représentation sociale des droits de l'homme: une recherche internationale sur l'étendue et les limites de l'universalité. *International Journal of Psychology*, 30, 181–212.
- Cohrs, J. C., and Stelzl, M. (2010). How ideological attitudes predict host society members' attitudes toward immigrants: exploring cross-national differences. *Journal of Social Issues*, 66, 673–94.
- Condor, S. (2000). Pride and prejudice: identity management in English people's talk about 'this country'. *Discourse & Society*, 11, 163–93.
- (2006). Temporality and collectivity: diversity, history and the rhetorical construction of national entitativity. *British Journal of Social Psychology*, 45, 657–82.
- (2010). Devolution and national identity: the rules of English dis/engagement. *Nations & Nationalism*, 16, 525–43.
- (2011). Sense and sensibility: the conversational etiquette of English national self-identification. In A. Aughey and C. Berberich (eds.) *These Englands: a conversation on national identity*. Manchester University Press.
- Condor, S., and Figgou, L. (2012). Rethinking the prejudice problematic: a collaborative cognition approach. In J. Dixon and M. Levine (eds.) *Beyond prejudice: extending the social psychology of conflict, inequality and social change* (pp. 200–22). Cambridge University Press.
- Condor, S., and Gibson, S. (2007). 'Everybody's entitled to their own opinion': ideological dilemmas of liberal individualism and active citizenship. *Journal of Community and Applied Social Psychology*, 6, 178–99.
- Condor, S., Abell, J., Figgou, L., Gibson, S., and Stevenson, C. (2006). 'They're not racist ...': Prejudice denial, mitigation and suppression in dialogue. *British Journal of Social Psychology*, 45, 441–462.

- Condor, S., Tileagă, C., and Billig, M. (in press). Political rhetoric. In L. Huddy, D. O. Sears and J. Levy (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (2nd edn). New York: Oxford University Press.
- Connerton, P. (1989). *How societies remember*. Cambridge University Press.
- Connolly, W. (1993). *The terms of political discourse* (3rd edn). Oxford: Wiley-Blackwell.
- Converse, P. E. (1962). Information flow and the stability of partisan attitudes. *Public Opinion Quarterly*, 26, 578–99.
- (1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. Apter (ed.) *Ideology and discontent* (pp. 206–61). New York: Free Press.
- (1987). Changing conceptions of public opinion in the political process. *Public Opinion Quarterly* (Supplement: 50th Anniversary Issue), 51, S12–S24.
- (2006a). The nature of belief systems in mass publics. *Critical Review: A Journal of Politics and Society*, 18, 1–74.
- (2006b). Democratic theory and electoral reality. *Critical Review: A Journal of Politics and Society*, 18, 297–329.
- (2009). Perspectives on mass belief systems and communication. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 144–60). New York: Oxford University Press.
- Conway, M. (1997). The inventory of experience: memory and identity. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rimé (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 21–46). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Coulter, J. (2001). Human practices and the observability of the ‘macro-social’. In T. R. Schatzki, K. K. Cetina and E. Savigny (eds.) *The practice turn in contemporary theory* (pp. 29–41). London: Routledge.
- Crigler, A. N. (1996). Making sense of politics: constructing political messages and meanings. In A. N. Crigler (ed.) *The psychology of political communication* (pp. 1–10). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Crisp, R., and Hewstone, M. (eds.) (2000). Crossed categorization and intergroup bias: the moderating role of intergroup and affective context. *Journal of Experimental Social Psychology*, 36, 357–83.
- (2006). *Multiple social categorization: processes, models and applications*. Hove, Sussex: Psychology Press.
- (2007). Multiple social categorization. In M. P. Zanna (ed.) *Advances in experimental social psychology* (vol. XXXIX, pp. 163–254). Orlando, FL: Academic Press.
- Crisp, R., Hewstone, M., and Rubin, M. (2001). Does multiple categorization reduce intergroup bias? *Personality and Social Psychology Bulletin*, 27, 76–89.
- Dalton, R. J. (2008). *Citizen politics: public opinion and political parties in advanced industrial democracies* (5th edn). Washington, DC: CQ Press.
- Dalton, R. J., and Klingemann, H.-D. (2009). Citizens and political behavior. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 3–28). New York: Oxford University Press.
- D’Anieri, P. (2006). Explaining the success and failure of post-communist revolutions. *Communist and Post-Communist Studies*, 39, 331–50.

- Danziger, K. (2008). *Marking the mind: a history of memory*. Cambridge University Press.
- Deacon, D., and Wring, D. (2011). Reporting the 2010 General election: old media, new media – old politics, new politics. In D. Wring, R. Mortimore and S. Atkinson (eds.) *Political communication in Britain*. London: Palgrave.
- de Brito, A. B., Enriquez, C. G., and Aguilar, P. (2001). *The politics of memory: transitional justice in democratizing societies*. New York: Oxford University Press.
- Delli Carpini, M. X., and Keeter, S. (1996). *What Americans know about politics and why it matters*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Delli Carpini, M. X., and Williams, B. (2001). Let us entertain you: politics in the new media environment. In L. Bennett and R. Entman (eds.) *Mediated politics: communication in the future of democracy* (pp. 160–91). New York: Cambridge University Press.
- De Weerd, M., and Klandermans M. (1999). Group identification and social protest: farmer's protest in the Netherlands. *European Journal of Social Psychology*, 29, 1,073–95.
- Dewey, J. ([1927] 1954). *The public and its problems*. New York: Holt, Rinehart & Winston.
- Diab, L. N. (1959). Authoritarianism and prejudice in near-Eastern students attending American universities. *Journal of Social Psychology*, 50, 175–87.
- Dimitrov, M. (2009). Debating the color revolutions: popular autocrats. *Journal of Democracy*, 20, 78–81.
- Dixon, J., and Levine, M. (eds.) (2012). *Beyond prejudice: extending the social psychology of conflict, inequality and social change*. Cambridge University Press.
- Doise, W. (2002). *Human rights as social representations*. London: Routledge.
- Doise, W., and Staerklé, C. (2002). From social to political psychology: the societal approach. In K. Monroe (ed.) *Political psychology* (pp. 151–72). Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Doise, W., Deschamps, J.-C., and Meyer, G. (1978). The accentuation of intra-category similarities. In H. Tajfel (ed.) *Differentiation between social groups*. London: Academic Press.
- Doise, W., Clémence, A., and Lorenzi-Cioldi, F. (1993). *The quantitative analysis of social representations*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.
- Doise, W., Spini, D., and Clémence, A. (1999). Human rights studied as social representations in a cross-national context. *European Journal of Social Psychology*, 29, 1–29.
- Doise, W., Staerklé, C., Clémence, A. and Savory, F. (1998). Human rights and Genevan youth: a developmental study of social representations. *Swiss Journal of Psychology*, 57, 86–100.
- Doosje, B., Van den Bos, K., and Loseman, A. (in press). Radicalization process of Islamic youth in the Netherlands: the role of uncertainty, perceived injustice and perceived group threat. *Journal of Social Issues*.
- Dovidio, J. F., Gaertner, S., and Saguy, T. (2007). Another view of 'we': majority and minority group perspectives on a common ingroup identity. *European Review of Social Psychology*, 18, 296–330.

- (2009). Commonality and the complexity of 'we': social attitudes and social change. *Personality and Social Psychology Review*, 13, 3–20.
- Drury, J., and Reicher, S. (2000). Collective action and psychological change: the emergence of new social identities. *British Journal of Social Psychology*, 39, 579–604.
- (2009). Collective psychological empowerment as a model of social change: researching crowds and power. *Journal of Social Issues*, 65, 707–25.
- Duckitt, J. (1988). Normative conformity and racial prejudice in South Africa. *Genetic, Social, and General Psychology Monographs*, 114, 413–37.
- (2003). Prejudice and intergroup hostility. In D. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 559–600). Oxford University Press.
- Duckitt, J., Bizumic, B. and Heled, E. (2010). A tripartite approach to right-wing authoritarianism: the Authoritarianism-Conservatism-Traditionalism model. *Political Psychology*, 31, 685–715.
- Duveen, G. (2001). Representations, identities, resistance. In K. Deaux and G. Philogene (eds.) *Social representations: introductions and explorations*. Oxford: Blackwell.
- Dzihic, V., and Segert, D. (2012). Lessons from 'post-Yugoslav' democratization: functional problems of stateness and the limits of democracy. *East European Politics and Societies*, 26, 239–53.
- Edelman, M. (1967). *The symbolic uses of politics*. Urbana, IL: University of Illinois Press.
- (1988). *Constructing the political spectacle*. Chicago, IL: Chicago University Press.
- (1977). *Political language: words that succeed and policies that fail*. New York: Academic Press.
- (2001). *The politics of misinformation*. Cambridge University Press.
- Edley, N., and Wetherell, M. (1997). Jockeying for position: the construction of masculine identities. *Discourse & Society*, 8, 203–17.
- (1999). Imagined futures: young men's talk about fatherhood and domestic life. *British Journal of Social Psychology*, 38, 181–94.
- Edwards, D. (1997). *Discourse and cognition*. London: Sage.
- (1999). Emotion discourse. *Culture & Psychology*, 5, 271–91.
- (2000). Extreme case formulations: softeners, investment and doing nonliteral. *Research on Language and Social Interaction*, 23, 347–73.
- (2003). Analysing racial discourse: a view from discursive psychology. In H. van den Berg, H. Houtkoop-Steenstra and M. Wetherell (eds.) *Analyzing interviews on racial issues: multidisciplinary approaches to interview discourse* (pp. 31–48).
- (2006). Facts, norms and dispositions: practical uses of the modal *would* in police interrogations. *Discourse Studies*, 8, 475–501.
- (2007). Managing subjectivity in talk. In A. Hepburn and S. Wiggins (eds.) *Discursive research in practice: new approaches to psychology and interaction* (pp. 31–49). Cambridge University Press.
- (2012). Discursive and scientific psychology. *British Journal of Social Psychology*, 51, 425–35.
- Edwards, D., and Potter, J. (1992a). *Discursive Psychology*. London: Sage.

- (1992b). The Chancellor's memory: rhetoric and truth in discursive remembering. *Applied Cognitive Psychology*, 6, 187-215.
- (1993). Language and causation: a discursive action model of description and attribution. *Psychological Review*, 100, 23-41.
- (2001). Discursive psychology. In A. McHoul and M. Rapley (eds.) *How to analyse talk in institutional settings* (pp. 12-24). New York: Continuum.
- Edwards, D., Ashmore, M., and Potter, J. (1995). Death and furniture: the rhetoric, politics and theology of bottom line arguments against relativism. *History of the Human Sciences*, 8, 25-49.
- Eiser, J. R. (1971). Enhancement of contrast in the absolute judgment of attitude statements. *Journal of Personality and Social Psychology*, 17, 1-10.
- Ekman, J., and Linde, J. (2005). Communist nostalgia and the consolidation of democracy in Central and Eastern Europe. *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, 21, 354-74.
- Elchereth, G., Doise, W., and Reicher, S. (2011). On the knowledge of politics and the politics of knowledge: how a social representations approach helps us rethink the subject of political psychology. *Political Psychology*, 32, 729-58.
- Ellemers, N., and Barreto, M. (2009). Collective action in modern times: how modern expressions of prejudice prevent collective action. *Journal of Social Issues*, 65, 749-68.
- Ensink, T. (1996). The footing of a Royal address: an analysis of representativeness in political speech, exemplified in Queen Beatrix' address to the Knesset on March 28, 1995. *Current Issues in Language and Society*, 3, 205-32.
- Entmann, R., and Bennett, L. (2001) Communication in the future of democracy: a conclusion. In L. Bennett and R. Entman (eds.) *Mediated politics: communication in the future of democracy* (pp. 468-480). New York: Cambridge University Press.
- Erjavec, K., and Volcic, Z. (2007). 'War on terrorism' as a discursive battleground: Serbian recontextualization of G.W. Bush's discourse. *Discourse and Society*, 18, 123-37.
- Eysenck, H. J. (1954). *The psychology of politics*. London: Routledge & Kegan Paul.
- Fairclough, N. (1992). *Discourse and social change*. Cambridge: Polity Press.
- (1995a). *Critical discourse analysis*. London: Longman.
- (1995b). *Media discourse*. London: Edward Arnold.
- (2000). *New Labour, new language*. London: Routledge.
- (2010). *Critical discourse analysis: the critical study of language*. London: Longman.
- Fairclough, I., and Fairclough, N. (2011). Practical reasoning in political discourse: the UK government's response to the economic crisis in the 2008 Pre-Budget Report. *Discourse and Society*, 22, 243-68.
- Fairclough, N., and Wodak, R. (1997). Critical discourse analysis. In T. A. van Dijk (ed.) *Discourse as social interaction* (vol. II). London: Sage.
- Farnen, R. F. and Meloen, J. (2000). *Democracy, authoritarianism and education: a cross-national empirical survey*. Houndmills, Hants: Macmillan.
- Feldman, S. (2003). Values, ideology and the structure of political attitudes. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 477-510). New York: Oxford University Press.

- Ferguson, N., Burgess, M., and Hollywood, I. (2008). Crossing the Rubicon: deciding to become a paramilitary in Northern Ireland. *International Journal of Conflict and Violence*, 2, 130–137.
- (2010). Who are the victims? Victimhood experiences in postagreement Northern Ireland. *Political Psychology*, 31, 857–86.
- Finkenauer, C., Gisle, L., and Luminet, O. (1997). When individual memories are socially shaped: flashbulb memories of sociopolitical events. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rime (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 191–208). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Finlayson, A. (2004). Political science, political ideas and rhetoric. *Economy and Society*, 33, 528–49.
- Finlayson, A. (2007). From beliefs to arguments: interpretative methodology and rhetorical political analysis. *British Journal of Politics and International Relations*, 9, 545–63.
- Fitzgerald, R., and Housley, W. (2002). Identity, categorization and sequential organization: the sequential and categorial flow of identity in a radio phone-in. *Discourse and Society*, 13, 579–602.
- Fivush, R. (2008). Remembering and reminiscing: how individual lives are constructed in family narratives. *Memory Studies*, 1, 49–58.
- Fleischmann, F., Phalet, K., and Klein, O. (2011). Religious identification and politicization in the face of discrimination: support for political Islam and political action among the Turkish and Moroccan second generation in Europe. *British Journal of Social Psychology*, 50, 628–48.
- Fowler, R. (1991). *Language in the news: discourse and ideology in the press*. London: Routledge.
- Fowler, R., Hodge, R., Kress, G., and Trew, T. (1979). *Language and control*. London: Routledge & Kegan Paul.
- Franklin, B. (2004). *Packaging politics: political communications in Britain's media democracy*. London: Bloomsbury Academic.
- Frijda, N. (1997). Commemorating. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rime (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 103–30). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Fromm, E. (1942). *Fear of freedom*. London: Routledge & Kegan Paul.
- Gaertner, S. L., and Dovidio, J. F. (2000). *Reducing intergroup bias: the common ingroup identity model*. Philadelphia, PA: Psychology Press.
- Galasińska, A., and Galasiński, D. (eds.) (2010). *The post-communist condition: public and private discourses of transformation*. Amsterdam/Philadelphia, PA: John Benjamins.
- Gallie, W. B. (1956). Essentially contested concepts. *Proceedings of the Aristotelian Society*, 56, 167–98.
- Gallinat, A. (2006). Difficult stories: public discourse and narrative identity in Eastern Germany. *Ethnos*, 71, 343–66.
- (2009). Intense paradoxes of memory: researching moral questions about remembering the socialist past. *History and Anthropology*, 20, 183–99.
- Gallup, G., and Rae, S. F. (1940). *The pulse of democracy: the public opinion poll and how it works*. Oxford: Simon & Schuster.
- Gamson, W. A. (1992). *Talking politics*. Cambridge University Press.

- Garton Ash, T. (1990). *We the people: the revolution of '89*. Cambridge: Penguin.
- Gély, R., and Sanchez-Mazas, M. (2006). The philosophical implications of research on the social representations of human rights. *Social Science Information*, 45, 387–410.
- Gergen, K. (1973). Social psychology as history. *Journal of Personality and Social Psychology*, 26, 309–320.
- (1994). *Realities and relationships: soundings in social construction*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- (2005). Narrative, moral identity and historical consciousness: a social constructionist account. In J. Straub (ed.) *Narration, identity and historical consciousness* (pp. 99–119). New York: Berghahn Books.
- Gillespie, A. (2008). Social representations, alternative representations and semantic barriers. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 38, 375–91.
- Gillespie, A., Cornish, F., Aveling, E. L., and Zittoun, T. (2008). Conflicting community commitments: a dialogical analysis of a British woman's World War II diaries. *Journal of Community Psychology*, 36, 35–52.
- Gordon, C. (2004). 'Al Gore's our guy': linguistically constructing a family political identity. *Discourse & Society*, 15, 607–31.
- Graber, D. A. (1988). *Processing the news: how people tame the information tide* (2nd edn). Lanham, MD: University Press of America.
- Graumann, C. F. (1998). Verbal discrimination: a neglected chapter in the social psychology of aggression. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 28, 41–61.
- Greatbatch, D. (1998). Conversation analysis: neutralism in British news interviews. In A. Bell and P. Garrett (eds.) *Approaches to media discourse* (pp. 163–185). Oxford: Blackwell.
- Halbwachs, M. ([1952] 1992). *On collective memory*. Chicago, IL: Chicago University Press.
- Hall, N. R., and Crisp, R. J. (2005). Considering multiple criteria for social categorization can reduce intergroup bias. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 31, 1,435–44.
- Hamilton, D., and Trolier, T. (1986). Stereotypes and stereotyping: an overview of the cognitive approach. In J. F. Dovidio and S. L. Gaertner (eds.) *Prejudice, discrimination and racism*. Orlando, FL: Academic Press.
- Hammack, P. L., and Pilecki, A. (2012). Narrative as a root metaphor for political psychology. *Political Psychology*, 33, 75–103.
- Hardt, H., and Splichal, S. (eds.) (2000). *Ferdinand Tönnies on public opinion: selections and analyses*. New York: Rowman & Littlefield.
- Harré, R., and Gillett, G. (1994). *The discursive mind*. London: Sage.
- Harré, R., and Secord, P. F. (1972). *The explanation of social behaviour*. Oxford: Blackwell.
- Harris, J. (2010). Welcome to the first e-election. *Guardian*, 17 March. Available online at www.guardian.co.uk/politics/2010/mar/17/labour-conservatives-general-election-online (last accessed January 2011).
- Haslam, N., and Loughnan, S. (2012). Prejudice and dehumanization. In J. Dixon and M. Levine (eds.) *Beyond prejudice: extending the social psychology of conflict, inequality and social change* (pp. 89–104). Cambridge University Press.

- Haslam, S. A., and Wilson, A. (2000). In what sense are prejudiced beliefs personal? The importance of ingroup shared stereotypes. *British Journal of Social Psychology*, 39, 45–63.
- Haste, H. (2012). Where do we go from here in political psychology. *Political Psychology*, 33, 1–9.
- Hastie, R., and Dawes, R. (2010). *Rational choice in an uncertain world: the psychology of judgment and decision making* (2nd edn). Thousand Oaks, CA: Sage.
- Heath, A., Fisher, S., and Smith, S. (2005). The globalization of public opinion research. *Annual Review of Political Science*, 8, 297–333.
- Heaven, P. (2001). Prejudice and personality: the case of the authoritarian and social dominator. In M. Augoustinos and K. Reynolds (eds.) *Understanding prejudice, racism and social conflict* (pp. 89–104). London: Sage.
- Henry, P. J., Sidanius, J., Levin, S., and Pratto, F. (2005). Social dominance orientation, authoritarianism, and support for intergroup violence between the Middle East and America. *Political Psychology*, 26, 569–84.
- Hepburn, A., and Wiggins, S. (eds.) (2007). *Discursive research in practice: new approaches to psychology and interaction*. Cambridge University Press.
- Herbst, S. (1995). *Numbered voices: how opinion polling has shaped American politics*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- (1998). *Reading public opinion: How political actors view the democratic process*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- (2012). The history and meaning of public opinion. In A. J. Berinsky (ed.) *New directions in public opinion* (pp. 19–31). New York: Routledge.
- Heritage, J. (1984). *Garfinkel and ethnomethodology*. Cambridge: Polity Press.
- Heritage, J., and Clayman, S. (2010). *Talk in action: interaction, identities and institutions*. Chichester: Wiley-Blackwell.
- Heritage, J., and Greatbatch, D. (1986). Generating applause: a study of rhetoric and response at party political conferences. *American Journal of Sociology*, 92, 110–57.
- Herrmann, R. (2003). Image theory and strategic interaction in international relations. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 285–314). New York: Oxford University Press.
- Herzlich, C. (1973). *Health and illness: a social psychological analysis*. New York: Academic Press.
- Hill, J. (2008). *The everyday language of White racism*. Chichester: Wiley-Blackwell.
- Hobsbawm, E., and Ranger, T. (1992). *The invention of tradition*. Cambridge University Press.
- Hodges, A. (2008). The politics of recontextualization: discursive competition over claims of Iranian involvement in Iraq. *Discourse and Society*, 19, 483–505.
- Hodgkin, K., and Radstone, S. (eds.) (2003). *Contested pasts: the politics of memory*. London: Routledge.
- Hofstede, G. (2001). *Culture's consequences: comparing values, behaviors, institutions, and organizations across nations* (2nd edn). Thousand Oaks, CA: Sage.

- Hofstede, G., and McCrae, R. (2004). Personality and culture revisited: linking traits and dimensions of culture. *Cross-Cultural Research*, 38, 52–88.
- Hogea, A. (2010). Coming to terms with the communist past in Romania: an analysis of the political and media discourse concerning the Tismăneanu Report. *Studies of Transition States and Societies*, 2, 16–30.
- Hogg, M. A., and Abrams, D. (1988). *Social identification: a social psychology of intergroup relations and group processes*. London: Routledge.
- Hogg, M. A., and Blaylock, D. (2012). *Extremism and the psychology of uncertainty*. Chichester: Wiley-Blackwell.
- Holtz, P., and Wagner, W. (2009). Essentialism and attribution of monstrosity in racist discourse: right-wing Internet postings about Africans and Jews. *Journal of Community and Applied Social Psychology*, 19, 411–25.
- Hopkins, N. (2011). Dual identities and their recognition: minority group members' perspectives. *Political Psychology*, 32, 251–70.
- Hopkins, N., and Kahani-Hopkins, V. (2004). Identity construction and political activity: beyond rational actor theory. *British Journal of Social Psychology*, 43, 339–56.
- (2006). Minority group members' theories of intergroup contact: a case study of British Muslims' conceptualizations of 'Islamophobia' and social change. *British Journal of Social Psychology*, 45, 245–64.
- (2009). Reconceptualizing 'extremism' and 'moderation': from categories of analysis to categories of practice in the construction of collective identity. *British Journal of Social Psychology*, 48, 99–113.
- Hopkins, N., Reicher, S., Harrison, K., Cassidy, C., Bull, R., and Levine, M. (2007). Helping to improve the group stereotype: On the strategic dimension of prosocial behavior. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 33, 776–88.
- Housley, W., and Fitzgerald, R. (2002). Categorization, national identity and debate. In S. Hester and W. Housley (eds.) *Language, interaction and national identity* (pp. 38–59). Aldershot: Ashgate.
- (2003). Moral discrepancy and political discourse: accountability and the allocation of blame in a political news interview. *Sociological Research Online*, 8(2), www.socresonline.org.uk/8/2/housley.html (last accessed February 2012).
- Hovland, C., and Weiss, W. (1952). The influence of source credibility in communication effectiveness. *Public Opinion Quarterly*, 15, 635–50.
- Hovland, C., Janis, I., and Kelley, H. (1953). *Communication and persuasion: psychological studies of opinion change*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Howarth, C. (2002). Identity in whose eyes? The role of representations in identity construction. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 32, 145–62.
- (2004). Re-presentation and resistance in the context of school exclusion: reasons to be critical. *Journal of Community and Applied Social Psychology*, 14, 356–77.
- (2006). A social representation is not a quiet thing: exploring the critical potential of social representations theory. *British Journal of Social Psychology*, 45, 65–86.

- (2010). Social representations theory, communication and identity. In D. Hook, B. Franks and M. Bauer (eds.) *Communication, culture and social change: the social psychological perspective*. London: Palgrave Macmillan.
- Huckfeldt, R. (2009). Information, persuasion, and political communication networks. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 100–22). New York: Oxford University Press.
- Huckfeldt, P., Johnson, E., and Sprague, J. (2002). Political environments, political dynamics, and the survival of disagreement. *Journal of Politics*, 64, 1–21.
- (2004). *Political disagreement: the survival of diverse opinions within communication networks*. New York: Cambridge University Press.
- Huddy, L. (2001). From social to political identity: a critical examination of social identity theory. *Political Psychology*, 22, 127–56.
- (2003). Group identity and political cohesion. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 511–58). New York: Oxford University Press.
- (2004). Contrasting theoretical approaches to intergroup relations. *Political Psychology*, 25, 947–67.
- Huddy, L., Francis N., and Marilyn, L. (2000). The polls-trends: support for the Women's Movement. *Public Opinion Quarterly*, 64, 309–50.
- Huddy, L., Khatib, N., and Capelos, T. (2002). The polls-trends: reactions to the terrorist attacks of September 11, 2001. *Public Opinion Quarterly*, 66, 418–50.
- Hutchby, I. (2006). *Media talk: conversation analysis and the study of broadcasting*. Maidenhead: Open University Press.
- (forthcoming). *The televised interview: political news as social interaction*. Cambridge: Polity Press.
- Huyssen, A. (2003). *Present pasts: urban palimpsests and the politics of memory*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Iacob, B. C. (2010). Avem nevoie de o pedagogie a memoriei colective a trecutului comunist. Available at www.evz.ro/detalii/stiri/bogdan-cristian-iacob-avem-nevoie-de-o-pedagogie-a-memoriei-colective-a-trecutului-comunist-90689.html (last accessed January 2011).
- Igartua, J., and Paez, D. (1997). Art and remembering traumatic events: the case of the Spanish Civil War. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rimé (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 79–102). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Igo, S. (2007). *The averaged American: Surveys, citizens, and the making of a mass public*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Inglehart, R. (1977). *The silent revolution*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- (1990). *Culture shift in advanced industrial societies*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- (2003). How solid is mass support for democracy – and how do we measure it? *PS: Political Science and Politics*, 36, 51–7.
- (2009). Postmaterialist values and the shift from survival to self-expression values. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 223–39). New York: Oxford University Press.

- Inglehart, R., and Abramson, P. (1999). Measuring postmaterialism. *American Political Science Review*, 93, 665-677.
- Inglehart, R., and Baker, W.E. (2000). Modernization, cultural change, and the persistence of traditional values. *American Sociological Review*, 65, 19-51.
- Inglehart, R., and Welzel, C. (2005). *Modernization, cultural change, and democracy: the human development sequence*. Cambridge University Press.
- Iniguez, L., Valencia, J., and Vazquez, F. (1997). The construction of remembering and forgetfulness: memories and histories of the Spanish Civil War. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rimé (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 237-52). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Israel, J., and Tajfel, H. (eds.) (1972). *The context of social psychology: a critical assessment*. London: Academic Press.
- Iyengar, S. (1993). Agenda-setting and beyond: television news and the strength of political issues. In W. Riker (ed.) *Agenda formation* (pp. 1-27). Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Iyengar, S., and Kinder, D. R. (1987). *News that matters: television and American opinion*. Chicago, IL: Chicago University Press.
- Jacobs, L. R., and Shapiro, R. (2000). *Politicians don't pander: political manipulation and the loss of democratic responsiveness*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Jahoda, G. (1988). Critical notes and reflections on 'social representations'. *European Journal of Social Psychology*, 18, 195-209.
- Jamieson, K. H. (1988). *Eloquence in an electronic age*. New York: Oxford University Press.
- Janis, I. (1954). Personality correlates of susceptibility to persuasion. *Journal of Personality*, 22, 504-18.
- Janis, I., and Feshbach, S. (1953). Effects of fear-arousing communications. *The Journal of Abnormal and Social Psychology*, 48, 78-92.
- Jaspal, R., and Cinnirella, M. (2010). Coping with potentially incompatible identities: accounts of religious, ethnic, and sexual identities from British Pakistani men who identify as Muslim and gay. *British Journal of Social Psychology*, 49, 849-70.
- Jefferson, G. (1985). An exercise in the transcription and analysis of laughter. In T. A. van Dijk (ed.) *Handbook of discourse analysis* (vol. III) (pp. 25-34). London: Academic Press.
- (2004). Glossary of transcript symbols with an Introduction. In G. H. Lerner (ed.) *Conversation analysis: Studies from the first generation* (pp. 13-23). Philadelphia, PA: John Benjamins.
- Jervis, R. (2004). The implications of prospect theory for human nature and values. *Political Psychology*, 25, 163-76.
- Jodelet, D. ([1989] 1991). *Madness and social representations*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.
- (2008). Social representations: the beautiful invention. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 38, 411-30.
- Joffe, H. (2002). Social representations and health psychology. *Social Science Information*, 41, 559-80.

- (2003). Risk: from perception to social representation. *British Journal of Social Psychology*, 42, 55–73.
- Johnson-Laird, P. N. (1983). *Mental models: towards a cognitive science of language, inference, and consciousness*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Jost, J. T., and Banaji, M. (1994). The role of stereotyping in system-justification and the production of false consciousness. *British Journal of Social Psychology*, 33, 1–27.
- Jost, J. T., and Thompson, E. P. (2000). Group-based dominance and opposition to equality as independent predictors of self-esteem, ethnocentrism, and social policy attitudes among African Americans and European Americans. *Journal of Experimental Social Psychology*, 36, 209–32.
- Jost, J. T., Banaji, M., and Nosek, B. (2004). A decade of system justification theory: accumulated evidence of conscious and unconscious bolstering of the status quo. *Political Psychology*, 25, 881–919.
- Jost, J. T., Federico, C. M., and Napier, J. L. (2009). Political ideology: its structure, functions, and elective affinities. *Annual Review of Psychology*, 60, 307–33.
- Jovchelovitch, S. (2007). *Knowledge in context: representations, community and culture*. London: Routledge.
- (2008). The rehabilitation of common sense: social representations, science and cognitive polyphasia. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 38, 431–48.
- (2010). From social cognition to the cognition of the social. *Papers on Social Representations*, 19, 3.1–3.10.
- Just, M. R., Crigler, A. N., and Neuman, W. R. (1996). Cognitive and affective dimensions of political conceptualization. In A. N. Crigler (ed.) *The psychology of political communication* (pp. 133–48). Ann Arbor: Michigan University Press.
- Kaid, L., and Holtz-Bacha, C. (2006). *The Sage handbook of political advertising*. London: Sage.
- Kaltwasser, C. (2012). The ambivalence of populism: threat and corrective for democracy. *Democratization*, 19, 184–208.
- Kansteiner, W. (2002). Finding meaning in memory: a methodological critique of collective memory studies. *History & Theory*, 41, 179–97.
- Kiesler, C., and Kiesler, S. (1969). *Conformity*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Kinder, D. R. (2003). Communication and politics in the age of information. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 357–93). New York: Oxford University Press.
- (2006). Belief systems today. *Critical Review: A Journal of Politics and Society*, 18, 197–216.
- Kinder, D. R., and Kam, C. D. (2009). *Us against them: ethnocentric foundations of American opinion*. Chicago, IL : Chicago University Press.
- Kinder, D. R., and Sanders, L. (1996). *Divided by color*. Chicago, IL: Chicago University Press.
- King, C. (2007). Remembering Romanian communism. *Slavic Review*, 66, 718–23.
- Klandermans, B. (1997). *The social psychology of protest*. Oxford: Blackwell.

- (2003). Collective political action. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 670–709). New York: Oxford University Press.
- Klandermans, B., and Mayer, N. (2006). *Extreme right activists in Europe: through the magnifying glass*. London: Routledge.
- Klandermans, B., Sabucedo, J. M., and Rodriguez, M. (2002). Politicization of collective identity: farmer's identity and farmer's protest in the Netherlands and Spain. *Political Psychology*, 23, 235–51.
- Klandermans, B., van der Toorn, J., and van Stekelenburg, J. (2008). Embeddedness and identity: how immigrants turn grievances into action. *American Sociological Review*, 73, 992–1,012.
- Korosteleva, E. (2003). Is Belarus a demagogical democracy? *Cambridge Review of International Affairs*, 16, 525–33.
- (2009). The limits of EU governance: Belarus's response to the European Neighbourhood Policy. *Contemporary Politics*, 15, 229–45.
- (2012). Questioning democracy promotion: Belarus' response to the 'colour revolutions'. *Democratization*, 19, 37–59.
- Kuipers, G. (2011). The politics of humour in the public sphere: cartoons, power and modernity in the first transnational humour scandal. *European Journal of Cultural Studies*, 14, 63–80.
- Kuklinski, J., and Peyton, B. (2009). Belief systems and political decision making. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 45–64). New York: Oxford University Press.
- LaCapra, D. (1994). *Representing the Holocaust: history, theory, trauma*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Laclau, E. (1993). The signifiers of democracy. In J. H. Carens (ed.) *Democracy and possessive individualism* (pp. 221–34). Albany: State University of New York Press.
- Lakoff, G. (2002). *Moral politics: what conservatives know that liberals don't*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- (2010). *The political mind*. London: Viking.
- Lakoff, G., and Johnson, M. (1980). *Metaphors we live by*. Chicago, IL: Chicago University Press.
- Lane, R. (1962). *Political ideology: why the common man believes what he does*. New York: Free Press.
- Lasswell, H. D. (1930). *Psychopathology and politics*. Chicago, IL: Chicago University Press.
- Lasswell, H. D., Leites, N., and associates (1949) *Language of politics: Studies in quantitative semantics*. New York: George W. Stuart.
- Lau, R., and Redlawsk, D. (2001). An experimental study of information search, memory and decision making during a political campaign. In J. Kuklinski (ed.) *Political psychology and public opinion* (pp. 136–59). New York: Cambridge University Press.
- (2006). *How voters decide: information processing during election campaigns*. New York: Cambridge University Press.
- Lavine, H. (2002). On-line versus memory-based process models. In K. R. Monroe (ed.) *Political psychology* (pp. 225–48). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- (2010). *Political psychology*, vol. I: *Theoretical approaches*. New York: Sage.

- Lazarsfeld, P. F., and Merton, R. K. (1948). Mass communication, popular taste and organized social action. In L. Bryson (ed.) *The communication of ideas* (pp. 95–118). New York: Harper.
- Lazarsfeld, P. F., Berelson, B., and Gaudet, H. (1944). *The people's choice*. New York: Duell, Sloan and Pearce.
- LeCouteur, A., Rapley, M., and Augoustinos, M. (2001). 'This very difficult debate about Wik': stake, voice and the management of category memberships in race politics. *British Journal of Social Psychology*, 40, 35–57.
- Lee, I., Pratto, F., and Johnson, T. B. (2011). Intergroup consensus/disagreement in support of group-based hierarchy: an examination of socio-structural and psycho-cultural factors. *Psychological Bulletin*, 137, 1,029–64.
- Lemaigne, J. (1966). Inégalité, comparaison et incomparabilité: esquisse d'une théorie de l'originalité sociale. *Bulletin de Psychologie*, 20, 1–9.
- Leudar, I., and Nekvapil, J. (2000). Presentations of Romanies in the Czech media: on category work in television debates. *Discourse & Society*, 11, 487–513.
- (2004). Media dialogical networks and political argumentation. *Journal of Language and Politics*, 3, 247–66.
- Leudar, I., Hayes, J., Nekvapil, J., and Turner Baker, J. (2008). Hostility themes in media, community and refugee narratives. *Discourse and Society*, 19, 187–221.
- Leventhal, H., Singer, R., and Jones, S. (1965). Effects of fear and specificity of recommendation upon attitudes and behavior. *Journal of Personality and Social Psychology*, 2, 20–9.
- Leventhal, H., Watts, J., and Pagano, F. (1967). Effects of fear and instructions on how to cope with danger. *Journal of Personality and Social Psychology*, 6, 313–21.
- Levin, S., Federico, C. M., Sidanius, J., and Rabinowitz, J. (2002). Social dominance orientation and intergroup bias: the legitimation of favoritism for high-status groups. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 28, 144–57.
- Levine, M., and Thompson, K. (2004). Identity, place, and bystander intervention: social categories and helping after natural disasters. *The Journal of Social Psychology*, 144, 229–45.
- Levine, M., Cassidy, C., and Brazier, G. (2002). Self-categorization and bystander non-intervention: two experimental studies. *Journal of Applied Social Psychology*, 32, 1,452–63.
- Levine, M., Prosser, A., Evans, D., and Reicher, S. (2005). Identity and emergency intervention: how social group membership and inclusiveness of group boundaries shape helping behavior. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 31, 443–53.
- Levitsky, S., and Way, L. (2002). Elections without democracy: the rise of competitive authoritarianism. *Journal of Democracy*, 13, 51–65.
- (2010). *Competitive authoritarianism: hybrid regimes after the Cold War*. Cambridge University Press.
- Leyens, J.-P., Cortes, B., Demoulin, S., Dovidio, J., Fiske, S., Gaunt, R., Paladino, M.-P., Rodriguez-Perez, A., Rodriguez-Torres, R., and Vaes, J. (2003). Emotional prejudice, essentialism, and nationalism. The 2002 Tajfel Lecture. *European Journal of Social Psychology*, 33, 703–17.

- Linden, A., and Klandermans, B. (2007). Revolutionaries, wanderers, converts, and compliants: life histories of extreme right activists. *Journal of Contemporary Ethnography*, 36, 184–201.
- Lippmann, W. (1922). *Public opinion*. London: Allen & Unwin.
- ([1927] 2009). *The phantom public*. New Jersey: Transaction Publishers.
- Lockyer, S., and Pickering, M. (2001). Dear shit-shovellers: humour, censure and the discourse of complaint, *Discourse & Society*, 12, 633–51.
- Lowenthal, D. (1989). Nostalgia tells it like it wasn't. In M. Chase and C. Shaw (eds.) *The imagined past: history and nostalgia* (pp. 18–32). Manchester and New York: Manchester University Press.
- Lukes, S. (1973). *Individualism*. Oxford: Basil Blackwell.
- Lynn, N., and Lea, S. (2003). 'A phantom menace and the New Apartheid': the social construction of asylum-seekers in the United Kingdom. *Discourse & Society*, 14, 425–52.
- Marcus, G., Neuman, W., and MacKuen, M. (2000). *Affective intelligence and political judgement*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Marcus, G., Sullivan, J., Theiss-Morse, E., and Wood, S. (1995). *With malice toward some: how people make civil liberties judgements*. New York: Cambridge University Press.
- Mark, J. (2010). *The unfinished revolution: making sense of the communist past in Central and Central-Eastern Europe*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Marková, I. (2000). Amédée or how to get rid of it: social representations from a dialogical perspective. *Culture & Psychology*, 6, 419–60.
- (2001). Dialogical perspectives of democracy as social representation. *Critical Studies*, 16, 125–39.
- (2004). *Trust and democratic transition in post-communist Europe*. Oxford University Press.
- (2006). On 'the inner alter' in dialogue. *International Journal for Dialogical Science*, 1, 125–48.
- (2008). The epistemological significance of the theory of social representations. *Journal for the Theory of Social Behavior*, 38, 461–87.
- (2012). 'Americanization' of European social psychology. *History of the Human Sciences*, 25, 108–16.
- Martin, J. L. (2001). The authoritarian personality, 50 years later: what questions are there for political psychology? *Political Psychology*, 22, 1–26.
- Matsuda, M., Lawrence, C., Delgado, R., and Crenshaw, K. (1993). *Words that wound: critical race theory, assaultive speech, and the first amendment*. Boulder, CO: Westview Press.
- McClosky, H. (1964). Consensus and ideology in American politics. *American Political Science Review*, 58, 361–82.
- McCombs, M., and Shaw, D. (1972). The agenda-setting function of mass media. *Public Opinion Quarterly*, 36, 176–87.
- McGarty, C., and Penny, R. E. (1988). Categorization, accentuation and social judgement. *British Journal of Social Psychology*, 27, 147–57.
- McGee, M. C. (1980). The 'ideograph': a link between rhetoric and ideology. *Quarterly Journal of Speech*, 66, 1–16.
- McGraw, K. M. (2001). Political accounts and attribution processes. In J. H. Kuklinski (ed.) *Citizens and politics: perspectives from political psychology* (pp. 160–97). New York: Cambridge University Press.

- (2003). Political impressions: formation and management. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 394–432). New York: Oxford University Press.
- McGuire, W. J. (1964). Inducing resistance to persuasion: some contemporary approaches. In L. Berkowitz (ed.) *Advances in experimental social psychology* (vol. I) (pp. 191–229). San Diego, CA: Academic Press.
- (1993). The poly-psy relationship: three phases of a long affair. In S. Iyengar and W. J. McGuire (eds.) *Explorations in political psychology* (pp. 9–35). Durham, NC: Duke University Press.
- McGuire, W., and Papageorgis, D. (1961). The relative efficacy of various types of prior belief-defense in producing immunity against persuasion. *Public Opinion Quarterly*, 26, 24–34.
- McKinlay, A., and McVittie, C. (2008). *Social psychology and discourse*. Oxford: Wiley-Blackwell.
- McNair, B. (2011). *An introduction to political communication* (5th edn). London: Routledge.
- McSweeney, B. (2002). Hofstede's model of national cultural differences and their consequences: a triumph of faith – a failure of analysis. *Human Relations*, 55, 89–118.
- Merino, M. E., and Tileagă, C. (2011). The construction of ethnic minority identity: a discursive psychological approach to ethnic self-definition in action. *Discourse and Society*, 22, 86–101.
- Merriam, C. E. (1924). The significance of psychology for the study of politics. *The American Political Science Review*, 18, 469–88.
- Middleton, D., and Brown, S. D. (2005). *The social psychology of experience: studies in remembering and forgetting*. London: Sage.
- (2007). Issues in the socio-cultural study of memory: making memory matter. In J. Valsiner and A. Rosa (eds.) *The Cambridge handbook of socio-cultural psychology* (pp. 661–77). Cambridge: University Press.
- Middleton, D., and Edwards, D. (eds.) (1990). *Collective remembering*. London: Sage.
- Mill, J. S. (2008). *On liberty and other essays* (ed. with an Introduction and Notes by John Gray). Oxford University Press.
- Miller, B. (1999). *Narratives of guilt and compliance in unified Germany: Stasi informers and their impact on society*. London: Routledge.
- (2003). Portrayals of past and present selves in the life stories of former Stasi informers. In R. Humphrey, R. Miller and E. Zdravomyslova (eds.) *Biographical research in Eastern Europe: altered lives and broken biographies* (pp. 101–14). Aldershot: Ashgate.
- Miller, J. M., and Krosnick, J. A. (2000). News media impact on the ingredients of presidential evaluations: politically knowledgeable citizens are guided by a trusted source. *American Journal of Political Science*, 44, 301–15.
- Misztal, B. (2003). *Theories of social remembering*. Milton Keynes: Open University Press.
- (2005). Memory and democracy. *American Behavioral Scientist*, 48, 1,320–38.
- Moghaddam, F. (2008). The psychological citizen and the two concepts of social contract: a preliminary analysis. *Political Psychology*, 29, 881–901.

- Mondak, J. (2010). *Personality and the foundations of political behavior*. New York: Cambridge University Press.
- Mondak, J., and Gearing, A. (2003). Civic engagement in a post-communist state. In G. Bădescu and E. M. Uslaner (eds.) *Social capital and the transition to democracy* (pp. 140–64). London: Routledge.
- Mondak, J., and Halperin, K. D. (2008). A framework for the study of personality and political behavior. *British Journal of Political Science*, 38, 335–62.
- Mondak, J., and Hibbing, M. (2012). Personality and public opinion. In A. Berinsky (ed.) *New directions in public opinion* (pp. 217–38). New York: Routledge.
- Mondak, J., Hibbing, M., Canache, D., Seligson, M., and Anderson, M. (2010). Personality and civic engagement: an integrative framework for the study of trait effects on political behavior. *American Political Science Review*, 104, 85–110.
- Monroe, K. R., Hankin, J., and van Vechten, R. B. (2000). The psychological foundations of identity politics. *Annual Review of Political Science*, 3, 419–47.
- Montgomery, M. (2008). The discourse of the broadcast news interview: a typology. *Journalism Studies*, 9, 260–77.
- Moscovici, S. (1961). *La Psychanalyse, son image et son public*. Paris: Presses Universitaires de France.
- (1972). Society and theory in social psychology. In J. Israel and H. Tajfel (eds.) *The context of social psychology: a critical assessment* (pp. 17–68). London: Academic Press.
- (1981). On social representations. In J. P. Forgas (ed.) *Social cognition* (pp. 181–209). New York: Academic Press.
- (1984). The phenomenon of social representations. In R. Farr and S. Moscovici (eds.) *Social representations* (pp. 3–70). Cambridge University Press.
- (1988). Notes towards a description of social representations. *European Journal of Social Psychology*, 18, 211–50.
- (1989). Les thèmes d'une psychologie politique. *Hermès*, 5–6, 13–20.
- (1998). The history and actuality of social representations. In U. Flick (ed.) *The Psychology of the Social* (pp. 209–247). Cambridge University Press.
- (2008). *Psychoanalysis: its image and its public*. Cambridge: Polity Press.
- (2011). An essay on social representations and ethnic minorities. *Social Science Information*, 50, 442–61.
- Moscovici, S., and Marková, I. (2006). *The making of modern social psychology: the hidden story of how an international social science was created*. Cambridge: Polity Press.
- Moscovici, S., and Pérez, J. (1997). Representations of society and prejudice. *Papers on Social Representations*, 6, 27–36.
- (2005). Discrimination vs. ontologization of the Gypsies. In D. Abrams, M. A. Hogg and J. M. Marques (eds.) *The social psychology of inclusion and exclusion*. New York: Psychology Press.
- Musolf, A. (2004). *Metaphor and political discourse: analogical reasoning in debates about Europe*. London: Palgrave Macmillan.

- (2010). *Metaphor, nation and the Holocaust: the concept of the body politic*. London: Routledge.
- Mutz, D. (2009). Political psychology and choice. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 80–99). New York: Oxford University Press.
- Myers, G. (1998). Displaying opinions: topics and disagreement in focus groups. *Language in Society*, 27, 85–111.
- Negrine, R. (2008). *The transformation of political communication: continuities and changes in media and politics*. Houndmills and New York: Palgrave Macmillan.
- Nekvapil, J., and Leudar, I. (2002). On dialogical networks: arguments about the migration law in Czech mass media in 1993. In S. Hester and W. Housley (eds.) *Language, interaction and national identity: studies in the social organization of national identity in talk-in-interaction*. London: Ashgate.
- Nelson, T. E., Clawson, R. A., and Oxley, Z. M. (1997). Media framing of a civil liberties conflict and its effect on tolerance. *American Political Science Review*, 91, 567–83.
- Nesbitt-Larking, P., and Kinnvall, C. (2012). The discursive frames of political psychology. *Political Psychology*, 33, 45–59.
- Neuman, R., Just, M. R., and Crigler, A. N. (1992). *Common knowledge. News and the construction of political meaning*. Chicago, IL: Chicago University Press.
- Neuman, R., Marcus, G., Crigler, A., and Mackuen, M. (eds.) (2007) *The affect effect: dynamics of emotion in political thinking and behavior*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Nisbet, M. C., and Feldman, L. (2010). The social psychology of political communication. In D. Hook, B. Franks and M. Bauer (eds.) *The social psychology of communication* (pp. 284–99). London: Palgrave Macmillan.
- Noelle-Neumann, E. (1993). *The spiral of silence: public opinion – our social skin*. Chicago, IL: Chicago University Press.
- Nora, P. (1998). The era of commemoration. In P. Nora (ed.) *Realms of memory: the construction of the French past* (pp. 609–37). New York: Columbia University Press.
- O'Doherty, K., and Augoustinos, M. (2008). Protecting the nation: nationalist rhetoric on asylum seekers and the Tampa. *Journal of Community and Applied Social Psychology*, 18, 576–92.
- Olick, J. (1999). Collective memory: the two cultures. *Sociological Theory*, 17, 333–48.
- (2003). What does it mean to normalize the past? Official memory in German politics since 1989. In J. K. Olick (ed.) *States of memory: continuities, conflicts, and transformations in national retrospection* (pp. 259–88). Durham, NC: Duke University Press.
- (2007). *The politics of regret: on collective memory and historical responsibility*. London: Routledge.
- Olick, J., and Robbins, J. (1998). Social memory studies: from 'collective memory' to the historical sociology of mnemonic practices. *Annual Review of Sociology*, 24, 105–40.

- Onorato, R. S., and Turner, J. C. (2004). Fluidity in the self-concept: the shift from personal to social identity. *European Journal of Social Psychology*, 34, 257-78.
- Opotow, S. (1990). Moral exclusion and injustice: an introduction. *Journal of Social Issues*, 46, 1-20.
- Osborne, T., and Rose, N. (1999). Do the social sciences create phenomena?: the case of public opinion research. *British Journal of Sociology*, 50, 367-96.
- Osgood, C. E. (1978). Conservative words and radical sentences in the semantics of international politics. *Studies in the Linguistic Sciences*, 8, 43-61.
- Paez, D., Basabe, N., and Gonzalez, J. L. (1997). Social processes and collective memory: a cross-cultural approach to remembering political events. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rimé (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 147-74). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Pehrson, S., and Leach, C. W. (2012). Beyond 'old' and 'new': for a social psychology of racism. In J. Dixon and M. Levine (eds.) *Beyond prejudice: extending the social psychology of conflict, inequality and social change* (pp. 120-38). Cambridge University Press.
- Pennebaker, J., and Banasik, B. (1997). On the creation and maintenance of collective memories: history as social psychology. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rime (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 3-20). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Pennebaker, J., Paez, D., and Rimé, B. (eds.) (1997). *Collective memory of political events: social psychological perspectives*. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Perreault, S., and Bourhis, R. Y. (1999). Ethnocentrism, social identification and discrimination. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 25, 92-103.
- Pettigrew, T. F. (1958). Personality and socio-cultural factors in inter-group attitudes: a cross-national comparison. *Journal of Conflict Resolution*, 2, 29-42.
- Petty, R. E., and Cacioppo, J. T. (1981). *Attitudes and persuasion*. Iowa City, IA: Brown.
- (1984). The effects of involvement on responses to argument quantity and quality: central and peripheral routes to persuasion. *Journal of Personality and Social Psychology*, 46, 69-81.
- (1986). *Communication and persuasion: central and peripheral routes to attitude change*. New York: Springer-Verlag.
- Pickering, M., and Keightley, E. (2006). The modalities of nostalgia. *Current Sociology*, 54, 919-41.
- Polkinghorne, D. E. (1988). *Narrative knowing and the human sciences*. Albany, NY: State of New York University Press.
- Poole, R. (2008). Memory, history and the claims of the past. *Memory Studies*, 1, 149-66.
- Popkin, S. (1991). *The reasoning voter*. Chicago, IL: Chicago University Press.
- Potter, J. (1996). *Representing reality: Discourse, rhetoric and social construction*. London: Sage.
- (1998). Discursive social psychology: from attitudes to evaluative practices. *European Review of Social Psychology*, 9, 233-66.

- (2012). Re-reading *Discourse and Social Psychology*: transforming social psychology. *British Journal of Social Psychology*, 51, 436–55.
- Potter, J., and Edwards, D. (1999). Social representations and discursive psychology: from cognition to action. *Culture & Psychology*, 5, 447–58.
- (2001). Discursive social psychology. In W. Robinson and H. Giles (eds.) *The new handbook of language and social psychology* (pp. 103–18). Chichester, Sussex: Wiley.
- Potter, J., and Wetherell, M. (1987). *Discourse and social psychology: beyond attitudes and behaviour*. London: Sage.
- Potter, J., and Wetherell, M. (1988). Accomplishing attitudes: fact and evaluation in racist discourse. *Text*, 8, 51–68.
- Pratto, F., Sidanius, J., and Levin, S. (2006). Social dominance theory and the dynamics of intergroup relations: taking stock and looking forward. *European Review of Social Psychology*, 17, 271–320.
- Pratto, F., Sidanius, J., Stallworth, L. M., and Malle, B. F. (1994). Social dominance orientation: a personality variable predicting social and political attitudes. *Journal of Personality & Social Psychology*, 67, 741–63.
- Pridham, G. (2000). Confining conditions and breaking with the past: historical legacies and political learning in transitions to democracy. *Democratization*, 7, 36–64.
- Puchta, C., and Potter, J. (2002). Manufacturing individual opinions: market research focus groups and the discursive psychology of evaluation. *British Journal of Social Psychology*, 41, 345–63.
- (2004). *Focus group practice*. London: Sage.
- Radstone, S. (2010). Nostalgia: home-comings and departures. *Memory Studies*, 3, 187–91.
- Rancière, J. (2007). *On the shores of politics*. London: Verso.
- Rapley, M. (1998). Just an ordinary Australian: self-categorisation and the discursive construction of facticity in 'racist' political rhetoric. *British Journal of Social Psychology*, 37, 325–44.
- (2001). "How to do X without doing Y": accomplishing discrimination without 'being racist' – 'doing equity'. In M. Augoustinos and K. J. Reynolds (eds.) *Understanding prejudice, racism and social conflict* (pp. 231–50). London: Sage.
- Reicher, S. (2001). Studying psychology, studying racism. In M. Augoustinos and J. K. Reynolds (eds.) *Understanding prejudice, racism and social conflict* (pp. 273–98). London: Sage.
- (2004). The context of social identity: domination, resistance, and change. *Political Psychology*, 25, 921–45.
- (2011). Promoting a culture of innovation: BJSP and the emergence of new paradigms in social psychology. *British Journal of Social Psychology*, 50, 391–98.
- Reicher, S., and Hopkins, N. (1996a). Seeking influence through characterizing self-categories: an analysis of anti-abortionist rhetoric. *British Journal of Social Psychology*, 35, 297–11.
- (1996b). Self-category constructions in political rhetoric: an analysis of Thatcher's and Kinnock's speeches concerning the British Miners Strike (1984–1985). *European Journal of Social Psychology*, 26, 353–71.

- (2001). *Self and nation*. London: Sage.
- Reicher, S., Cassidy, C., Wolpert, I., Hopkins, N., and Levine, M. (2006). Saving Bulgaria's Jews: an analysis of social identity and the mobilisation of social solidarity. *European Journal of Social Psychology*, 36, 49–72.
- Reicher, S., Spears, R., and Haslam, A. (2010). The social identity approach in social psychology. In M. Wetherell and C. T. Mohanty (eds.) *The Sage handbook of identities* (pp. 45–62). London: Sage.
- Reisigl, M., and Wodak, R. (2001). *Discourse and discrimination: rhetorics of racism and antisemitism*. London: Routledge.
- (eds.) (2000). *The semiotics of racism*. Vienna: Passagen Verlag.
- Reynolds, K. J., and Turner, J. C. (2001). Prejudice as a group process: the role of social identity. In M. Augoustinos and K. Reynolds (eds.) *Understanding prejudice, racism and social conflict* (pp. 159–79). London: Sage.
- Reynolds, K. J., Turner, J. C., Haslam, S. A., Ryan, M. K., Bizumic, B., and Subasic, E. (2007). Does personality explain ingroup identification and discrimination? Evidence from the minimal group paradigm. *British Journal of Social Psychology*, 46, 517–39.
- Richardson, K., Parry, K., and Corner, J. (2011). Genre and the mediation of election politics. In D. Wring, R. Mortimore and S. Atkinson (eds.) *Political communication in Britain* (pp. 304–24). London: Palgrave Macmillan.
- Riesman, D. (1954). *Individualism reconsidered*. New York: Free Press.
- Rigney, A. (2008). Divided pasts: a premature memorial and the dynamics of collective remembrance. *Memory Studies*, 1, 89–97.
- Rijswijk, W., Hopkins, N., and Johnston, H. (2009). The role of social categorization and identity threat in the perception of migrants. *Journal of Community and Applied Social Psychology*, 19, 515–20.
- Ring, K. (1967). Experimental social psychology: some sober questions about some frivolous values. *Journal of Experimental Social Psychology*, 3, 113–23.
- Riots Communities and Victims Panel (2011). *5 Days in August*. <http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20121003195935/http://riotspanel.independent.gov.uk/wp-content/uploads/2012/04/Interim-report-5-Days-in-August.pdf> (last accessed July 2012).
- Roccas, S., and Brewer, M. (2002). Social identity complexity. *Personality and Social Psychology Review*, 6, 88–106.
- Roccas, S., Schwartz, S., and Amit, A. (2010). Personal value priorities and national identification. *Political Psychology*, 31, 393–419.
- Roiser, M., and Willig, C. (2002). The strange death of the authoritarian personality: 50 years of psychological and political debate. *History of the Human Sciences*, 15, 71–96.
- Rokeach, M. (1956). Political and religious dogmatism: an alternate to the authoritarian personality. *Psychological Monographs*, 70, 18.
- (1960). *The open and closed mind*. New York: Basic Books.
- (1968). *Beliefs, attitudes, and values*. New York: Free Press.
- (1973). *The nature of human values*. New York: Free Press.
- (1979). *Understanding human values: individual and societal*. New York: Free Press.
- Rommetveit, R. (1968). *Words, meanings, and messages: theory and experiments in psycholinguistics*. New York: Academic Press.

- Rorty, R. (1989). *Contingency, irony and solidarity*. Cambridge University Press.
- Rose, R. (2009). Perspectives on political behavior in time and space. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 283–304). New York: Oxford University Press.
- Rowe, S., Wertsch, J. V., and Kosyaeva, T. Y. (2002). Linking little narratives to big ones: narrative and public memory in history museums. *Culture & Psychology*, 8, 97–113.
- Salvatore, S., and Valsiner, J. (2010). Between the general and the unique: overcoming the nomothetic versus idiographic opposition. *Theory & Psychology*, 20, 817–833.
- Santa Ana, O. (1999). 'Like an animal I was treated': anti-immigrant metaphor is US public discourse. *Discourse & Society*, 10, 191–224.
- Sapiro, V. (2004). Not your parents' political socialization: introduction for a new generation. *Annual Review of Political Science*, 7, 1–23.
- Satter, D. (2012). *It was a long time ago, and it never happened anyway: Russia and the communist past*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Schäffner, C. (2010). Political communication mediated by translation. In U. Okulska and P. Cap (eds.) *Perspectives in politics and discourse* (pp. 255–78). Amsterdam: John Benjamins.
- Schatz, R., and Lavine, H. (2007). Waving the flag: national symbolism, social identity, and political engagement. *Political Psychology*, 28, 329–55.
- Schatz, R., Staub, E., and Lavine, H. (1999). On the varieties of national attachment: blind versus constructive patriotism. *Political Psychology*, 20, 151–74.
- Scheufele, D. (1999). Framing as a theory of media effects. *Journal of Communication*, 49, 103–22.
- Scheufele, D., and Tewksbury, D. (2007). Framing, agenda setting, and priming: the evolution of three media effects models. *Journal of Communication*, 57, 9–20.
- Scheufele, D., and Iyengar, S. (in press). The state of framing research: a call for new directions. In K. Kenski and K. H. Jamieson (eds.) *The Oxford handbook of political communication theories*. New York: Oxford University Press.
- Schiffrin, D., Tannen, D., and Hamilton, H. (eds.) (2003). *The handbook of discourse analysis*. Oxford: Blackwell.
- Schmid, K., and Hewstone, M. (2010). Combined effects of intergroup contact and multiple categorization: consequences for intergroup attitudes in diverse social contexts. In R. Crisp (ed.) *The psychology of social and cultural diversity* (pp. 299–321). Oxford: Wiley-Blackwell.
- Schmid, K., Hewstone, M., Tausch, N., Jenkins, R., Hughes, J., and Cairns, E. (2010). Identities, groups and communities: the case of Northern Ireland. In M. Wetherell and C. T. Mohany (eds.) *The Sage handbook of identities*. (pp. 455–75). London: Sage.
- Schmitt, M., Branscombe, N., and Kappen, D. (2003). Attitudes toward group-based inequality: social dominance or social identity? *British Journal of Social Psychology*, 42, 161–86.
- Schütz, A. (1973). *Collected papers I. The problem of social reality* (ed. M.A. Natanson and H. L. van Breda). Dordrecht, The Netherlands: Martinus Nijhoff.

- (1976). *Collected papers II. Studies in social theory* (ed. and with an introduction by A. Brodersen). Dordrecht, The Netherlands: Martinus Nijhoff.
- Schwartz, S. H. (1992). Universals in the content and structure of values: theoretical advances and empirical tests in 20 countries. In M. Zanna (ed.) *Advances in social psychology* (vol. XXV) (pp. 1-65). New York: Academic Press.
- (2006). Basic human values: theory, measurement, and applications. *Revue Française de Sociologie*, 47, 249-88.
- (2009). Basic values: how they motivate and inhibit prosocial behavior. In M. Mikulincer and P. Shaver (eds.) *Prosocial motives, emotions, and behavior: the better angels of our nature* (pp. 221-41). Washington, DC: American Psychological Association Press.
- Schwartz, S. H., and Bardi, A. (2001). Value hierarchies across cultures: taking a similarities perspective. *Journal of Cross Cultural Psychology*, 32, 268-90.
- Schwartz, S. H., and Bilsky, W. (1987). Toward a universal psychological structure of human values. *Journal of Personality and Social Psychology*, 53, 550-62.
- Schwartz, S., Caprara, G. V., and Vecchione, M. (2010). Basic personal values, core political values, and voting: a longitudinal analysis. *Political Psychology*, 31, 421-52.
- Sears, D., Huddy, L., and Jervis, R. (2003). The psychologies underlying political psychology. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 3-16). New York: Oxford University Press.
- Shin, D. (2009). Democratization: perspectives from global citizenries. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 259-82). New York: Oxford University Press.
- Shin, D., and Wells, J. (2005). Is democracy the only game in town? *Journal of Democracy*, 16, 88-101.
- Sibley, C. G., and Duckitt, J. (2010). The ideological legitimization of the status quo: longitudinal tests for a social dominance model. *Political Psychology*, 31, 109-37.
- Sibley, C. G., and Liu, J.H. (2010). Social dominance orientation: testing a global individual difference perspective. *Political Psychology*, 31, 175-207.
- Sidanius, J. (1993). The psychology of group conflict and the dynamics of oppression: a social dominance perspective. In S. Iyengar and W. McGuire (eds.) *Explorations in political psychology* (pp. 183-219). Durham, NC: Duke University Press.
- Sidanius, J., and Kurzban, R. (2003). Evolutionary approaches to political psychology. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 146-81). New York: Oxford University Press.
- Sidanius, J., and Pratto, F. (1999). *Social dominance: an intergroup theory of social hierarchy and oppression*. New York: Cambridge University Press.
- (2003). Social dominance theory and the dynamics of inequality: a reply to Schmitt, Branscombe, & Kappen and Wilson & Liu. *British Journal of Social Psychology*, 42, 207-13.
- Sidanius, J., Feshbach, S., Levin, S., and Pratto, F. (1997). The interface between ethnic and national attachment: ethnic pluralism or ethnic dominance. *Public Opinion Quarterly*, 61, 102-33.

- Sidanius, J., Pratto, F., van Laar, C., and Levin, S. (2004). Social dominance theory: its agenda and method. *Political Psychology*, 25, 845–80.
- Siegmán, A. W. (1961). A cross-cultural investigation of the relationship between ethnic prejudice, authoritarian ideology and personality. *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 63, 654–55.
- Shotter, J. (1977). *Images of man in psychological research*. London: Methuen.
- Simon, B., and Grabow, O. (2010). The politicization of migrants: further evidence that politicized collective identity is a dual identity. *Political Psychology*, 31, 717–38.
- Simon, B., and Klandermans, B. (2001). Politicized collective identity: a social psychological analysis. *American Psychologist*, 56, 319–31.
- Simon, B., Loewy, M., Stürmer, S., Weber, U., Freytag, P., Habig, C., Kampmeier, C., and Spahlinger, P. (1998). Collective identification and social movement participation. *Journal of Personality and Social Psychology*, 74, 646–58.
- Skinner, D., and Squillacote, R. (2010). New bodies: beyond illness, dirt, vermin and other metaphors of terror. In U. Okulska and P. Cap (eds.) *Perspectives in politics and discourse* (pp. 43–60). Amsterdam: John Benjamins.
- Skultans, V. (1998). *The testimony of lives: narrative and memory in post-Soviet Latvia*. London: Routledge.
- (2001). Arguing with the KGB Archives: archival and narrative memory in post-soviet Latvia. *Ethnos*, 66, 320–43.
- Smith, D. (1974). The social construction of documentary reality. *Sociological Inquiry*, 44, 257–68.
- (1978). 'K is mentally ill': the anatomy of a factual account. *Sociology*, 12, 23–53.
- (2005). *Institutional ethnography: a sociology for people*. Cambridge, MA.: AltaMira Press.
- Speer, S., and Potter, J. (2000). The management of heterosexist talk: conversational resources and prejudiced claims. *Discourse and Society*, 11, 543–72.
- Speier, H. (1998). Wit and politics: an essay on laughter and power. *American Journal of Sociology*, 103, 1,352–401.
- Staerkle, C., Sidanius, J., Green, E. G. T., and Molina, L. E. (2010). Ethnic minority-majority asymmetry in national attitudes around the world: a multilevel analysis. *Political Psychology*, 31, 491–519.
- Stan, L. (2006). The vanishing truth: politics and memory in post-communist Europe. *East European Quarterly*, 40, 383–408.
- (2007). Comisia Tismăneanu: repere internaționale. *Sfera Politicii*, 126–7, 7–13.
- (2012). Witch-hunt or moral rebirth? Romanian Parliamentary debates on lustration. *East European Politics and Societies*, 26, 274–95.
- Stanyer, J. (2007). *Modern political communication*. Cambridge: Polity Press.
- Stein, J. G. (2002). Political learning and political psychology: a question of norms. In K. Monroe (ed.) *Political psychology* (pp. 107–20). Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Stelzl, M., and Seligman, C. (2009). Multiplicity across cultures: multiple national identities and multiple value systems. *Organization Studies*, 30, 959–73.

- Stenner, K. (2005). *The authoritarian dynamic*. Cambridge University Press.
- Stewart, P. (2011). The influence of self- and other-deprecatory humor on presidential candidate evaluation during the 2008 US election. *Social Science Information*, 50, 201–22.
- Stokoe, E. (2009). Doing actions with identity categories: complaints and denials in neighbour disputes. *Text & Talk*, 29, 75–97.
- Stokoe, E., and Edwards, D. (2007). 'Black this, black that': racial insults and reported speech in neighbor complaints and police interrogations. *Discourse & Society*, 18, 337–72.
- Stott, C. J., and Drury, J. (2000). Crowds, context and identity: dynamic categorization processes in the 'poll tax riot'. *Human Relations*, 53, 247–73.
- Stott, C. J., Hutchison, P., and Drury, J. (2001). 'Hooligans' abroad? Inter-group dynamics, social identity and participation in collective 'disorder' at the 1998 World Cup Finals. *British Journal of Social Psychology*, 40, 359–84.
- Stürmer, S., and Simon, B. (2009). Pathways to collective protest: calculation, identification, or emotion? A critical analysis of the role of group-based anger in social movement participation. *Journal of Social Issues*, 65, 681–705.
- Subasic, E., Reynolds, K. J., and Turner, J. C. (2008). The political solidarity model of social change: dynamics of self-categorization in intergroup power relations. *Personality and Social Psychology Review*, 12, 330–52.
- Subasic, E., Schmitt, M. T., and Reynolds, K. J. (2011). Are we all in this together? Co-victimization, inclusive social identity and collective action in solidarity with the disadvantaged. *British Journal of Social Psychology*, 50, 707–25.
- Suedfeld, P. (1994). President Clinton's policy dilemmas: a cognitive analysis. *Political Psychology*, 15, 337–49.
- Suedfeld, P., Conway, L. G., and Eichhorn, D. (2001). Studying Canadian leaders at a distance. In O. Feldman and L. O. Valenty (eds.) *Profiling political leaders: cross-cultural studies of personality and political behavior* (pp. 3–19). Westport, CT: Praeger.
- Suedfeld, P., Tetlock, P. E., and Ramirez, C. (1977). War, peace, and integrative complexity: UN speeches on the Middle East problem, 1947–1976. *Journal of Conflict Resolution*, 21, 427–42.
- Suedfeld, P., Tetlock, P. E., and Streufert, S. (1992). Conceptual/integrative complexity. In C. P. Smith, J. W. Atkinson, D. C. McClelland and J. Veroff (eds.), *Motivation and personality: handbook of thematic content analysis* (pp. 393–400). New York: Cambridge University Press.
- Suedfeld, P., Wallace, M. D., and Thachuk, K. L. (1993). Changes in integrative complexity among Middle East leaders during the Persian Gulf crisis. *Journal of Social Issues*, 49, 183–199.
- Sykes, M. (1985). Discrimination in discourse. In T. A. van Dijk (ed.) *Handbook of discourse analysis* (vol. IV). London: Academic Press.
- Sztompka, P. (1994). *The sociology of social change*. Chichester: John Wiley & Sons.
- (2000). Cultural trauma: the other face of social change. *European Journal of Social Theory*, 3, 449–66.

- (2004). The trauma of social change: a case of postcommunist societies. In J. C. Alexander, R. Eyerman, B. Giesen, N. J. Smelser and P. Sztopka (eds.) *Cultural trauma and collective identity* (pp. 155–95). Berkeley, CA: University of California Press.
- Taber, C. (2003). Information processing and public opinion. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 433–76). New York: Oxford University Press.
- Taber, C., and Lodge, M. (2006). Motivated skepticism in the evaluation of political beliefs. *American Journal of Political Science*, 50, 755–69.
- Tajfel, H. (1969). Cognitive aspects of prejudice. *Journal of Social Issues*, 25, 79–97.
- (1972). Experiments in a vacuum. In J. Israel and H. Tajfel (eds.) *The context of social psychology: a critical assessment*. London: Academic Press.
- (1978). *Differentiation between social groups: studies in the social psychology of intergroup relations*. London: Academic Press.
- (1981a). Cognitive aspects of prejudice. In H. Tajfel, *Human groups and social categories* (pp. 127–42). Cambridge University Press.
- (1981b). Social stereotypes and social groups. In J. C. Turner and H. Giles (eds.) *Intergroup behaviour* (pp. 144–67). Oxford: Blackwell.
- Tajfel, H., and Turner, J. (1979). An integrative theory of intergroup conflict. In W. G. Austin and S. Worchel (eds.) *The social psychology of intergroup relations*. Monterey, CA: Brooks-Cole.
- Tajfel, H., and Turner, J. (1986). The social identity theory of intergroup behaviour. In S. Worchel and W. G. Austin (eds.) *Psychology of intergroup relations* (pp. 7–24). Chicago, IL: Nelson Hall.
- Tajfel, H., and Wilkes, A. L. (1963). Classification and quantitative judgment. *British Journal of Psychology*, 54, 101–14.
- Tajfel, H., Flament, C., Billig, M., and Bundy, R. P. (1971). Social categorization and intergroup behaviour. *European Journal of Social Psychology*, 1, 149–78.
- Tănăsioiu, C. (2007). The Tismăneanu report: Romania revisits its past. *Problems of Post-Communism*, 54, July/August.
- Tarde, G. ([1969] 2010). *On communication and social influence: selected papers* (ed. and with an introduction by Terry N. Clark). Chicago, IL: Chicago University Press.
- Taylor, C. (2004). *Modern social imaginaries*. Durham, NC: Duke University Press.
- te Molder, H., and Potter, J. (eds.) (2005). *Conversation and cognition*. Cambridge University Press.
- Tetlock, P. E. (1981a). Personality and isolationism: content analysis of senatorial speeches. *Journal of Personality and Social Psychology*, 41, 737–43.
- (1981b). Pre- to postelection shifts in presidential rhetoric: impression management or cognitive adjustment? *Journal of Personality and Social Psychology*, 41, 207–12.
- (1983). Cognitive style and political ideology. *Journal of Personality and Social Psychology*, 45, 118–26.

- (1984). Cognitive style and political belief systems in the British House of Commons. *Journal of Personality and Social Psychology*, 46, 365-75.
- (1985). Integrative complexity of American and Soviet foreign policy rhetoric: a time-series analysis. *Journal of Personality and Social Psychology*, 49, 565-85.
- (1988). Monitoring the integrative complexity of American and Soviet policy rhetoric: what can be learned? *Journal of Social Issues*, 44, 101-31.
- (2003). Thinking the unthinkable: sacred values and taboo cognitions. *Trends in cognitive science*, 7, 320-4.
- (2005). *Expert political judgment: how good is it and how can we know?* Princeton University Press.
- Tetlock, P. E., and Boettger, R. (1989). Accountability: a social magnifier of the dilution effect. *Journal of Personality & Social Psychology*, 57, 388-98.
- Tetlock, P. E., Hannum, K. A., and Micheletti, P. M. (1984). Stability and change in the complexity of senatorial debate: testing the cognitive versus rhetorical style hypotheses. *Journal of Personality and Social Psychology*, 46, 979-90.
- Thoemmes, F., and Conway, L. (2007). Integrative complexity of 41 US presidents. *Political Psychology*, 28, 193-226.
- Thompson, J. (2009). Apology, historical obligations and the ethics of memory. *Memory Studies*, 2, 195-210.
- Tileagă, C. (2005). Accounting for extreme prejudice and legitimating blame in talk about the Romanians. *Discourse & Society*, 16, 603-24.
- (2006). Representing the 'other': a discursive analysis of prejudice and moral exclusion in talk about Romanians. *Journal of Community and Applied Social Psychology*, 16, 19-41.
- (2007). Ideologies of moral exclusion: a critical discursive reframing of depersonalization, delegitimization and dehumanization. *British Journal of Social Psychology*, 46, 717-37.
- (2008). What is a revolution? National commemoration, collective memory and managing authenticity in the representation of a political event. *Discourse & Society*, 19, 359-82.
- (2009a). The social organization of representations of history: the textual accomplishment of coming to terms with the past. *British Journal of Social Psychology*, 48, 337-55.
- (2009b). 'Mea culpa': the social production of public disclosure and reconciliation with the past. In A. Galasinska and M. Krzyzanowski (eds.) *Discourse and transformation in Central and Eastern Europe* (pp. 173-87). London: Palgrave.
- (2010). Cautious morality: public accountability: moral order and accounting for a conflict of interest. *Discourse Studies*, 12, 223-39.
- (2011a). (Re)writing biography: memory, identity, and textually mediated reality in coming to terms with the past. *Culture & Psychology*, 17, 197-215.
- (2011b). Context, mental models and discourse analysis. *Journal of Sociolinguistics*, 15, 124-34.

- (2012). The right measure of guilt: moral reasoning, transgression and the social construction of moral meanings. *Discourse & Communication*, 6, 203–22.
- Tilly, C. (2002). *Stories, identities and political change*. Lanham: Rowman & Littlefield.
- Tilly, C., and Tarrow, S. (2006). *Contentious politics*. Boulder, Colo.: Paradigm.
- Tismăneanu, V. (2007). Confronting Romania's past: a response to Charles King. *Slavic Review*, 66, Winter.
- (2008). Democracy and memory: Romania confronts its Communist past. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 617, 166–80.
- (2010a). Despre nostalgia comunismului, peronism și spaima de libertate. Available at <http://tismaneanu.wordpress.com/2010/12/15/despre-nostalgia-comunismului-peronism-si-spaima-de-libertate/> (last accessed January 2011).
- (2010b). Plâng românii după comunism? Amintirea dictaturii și anxietățile prezentului. Available at <http://tismaneanu.wordpress.com/2010/09/23/amintireacomunismului-si-anxietatile-prezentului/> (last accessed January 2011).
- Todorova, M., and Gille, S. (eds.) (2010). *Post-communist nostalgia*. Oxford: Berghahn Books.
- Tsirogianni, S., and Gaskell, G. (2011). The role of plurality and context in social values. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 41, 441–65.
- Turner, J. (1999a). The prejudiced personality and social change: a self-categorization perspective. The Tajfel Lecture at the European Association of Experimental Social Psychology. Oxford, 7–11 July.
- (1999b). Some current themes in research on social identity and self-categorization theories. In N. Ellemers, R. Spears and B. Doosje (eds.) *Social identity: context, commitment, content* (pp. 6–34). Oxford: Blackwell.
- Turner, J., and Reynolds, K. (2003). Why social dominance theory has been falsified. *British Journal of Social Psychology*, 42, 199–206.
- Turner, J., Hogg, M. A., Oakes, P. J., Reicher, S., and Wetherell, M. (1987). *Rediscovering the social group: a self-categorization theory*. Oxford and New York: Basil Blackwell.
- Valentine, G., and Sporton, D. (2009). The subjectivities of young Somalis: the impact of processes of disidentification and disavowal. In M. Wetherell (ed.) *Identity in the 21st century: new trends in changing times* (pp. 157–74). London: Palgrave.
- Valentino, N. (1999). Crime and the priming of racial attitudes during evaluations of the President. *Public Opinion Quarterly*, 63, 293–320.
- Valentino, N., Hutchings, V., and White, I. (2002). Cues that matter: how political ads prime racial attitudes during campaigns. *American Political Science Review*, 96, 75–90.
- Valsiner, J. (2007). *Culture in minds and societies: foundations of cultural psychology*. London: Sage.

- Valsiner, J., and van der Veer, R. (2000). *The social mind: the construction of an idea*. Cambridge University Press.
- van der Eijk, C., and Franklin, M. (2009). *Elections and voters*. London: Palgrave.
- van der Noll, J., Poppe, E., and Verkuyten, M. (2010). Political tolerance and prejudice: differential reactions towards Muslims in the Netherlands. *Basic and Applied Social Psychology*, 32, 46–56.
- van der Valk, I. (2003). Right-wing parliamentary discourse on immigration in France. *Discourse & Society*, 14, 309–48.
- van Dijk, T. A. (1984). *Prejudice and discourse*. Amsterdam: Benjamins.
- (1987). *Communicating racism: ethnic prejudice in thought and talk*. London: Sage.
- (1988). *News as discourse*. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.
- (1989). Mediating racism: the role of media in the reproduction of racism. In R. Wodak (ed.) *Language, power and ideology*. Amsterdam: Benjamins.
- (1991). *Racism and the Press*. London: Routledge.
- (1992). Discourse and the denial of racism. *Discourse & Society*, 3, 87–118.
- (1993a). *Elite discourse and racism*. Newbury Park, CA: Sage.
- (1993b). Principles of critical discourse analysis. *Discourse & Society*, 4, 249–83.
- (1997). Political discourse and racism: describing others in western parliaments. In S. H. Riggins (ed.) *The language and politics of exclusion*. London: Sage.
- (2001). Critical discourse analysis. In D. Schiffrin, D. Tannen and H. E. Hamilton (eds.) *The handbook of discourse analysis* (pp. 352–71). Oxford: Blackwell.
- (2006). Discourse and manipulation. *Discourse & Society*, 17, 359–83.
- (2008). *Discourse and context: a sociocognitive approach*. New York: Cambridge University Press.
- (2009). *Society and discourse: how social contexts influence text and talk*. New York: Cambridge University Press.
- van Dijk, T. A., and Kintsch, W. (1983). *Strategies of discourse comprehension*. London: Academic Press.
- van Dijk, T. A., Ting-Toomey, S., Smitherman, G., and Troutman, D. (1997). Discourse, ethnicity, culture and racism. In T. A. van Dijk (ed.) *Discourse as social interaction* (Discourse studies: a multidisciplinary introduction, vol. II) (pp. 144–80). London: Sage.
- van Leeuwen, T. (1995). Representing social action. *Discourse & Society*, 6, 81–106.
- (2000). Visual racism. In M. Reisigl and R. Wodak (eds.) *The semiotics of racism* (pp. 333–50). Vienna: Passagen Verlag.
- van Leeuwen, T., and Wodak, R. (1999). Legitimising immigration control: a discourse-historical approach. *Discourse Studies*, 1, 83–118.
- van Stekelenburg, J., and Klandermans, B. (2010). Individuals in movements: a social psychology of contention. In B. Klandermans and C. Roggeband (eds.) *Handbook of social movements across disciplines* (pp. 157–204). New York: Springer.

- van Stekelenburg, J., Klandermans, B., and van Dijk, W. W. (2009). Context matters: explaining how and why mobilizing context influences motivational dynamics. *Journal of Social Issues*, 65, 815–38.
- van Zomeren, M., and Iyer, A. (2009). Introduction to the social and psychological dynamics of collective action. *Journal of Social Issues*, 65, 645–60.
- van Zomeren, M., and Klandermans, B. (2011). Towards innovation in theory and research on collective action and social change. *British Journal of Social Psychology*, 50, 573–4.
- van Zomeren, M., and Spears, R. (2009). Metaphors of protest: a classification of motivations for collective action. *Journal of Social Issues*, 65, 661–79.
- Vecchione, M., and Caprara, G. V. (2009). Personality determinants of political participation: the contribution of traits and self-efficacy beliefs. *Personality and Individual Differences*, 46, 487–92.
- Velikonja, M. (2009). Lost in transition: nostalgia for socialism in post-socialist countries. *East European Politics and Societies*, 23, 535–1.
- Verhulst, B., Eaves, L., and Hatemi, P. (2012). Correlation not causation: the relationship between personality traits and political ideologies. *American Journal of Political Science*, 56, 34–51.
- Verkuyten, M. (1997). Discourses of ethnic minority identity. *British Journal of Social Psychology*, 36, 565–86.
- (2001). ‘Abnormalization’ of ethnic minorities in conversation. *British Journal of Social Psychology*, 40, 257–78.
- (2003). Discourses about ethnic group (de-)essentialism: oppressive and progressive aspects. *British Journal of Social Psychology*, 42, 371–91.
- (2004). *The social psychology of ethnic identity*. Hove and New York: Psychology Press.
- (2005). Immigration discourses and their impact on multiculturalism: a discursive and experimental study. *British Journal of Social Psychology*, 44, 223–41.
- (2010). Multiculturalism and tolerance: an intergroup perspective. In R. Crisps (ed.) *The psychology of social and cultural diversity* (pp. 147–70). Oxford: Blackwell.
- Verkuyten, M., and de Wolf, A. (2002). Being, feeling and doing: discourses and ethnic self-definitions among minority group members. *Culture & Psychology*, 8, 371–99.
- Verkuyten, M., and Hagendoorn, L. (1998). Prejudice and self-categorisation: the variable role of authoritarianism and in-group stereotypes. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 24, 99–110.
- Wallace, C., Pichler, F., and Haerpfer, C. (2012). Changing patterns of civil society in Europe and America 1995–2005. Is Eastern Europe different? *East European Politics and Societies*, 26, 3–19.
- Wallace, M., Suedfeld, P., and Thachuk, K. A. (1996). Failed leader or successful peacemaker? Crisis, behavior, and cognitive processes of Mikhail Sergeyevitch Gorbachev. *Political Psychology*, 17, 453–71.
- Wallwork, J., and Dixon, J. (2004). Foxes, green fields and Britishness: on the rhetorical construction of place and national identity. *British Journal of Social Psychology*, 43, 21–39.

- Walster, E., and Festinger, L. (1962). The effectiveness of 'overheard' persuasive communications. *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 65, 395-402.
- Wąskiewicz, A. (2010). The Polish home army and the politics of memory. *East European Politics and Society*, 24, 44-58.
- Watson, R. (2009). *Analyzing practical and professional texts: a naturalistic approach*. Aldershot: Ashgate.
- Way, L. (2008). The real causes of the color revolutions. *Journal of Democracy*, 19, 55-69.
- Welzel, C. (2009). Individual modernity. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 185-205). New York: Oxford University Press.
- Welzel, C., and Deutsch, F. (2011). Emancipative values and non-violent protest: the importance of 'ecological' effects. *British Journal of Political Science*, 42, 465-79.
- Wertsch, J. (2002). *Voices of collective remembering*. Cambridge University Press.
- (2007). Collective memory. In J. Valsiner and A. Rosa (eds.) *The Cambridge handbook of sociocultural psychology* (pp. 645-60). Cambridge University Press.
- (2008). Collective memory and narrative templates. *Social Research*, 75, 133-56.
- (2011). Beyond the archival model of memory and the affordances and constraints of narratives. *Culture & Psychology*, 17, 21-9.
- Wertsch, J., and Karumidze, Z. (2009). Spinning the past: Russian and Georgian accounts of the War of August 2008. *Memory Studies*, 2, 377-91.
- Wetherell, M. (1998). Positioning and interpretative repertoires: conversation analysis and post-structuralism in dialogue. *Discourse & Society*, 9, 387-412.
- (2003). Racism and the analysis of cultural resources in interviews. In H. van den Berg, H. Houtkoop-Steenstra and M. Wetherell (eds.) *Analyzing race talk: multidisciplinary perspectives on the research interview* (pp. 11-30). Cambridge University Press.
- (ed.) (2009a). *Theorizing identities and social action*. London: Palgrave.
- (ed.) (2009b). *Identity in the 21st century: new trends in changing times*. London: Palgrave.
- Wetherell, M., and Potter, J. (1986). Discourse analysis and the social psychology of racism. *British Psychological Society Social Psychology Section Newsletter*, 15, 24-9.
- (1992). *Mapping the language of racism: discourse and the legitimation of exploitation*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.
- White, H. (1992). Historical emplotment and the problem of truth. In S. Friedlander (ed.) *Probing the limits of representation: Nazism and the Final Solution* (pp. 37-53). Cambridge, MA: Harvard University Press.
- White, J. (2011a). Left and Right as political resources. *Journal of Political Ideologies*, 16, 123-44.
- (2011b). Community, transnationalism, and the Left-Right metaphor. *European Journal of Social Theory*, 15, 197-219.

- Widdicombe, S., and Wooffitt, R. (1995). *The language of youth subcultures: social identity in action*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.
- Wiggins, S., and Potter, J. (2003). Attitudes and evaluative practices: category vs. item and subjective vs. objective constructions in everyday food assessments. *British Journal of Social Psychology*, 42, 513–31.
- (2008). Discursive psychology. In C. Willig and W. Stainton Rogers (eds.) *The Sage handbook of qualitative research in psychology* (pp. 72–89). London: Sage.
- Willinger, I. (ed.) (2007). *N/Osztalgia – ways of revisiting the socialist past*. Budapest, Hungary: Anthropolis.
- Wills, J. (2009). Identity making for action: the example of London citizens. In Wetherell, M. (ed.) *Theorizing identities and social action* (pp. 157–76). London: Palgrave.
- Wilson, J. (1990). *Politically speaking: the pragmatic analysis of political language*. Oxford: Blackwell.
- (2001). Political discourse. In D. Schiffrin, D. Tannen and H. E. Hamilton (eds.) *The handbook of discourse analysis* (pp. 398–415). Oxford: Blackwell.
- Winter, D. G. (2003). Personality and political behavior. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 110–45). New York: Oxford University Press.
- (2006). Authoritarianism: with or without threat? *International Studies Review*, 8, 524–27.
- (2011). Philosopher-king or polarizing politician? A personality profile of Barack Obama. *Political Psychology*, 32, 1,059–81.
- Wittgenstein, L. (1953). *Philosophical investigations*. Oxford: Blackwell.
- Wodak, R. (1990). The Waldheim affair and antisemitic prejudice in Austrian public discourse. *Patterns of Prejudice*, 24, 18–33.
- (1991). Turning the tables: antisemitic discourse in post-war Austria. *Discourse and Society*, 2, 65–83.
- (1996). The genesis of racist discourse in Austria since 1989. In C. Caldas-Coulthard and M. Coulthard (eds.) *Texts and practices: readings in critical discourse analysis* (pp. 107–28). London: Routledge.
- (1997a). Das ausland and anti-semitic discourse: the discursive construction of the Other. In S. H. Riggins (ed.) *The language and politics of exclusion* (pp. 65–87). London: Sage.
- (1997b). Others in discourse: racism and anti-semitism in present day Austria. *Research on Democracy and Society*, 3, 275–96.
- (2002). Friend or foe: the defamation or legitimate and necessary criticism? Reflections on recent political discourse in Austria. *Language & Communication*, 22, 495–517.
- (2011). *The discourse of politics in action: politics as usual*. London: Palgrave.
- (ed.) (1989). *Language, power and ideology: studies in political discourse*. Amsterdam: Benjamins.
- Wodak, R., and Matouschek, B. (1993). ‘We are dealing with people whose origins one can clearly tell just by looking’: critical discourse analysis and the study of neo-racism in contemporary Austria. *Discourse & Society*, 4, 225–48.
- Wodak, R., and Meyer, M. (eds.) (2002). *Methods of critical discourse analysis*. London: Sage.

- Wodak, R., and van Dijk, T. A. (eds.) (2000). *Racism at the top. Parliamentary discourses on ethnic issues in six European states*. Klagenfurt, Austria: Drava.
- Wodak, R., de Cillia, R., Reisgl, M., and Liebhart, K. (1999). *The discursive construction of national identity*. Edinburgh University Press.
- Wolfe, A. (1998). *One nation, after all*. New York: Penguin.
- Yumul, A., and Özkirimli, U. (2000). Reproducing the nation: 'banal nationalism' in the Turkish press. *Media, Culture & Society*, 22, 787-804.
- Zaller, J. ([1992] 2005). *The nature and origins of mass opinion*. New York: Cambridge University Press.
- Zaller, J., and Feldman, S. (1992). A simple theory of the survey response: answering questions versus revealing preferences. *American Journal of Political Science*, 36, 579-616.
- Zerubavel, E. (2004). *Time maps: collective memory and the social shape of the past*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

المؤلف في سطور

الدكتور كريستيان تيليغا

■ محاضر أول في قسم علم النفس الاجتماعي ومدير برنامج، بجامعة لوفبره البريطانية.

■ حصل على بكالوريوس في علم النفس من جامعة ياسي في رومانيا.

■ في العام 2005 نال الدكتوراه من جامعة لوفبره، في موضوع الوطنية والانحياز في الكلام على الأقليات الإثنية. وقد حاضر في جامعة شرق لندن قبل العودة إلى لوفبره في 2008.

المترجم في سطور

أسامة محمد الغزولي

■ ليسانس الآداب في اللغة الإنجليزية من جامعة القاهرة 1968.

■ رئيس المؤسسة العربية للهجرة وحوار الثقافات بالقاهرة.

■ عمل بالصحافة والترجمة منذ العام 1968 وحتى اليوم.

■ ترجم لسلسلة «عالم المعرفة» كتابي «الثقافة في عصر العوالم الثلاثة» تأليف مايكل دينينغ (العدد 401)، و«مشروع الديمقراطية» تأليف ديفيد غريير (العدد 418).

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

- 1 - الدراسات الإنسانية : تاريخ - فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.
 - 2 - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبلات.
 - 3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .
 - 4 - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .
 - 5 - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) - الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية .
- أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية - المترجمة أو المؤلفة - من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر . وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط ، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته وفي حالة الترجمة ترسل

نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية ، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب ، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة ، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط . والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها . وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق .

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع - المؤلف أو المترجم - تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي ، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلساً عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي ، (ويحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي) .

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية
الاشتراكات	

دولة الكويت

للأفراد 15 د . ك

للمؤسسات 25 د . ك

دول الخليج

للأفراد 17 د . ك

للمؤسسات 30 د . ك

الدول العربية

للأفراد 25 دولارا أمريكيا

للمؤسسات 50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد 50 دولارا أمريكيا

للمؤسسات 100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقداً أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196 / 1195 / 1194 / 1193 / 1153 / 1152

تنويه

للاطلاع على قائمة كتب السلسلة انظر عدد
ديسمبر (كانون الأول) من كل سنة، حيث توجد
قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة
في السلسلة منذ يناير 1978.

كشف بأسماء وأرقام وكلاء التوزيع - أولاً: التوزيع المحلي - دولة الكويت

الإيميل	رقم الفاكس	رقم الهاتف	وكيل التوزيع	الدولة	م
im_grp50@yahoo.com	00965 24826823	00965 24826820/1/2	المجموعة الإعلامية العالمية	الكويت	1
ثانياً: التوزيع الخارجي					
bander.shareef@saudidistribution.com babiker.khalil@saudidistribution.com	009661 12121766 – 1212774	00966 /14419933 – 14418972	الشركة السعودية للتوزيع	السعودية	2
cit@alayam.com rudinau.ahmed@alayam.com	00973 17617744	00973 /17617733 – 36616168	مؤسسة الأيام للنشر	البحرين	3
epddc@emirates.net.ae info@epddco.com essam.ali@epddco.com	00971 43918354 – 43918019	00971 43916501/2/3	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع	الإمارات	4
alattadist@yahoo.com	00968 24493200	00968 24492936 – 24496748 – 24491399	مؤسسة المطاء للتوزيع	سلطنة عُمان	5
thaqafadist@qatar.net.qa	00974 44621800	00974 44621942 / 44622182	شركة دار الثقافة	قطر	6
ahmed_jisac2008@hotmail.com	00202 25782540	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	مؤسسة أخبار اليوم	مصر	7
topspeed1@hotmail.com	00961 1653259 00961 1653260	00961 1666314/5	مؤسسة نمنوع الصحفية للتوزيع	لبنان	8
scoutpress@scup.com.it	00216 71323004	00216 71322499	الشركة التونسية	تونس	9
s.wardi@sapress.ma	00212 522249214	00212 522249200	الشركة العربية الأفريقية	المغرب	10
alshafici ankousha@aramex.com basem.abuhameds@aramex.com	00962 65337733	00962 6535885 – 797204095	وكالة التوزيع الأردنية	الأردن	11
wael.kassess@rdp.ps	00970 22964133	00970 22980800	شركة رام الله للتوزيع والنشر	فلسطين	12
alkaidpd@yahoo.com	00967 1240883	00967 1240883	العائد للنشر والتوزيع	اليمن	13
daralryan_cup22@hotmail.com daralryan_12@hotmail.com	002491 83242703	002491 83242702	دار الريان للتجارة والنشر والتوزيع	السودان	14

**قسمة اشتراك في إصدارات
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**

المسح العالمي	جريدة الفنون	إصدارات عالمية	عالم الفكر	الثقافة العالمية	سلسلة عالم المعرفة	
دك	دك	دك	دك	دك	دك	
20	12	20	12	12	25	
10	8	10	6	6	15	
24	36	24	16	16	30	
12	24	12	8	8	17	
100	48	100	40	50	100	
50	36	50	20	25	50	
50	36	50	20	30	50	
25	24	25	10	15	25	

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:
العنوان:
اسم المطبوعة:
المبلغ المرسل:
التوقيع:
مدة الاشتراك:
نقدا / شيك رقم:
التاريخ:

هذا الكتاب...

يؤمن هذا الكتاب مدخلا إلى علم النفس السياسي بالتركيز على سياسات وقضايا أوروبية. فهو يوصف أسلوب إنتاج علم النفس السياسي في أوروبا، ذلك الأسلوب الذي تخلق عبر الحوار مع المقاربات الأمريكية الشمالية ونقدها. وبالتأكيد على التنوع النظري والمنهجي لعلم النفس السياسي، فالكتاب يُراد له أن يُسهم في تحقيق فهم أفضل لقوة هذا الحقل وجدواه:

- بأن يحقق انفتاحا في دراسات علم النفس السياسي ويوسعها، لتشمل عددا متنوعا من سياقات السلوك السياسي وتمظهراته.
- بأن يرسم صورة عامة وواضحة للمنافع المتوخاة والموعودة للمقاربات النقدية المميّزة في علم النفس الاجتماعي والسياسي.
- بأن يتدبر دور اللغة، والاتصال، والتمثيلات الهوياتية والاجتماعية، في إنشاء الدلالات السياسية، تدبرا واضحا.

وسوف يخاطب كتاب «علم النفس السياسي» طلاب الدراسات العليا والباحثين الساعين إلى توسعة معرفتهم بالعلاقات المركبة بين علم النفس والسياسة والمجتمع. وكريستيان تيليغا محاضر أول في علم النفس الاجتماعي وعضو في جماعة الخطاب والبلاغة بجامعة لوفبره، وتشمل اهتماماته البحثية تحليل الخطاب السياسي، والذاكرة الجماعية، وعلم النفس النقدي للعنصرية، والتمثيلات الاجتماعية للتاريخ، تحليلًا موضوعيًا.

نم احاطة الرفع بواسطة

مكتبة عملك

ask2pdf.blogspot.com

نحن لا نقوم بتصوير أو نسخ الكتب
ننشر الكتب الموجودة بالفعل على الإنترنت
نحترم حقوق الملكية
ولا نمانع حذف رابط أي كتاب
إذا طالب مؤلف أو دار نشره بحذفه